المؤامرة الكبرى

فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا

تأليف
د فريحة عوض الترهوني



نيو لينك
للنشر والتدريب

المؤامرة الكبرى

فوضى الربيع العربي
وحقيقة الحرب على ليبيا

تأليف الدكتورة

فريحة عوض الترهوني

نيو لينك

للنشر والتدريب

حقوق النشر

المؤامرة الكبرى

د. فريحة عوض الترهوني

رقم الإيداع: 2014 / 9580

الترقيم الدولي: I.S.B.N:

978-977-85116-1-1

الطبعة الأولى 2014 - 2015

يُطلب من:

نيو لينك للنشر والتدريب

29 شارع ذاكر حسين. الحي السابع. مدينة نصر

Newlink_eg@hotmail.com

info@newlink2013.com

تليفاكس: 22749073

موبايل: 01111184877

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الترهوني، فريحة عوض

المؤامرة الكبرى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا / تأليف فريحة عوض الترهوني. — القاهرة: نيو لينك للنشر والتدريب، ٢٠١٤م

ص؛ سم

١- ليبيا - الأحوال السياسية

٢- العالم العربي - الأحوال السياسية

أ- العنوان

٣٢٠٫٩٦١٢

رقم الإيداع / ٩٥٨٠ / ٢٠١٤ التاريخ: ١٠/٥/٢٠١٤م

ملحوظة:

هذه البطاقة تطبق خلف صفحة العنوان

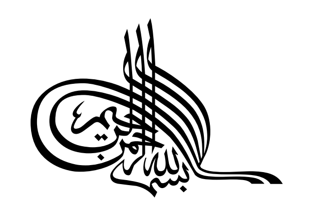
هذه البيانات لا تنطبق إلا على هذا العنوان ولا تعمم في عناوين أخرى

تسجيلة الفهرسة أثناء النشر هي توثيق للملكية الفكرية مع رقم الإيداع

حرصا من الإدارة على تقديم الخدمة فيسعدها التعامل من خلال شبكة الانترنت على البريد الألكتروني

darelkotob.fan@gmail.com

www.darelkotobfan.moonfruit.com



﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ)﴾. [آل عمران:١٤٠].

صدق الله العظيم

sharif mahmoud

الإهداء

إلى أرواح كل الشرفاء والأوفياء التي اختطفت تحت قصف حلف الناتو من تاريخ 19مارس 2011. إلى كل الأرواح التي أزهقت بأيدي المليشيات المسلحة وجماعات الإرهاب المتطرفة في ليبيا من 17 فبراير2011 ، ترحمًا ووفاءًا لهم.

إلى الذين أخرجوا وهجروا قسرًا من ديارهم بغير حق..إلا أنهم رفضوا العيش تحت حكم المليشيات المسلحة. إلى الشرفاء والأوفياء الذين تمسكوا بالعهد وضَحوا من أجل الوطن.

الى أسرتي الغالية عرفان بمودتهم لى.

إلى ابنتي وزوجي اللذان رافقاني في رحلة كتابتي ومعاناتي وهجرتي.

إليهم جميعا أهدى جهدى المتواضع هذا... ليكن شاهدًا على حقائق.. و تاريخ كُتب لي أن أعيشه.. وأكتبه وأوثقه لأجيال المستقبل.

المؤلفة

المحتويات

مُقدّمة

إن المتغيرات الدولية دائما لها تأثير مباشر أو غير مباشرعلى المنطقة الإقليمة وعلى الدول العربية بشكل خاص، إن تجاهل آثار العولمة والأزمة الاقتصادية والتحولات الدولية على المنطقة العربية هو أسلوب غير صحيح، فإن الحالة الدولية اليوم تتسم برغبة في إخضاع العالم لنوع من التدمير، وإعادة تشكيل سيادة الليبرالية الجديدة والصليبية الجديدة بمنهج وطريقة قد تكون مختلفة عن الماضي، من أجل تنفيذ البرامج الجيوسياسية الدولية المخطط لها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الغرب مثل بريطابيا وفرنسا، وذلك بغرض الإطاحة بقيادات سياسية و أنظمة عربية والسيطرة على المقدرات الاقتصادية للدول العربية، وتفشي المشاريع الأجنبية التي تدمر الخصوصية الثقافية والتاريخية للمجتمعات العربية كما يحدث اليوم فيما سمي بالربيع العربي.

إن الاحتجاجات العارمة التي شاهدتها القنوات الإعلامية في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا ،هي في حقيقتها صناعة أمريكية غربية بقيادة بريطانية- فرنسية، هدفها وضع زمام السلطة في أيدى قيادات ضعيفة لتستطيع أن تتدخل هذه الدول مباشرة في صناعة القرار السياسي للدول التي تنتشر فيها الفوضى، ولذا جاءت كل ثورات الربيع العربي خالية من أي أطر فكرية أو أهداف أيديولوجية خاصة بها، والتي أدحض الواقع حقيقتها بعدم استقرارها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بعد عامها الثالث من هذا الربيع. بعد أن قامت الفوضى المصنوعة بتدخل جماعات دينية ومخابرات أجنبية بتحطيم شامل لكافة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الدولة الحكومية التي نجحت في إسقاطها وتدميرها. رغم أنه لا نستطيع استبعاد الدوافع الحقيقية للاحتجاجات الشعبية الأولى التي شجعت المواطن العربي في بلدان ما يسمي بالربيع العربي الناتجة عن احتياجات ومطالب اقتصادية حقيقية، ولكن سرعان ما قامت مجموعات مندسة بتحويل هذه المطالب الاقتصادية

التي تتمثل في تحسين الوضع المعيشي إلى مطالب سياسية لإسقاط الأنظمة العربية. ولهذا شاهدنا بعد مرور ثلاث سنوات بأن مثل هذه الثورات لم تقدم البديل الأفضل في هذه الدول على كافة المستويات حتى فى حالة دولة مصر التي حدثت فيها انتخابات ووصل فيها الإخوان المسلمون إلى زمام الحكم، فلم يستطيعوا أن يقدموا للشعب الذى خرج في 25 يناير 2011 أي استراتيجية أفضل مما كانت عليه مصر، وكذلك الحال في تونس وليبيا، بل على عكس من ذلك لم تر هذه الدول أي نوع من الاستقرار الأمني والمؤسسي في الدولة، والسبب بأن هذه الاحتجاجات قفزت عليها جماعات مصالح دينية وسياسية غير قادرة على طرح أي بديل سياسي ناجح ومقبول عند الشعب العربي في الدول التي تعرضت إلى عدوى الثورات، وهذا يمكن أن يضفي دليل قاطع على فبركة سيناريو الثورة واستغلال الدين في السياسة.

إن واقع المنطقة العربية اليوم يعاني من تواجد الجماعات المتطرفة التي تسيطر على المؤسسات الحكومية في هذه الدول، لتكون بديلاً لتحقيق ديمقراطية الغرب الزائفة، ولتكون دكتاتورية العولمة المخصصه لتقسيم المنطقة العربية ، وتنفيذ سايكس بيكو جديدة تكون من صناعة أمريكية بامتياز. فالحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي التي كانت أحد أسباب الفوضى في المنطقة العربية، وتجاوزها لكل أنواع المطالب التي ثار الشعب من أجلها، بل لأكثر من ذلك خطورة هو تحويل الشعب العربي إلى دمى تخدم التيارات الفكرية المتطرفة. فلقد أراد الغرب أن ينشر ثقافة التفرقة والانقسام بصورة غربية تحت ادعاء الديمقراطية ، ولكنها استبدلت بعيدا عن مخططهم إلى ثقافة التطرف الديني والذى ينتشر اليوم في المنطقة العربية بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق.

أما فيما يخص ليبيا فإن ما تعرضت له هو مخطط لتقسيم ليبيا من أجل نهب ثرواتها النفطية، وجعلها منطقة تقبع تحت سيطرة الجماعات المتطرفة، والتي ظهر تواجدها وسيطرتها على زمام السلطة في ليبيا بعد 17 فبراير 2011 وحتى الآن ، وبرزت خطورتهم على دول أوروبا نفسها التي دعمت الفوضى في ليبيا. وربما يمكن تفسير دعم الغرب للحركات

المتطرفة هو الوسيلة الجديدة للاحتلال و التدخل العكسرى في المنطقة، تحت مسمى حماية المصالح الأوروبية في أفريقيا خاصة وأن شمال أفريقيا يعتبر البوابة الرئيسية لأفريقيا والمعبر الوحيد جوًّا وبحرًا لأوروبا. فتواجد الحركات المتطرفة في شمال أفريقيا في وقت قريب بمساعدة حلف الناتو ودول الغرب، جعل الكثير من التساؤلات تطرح وسوف يقوم هذا الكتاب بالإجابة عليها.

إن عدم حدوث مثل هذه الثورات في دول الخيلج العربي أو عدم مساس الدول العربية التي تحكمها أنظمة ملكية، واقتصارها على دول شمال أفريقيا ودول المواجهة مثل مصر وليبيا و سوريا والعراق، يشير هذا إلى معنى واحد وهو وجود أجندة دولية مخطط لها بالفعل تسمح لقوى أخرى بالاستمرار والسعي وراء مطامع أخرى غير معلن عنها.

قد يكون هذا المخطط هو تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، وما يؤكد هذا هو وجود الاختلالات الديمغرافية التي حدثت في الدول التي انتشرت فيها الفوضى مثل ليبيا وتونس ومصر، حيث شكلت إلى حد كبير نوعًا من أنواع الاختلال الثقافى والسياسي نتيجة النزوح وهجرة ملايين من المواطنين من مواطنهم الأصلية بحثا عن مكان آمن للعيش. ففي حالة ليبيا التي لا يتعدى عدد سكانها 5.5 مليون نسمة هي الآن تعيش مرحلة اختلال ديمغرافي كبير، فلقد هجرت مناطق ومدن بالكامل وتم إفراغ محتواها وتفتيت نسيجها الاجتماعي والثقافي والفكرى مثل مدينة تاورغاء وبني وليد، وسرت والجبل الغربي وغيرها من مناطق الجنوب والغرب الليبي في داخل ليبيا، وأكثر من 2 مليون مهجرين خارج ليبيا، بالإضافة الى الأغلبية التي استهجنت مواقف المليشيا المسلحة ورفضت الواقع الحالى التي تمر به ليبيا بعد مرور ثلاث سنوات عن ما سمى بـ 17 فبراير دون أى إنجازات مادية أو معنوية .هذا بالإضافة إلى وجود أقلية ضئيلة جداً لا موقف لهم، هم ينتمون إلى عامة الشعب الذين يقتصر تركيزهم على العيش بسلام وبدون أى مشاكل، ورضوا بالواقع المؤلم الذى فرض

عليهم. إن ظهور خطة سايكس بيكو الجديدة أكدها وجود ما يسمى بالتيارات الفيدرالية الليبية وهي التى تدعو إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاث ولايات مثلما كان موجود إبان الاستعمار الإيطالي والفرنسي والإنجليزى . [1]

إن إعطاء أولوية للتأكيد على وجود مجتمع ديمقراطي لا يكون عامل مقنع في المجتمع الليبي اليوم بعد 17 فبراير 2011، الآن المواطن الليبي العادى الذى يعاني من مشكلة انعدام الأمن والأمان، يشعر بأهميات أخرى وأولويات أخرى في حياته اليومية. فقد يهتم المواطن الليبى اليوم بضرورة معرفة سبب تأخر المرتبات، وتردى الأوضاع في التعليم والصحة والبنية التحتية التي قصفت بنيران قوات حلف الناتو،فهو لا يرى أهمية تضاهي أهمية تحسين الوضع الاقتصادى حتى وإن كانت في ظل نظام دكتاتوري، عن طريق دولة تضمن له حقه حتى وإن كانت بدون مؤسسات المجتمع المدني. أما الانقسام والتغيرات الديمقراطية في ليبيا بعد مرور ثلاثة أعوام فلم تهتم بها إلا قنوات الإعلام التي مازالت تسوق لبناء مجتمع ديمقراطي حر. فالمواطن الليبي الذى يعاني من فقدان أمنه ويرى على أرض الواقع الجرائم المرتكبة بشكل يومي من خلال اغتيالات رجال الشرطة والجيش الليبي والنشطاء السياسيين، فهو بأمس الحاجة لعودة نظام العقيد معمر القذافي الذى كان يوفر لهم الأمن والأمان بشكل دائم. فالمستفيد من الانفلات الأمني في ليبيا الآن هم مجموعة ذات مصالح وأطماع معينة، وتعاني من مرض مزمن بكرهها لشخصية العقيد معمر القذافي، هؤلاء من يسعون إلى استمرار حالة الفوضى حتى يستطيعوا أن يقودوا المجتمع إلى مجتمع يخاف ويسمع ويطيع، وهم أغلبهم جماعات متطرفة وأهدافها تدمير الأجهزة الأمنية للدولة وهذه الظاهرة عانت منها كل الدول العربية التى طالتها عدوى الربيع العربي.

1- كان إقليم برقة وطرابلس في الفترة من 1943 حتى 1951 تحت الإدارة البريطانية، بينما خضعت فزان للسيطرة الفرنسية وذلك وفقا لمعاهدة السلام 1947 و تخلت إيطاليا عن جميع مطالباتها بليبيا بعد حربها الطويلة في ليبيا .

إن التأكيد على عنصر المؤامرة في الحرب على ليبيا، والذى آمن به على المستوى الشخصي في احتجاجات الربيع العربي، هو عنصر متواجد في فوضى الربيع العربي لتغييرالمنطقة العربية جيوسياسيا وإضعاف القوة العربية وتفتيتها، ولذا فإن تغيير الخارطة السياسية والجغرافية للعرب هو مخطط غربي لإعادة مرسوم التقسيم الجديد ليتمشى مع الاستراتيجية الغربية الجديدة. ولكن هذا لم ينجح، الآن الشعوب العربية أدركت خدعة الثورة والديمقراطية الغربية، فمرور ثلاثة أعوام من الدمار والفوضى كانت سببا مقنعًا لإدراك المجتمع الليبي بفداحة جنايتهم على بلادهم، فهم الآن أكثر اقتناعا بأنهم لا يختلفون عن الطرواديون في حربهم مع الإغريق وقبلوا بالحصان كهدية وأدخلوه إلى مدينتهم وكان يحمل أفراداً من جيوش الإغريق وأصبحت حيلة حصان طروادة أسطورة في حيل الحرب ، وهنا نستدل بنفس حيلة الثورة والربيع العربي فهم أدخلوا رموز الفساد الغربي وتنظيمات إرهابية متطرفة كان محرم عليها دخول ليبيا طيلة فترة أربعون عامًا، وهدموا الثورة الحقيقية التي صنعت لهم الإنجازات المادية والمعنوية، فلم يقدم المبشرون بالليبيرالية الجديدة أو المتطرفون أي تقدم ظاهرى على البلاد، ولعل نموذج الوعي في جمهورية مصر العربية هو دليل على يقظة الشعب المصري لخطر الربيع العربي، وأهدافه فلقد كشفت مصر في 30 يونيو 2013 مخطط الغرب وقد أفشلت هذا المخطط الذى عمل على تمكين سيطرة الإخوان المسلمين على مصر، وهذا ما أيقنه المواطن التونسي والليبي أيضًا بعد تجربة مصر من هذه الفوضى.

بعد مرور ثلاثة أعوام على الحركات الاحتجاجية التي شهدتها ليبيا، أدرك المواطن الليبي بأنها لم تكن سببًا مباشرًا ناتجًا عن وعي المواطن الليبي لحاجاته الحقيقية، ولهذا لم تتحقق أدنى المطالب التي ثار من أجلها الشعب الليبي إذا سلمنا بأن هناك مطالب ضرورية. فلقد تحولت ليبيا اليوم إلى حلبة صراع بين مليشيات مسلحة دموية استمرت حتى بعد إسقاط

النظام السياسي الشرعي في ليبيا من قتل واغتصاب واغتيالات وتفجيرات. والتي تنطوى معظمها تحت لواء الحركات الإرهابية والجماعات الدينية المتطرفة، التي تعمل على تشويه القيم الإنسانية، وهدم البنى التحتية، والمؤسسات الحكومية للدول باسم الثورة. ولهذا سوف يناقش هذا الكتاب بفصوله مدى استغلال الحركات المتطرفة لهذه الاحتجاجات، وما هو رد فعل الحكومات. كما ستناقش الدور الغربي في مساعدة تغلغل الحركات المتطرفة في شمال أفريقيا (تونس وليبيا ومصر والجزائر)، وهل حققت الدول العربية طموحاتها بعد هذه الاحتجاجات باستثناء تغير الرؤساء ؟ هل تحسن وضع المواطن العربي في مناطق الثورات ؟ ما هي الآثار السلبية نتيجة تواجد المجموعات المتطرفة في المنطقة العربية ؟

إن العلماء والمفكرين والمستشرقين من دول الغرب الذين لهم اهتمام بقضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط،والنشطاء السياسيين وواضعي السياسات الاستراتيجية العامة والخاصة بالدول، والعاملين في المجال الإنساني، عليهم أن يركزوا على توضيح ما يجرى الآن من محاولة إعادة تقسيم المنطقة العربية وتدخل الاستعمار بوجه العولمة تحت مسمى الربيع العربي، والذى في حقيقته هو نشر الثقافة الغربية ، والتدخل العسكرى في الشئون الداخلية للدول،وانتهاك السيادة الوطنية للدول العربية تحت مسمى مكافحة الإرهاب، ولذا يجب أن يتم التركيز على كيفية وضع الحقائق والأهداف السياسية للغرب أمام المواطنين العرب بشكل عام والدول التي طالتها فوضى الربيع العربي بشكل خاص ، وتوضيح أطماعهم الاستعمارية في المنطقة العربية وكشف أكذوبة ثورة الربيع العربي، وتغيير النظم السياسية والتي أدت إلى تأزم المواقف السياسية للدول وزيادة الهجرة البشرية، وانتشار الفقر والجوع في دول نفطية مثل ليبيا، وتدني المستويات التعليمية والصحية لهذه الدول، والأخطر من هذا أن الجنوب الليبي بجانب تواجد القاعدة أصبح مكب النفايات النووية لدولة إسرائيل ودول الغرب عن طريق تسهيل ومساعدة من مليشيات مدينة مصراتة التي تسيطر على ميناء مصراتة.

***

الفصل التمهيدى

أسباب الانقلاب

ودواعى الحرب على ليبيا

مقدمة

لقد كانت هناك جملة من الأسباب التي شكلت دافع حقيقي في تكوين الأزمة والحرب على ليبيا عام 2011، بعيدا عن الاتهامات التي أوجدها الغرب ليبرر بها تواجده الاستعماري الغربي بشكله الجديد في المنطقة العربية. وذلك من خلال مباركة من تصميم عملائهم الذين اشتغلوا في المخابرات الغربية، الذين كانوا أدوات تنفيذية لمخططات الاستعمار في المنطقة، وبعض جماعات المصلحة الواحدة التي تتوارى وراء حقيقة الفوضى في المنطقة العربية مثل قراصنة الاقتصاد الدولي المتمثلة في العصابات الإجرامية المسيطرة على تجارة المخدرات، وتجارة السلاح والنفط، وتجارة الأعضاء البشرية ،وتجارة المواد الغذائية التى تشكل أساس العيش للمواطنين، وتجارالأدوية الفاسدة، وبعض العصابات الأخرى التي لها أهداف سياسية في السيطرة على ليبيا بهدف الانتقام. ولهذا السبب كان هناك توافق إذا صح التعبير بين كل مجموعات المصالح وبين أصحاب رءوس الأموال الذين يعملون من أجل إيجاد دول بدون قانون لتصريف منتجاتهم وبضائعهم الممنوعة قانونا وممارسة نشاطهم دون رقابة.

هناك أسباب أخرى كانت عاملا مباشرا في تشكيل الأزمة، سوف يتم مناقشتها في هذا الفصل وتتمثل في الجيوسياسية الاستراتيجية التي تميزت بها ليبيا من حيث الموقع الجغرفي أو من حيث الثروات الطبيعية التي حظت بها ليبيا، بالإضافة إلى دور القيادة الليبية للعقيد معمر القذافي على المستوى الإقليمي والدولي والعالمي، منها دور ليبيا في الدعوة إلى الوحدة العربية، ودعم القضية الفلسطينية، ونبذ الإرهاب الدولي الممنهج ضد الدول العربية والإسلامية، استغلال الدين وتوظيفه في حركات إرهابية يصدرها الغرب إلى المنطقة العربية، بغرض النيل منها ومساعدة إسرائيل في تكوين دولة إسرئيل من النهر إلى النيل. وأكثر الأسباب التي

عجلت بضرورة إخماد صوت معمر القذافي الذى كان دائما يدعو إلى ضرورة تشكيل الولايات المتحدة الأفريقية،ومطالبة الأمم المتحدة بحصول القارة الأفريقية على مقعد دائم في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليين.إن وجود دول صمود تتمثل في الدول الفاعلة في المحيط العربي مثل مصر وليبيا والعراق وسوريا تشكل خطراً على المجتمع الدولي الغربي بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص . وقد نتج عنه شن حرب ضد قادة عرب مناضلين حيث تم اغتيال رئيس المنظمة الفلسطينية ياسر عرفات في 11 نوفمبر 2004 والتي أثبتت التحقيقيات بعد ذلك بأنه مات مسموما بالبولونيوم.7مارس2012، ومن ثَمَّ الرئيس صدام حسين بالإعدام شنقا يوم 30.ديسمبر 2006 لتكتمل الصورة باغتيال القيادة الليبية من قبل طائرات حلف الناتو في 20.أكتوبر.2011. وتجرى المحاولات الآن لقتل واغتيال الرئيس بشار الأسد، لتصبح الساحة خالية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف رؤساء وقيادات عربية ضعيفة لا تملك المصداقية الوطنية ويكونوا أداة طيعة للغرب و قادرة على تنفيذ مخططاتهم في المنطقة العربية دون جدل . ولهذا سوف يقوم هذا الفصل بذكر الأسباب الرئيسة التي جعلت الحرب على ليبيا ضروة حتمية للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً :الجيوسياسية الليبية كهدف للاستعمار:

فمن الناحية الجغرافية فلقد تميزت ليبيا بمساحة تصل إلى 1760000 كيلومتر مربع، وبساحل يطل على البحر الأبيض المتوسط يصل طوله إلى 1850 كيلومتر، وتعتبر ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في قارة أفريقيا بالكامل، يبلغ عدد سكان ليبيا 5.597 مليون نسمة تقريبا قبل الحرب على ليبيا 2011، وهو ضئيل مقارنة بمساحتها، وساحلها الذى يقع بين ساحلي دولة تونس وجمهورية مصر العربية، كما أن الاستكشافات النفطية في الستينيات من

القرن العشرين والذى أدى بدوره إلى منح ليبيا ثراء، ولهذا فإن ليبيا مهمة من خلال موقعها الجيوسياسي وسط الشمال الأفريقي[1].

اكتسبت ليبيا الموقع الجيوسياسي بحدودها الجغرافية على دول عربية وأفريقية حيث تقع في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس. تشكل الصحارى في ليبيا القسم الأكبر من الأراضي الليبية وهي عبارة عن هضبة تعتبر امتدادا للهضبة الأفريقية وتشكل ليبيا أيضًا سهل ساحلي يمتد على طول البحر الأبيض المتوسط، وتتضمن الأراضي الليبية أيضًا على واحات كثيرة وجبال أهمها الجبل الأخضر في الشرق وجبال تبستي في الشمال الغربي في ليبيا يصل إلى ارتفاع 3.415 مترا، وجبل نفوسة في الجنوب وتوجد قمة بته في الشمال الغربي ويبلغ ارتفاعها حولي 2286 مترا.[2]

وكذلك تميزت ليبيا بمناخ وموارد مائية هامة حيث تتكون معظم مساحتها من تضاريس صحراوية، حمادات يتوسطها أعراق أخرى من الطوراق والتبو تغطي المرتفعات مساحة كبيرة، وتنحصر السهول بموازاة الساحل المتوسطي تضيق في الشرق وتتسع في الوسط. ليبيا تتميز بمناخ يتأثر الشريط الساحلي بالمؤثرات المتوسطية بينما تشمل المؤثرات الصحراوية معظم البلاد بنسبة 95٪ من المساحة العامة مما يجعل جريان جميع الأنهار في ليبيا موسميًّا فصل الشتاء.

بالإضافة إلى ذلك فقد تميزت ليبيا من الناحية السياسية بتواجدها السياسي في مجموعة من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها جامعة الدول العربية والتي انضمت إليها ليبيا في عام 1945، وانضمت عضوا في الأمم المتحدة عام 1950، وهي عضو في منظمة الأوبك للدول المصدرة للنفط منذ عام 1962، وعضوا في منظمة عدم الانحياز،

1- أطلس ليبيا، دليل المواقع عن جغرافية ليبيا.

2 نفس المصدر

وعضو مؤسس في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 1969، وهي أيضًا المؤسس الرئيسي لاتحاد المغرب العربي عام 1984، و ليبيا دولة مؤسسه للاتحاد الأفريقي عام 1999.

سجلت ليبيا في عام 2009 أعلى مؤشر للتنمية البشرية على مستوى أفريقيا،[1] وسجلت أعلى رابع دولة من حيث الناتج المحلي الإجمالي ،ويعود هذا إلى السبب الرئيسي وهو النفط والاحتياطي النفطي الكبير التي تميزت به ليبيا مع الكثافة السكانية المنخفضة مقارنة بغيرها من الدول ،إضافة إلى اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل شبه مطلق على القطاع النفطي وتصدير النفط والغاز، نظرًا لفشل الجهود الرامية إلى تنويع الإنتاج خارج قطاع الطاقة وبعض النشاطات الزراعية التقليدية.

وتحتل ليبيا المرتبة السابعة عشر في إنتاج النفط على المستوى العالمي، وهذا أحد الأسباب التى دعت الدول الاستعمارية إلى شن حرب على ليبيا . والجدير بالذكر فإن هناك تراجعا لمعدل التنمية البشرية بعد الحرب على ليبيا عام 2011،ووفقا لتقرير الأمم المتحدة 2012 وصل إلى معدل أقل بكثير مما كانت عليه ليبيا، بعد أن أصاب ليبيا الشلل الاقتصادي والتدهور الاجتماعي الذى كان سببه تهجير 2 مليون مواطن ليبي خارج ليبيا، وأكثر من مليون مواطن مهجر في الداخل. ويمكن أن يتضح من خلال تقرير صندوق النقد الدولي والذى سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 4٪ في ليبيا بعد أن كان يسجل 6٪ في عام 2011.[2]

ثانيا : الدور القيادى لليبيا على المستوى العربي والأفريقي والعالمي:

وهنا يجب أن نذكر بأن هناك ثلاثة عوامل كانت تمثل تيار فكرى وعقائدى لدى القيادة الليبية، وكانت سببا رئيسيا من أسباب الحرب على ليبيا، وأهم هذه الأسباب تكمن في الدعوة إلى ضرورة الوحدة العربية، ودور ليبيا في قيام الاتحاد الأفريقي، ودور ليبيا في

1 منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2009.

2 تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2013.

التحريض على ضرورة حصول الدول الأفريقية على مقعد في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وانتقاد الغرب والأمم المتحدة في ميثاقها.

1 - **دور ليبيا في الدعوة إلى الوحدة العربية وتأكيد مبادئ الانتماء القومي:** منذ قيام ثورة الفاتح عام 1969 عملت ليبيا على تحقيق الوحدة العربية ورغم فشل كل المحاولات التي قامت بها القيادة الليبية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمر عام 1969، إلا أن المحاولات استمرت.

لقد كانت لشخصية الراحل جمال عبد الناصر تأثير كبير في شخصية معمر القذافي،وخاصة بعد قيام الثورة في مصر عام 1952، كان العقيد معمر القذافي يستمع إلى خطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن القومية العربية والوحدة العربية إبان الاستقلال وإعلان الثورة في 1952 في جمهورية مصر العربية ومع بداية التحرك القومي على المستوى العربي من إعلان الاستقلال وطرد الاستعمار الأوروبي في الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، كما كانوا يسموه بالعصر الذهبي للقومية العربية. عُرِفَ عن العقيد معمر القذافي ارتباطه القوي بالرئيس الراحل جمال عبدالناصر ودعوته للوحدة العربية، فقد تبنى العقيد معمر القذافي بعد نجاح ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 مشروع المد القومي العربي كأساس للسياسة الخارجية الليبية. حيث كان العقيد معمر القذافي منشغل بهموم العرب وتحريض القادة العرب في كل المناسبات على الوحدة العربية لحل القضية الفلسطينة. ولقد ترك له الراحل جمال عبد الناصر أمانة القومية العربية حيث قال له في خطاب تاريخي في مدينة بنغازى في 29 ديسمبر 1969 أي بعد قيام ثورة الفاتح بأربعة أشهر فقط حيث خطب الجماهير العربية بقوله: " إني أترككم وأنا أقول لكم إن أخي معمر هو الأمين على القومية العربية والوحدة العربية "([1])، وأصبحت هذه الرسالة هي الأمانة التي حملها العقيد معمر

1 خطاب الراحل جمال عبد الناصر في مدينة بنغازى في 29.ديسمبر.1969.

القذافي من الراحل الرئيس جمال عبد الناصر. لقد كان القائد معمر القذافي من المتحمسين للوحدة الاندماجية مع جيرانه العرب مثل مصر وتونس والسودان. فعلى سبيل المثال هناك مجموعة من المحاولات التي قام بها العقيد معمر القذافي لتحقيق الوحدة العربية، فبعد مرور ثورة الفاتح بشهرين صدر ميثاق طرابلس الوحدوى بين كل من مصر وليبيا والسودان في 27 ديسمبر 1969. [1]

ثم جاء إعلان القاهرة بين مصر وليبيا عام في 23. يوليو 1970. [2] ورغم أن ليبيا لم تربطها أي حدود جغرافية مباشرة مع سوريا، فإن ليبيا سعت إلى قيام اتحاد الجمهوريات الثلاثة في 17 أبريل 1970 بين كل من سوريا وليبيا ومصر،[3] حيث اعتبرتها القيادة الليبية هي النواة الأساسية لتحقيق الوحدة العربية بين الأقطار العربية، ولم يكتف العقيد معمر القذافي بذلك بل ذهب إلى إعلان وحدة اندماجية بين ليبيا ومصر فى 17 يوليو عام 1972.[4]

إن الدعوة إلى الوحدة العربية من قبل العقيد معمر القذافي لم تقتصر على المواثيق الوحدوية وإعلان دستورى للوحدة بل ركزت أيضًا على المسيرة الوحدوية التي أقامها الليبيون متجهة إلى مصر تعبيرا عن إرادة الشعب العربي الليبي لتحقيق الوحدة متزامنه مع المسيرة الوحدوية حتى رأس جدير في 18 يوليو1973[5]. ولقد كان حرص العقيد معمر القذافي على إقامة الوحدة العربية مع دول الجوار والدول تحت أي مسمى فلقد صدر بيان جربة لإقامة الجمهورية العربية الإسلامية بين ليبيا وتونس في 12 أبريل 1974.[6] ولم تكون الجزائر أيضًا بعيده عن الدعوة إلى الوحدة العربية حيث صدر بيان الحاسي مسعود بين ليبيا

---

1 وثيقة توقيع ميثاق طرابلس الوحدوى بين مصر وليبيا والسودان في 27.ديسمبر 1969.

2 وثيقة توقيع إعلان القاهرة بين مصر وليبيا عام 1970

3 وثيقة توقيع إعلان اتحاد الجمهوريات الثلاثة بين سوريا وليبيا ومصر في 17 أبريل 1970

4 وثيقة الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا عام 1972.

5 بيان المسيرات الوحدوية المتجهة إلى كل من الحدود المصرية والتونسية في 18.يوليو.1973.

6 بيان جربة لإقامة الجمهورية العربية الإسلامية بين ليبيا وتونس في 12. أبرايل.1974.

والجزائر في 28 ديسمبر 1975.[1] وكان الهدف الوحيد الذى يسعى له العقيد معمر القذافي هو الدعوة إلى الوحدة العربية وتكاثف جهود العرب تحت أي مسمى. لم تتكف كل المحاولات التي قام بها معمر القذافي بين ليبيا ومصر وتونس والجزائر والسودان وسوريا فسعى إلى تحقيق الوحدة الاندماجية التي ركزت على الجانب السياسي والاقتصادى بين سوريا وليبيا والسودان. واستمرت المحاولات منذ قيام ثورة الفاتح عام 1969 إلى عام 1982 حيث دعى العقيد معمر القذافي إلى قيام الوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا عام 1982.[2]

لقد كانت رؤية العقيد معمر القذافي فى وجود منظمة أو اتحاد يربط الدول العربية عاملا هاما في وجود منظمات دولية وإقليميه ترسم السياسة للدول العربية فنادى بإنشاء الاتحاد العربي المغاربي بين دول المغرب العربي في 18 أغسطس 1984، [3]حيث اعتبر العقيد معمر القذافي أن مثل هذا الاتحاد يمثل بوابة لقيام وحدة عربية شاملة بين الأقطار العربية.

فكان أيضًا ضمن جهود القيادة الليبية المشروع الوحدوى الذى قدمه العقيد معمر القذافي في مؤتمر القمة العربي في جلسته الغير عادية المنعقد في الجزائر من 7 – 9 يونيوعام 1988.[4]واستمرت المحاولات الوحدوية التي رسمها العقيد معمر القذافي مستمرة فقد أعلن عن أزالة البوابات بين مصر وليبيا وتونس في 13 أبرايل 1988.[5] ونظرا لدعوة العقيد معمر القذافي في كسر الحواجز الوهمية التي صنعت بأيدي الاستعمار،فقد أكد في كثير من خطبه بأن المنطقة العربية من الناحية الجغرافية هي امتداد واحد لا يفصل بينهم أي حدود طبيعية، وأن ما وجد من بوابات هي من صناعة استعماريه ساهمت في تقسيم المنطقة العربية إلى دول قزمية ليسهل الانفراد بها، وبالفعل كما كان يقول العقيد معمر القذافي بأن الاستعمار

---

1 بيان الوحدة بين الجزائر وليبيا والتي وقع في مدينة الحاسي مسعود 28.ديسمبر.1975.

2 إعلان ميثاق الوحدة الاندماجية بين سوريا وليبيا عام 1982.

3 اتفاقية الاتحاد المغاربي عام 18.أغسطس. 1984.

4 مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجلسة الغير عادية في الجزائر من يوم 7 إلى 9 يوينو عام 1988

5 محاولة إزالة الحدود الوهمية بين ليبيا ومصر وبين ليبيا وتونس عام 13. أبريل. 1988.

موجود في كل زمن ويتوفر كلما توفرت ظروف تواجده، ولعل ما سمى بالربيع العربي هو دعوة استعمارية واضحة للتدخل في سياسيات الدول العربية، والسيطرة عليها دولة بعد الأخرى، فلم نجد ربيعا أمريكا أو ربيعا أوروبيا رغم مستوى المعيشة المرتفع الذى تعيشة دول الغرب غلاء المعيشة الذى يشكل عبئا اقتصاديا على المواطن الأوروبي والأمريكي نتيجة ارتفاع الأسعار والضرائب. ولكننا لاحظنا ربيعا عربيا رسم وخطط بإرادة غربية أمريكية ونفذ بأيدي عربية ،وقد يكون هو السبب في تسميته ربيعا عربيا. لقد تنبى العقيد معمر القذافي مايحدث للدول العربية حين قال في قمة دمشق ([1]) في خطابه بأن يجب أن يتم التحقيق في مقتل ياسر عرفات وصدام حسين وإلا سوف يكون الدور على كل واحد من القادة العرب، وبالفعل فقد جاء الدور على اليمن و تونس ومصر وسوريا وليبيا والسودان.

لقد استمرت محاولات العقيد القذافي خلال السبعينيات والثمانينيات بشكل متكرر من أجل إقامة وحدة عربية تضم الدول العربية أو مشروع اقتصادى واحد يضم الموارد العربية لتسخيرها في تنفيذ استراتيجية عربية. لقد عمل العقيد معمر القذافي على توقيع ميثاق العمل الوحدوى بين ليبيا والسودان في 26 أكتوبر عام 1988. ([2]) لقد تخللت محاولات القذافي في توحيد شطرى اليمن الشمالي والجنوبي في 22 مايو 1990، ([3]) ونجحت جهوده في قيام اتفاقية مراكش لاتحاد المغرب العربي في 17 فبراير عام 1989 باعتباره مرحله أولية نحو الوحدة العربية الشاملة. ([4]) حيث جاء مشروع الاتحاد العربي المطروح على رؤساء وملوك الدول العربية والذى تضمن أن تكون الأقطار العربية فيما بينها اتحادا، تكون له الشخصية القانونينة، و يتمتع بالأهلية اللازمة لأداء مهامه في الأقطار العربية ، وهذه الفكرة طرحت في إحدى القمم العربية لجامعة الدول العربية عام 1989. ولكن كل المحاولات التي ذكرت

---

1 انعقاد القمة العربية العشرين في دمشق بتاريخ 29 مارس 2008.

2 توقيع الميثاق الوحدوى بين ليبيا والسودان في 26.أكتوبر. 1988

3 توقيع اتفاق الوحدة بين شطرى اليمن الشمالي والجنوبي في 22.مايو. 1990

4 توقيع اتقافية مراكش بالمغرب لاتحاد المغرب العربي في 17. فبراير. 1989

سالفا انتهت بالفشل نتيجة لتمسك ولخوف بعض القيادات العربية من الانضمام إلى إطار وحدوى، إضافة إلى العديد من المحاولات لتطوير جامعة الدول العربية ، وخاصة بعد عودة مصر إلى الصف العربي بعد قطيعة 13 عاما من توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد عام 17 سبتمبر1978، حيث اجتمعت الدول العربية بحضور القيادة الليبية للموافقة على عودة مصر إلى الصف العربي ورجوع مقر الجامعة العربية من تونس إلى مصر وهو مقرها السابق، كانت هناك العديد من المحاولات التي قدمتها القيادة الليبية بغرض تطوير نظام جامعة الدول العربية وتحويلها من إطار تنسيقي شكلي إلى اتحاد حقيقي بين البلدان العربية.[1]

إن فكرة العقيد معمر القذافي دائما حاضرة في كل الاجتماعات التي حضرها في جامعة الدول العربية،ولقاءاته مع رؤساء وملوك العرب، حيث تبلورت فكرته من مسلمة تنطلق بأن لا مكان للعيش للدول القزمية منفردة في العالم الآن، بعد أن تحول العالم إلى تكتلات سياسية واقتصادية قوية ، وأن على الدول العربية أن تجتمع في رابطة قومية لحماية نفسها من التقسيم و العدوان و الاستعمارالصهيوني الإسرائيلي.

ويمثل توجه معمر القذافي حقيقه واقعية، وخاصة حينما ندرك ما يعيشه العالم الآن من عصر لا مكان فيه للدول الصغيرة، ولا مستقبل لها بين الدول الكبرى. وإن التكتلات التي وجدت الآن في دول أوروبا مثل الاتحاد الأوروبي الذى تشكل بين أمم وجماعات مختلفة، شهدت فيما بينها صراعات وحروبا دموية عنيفة في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، لكن رغبتها بالبقاء والتقدم فرضت عليها شكلا من أشكال الوحدة الاقتصادية، وحتى السياسية، بذريعة وجود مصالح تدفعها إلى ذلك، في عالم يقوم على أساس المصالح لا على أساس القيم و المبادئ. لذا جاءت فكرة معمر القذافي في ضرورة وحدة الوطن العربي الذى يشكل الوحدة الاجتماعية والترابية والأخلاقية والثقافية والحضارية والتاريخية وأسس

---

1 كلمة العقيد معمر القذافى فى مؤتمر القمه العربى للجامعه العربية، الاجتماع الغير العادى السادس ،المنعقد فى الدار البيضاء بالمغرب من 23 إلى 26 مايو 1989 ،والذى تم الاتفاق فيه على عودة مصر كعضو إلى جامعة الدول العربيه بعد أن تم تعليق عضويتها بعد توقيعها لاتفاقية كامب ديفد مع إسرائيل عام 1979.

الترابط في الدم واللغة والدين أقرب إلى الوحدة من تكتلات جماعات مختلفة في اللغة والدين والثقافة. غير أن الإحباط الذى كان دائما يشد حماس العقيد معمر القذافي من تصرفات وردود الحكومات العربية وخاصة المجاورة، مما كان سببا في زيادة حدة التوتر بين ليبيا ودول الجوار في الفترة التي نفذت فيها الدول المجاورة الحصار على ليبيا مباشرة، بعد أن صدر مجلس الأمن قرار رقم 731، في 21 يناير عام 1992،([1]) وقرار رقم 748 في 31 مارس عام 1992، ([2]) اقتضى هذا القرار بتطبيق الحصار الاقتصادى والحظر الجوى على ليبيا، إثر قضية تفجير طائرة بان آم 103 في أسكتلندا في مدينة لوكربي، واتهام ليبيا بتفجير طائرة فرنسية (يو تى)772. حيث استاء العقيد معمر القذافي من موقف الدول العربية، مما جعله يتجه بكل قوة إلى العمق الأفريقي الذى أثبت به الأفارقة قدرتهم على اخترق الحصار في 1999، في زيارة لقادة دول أفريقيا إلى ليبيا لحضورة قمة سرت، وبدأ العقيد معمر القذافي بوضع خريطة أفريقيا بدلا عن خريطة الوطن العربي كإحدى الخلفيات الرسمية في الدولة، ودعا إلى ضروة تشكيل الاتحاد الأفريقي والوحدة الأفريقية.

2 - **دور ليبيا في تأسيس الاتحاد الأفريقي:** لقد كان توجه ليبيا منذ قيام الثورة عام 1969 إلى أفريقيا واضحا، حيث أكد العقيد معمر القذافي في أكثر من خطاب له بأن لا حلف لأفريقيا إلا مع نفسها، وكان العقيد معمر القذافي يؤكد بشكل مستمر على أهمية ودور القارة الأفريقية في العالم الحديث بعد أن استقلت كل الدول الأفريقية من الاستعمار. وفي هذا الصدد لعبت الدول الأفريقية دورًا هامًّا في الواسطة وتخفيف حدة التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكانت الدول الأفريقية سببا في القبول بالشروط الليبية بشأن اختراق رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية للحظر الجوى الذى فرض على ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي في 1992. حيث اتخذت المنظمة قرارا في قمة واقادوقو لضرورة تجاهل الحظر المفروض من قبل مجلس الأمن الدولي على ليبيا، بحلول شهر سبتمبر

1 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 731 في 21 يناير عام 1992.

2 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 748 في 31 مارس عام 1992

من نفس العام 1999 الذى عقدت فيه قمة تجمع دول الساحل والصحراء الذى يضم حوالي 23 دولة حتى عام 1999،[1] ما لم تستجب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى الشروط التي تطرحها ليبيا. ولعل كان هذا أكثر الأسباب التي جعلت العقيد معمر القذافي يهتم جديا بوحدة أفريقيا بإنشاء إطار تنظيمي يضاهي الأطر التنظيمة الإقليمية لأفريقيا بعد أن تراجع الدور العربي في جامعة الدول العربية عن مواقفه من ليبيا أثناء أزمة لوكربي.

ولقد بذل العقيد معمر القذافي جهوده الحثيثة لتطوير منظمة الوحدة الأفريقية، وتحويلها إلى الاتحاد الأفريقي في قمة سرت الليبية والتي صدر عنها إعلان سرت التاريخي لتأسيس الاتحاد الأفريقي في 9.سبتمبر.1999. ([2]) كخطوة أولى إلى قيام الولايات المتحدة الأفريقية، حيث شكل إعلان سرت التاريخي مصدر قلق للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص واللذان لا يحبذان وجود هذا الإطار الإقليمي الكبير الفاعل فى وجوده سيضاهي في قوة التأثيركل المنظمات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي في قوته القانونية والاقتصادية، وخاصة عندما بدأ الاتحاد يناقش فكرة توحيد العملة الأفريقية على مستوى الدول الأفريقية، كاقتراح من العقيد معمر القذافي، ولو كتب لهذه الفكرة النجاح فهي بإمكانها تفوق قوتها في التبادل المالي سعر اليورو والدولار الأمريكي.لذا كان ردود الفعل غير مرضية وسلبية بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ولهذا عملت فرنسا والتي تشكل أغلب مصالحها الاقتصادية في دول أفريقية على إفشال هذا المشروع وتهميشه ليكون غير فاعل مثلما عملت الدول الغربية على إفشال الدور الفاعل للجامعة العربية بداية نشأتها في 22 مارس 1945.إلا أن العقيد معمر القذافي كان دائما يكشف مخططات الاستعمار الغربي في القارة الأفريقية ويفضح خططهم لدول أفريقيا.

---

1 إنشاء تجمع دول الصحراء والساحل بمدينة طرابلس –ليبيا بمبادرة من العقيد معمر القذافي في 4 فبرايرعام 1998، في القمة التي شارك فيها رؤساء دول أفريقيا من مالي وتشاد والنيجير والسودان ومندوب عن بوركينا فاسو، وصلت في القمة الرابعة إلى 18 عضوا أساسي في 6–7 مارس 2002.

2 إعلان سرت عن قيام الاتحاد الأفريقي في القمة الاستثنائية لقادة أفريقيا استجابة لدعوة العقيد معمر القذافي في 9.سبتمبر.199.

لقد لعب العقيد معمر القذافي في الاتجاه الأفريقي دورًا بارزًا . و خاصة بعد فشل منظمة الوحدة الأفريقية في الأداء الفعلي لمساعدة الدول الأفريقية من التخلص من الفقر واستثمارات مواردها الطبيعية ، وزيادة دورها وفاعليتها في المجتمع الدولي سياسيا، فلقد جاءت فكرة العقيد معمر القذافي لتطوير منظمة الوحدة الأفريقية التى أنشأت في 25 مايو 1963،[1] إلى منظمة الاتحاد الأفريقي. حيث أثمرت الجهود المتكاملة من أجل مصلحة القارة الأفريقية في قمة لوساكا الأفريقية التى عقدت من 9 إلى 11 يوليو 2001.([2]) وهذه القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية ،والتي عقدت في زامبيا بحضور العقيد معمر القذافي وتم طرح الميثاق التأسيسي للتكتل القارى الجديد حيث تم فيه تدشين الميثاق التأسيسي في قمة لوساكا، وإعلان الاتحاد الأفريقي. ويعتبر هذا نقطة تحول مهمة فى تاريخ العمل الأفريقى المشترك، فقد وضع الخطوط الأساسية التى تحكم المرحلة الانتقالية اللازمة لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الإفريقى وفقا للمادة 33 من القانون التأسيسى لهذا الاتحاد.([3])

إن الجهود التي بذلتها القيادة الليبية في هذا الاتجاه كانت تهدف إلى استبدال منظمة الوحدة الأفريقية بمنظمة أقوى وأكثر فاعلية، ومن هنا جاء الإعلان عن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي تم التوقيع عليه في يوليو 2000 في لومي –توجو، حيز التنفيذ في مايو 2001، بعد أن تمت الموافقة على النظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي في مؤتمر سرت الثاني، وهو مؤتمر استثنائي انعقد في مارس 2001 وأعلن فيه التوقيع عليه بشكل رسمي على

---

1 تم الإعلان عن منظمة الوحدة الأفريقية في الاجتماع الذى انعقد في مؤتمر أديس أبابا في الحبشة للاتفاق على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، حيث اجتمع 30 رئيس لدول أفريقية مستقلة، ووقعوا على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي عدوه فيه دستور المنظمة، وتم الإعلان عن إنشاء هذه المنظمة في 25 مايو 1963.

2 جريدة الشرق الأوسط، الصادرة في 8 يوليو 2001، العدد 8258.

3 المادة 33 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي 2001.

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك حين صادقت عليه 36 دولة عضوا، وحل محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وهذا ما قاد إلى إعلان الاتحاد رسميا في ديربان بجنوب أفريقيا، وهو مقر انعقاد أول قمة لهذا التنظيم الجديد من 8 – 10 يوليو2000. ([1]) بعد اجتماع نصف سنوى لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء من خلال الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي. و كان من بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية، هو تسريع وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي المشترك بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادى للقارة الأفريقية من خلال تعزيز مواقف أفريقيا لتحقيق السلام والأمن ومساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ضم الاتحاد الأفريقي جميع دول القارة كأعضاء باستثناء المغرب التي عارضت على عضوية الصحراء الغربية،حيث قام الاتحاد الأفريقي بأول تدخل عسكرى له في دول عضوة في الاتحاد الأفريقي في مايو عام 2003. حيث نشرت قوات حفظ السلام بإشراف الأمم المتحدة في كل من بوروندى وموزنبيق، وأثيوبيا وجنوب أفريقيا وأوغندا، نتيجة الصراع القائم فيها، وكذلك كان له دور في الصراع الدائر في دارفور في 1 يناير 2008، وأعلنت قوات الاتحاد الأفريقي عن تدخلها في الصراع القائم الآن في مالي في18 يناير 2013 لدعم التدخل الفرنسي في مالي.([2])

لم يخلو الاتحاد الأفريقي من المشاكل التي وجدت داخل القمة التي عقدت في يناير عام 2006 من ضمنها كانت مشكلة تنفيذ نظام التناوب بين الدول، حيث نشب خلاف في القمة التي عقدت في يناير عندما أعلن السودان ترشحه لرئاسة الاتحاد الأفريقي، وبعد أن رفض العديد من الأعضاء دعم السودان نتيجة لموقف الرئيس بشير من مشكلة دار فور في ذلك الوقت، وبعد ضغط كبير من الدول الأعضاء سحب السودان ترشيحه. لقد تكررت

---

1 القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي 26 يوليو 2001

2 صحيفة المصريون، صحيفة مستقلة صادرة بتاريخ 23 يناير 2013.

التوترات بشأن مشكلة دار فور في عام 2008 مرة أخرى، عام 2009، مما أدى إلى اتفاق الدول على أخذ ليبيا رئاسة القمة في يناير 2009 إلى يناير 2010، ولعل قد يكون هذا أحد الأسباب التي دفعت السودان إلى التآمر على ليبيا مع الجماعات المتطرفة والمسلحة ودعمها بالسلاح وتهريبه إلى ليبيا قبل 17 فبراير 2011 بأيام قليلة.[1] لقد تناوب على رئاسة الاتحاد الأفريقي كل من جنوب أفريقيا من عام 2002 –2003، موزمبيق من 2003 إلى 2004، نيجيريا من 2004 إلى 2006، الكونغو من 2006 إلى 2007، غانا من 2007 إلى 2008، تنزانيا من 2008 إلى 2009، ليبيا من 2009 إلى 2010، ومالاوى من 2010، ولم يجتمع الاتحاد الأفريقي في عام 2011 حيث انتخب الرئيس البنيني توما بوني ياي لرئاسة الاتحاد الأفريقي لعام 2012، في أول قمة تجمعهم منذ مقتل مؤسس التكتل العقيد معمر القذافي في 2011. [2]

شهدت القارة الأفريقية عديدا من المحاولات الوحدوية سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي كانت من شأنها العمل على توحيد الصف الأفريقي، واللحمة الوطنية تجاه عديد من القضايا والمشاكل التي ساهمت في عرقلة التنمية والتكامل والاندماج داخل القارة الأفريقية.

لأفريقيا تاريخا ملىء بالتضحيات من أجل العمل على وحدة القارة الأفريقية وما قدمه قادتها الأبطال من أجل القارة الأفريقية أمثال الزعيم الغاني كوامي نيكروما،[3] الذى نادى

---

1 تصريح من أحد القيادات الإسلامية المتطرفة على الصلابي في إحدى القنوات الليبية في 23.ديسمبر2.2011، صرح بأن السودان سلمت لهم أكثر من 800 بندقية،كانت قد دخلت ليبيا قبل تمرد 17 فبراير 2011 بأيام قليلة، وأن السودان أكثر الدول مساندة لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي بالسلاح والمال.

2 راجع جدول القمم الأفريقية من عام 2002 إلى عام 2012.

3 الزعيم الغاني د.كوامي نكروما من المناضلين الأفارقة الأوائل ضد الاستعمار من 21 سبتمبر 1909 إلى 27 أبرايل عام 1972، وكان رئيس الوزراء الأول في 6 مارس 1957 إلى 1 يوليو 1961 عندما رشح كأول رئيس لغانا المستقلة من 1 يوليو 1961 إلى 24 فبراير، وهو أبرز دعاة الوحدة الأفريقية وكان يدعو إلى الولايات المتحدة الأفريقية ويعتبر من أبرزمؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية.

بالوحدة الأفريقية، والرئيس الراحل أحمد سكوتورى،[1] الذى دعى إلى ضرورة إقامة الولايات المتحدة الأفريقية باعتبارها مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي لمواكبة التطورات البنائية والمؤسسية والعقائدية التي صاحبت فكرة التنظيم الدولي والعلاقات الدولية. إضافة إلى المناضل العربي الجزائرى أحمد بن بله [2] لقد صاحب الجهود الواضحة والجبارة في تفعيل الجهود الوحدوية الأفريقية والداعي إلى ضرورة تحقيق الاتحاد الأفريقي العظيم المتمثل في إعلان قيام الولايات المتحدة الأفريقية وهو حلم الآباء والأجداد الأفارقة، و صولا إلى تحقيق نموذج الفضاء الأفريقي ما بين الفضاءات الدولية المعاصرة.

إن الأفكار التي طرحت من عظماء أفريقيا، التقت مع تطلعات وأفكار ورؤى العقيد معمر القذافي لتنفيذ مشروع الولايات المتحدة الأفريقية، والذى من شأنه أن يعطي قيمة حقيقية في اتجاة تطبيق العمل الأفريقي الموحد، فعمل العقيد معمر القذافي على تطوير منظمة الاتحاد الأفريقية الهيكل الإقليمي الغير فعال في المجتمع الدولي إلى موضوع جديد يخدم المنطقة الأفريقية وفقا للإمكانيات والتغييرات والظروف الجديدة للقارة الأفريقية وتحويلها إلى واقع يعترف به الجميع. وتخدم تطلعات الأجيال الأفريقية في الفترة المعاصرة والمستقبلية، فلم تكن منظمة الوحدة الأفريقية ذات فعالية في كثير من القضايا الأفريقية، ولم تحقق أي طموحات لدول أفريقيا، ولم يكن لها صوت مسموع في العالم. وبفعل جهود ليبيا الساعية إلى تحقيق هذه الآمال والتطلعات وفي أواخر القرن العشرين تصاعدت معدلات الحركة لتنفيذ المشروع الليبي الأفريقي، وفقا لرؤية معمر القذافي تجاة تحقيق حلم الأباء الثوريين للقارة الأفريقية، ويستند المشروع الليبي إلى مجموعة أسباب، منها الديناميكية التي تتصف بها رؤية العقيد معمر القذافي وذلك من خلال إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء والذى يرمز له

1 لعب الثائر الأفريقى أحمد سيكوتورى دورا في مسيرة التحرر الأفريقى، وكان رئيسا لغينيا منذ 2 أكتوبر عام 1958، إنه كان مؤيدا لحركات الاستقلال الأفريقية.

2 أحمد بن عبد المجيد بن بلّة، أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال، من 29 سبتمبر عام 1962 إلى 19 يونيو عام 1952، أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني في عام 1954، ونتيجة لمواقفه تجاة القارة الأفريقية، اختير ضمن حكماء القارة الأفريقية في إطار مبادرات تسوية النزاعات.

(س.ص).، ونشاط الحراك السياسي ما بين ليبيا والدول الأفريقية، بل تعدى هذا التفاعل إلى التعامل مع الأطراف الغير حكومية في دول أفريقيا.

إن الهدف من هذا التكتل هو الحيلولة دون تفاقم مشكلة النزاعات والأمراض والمديونية والحروب الحدودية والأهلية داخل القارة الأفريقية، وإنهاء الصراعات العرقية والحكومية. كما يمكن من خلال إطار تنظيمي فاعل من العمل على تفعيل مبادرات حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة، وتنسيق جهود السلم والأمن في مناطق الجوار الجغرافي والإقليمي.

إن المبادرة التي تقدمت بها ليبيا تجاه تفعيل فكرة الولايات المتحدة الأفريقية، هي في حقيقة الأمر امتداد لحرص ثورة الفاتح من سبتمبر على دعم قضايا القارة الأفريقية، وتحقيق أحد أهداف السياسة الخارجية لليبيا منذ إعلان الثورة الليبية عام 1969، كما ذكرنا سالفا بأن الاهتمام الليبي بقضايا أفريقيا ومشكلاتها ليس جديداً وهو امتداد منذ قيام ثورة الفاتح، وإن كان الجديد في التوجه الليبي المعاصرهو وضع أفريقيا في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الليبية منذ أواخر التسعينيات، حيث صرح العقيد معمرالقذافي على أن ارتباطه الأفريقي أكثر من ارتباطه العربي وخاصة بعد اختراق قادة القارة الأفريقية الحصار المفروض على ليبيا عام 1999. بل أكد العقيد معمر القذافي على الانتماء الجغرافي والقارى لأفريقيا، وحدد ذلك من خلال أوجه الخلاف بين الفاعلية العربية والأفريقية، فقد أبدى إعجابه بالقادة الأفارقة الذين يمتلكون الفاعلية والقدرة على النجدة، والوجود والإحساس بالمسئولية على مستوى القمة باستمرار من أجل معالجة مشكلة ما، في حين يعجز العرب وهم أقل من حيث عدد الدول في الاجتماع لمعالجة مشكلة ما.[1]

إن رؤية العقيد معمر القذافي لمشروع الاتحاد الأفريقي لاتقتصر على مجرد تغيير من أجل التغيير نفسه، وإنما يجب أن يؤخذ على واقع الحقيقة التاريخية التالية، إنه لايوجد خيار

1 خطاب العقيد معمر القذافي سبتمبر 1999

سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي آخر لشعوب القارة الأفريقية غير هذا الاتحاد، الذي يمثل إعادة اكتشاف لروابط قديمة موجودة قبل أن يقسم الاستعمار دول القارة وشعوبها، حيث تؤكد رؤيته بأن الاتحاد الأفريقي من الناحية الاجتماعية استطاع أن يقوم بجمع شمل الأسر، والمجموعات العرقية، وعلى المستوى الاقتصادي خلق الاتحاد الأفريقي أسواقاً كبيرة تمكن الأفارقة من الاستثمار في فضاءات كبيرة يفترض أن تمتاز بخاصية التعاون، وليس المنافسة، وتضاهي الاتحاد الأوروبي من حيث القوة والإمكانيات.

وفي مؤتمر دربان بجمهورية جنوب أفريقيا في 8 يوليو 2002، أكدت القيادة الليبية على أنها بعد أن تحررت أفريقيا أصبح من المنطقي أن تبدأ مرحلة الوحدة الأفريقية، وقيام الولايات المتحدة الأفريقية، ولعل التحديات التي تواجه فكرة الولايات المتحدة الأفريقية، هي التي حتمت على القادة الأفارقة، وفي مقدمتهم مؤسس الاتحاد الأفريقي العقيد معمر القذافي، ضرورة إنشاء الحكومة الاتحادية الأفريقية، والتي تمثل العمود الفقري لمشروع الولايات المتحدة الأفريقية. كما أن وجود الدولة القطرية الوطنية لامكان لها في زمن الفضاءالكبير، وأن التمسك بفكرة القطرية هو مجرد ادعاءات تدحضها التجارب الواقعية وتؤكد بطلان أدبياتها الفلسفية. ووفقا لتجليات العولمة المعدة في الأساس على اختراق السيادة الوطنية للدول والسعي وراء إنهائها، واختراق آدمية الإنسان نفسه،[1] و هو ما حدث بالفعل في ظل ما يسمى بالربيع العربي الذى شاهدته المنطقة العربية عام 2011.

إن مطلب الشعب الأفريقي كان دائما هو إيجاد إطار تنظيمي إقليمي فاعل يمثل الحكومة الاتحادية، وذلك من أجل خلق التوازن السياسي والاجتماعي والاقتصادى في القارة الأفريقية ويمثل الخلاص النهائي لمشكلة التردد لدى بعض الرؤساء الأفارقة لقيام الاتحاد الأفريقي، وبالخصوص الذين لم يشجعوا الفكرة في بداياتها. ولهذا كان تأكيد العقيد معمر القذافي على الفلسفة الشعبية التي لا يكون فيها هناك زمان ولا مصلحة ولا مستقبل لوجود

---

1 كلمة العقيد معمر القذافي في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في 8 يوليو 2002.

تجمعات قطرية صغيرة تغلب عليها طابع الصراعات العرقية والقبلية والرؤى الضيقة ذات المصلحة الخاصة، الآن غياب السيادة الأ تحادية يعمق هذه النزاعات الخاصه. ولهذا فإن مبدأ قيام تشكيل الحكومة الاتحادية الأفريقية من شأنه تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، والتي من شأنها أن تزيل العديد من العراقيل التي تقف دون تحقيق هذا الجهاز المؤسسي الفاعل، فالمؤسسات التي تبناها الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وما تحمله من فاعلية في الإنجاز تجاه التنمية البشرية، الموارد الطبيعية، سواءً تلك الخطط المؤقتة منها أو الدائمه، سوف تفتقر كلها لجهاز فعال منظم يساعد على سيطرتها وتنظيمها و يكون قادرا على فهم طبيعة وفاعلية مثل هذه المؤسسات.

وبالفعل فمن الناحية الواقعية فإن الحكومة الاتحادية كان لها دور بارز في إعداد تخطيط اقتصادي شامل على أساس قاري أشمل من النظرة الضيقة، استهدف بشكل مباشر زيادة القوى الصناعية والاقتصادية لدول أفريقيا بالكامل بتخطيط محكم. ساعد ذلك على وجود إطار عمل تنظيمي قادر على تقديم التنمية القارية المخططة في إطار خطة اقتصادية شاملة لجميع الدول الأفريقية. و تمكنها من مواجهة ارتفاع الأسعار والمنافسة الدولية، واحتكار الشركات الكبرى، وتمكنها من القدرة على التصدي لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه المؤسسات النقدية التي كانت دائما تسعى إلى إغراق الدول الأفريقية بالديون[1] وذلك من خلال تقديم مشروعات غير ذى جدوى تنموية.

إن حالة الفقر التي تعيشها أفريقيا جعلتها لا تجد خياراً آخرًا سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لتنفيذ عمليات التنمية بها. وباعتبار أن المؤسستان الوحيدتان اللتان كانتا مخولتان في تحديد وتقييم وتمويل المشروعات، والتي أدت إلى تراكم ديون أفريقيا بالتدريج، كما تولتا مراقبة والتصديق على استقدام المستشارين الذين قاموا بالدراسات المتعلقة بهذه المشاريع. إضافة إلى عمل الشركات الأجنبية في تنفيذ هذه

1 انظر إلى نشرات صندوق النقد الدولي على ديون أفريقيا من عام 1965 إلى عام 1998.

المشروعات، ولهذا قام صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بمهام إشرافية دورية، إضافة إلى تقديم التقارير الربع سنوية فيما يخص المراجعات المالية. وللأسف أكدت كثير من التقارير التي قيمت هذه المشروعات بأن تلك المشاريع كانت غير قادرة على تحصيل العائدات اللازمة لخدمة الديون مما جعل الدول المدينة ملزمة بخدمة هذه الديون وتسديد فوائدها بأية وسيلة. أدى هذا بدوره إلى زيادة الاقتراض والتورط أكثر في الديون، مما أدى إلى تزايد الفقر فقد وصل معدل النمو لكل فرد في الفترة ما بين عام 1965 و1998 إلى 0.8 ٪ في ساحل العاج وغانا، 2.٪ في زامبيا، و موريتانيا، 1.٪ في غينيا بيساو، 0.٪ صفر في نيجيريا([1]). وهذا ما جعل القيادة الليبية تعمل على تحسين الوضع الاقتصادى لدول أفريقيا من خلال منظمة الاتحاد الأفريقي حتى يتمكن من تقديم تنمية حقيقية لدول أفريقيا دون الحاجة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحقيق مشاريع التنمية في أفريقيا.

يكمن دور الحكومة الاتحادية في قدرتها وفاعليتها على تبني سياسه واحدة مثل أي تنظيمات إقليمية أخرى، وهناك أيضًا قدرتها على خلق آلية واستراتيجية عسكرية ودفاعية واحدة، تكون لها تأثير مباشر أمام الأطراف الدولية الأخرى، يمكن القول هنا بأن الفاعلية السياسية التي تعبر عن الموقف الأفريقي الواحد تشكل أهمية في وجود دبلوماسية خارجية واحدة على مستوى القارة الأفريقية، كما هو الحال في شكل الاتحاد الأوروبي. فالتفاعل الدولي في التنظيمات الإقليمة الأخرى، والمواقف الدولية قد تتطلب أحيانا تعبيرا واحدا، وهذا ما يحدث كثيرا في التمثيل الدبلوماسي التي تطلبه بعض المحافل الدولية، ولهذا نجد أنه من الضرورى تبني مواقف موحدة تعبر عن آراء القارة الأفريقية تجاة سياسة أو مواقف دولية معينة.([2])

إن وجود حكومة اتحادية واحدة على مستوى التنظيم السياسي في القارة الأفريقية يمكنه من خلق استراتيجيات واحدة على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، إنه

---

1 نفس المصدر السابق.

2 القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي مصدر سبق ذكره

ليس من الحكمة أو الفاعلية في أن تتعدد الجهود المنفردة الرامية لبناء قدرات عسكرية ودفاعية لكل دولة على حدة من أجل الدفاع الذاتي عنها، فالقوة العسكرية الاتحادية الأفريقية هي القدرة على مواجهة أي تحديات عسكرية وأمنية وفقا لمنظور التغيرات الإقليمة الحديثة. إن دعوة العقيد معمر القذافي إلى ضرورة تشكيل الحكومة الاتحادية الأفريقية، هي أيضًا دعوة من أجل النهوض بالجانب التشريعي في الاتحاد الأفريقي، وكمحاولة لتفادي الخطأ الذي وقعت فيه منظمة الوحدة الأفريقية طيلة خمسة وأربعون عاما حيث أصبحت منظمة غير فاعلة، نتيجة لغياب الآلية التنفيذية للاتحاد، مما أدى إلى عدم قدرتها على العمل الأفريقي، لهذا أصبحت عبارة عن جهاز غير فاعل في السياسه الدولية والإقليمية.[1]

وهذا عملت القيادة الليبية على التحريض المستمر لضرورة إيجاد آلية معينة يمكن من خلالها تشكيل حكومة اتحادية على المستوى الأفريقي، تكون هي الإطار التنظيمي الذى يؤكد على حتمية العمل الواحد الجاد والفاعل حتى تستطيع القارة الأفريقية مجتمعة من بناء ذاتها التي سلبت منها في فترات الاستعمار. وأن يكون لها مكانة عالمية تحظى باحترام جميع دول العالم لها، وهذا بالتحديد عبر عنه العقيد معمر القذافي في كلمته التي ألقاها في ختام قمة تجمع دول الساحل والصحراء الذى عقد في شرم الشيخ في مصر، حين أعلن أن تجمع دول الصحراء والساحل قرر التقدم، و هو ضرورة تشكيل الحكومة الاتحادية الأفريقية في القمة القادمة دون تأخير،[2] وحدد بأن تجمع دول الساحل والصحراء هو تجمع لجميع الدول الأفريقية من أجل توحيدهم، وهو مشروع أفريقي وحدوى قومي.

وأكد العقيد معمر القذافي على أن دعوته إلى الوحدة الأفريقية الحقيقة ليست للزينة أو للمهرجان أو الدعاية بل هي دعوة من أجل تحقيق منافع مادية ينتظرها المواطن الأفريقي الذى يعيش في الغابة والصحراء، والذى دائما يكون هو الفريسة السهلة للأمراض، ولذا فمن

---

1 كلمة القائد في القمة الاستثنائة في سرت،9.سبتمبر.1999، مصدر سابق ذكره

2 كلمة العقيد معمر القذافي في قمة تجمع دول الساحل والصحراء في شرم الشيخ بجمهورية مصر في 27 يناير عام 2009.

أجل تحقيق طموح المواطن الأفريقي الذى يمتلك الأرض والثروات ولكنة جائع، ولهذا فإن الدعوة لإنشاء الحكومة الاتحادية الأفريقية، تظل دعوة من أجل استثمار الأرض والماء، والثروات الطبيعية كالذهب والبلاتين واليورانيوم والنحاس، كذلك من أجل الحد من استغلال الموارد الطبيعية الأفريقية من قبل الشركات المتعددة الجنسية أو العابرة للقارات. دعوة العقيد معمر القذافي بإنشاء الحكومة الاتحادية الأفريقية يمكن من تكوين منظمة شاملة تشرف على القضاء على الأمراض المزمنة ومكافحتها وهي الأمراض التي عرفت بها أفريقيا والتي تعاني منها القارة الأفريقية وفي مقدمتها مرض فقدان المناعة.[1]

إن رؤية العقيد معمر القذافي لضرورة وجود حكومة اتحادية لدول أفريقيا في تنظيم إقليمي قوى ذو فعالية، يمكن من شأنه أيضا أن يفعل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء تلك التي اتخذتها دول أفريقيا سابقا في قرارات منظمة الوحدة الأفريقية أو القرارات الحاضرة التي يمكن أن ترسم الشكل الجديد لدول أفريقيا. بالإضافة إلى حماية أفريقيا من مؤامرة تقسيم أفريقيا إلى خمسة أقاليم تتمشى مع مصالح الاستعمار، وهذا ما سعت له دول أوروبا سابقا وتسعى أليه حاضرا والذى من شأنه خلق إقليمية جديدة تنخر الجسد الأفريقي وترهقه. إن حرص العقيد معمر القذافي على الاتحاد الأفريقي هو التواصل التجارى والديني والثقافي الذى تميزت به القارة الأفريقية وهذا التمايز الجغرافي الذى يجعلها أقرب إلى الجسد الواحد، وهو التماسك ديموغرافيا للقارة الأفريقية ولهذا كان العقيد معمر القذافي هدفا لدول الغرب وأوروبا التي تريد أن تحمي مصالحها في القارة الأفريقية.

لعل نموذج اتحاد تجمع دول الساحل والصحراء الذى يمثل قاعدة الهرم الأفريقي، وحجر الأساس للاتحاد الأفريقي، يمثل العمود الفقرى لإنشاء الحكومة الأفريقية، ولهذا دعى التجمع كل الدول الأفريقية للالتحاق بهذا التنظيم، لأنه مهد بالفعل لتحقيق مطلب الاتحاد الأفريقي .

---

1 كلمة العقيد معمر القذافي في قمة تجمع دول الساحل والصحراء، مصدر سبق ذكره

أكد العقيد معمر القذافي في أكثر من مناسبة بأن مسألة تأسيس الحكومة الاتحادية الأفريقية يشكل مطلباً تاريخيا، و لايمكن الرجعة فيه أو المساومة حوله أو تبديله بمسمى آخر على غرار مشروع المناضل كوامي نكروما، غير أن الظروف لم تسمح بتحقيق حلم نكروما في إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية واكتفوا بالاعتراف بوجود منظمة الوحدة الأفريقية، بدلاً من الولايات المتحدة الأفريقية، وأن تفعيل مؤسسات الاتحاد الأفريقي الراهنة بمسمياتها ينبغي تفعيل دورها من خلال منظور العقيد معمر القذافي وفقا للآتى([1])

أ- أن تكون للمفوضية حكومة اتحادية أفريقية .

ب-المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي يكون مجلساً تنفيذياًّ من كل القطاعات.

ت-الحكومة الاتحادية الأفريقية تتكون من ثلاثة وخمسون وزيراً من أجل عمليات التشريع - التنفيذ - القضاء، ويتم ذلك من خلال الإجماع وفق ما تتخذه القمم الأفريقية سواء في الجلسات العادية – الطارئة.

لقد شملت رؤية العقيد معمر القذافي، تنبيه القادة والرؤساء والحكومات والشعوب الأفريقية من خطورة خريطة الإمبراطورية الرومانية، الساعية بتشكيل الشمال الأفريقي للسيطرة الأوروبية من جديد، وإن الإسراع بتشكيل الحكومة الاتحادية الأفريقية يمكن القارة الأفريقية من حماية الجسد الأفريقي من المطامع الأوروبية، بالإضافة إلى حماية القارة الأفريقية من كل من يحاول خيانة القارة أو المساومة بمصير أبنائها أو مواردها الطبيعية أو بمواقفها القومية.

شكل حرص العقيد معمر القذافي في تشكيل حكومة الاتحاد الأفريقي حتمية لتحويل هذا التصور إلى حقيقة واقعية من خلال تأكيده على ضرورة كشف كل مماطل وخائن أو أي شخص مساوم على مصير القارة الأفريقية لأطماع شخصية ويجب فضحه أمام الشعوب الأفريقية، ومطالبة الجماهير الأفريقية بكافة شرائحها ونداءاتها بضرورة الضغط والتأكيد على

---

1 القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، مصدر سبق ذكره

حتمية قيام الحكومة الاتحادية الأفريقية. أكد القائد معمر القذافي على ضرورة قيام الفاعليات الأفريقية بكافة أطيافها ومستوياتها على إسماع صوتها للمطالبة بالإعلان عن قيام الولايات المتحدة الأفريقية وهي حلم كل الأفارقة. النهوض بالقارة الأفريقية مؤسسيا وبنائها من أجل القضاء على الخلافات والصراعات والنزاعات والحروب، الأهلية والفقر والتخلف والمرض، وبناء قاعدة للتنمية المستدامة، والقدرة في الحد من الاحتكار الأجنبي للفرد الأفريقي والمورد الأفريقي على السواء، أدت إلى تدخل العالم في قضايا أفريقيا والتحدث بالنيابة عنها.([1])

ولذا فإن وجود حكومة اتحادية يخلق تعاون ناجح في كافة الميادين من أجل المحافظة على الهوية الأفريقية والقومية. وأكد العقيد معمر القذافي على أن تتشكل الحكومة الاتحادية الأفريقية يستطيع بها الأفارقة شعوباً وحكومات تنظيم وإدارة انفتاح شئون الفضاء الجديد، وتطويره إلى أشكال متقدمة تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأفريقية، وأن من أهمية قيام الاتحاد الأفريقي هو تفعيل العمل الديمقراطي الناتج عن الموروث السياسي الأفريقي وليس ذلك النموذج المستورد من النموذخ الغربي أو الشرقي. ([2])

إن بناء الإطار التنظيمي للاتحاد الأفريقي كان ضمن الفلسفة التي ركز عليها العقيد معمر القذافي تحديد الآلية الفاعلة التي يعمل بها هذا التنظيم وذلك لتجنب قيام الاتحاد الأفريقي بدور شكلي تجنبا لأخطاء منظمة الجامعة العربية. ويأتي هذا من حرص القيادة على تحديد الوضع الوظيفي للحكومة الاتحادية الأفريقية داخل القارة الأفريقية، على أساس تحقيق الأمن القومي للقارة الأفريقية. والذى يدعو إلى حماية التماسك الأفريقي من أية أخطار خارجية ممكنة، أو تدخل عسكرى استعمارى محتمل الحدوث، ويشكل الأمن القومي الأفريقي مركزا مهما في خلق التماسك الاجتماعي الأفريقي والاندماج في رابطة اجتماعية

---

1 كلمة العقيد معمر القذافي في القمة الاستثنائية في سرت، مصدر سبق ذكره

2 نفس المصدر

واحدة والحرص على نبذ كل التمزقات التي قد تكون نتيجة الصراعات والنزاعات العرقية القبلية والجهوية. ولهذا ركز الهيكل التنظيمي أيضًا على ضرورة وجود الترابط الاجتماعي والذى يأتي من وجود هئية تنظيمة تشكل الإطار التنظمي لكافة الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث نصت المادة الثانية والعشرون بخصوص تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعي والثقافي كهيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في للاتحاد الأفريقي، بقصد الوصول بالمجتمع الأفريقي إلى المعرفة والرفاهية.([1])

وبالفعل استطاع العقيد معمر القذافي أن يرسم حلم القارة الأفريقية في تصور وجود اتحاد أفريقي له كافة المؤسسات وهو الطريق الأمثل إلى تحقيق الولايات المتحدة الأفريقية من أجل نهضة القارة الأفريقية، واستثمار كافة ثرواتها الطبيعية التي حظيت بها، والتي كانت دائما سبب في أطماع الاستعمار ومازالت إلى الآن، وهذا ما أدى إلى اغتيال معمر القذافي.

3 - **دور ليبيا في رفض الاحتلال الإسرائيلي ودعم القضية الفلسطينية:** من ضمن الأسباب التي أدت إلى اغتيال العقيد معمر القذافي، حيث كانت القضية الفلسطينية هي الهدف الأيدلوجي الأساسى لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، ولقد دعم العقيد معمر القذافي من بداية الثورة عام 1969 القضية الفلسطينية.وكان توجه ثورة الفاتح هو الدعوة إلى تحرير فلسطين المحتلة، ومحاربة الصهيونية الإسرائيلية، والرجعية العربية. وقد شارك الشعب الليبي بالمال والسلاح بل وجاهد بنفسة ضد الاحتلال الإسرائيلي. بل أعلنت ليبيا محاربتها وتصديها لإسرائيل بكل الطرق إلى الدرجة التي دعمت فيها ليبيا الدول التي تقطع علاقاته مع إسرائيل، والوقوف معها بدعم مادى واقتصادى وهذا ما زاد قلق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية .

1 يمكن الرجوع إلى المادة 22 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، مصدر سبق ذكره

ولذا كانت ليبيا ضد اتفاقيات السلام التي قامت بين مصر وإسرائيل عام1976، وانتقدها العقيد معمر القذافي بأنها اتفاقيات استسلام، وليست للسلام،حيث كان شعار العقيد معمر القذافي دائما أنه لا تفاوض ولا استسلام مع العدو الإسرائيلي. الآن إسرائيل جسم غريب داخل المنطقة العربية ويجب أن لا يكون هناك أي لغة معه إلا لغة الحرب، لذا قطعت ليبيا علاقاتها الدبلوماسية مع الكثير من الدول العربية التي اعترفت بدولة إسرائيل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتعاملت معها اقتصاديا وسياسيا. بل وصل الأمر إلى إعلان الحرب العسكرية مع مصر عام 1977 نتيجة لتغير توجه القيادة المصرية بعد زيارة الرئيس السادت إلى الكنسيت الإسرائيلي. وتوقيع اتفاقية السلاح بين مصر وإسرائيل. ونتيجة لعلاقة مصر بإسرائيل فقد قطعت العلاقات الليبية المصرية من عام 1977 إلى عام 1989 في قمة الجامعة العربية في المغرب، و بعد أن تدخلت الدول العربية لمعالجة عزل مصر من الإجماع العربي وعودة الجامعة العربية بعد تجميد عضوية مصر عام 1979 في الجامعة العربية نتيجة اعترفها بإسرائيل.([1])

لقد تطوع الليبيون أيضًا في عام 1982 ماديا لدعم المقاومة الفلسطينية. و لقد عارض العقيد معمر القذافي بشدة توقيع اتفاق أوسلو عام 1993. حيث طلب العقيد معمر القذافي من الفلسطينيين المتواجدين في ليبيا بالعودة إلى أراضيهم، إذا ما أمنت الاتفاقية مكان للفلسطينيين للعيش في أراضيهم، وفقا لاتفاقية أوسلو بين إسرائيل وفلسطين، وكان الهدف هو توضيح بأن هذا الاتفاق شكلي وليس فعلي، ولهذا قام العقيد معمر القذافي بطلب من الأخوة الفلسطينيين للرجوع إلى فلسطين عام 1995-1996، فقد كان يقيم في ليبيا حوالي 180 ألف فلسطيني حسب إحصاء عام 1999. ([2]) ونظرًا للمشهد السياسي في العلاقات الدولية ونتيجة لاعتراف كل الدول العربية بإسرائيل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ونظرًا

---

1 الدكتورة فريحة عوض إبراهيم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، 1999

2 إحصائيات إدارة الهجرة والجوازات طرابلس، ليبيا 1999.

لتطور الأحداث السياسية واتفاق حركة حماس ومنظمة التحرير مع إسرائيل للتفاوض المباشر وتوقيع فلسطين على اتفاقيات مع إسرائيل . ونظرا لمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شاهدتها الساحة الدولية ، رأى العقيد معمر القذافي في ذلك لا حل لمشكلة فلسطين إلا عن طريق توافق سياسي واجتماعي واقتصادى لتواجد دولتين معا في أرض واحدة بشكل سلمي يكفل حق الحياة للجميع وتكون القدس عاصمة دينية طرح العقيد معمر القذافي في كتابه الأبيض [1] الذى تؤكد فيه القيادة الليبية بأن المساحة بين النهر والبحر ليست كافية لإقامة دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، والحل يكمن في التعايش داخل دولة. واحدة يقترح لها اسم "إسراطين" مشيرا إنها مجسدة فعلا بوجود المستوطنات الإسرائيلية إلى جانب المدن الفلسطينية في الضفة وغزة، وقد صدر الكتاب عن دار نشر ليبية حكومية وهو كتيب صغير يتكون من 48 صفحة طُبعت بحروف كبيرة الحجم،مترجمًا إلى 15 لغةً منها العبرية.جاء هذا الاقتراح بعد أن جلس الفلسطينيون أنفسهم في مائدة التفاوض مع إسرائيل.

4 - **دور ليبيا في دعم حركات التحرر:** كانت مصادمات القيادة الليبية مع رؤساء وملوك الدول العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية وكانت أغلب المواجهات ضد المنطقة العربية مخطط لها مسبقا وعمل المخطط على الانفراد بدولة تلو الأخرى تارة بالاتفاقيات معها وتارة بالمصادمة معها. إن قطار الموت الذى نبه له العقيد معمر القذافي قد وصل الدول العربية عام 2011، فلقد خدع العقيد معمر القذافي في خطة الحرب على إسرائيل عام 1973 عندما انفرد الرئيس السادات بالحرب على إسرائيل دون علم القيادة الليبية، رغم مشاركته في دعم مصر للانتصار على العدو الإسرائيلي، وبعدها انتهت بمفاوضات مع إسرائيل انتهت عام 1977 بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد والتى نشب عنها حرب بين مصر وليبيا كرد فعل من القيادة التاريخية لتوقيع السلام مع إسرائيل.

1 الكتاب الأبيض، بقلم معمر القذافي لحل القضية الفلسطينية،2000.

لقد قام العقيد معمر القذافي بمساندة ودعم حركات التحرر العربية والإسلامية والأفريقية والعالمية، فلقد ساند منظمة الفتح ودعم القضية الفلسطينية دعما ماديا ومعنويا وخاصة حركة أبو نضال، وكان دائما لا يحب المساومة على القضايا الأساسية، ومنها قضية التحرر ولهذا انتقد كل ما قام به ياسر عرفات في اتفاق أوسلو كما سبق الذكر. لقد ساهم العقيد معمر القذافي في دعم حركة تحرير مورو مسلمي جنوب الفلبين، وقدم العقيد معمر القذافي دعما ماديا ومعنويا لحركة التحرر الفطاني الخاصة بمسلمي جنوب تايلاند، وقام بدعم حركات التحرر القومية في الباسك ضد الاحتلال الأسباني، وقام بدعم حركة التحرر في أيرلندة الشمالية ضد الاحتلال البريطاني، وكذلك قدم العقيد معمر القذافي دعما لحركة كورسيكا ضد الاحتلال الفرنسي.

لقد كان توجه القيادة الليبية القومي والوحدوى محل انتقاد من قبل دول الغرب بشكل عام وبعض القيادات العربية بشكل خاص. لذا كان الغرب ينظر دائما إلى العقيد معمر القذافي بأنه العدوالأكبر لهم، لقد اعتبرت الولايات المتحدة ودول الغرب أن العقيد معمر القذافي مصدرا لإزعاجهم، بل وضعت ليبيا في قائمة الدول الداعمة للإرهاب واتهمتها بتفجير روما وفينا في ديسمبر 1985، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986 بمحاولة اغتيال العقيد معمر القذافى ولم تتمكن منه، حيث قامت الطائرات الأمريكية بقصف منزله في 14 أبريل 1986. هذا إلا أن العقيد معمر القذافي مستمر فى دعم حركات التحرر والأقليات التي تريد أن تنفصل بذاتها وتكون إطار سياسي لها مثل الأكراد، وكان ينظر إلى أن هذه الأقليات من حقها أن تعيش بسلام مستقلة بخصوصيتها الثقافية والفكرية. ولهذا كانوا يعتبرون دعم الأقليات للمطالبة بحريتها واستقلالها إرهابا . لذا ما نراه نحن تحرر من الاستعمار يراه الغرب بأنه دعم للإرهاب، ويرون حركات التطرف الديني تقتحم معسكرات الدول المستقلة ويدمرون شرعيتها، ويعتبرونها دفاعا عن حريتهم وديمقراطيتهم. لقد كان العقيد معمر القذافي يدعم حركات التحرر من أجل الاستقلال

فقد دعم العقيد معمر القذافي جون قرنق الزعيم السوداني الجنوبي، ولهذا اعتقدت السودان بأن القيادة السياسية في ليبيا لها دور في انفصال الجنوب وهذا ما كان سببا لتربص السودان بليبيا أثناء الحرب عليها عام 2011. كان للقائد معمر القذافي دور في دعم الأكراد في كل من تركيا والعراق، والدفاع عنهم لتكوين دولة مستقلة بهم، باعتبارهم أقلية عرقية لها إطار اجتماعي خاص بها، وله الحق في العيش بوطن وبسلام. لقد تطرق العقيد معمر القذافي إلى قضية الأقليات في الكتاب الأخضر في الفصل الثالث، ويؤكد العقيد معمر القذافي بأن الأقليات نوعان أقلية تنتمي إلى أمة وإطارها الاجتماعي هو أمتها، وأقلية ليس لها أمة، وهذا النوع هو الذى يكون إحدى التراكمات التاريخية التي تكون في النهاية الأمة بفعل الانتماء والمصير، هذه الأقلية لها حقوقها الاجتماعية الذاتية، ويؤكد العقيد القذافي في الكتاب الأخضر بأن من الجور المساس بتلك الحقوق من طرف أي أغلبية. فالصفة الاجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح أو الخلع، إن النظر إلى الأقلية على أنها أقلية من الناحية السياسية والاقتصادية هو دكتاتورية وظلم"[1]

ولهذا كانت قناعة العقيد معمر القذافي في تأييده المطلق لجبهة البوليساريو ضد توحيد الصحراء الغربية مع المغرب، وأيضًا احتضان الجبهة الشعبية لتحرير عُمان التي تطالب بانفصال إقليم ظفار، وكذلك دعم منظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا كان دعم الأقليات ينظر له من قبل أوروبا بأنه دعم الإرهاب، فما كان يقوم به معمر القذافي هو دعم حركات التحرر المنادية بالحرية والانعتاق النهائي من الاستعمار والتبعية، إلا أن مفهوم الغرب وتصنيفه بداعم الإرهاب. ولهذا كان العقيد معمر القذافي هدفا دائما للغرب للقضاء عليه، باعتباره صوت كان يزعج الغرب بتحركاته القومية والعالمية ودعوته إلى عدم استعمار الدول ومناداته بضرورة أن تعيش كل شعوب العالم بالحرية والانعتاق النهائي من كافة أنواع الظلم والاستعمار.

---

1 الكتاب الأخضر، بقلم معمر القذافي، الفصل الثالث، الركن الاجتماعي، منشورات مركز الدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2000، ص 174،173.

إن الدور الذى لعبته القيادة الليبية في دعم حركات التحرر والأنظمة الثورية التي تنادى بالاستقلال وتحارب الأمبريالية في العالم كان كبيرا جدا مما كان سببا في اغتياله عام 2011، لقد كان دور القيادة الليبية في دعم حركات التحرر العالمية والأفريقية أيضًا حيث كان لها دور في دعم حركات التحرير الأفريقية سوابو في ناميبيا، وحركة زانو وزابو فى روديسيا في زيمبابوى، وكذلك دعم سود أمريكا والهنود الحمر في أمريكا، كل هذا سبب قلق للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الغربي بصفة عامة ، وأصبحت لديهم قناعة بأن العقيد معمر القذافي يساند الإرهاب ويقوم بالتدخل في الشئون الداخلية للدول. رغم أن الدور الذى كان يقوم به العقيد هو مساندة حركات التحرر وهو دور ثورى ينطلق من مبادئه الثورية ، وما قامت به أمريكا في عدوى الربيع العربي والتدخل في شئون الدول العربية وهو في الحقيقة انتهاك السيادة الوطنية للدول العربية، والذى تنظر له الولايات المتحدة بأنه دور المساند للشعوب العربية على إرساء الديمقراطية.فخلط المفاهيم، وتحديدها والتلاعب به هو ما اتصفت به السياسه الأمريكية والغربية بصفة عامة.

5. **دور ليبيا في التصدى لكل المحاولات الإرهابية المتطرفة داخل ليبيا**: لقد مرت ليبيا بفترات عصيبة في مواجهات مباشرة مع الجماعات الإرهابية والتي تمتلك القدرات العسكرية وعلى درجة عالية من التدريب والتأهيل العسكرى. فمن ضمن المواجهات العسكرية بين الجماعات المتطرفة، والمعارضة الليبية وبين الحكومة الليبية من عام 1984 والتي كانت أول محاولة لاختراق الحدود الليبية من الصحراء التونسية، حيث تم مواجهته من قبل حراس الحدود وقتل أحمد حواس أثناء تسلله إلى ليبيا عبر الحدود التونسية ، يقول كمال الشامي في لقاء له بأن العملية أحبطت بعد أن قتل قائد العملية أحمد حواس أثناء محاولته دخول البلاد، بمساعدة بعض من دول الجوار،والتي أفضل عدم ذكرها للحفاظ على أمن البلاد. [1] أحمد

1 أحمد حواس هو خريج الكلية العسكرية عام 1962 عمل في السفارات الليبية في عدة دول واستقال من منصبه كقائم بالأعمال في غويانا وانضم إلى المعارضة الليبية وقتل عندما حاول التسلل إلى ليبيا من تونس لتنفيذ عمليات عسكرية ضد العقيد معمر القذافي عام 1984.

حواس هو من وجدت عنده قائمة بأسماء المتسللين إلى ليبيا ومحاولات الاغتيالات المخطط تنفيذها ضد العقيد معمر القذافي، وبعض الضباط الآخرين في الدولة الليبية. وفي مقابلة صحفية مع كمال الشامي عضو الجناح العسكرى في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، يقول بأن هناك دولا عربية ساعدتنا لتنفيذ عملية باب العزيزية مايوعام 1984 ضد معمر القذافي. وباعترافاتهم في محاولات الانتقام من العقيد معمر القذافي، يقول الشامي بأنه ومنذ عام 1969 قامت العديد من الشخصيات الليبية العسكرية والمدنية بعمليات منظمة لاغتيال العقيد معمر القذافي وللإطاحة بنظام حكمه بيد أن كل تلك المحاولات بائت بالفشل الذريع.[1]

وهذا الاعتراف على المستوى الشخصي أعتبره وسام للعقيد معمر القذافي لأنه كان يقاوم في جهات مختلفة من حاملي الأحقاد والشر لشخصيته القيادية، وتنظيمات عسكرية ودينية متطرفة تعمل تحت مختلف التسميات لقتله،حتى تمكنوا من ذلك بمساعدة طائرات الناتو في 20 أكتوبر 2011. فلماذا كل هذه المحاولات ولماذا العقيد معمر القذافي بالذات دون غيره ؟ لماذا تتكون جبهة وطنية من المعارضة لاغتياله، تضم كل الأطراف الدينية والسياسية وتدرب عسكريا للنيل منه ؟ يؤكد كمال الشامي بأن الخيار العسكرى كان هو أحد أهم الخيارات ومنذ انطلاق الجبهة جرى العمل على إعداد كوادر عسكرية فدائية تم تدريبها تدريبا فدائيا على مستوى عالي بإمكانها تحقيق الهدف المنشود وهو قتل العقيد معمر القذافي !

ولهذا سعت جبهة الإنقاذ الى إقامة علاقات جيدة مع الدول التي كانت على خلاف مع العقيد معمر القذافي،ولهذا فلقد تعاملت الجبهة مع جمهورية مصر العربية حتى عام 1989، غير أن عودة العلاقات الليبية المصرية عام 1989 غيرت هذه الموازين، وكانت الدول العربية التي تساند وتساعد الجبهة تقدم أماكن لإقامة معسكرات تدريبية. فلقد

1 مقابلة كمال الشامي وهو من الجناح العسكرى للمعارضة الليبية، مع صحيفة قورينا، بنغازى صدرت بتاريخ 28 أبريل 2012.

خططت الجبهة لعمليات اغتيال مجموعة من القيادات الليبية، ولقد سميت إحدى هذه المجموعات باسم مجموعة بدر مع مجموعة أخرى ، وبالتنسيق التقت المجموعتين داخل ليبيا، بناء على خطة محكمة لاغتيال العقيد معمر القذافي. كانت من ضمن "مجموعة بدر" منهم من دخل الأراضي الليبية عن طريق البر قبل عامين من تنفيذ العملية مثل الصادق الشويهدي، والمهدي إلياس، ومنهم أيضًا من دخل عبر المطار، وهناك من كان موجودًا في الداخل من قواعد الجبهة الوطنية مثل عبدالله أمنينة، خالد معمر، هاشم الحضيري، يحيى معمر، ناصر الدحري،جمال السباعي، مصطفي الهمالي بوغرارة ،سالم الماقني ،مجدي الشويهدي،سالم القلالي، عبدالله الماطوني،أحمد ونيس الرعيض،عارف الدخيل،أسامة الشلوف،عماد الحضري، محمد الشيباني، وساسي الزرتي، والصادق الشويهدي،والمهدي إلياس الذين تم القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمه.[1] وكذلك تم التنسيق مع الهاربين من الحرب التشادية بقيادة خليفة حفتر وانضموا إلى الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا وقامت الجبهة بتدريب أسرى تشاد ويقول الشامي بأنه كانت من ضمن المجموعة الفدائية الخاصة "106 والتي ضمت كل من سالم الحاسي والملازم عطية هارون وهؤلاء هربوا من تشاد وانضموا مع خليفة حفتر إلى جبهة الإنقاذ.[2]

أما فترة التسعينيات فقد ظهرت فى ليبيا مجموعة مقاتلة وهي المجموعة التي تدربت في أفغانستان حيث كانت المواجهات مباشرة ومسلحة بين هذه الجماعات والأجهزة الأمنية بالدولة الليبية حيث قتل فيها أكثر من 254 فردا من الأجهزة الأمنية بالدولة الليبية في مدينة بنغازى وأكثر من 500 فرد من رجال الأمن الليبي في منطقة كرسة بالجبل الأخضر، حيث وصلت الجماعات الإسلامية الإرهابية في ليبيا إلى 3330 إرهابي تم القبض عليهم والتحقيق معهم والحكم عليهم وفقا للقانون الليبي. فلقد صرفت ليبيا للقضاء على الإرهاب تقريبا

---

1 لقاء كمال الشامي مع قورينا، مصدر سبق ذكره.

2 كمال الشامي ،مصدر سبق ذكره.

11 مليار وسبعمائة وخمسون مليون. أكثر هذه المواجهات كانت في شهر يونيو في عام 1995 كانت هناك جماعات إسلامية تواجه قوات الأمن الليبية من الشرطة والجيش في ليبيا . كما تفعل الحركات المتطرفة اليوم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عقيدة الجماعات الإسلامية المتطرفة منذ نشأتها هو قتل رجال الجيش والشرطة، ولهذا كانت المواجهات بينهم قوية جدا مما أدى إلى إصابة أحد هؤلاء الإسلاميين حيث توجه الإسلاميين بإسعافه إلى مستشفى الجلاء بمدينة بنغازى، وعندما أرادوا إخراجه عن طريق دكتور مساعد لهم وممرضة، حاولوا الخروج من الباب الخلفي للمستشفى، وكان أحد الإسلاميين "نورى البكشييشي" يحمل معه مسدس الذى وقع منه مصادفة، مما ألفت انتباه أحد رجال الأمن الموجودين في المستشفي، وادى ذلك إلى إلقاء القبض عليه، وأثناء التحقيق معه أبلغ عن مجموعة سرية متواجدة في منطقة الفعكات بمدينة بنغازى، وهي أول مجموعة إسلامية تكشفت، وهي المجموعة التي تدربت في أفغانستان مع أسامة بن لادن ضد روسيا وبعدها في البوسنة. [1]

وهنا نستدل بشهادة شاهد من أهلها في مذكراته الخاصة حول تجربته في السجن يقول جمعة اعتيقة، أنه استمع إلى قصص التطرف في ليبيا، يقول بأن هناك مجموعة من الليبيين الذين اعتقلوا أغلب أفكارهم المتطرفة من أفغانستان وتحديداً من الإقامة في منطقة بيشاور بباكستان، حيث تتواجد المجموعات التي تمثل الإسلام السياسي.،ويتركز بها النشاط الدعوي والإعلامي لهذه المجموعات يقول جمعة أعتيقية بأنى سمعت قصصاً عن بن لادن لأول مرة وعبدالله عزام، وعن فتاوى فقهاء الجماعات حول تكفير الحكام والولاء والبراء والحاكمية والمفاصلة الشعورية تلك الأفكار التي تناسلت من مؤلفات أبو الأعلى المودودى وسيد قطب ومن نهج نهجهم. ومعظم هؤلاء الليبيين تم استقطابهم داخل ليبيا وأن طريقهم قد مر بالسعودية حيث التسهيلات والإقامة وكذلك الاستقطاب الوهابي، وتلقين الشباب أفكار الشيخ بن باز وابن عثيمين وغيرهم من فقهاء المذهب الوهابي، كان جهد السعودية

1 شاهد عيان مشارك في عمليات القبض على الجماعات الإسلامية في بنغازى

يصب ضمن المخطط الأمريكي لمحاربة الاتحاد السوفيتي، والمساهمة في تقويضه بعد تورطه في احتلال أفغانستان حيث كان كثير من الشباب قد رجع من هناك محبطاً مصدوماً، بعد أن اطلع على واقع يعاكس ما يحمله من رؤى وأحلام صافية نقية حيث شاهد الصراع والتصفيات والابتزاز وانعدام المصداقية.ببعض الشباب الذين خاضوا تجربة (الجهاد) في أفغانستان.، إلا أن حملة الاعتقالات التي كانت شهر يناير سنة 1989 قد حصدتهم وحشرتهم في السجون والمعتقلات.([1])

وفي عام(1995 – 1996) تمت مداهمة المجموعة الإسلامية في منطقة الفعكات بمدينة بنغازى حيث قامت أجهزة الأمن الليبية بمداهمتهم، وقد وقع فيها أيضًا ضحايا من أجهزة أمن الدولة الليبية تم القبض عليهم وتم اعترافهم بالخلايا النائمة في بنغازى ودرنة والبيضاء. وفي نفس الوقت كان حمزة بو شرتيلية أمير التنظيم فرع ليبيا بتكليف من أسامة بن لادن، وكان أيضًا معهم عبد الحميد قندرة وسفيان بن قمو، هؤلاء عندما جاءوا إلى بنغازى تم إيوائهم من قبل مجموعة أخرى وهم عادل الطيرة، وعائلة الفطماني وأولاد البكوش و على فيتيلة وتم مداهمة عادل الطيرة في منطقة القوراشة بنغازى وأخرج منه رجال الأمن حاوية بها تجهيزات كاملة من أجهزة كمبيوتر، وسيارات وأجهزة ومنشورات مطبوعة. وأيضًا تم القبض على محمد الحامي في منطقة السلماني مقابل بريد السلماني ببنغازى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدولة الليبية لم تكن تعرف من هو حمزة يونس بوشرتيلة ولكن تم رصده، وكانت آخر عملية لرصده في درجة عالية من الدقة والسرية التامة وكان معه سائق أفغاني حيث تم مراقبته وتم مداهمته ولكن قام بتفجير نفسة قبل أن يصل إليه رجال أمن الدولة الليبية وتم قتل سائقه الأفغاني.([2])

بعدها جاءت أحداث بنغازى مما أدى إلى ضرورة القبض على محمد الحامي، نتيجة اعتدائه على رجال الشرطة وقتلهم وهم يحرسون السفارة المصرية بمدينة بنغازى عام 1995،

---

1 مذكرات جمعة أحمد أعتيقية 2007، نشر في جريدة الشرق الأوسط، العدد 12080، 25ديسمبر 2011.

2 شاهد عيان كان ضمن الأشخاص المكلفة بمطاردة الجماعات الإرهابية في عام 1995– 1996

ونتيجة لعمليات المداهمة التي قامت بها أجهزة الدولة الليبية في نفس العام اكتشفت فيه خلايا نائمة من تنظيمات إرهابية كبيرة جدا، كانت مدعومة من رجال الأعمال مثل الكنشير وهو من سكان مدينة مصراتة. وفي نفس الوقت كانت الخلايا النائمة في منطقة الليثتي بمدينة بنغازى تتحرك حيث تمت تصفية أمراء وضباط كبار في الأمن الداخلي مثل تصفية العقيد عبد العزيز الخشمي وإبراهيم الشريدى. ودبروا مقتل طاهرة خفافة عميد في الأمن الداخلي عن طريق حادث بسيارة كبيرة.[1] غير أن هذه المجموعات تمت محاصرتهم في المنطقة وكان منهم قيادات، مثل خالد الدرسي وصلاح الدرسي الملقبين بالنص. وفي نفس الوقت كان حمزة يونس بوشرتيلة، قد حجز مجموعة من الناس في منطقة أرض الحراسة بمدينة بنغازى بتعاون من بعض أعضاء الأمن الداخلي وهو فايز العوامي، وهو الذى قام بإيوائهم في منزل في منطقة الماجورى بمدينة بنغازى، حيث قام بإخفاء صلاح بوعائشة، بالقاسم الرياني، فرج الكت، وحاولوا أن ينتقلوا بنشاطهم إلى المنطقة الغربية لليبيا، ولكنهم فشلوا الآن المنطقة الغربية كانت مؤمنه أكثر. مرت مدينة بنغازى بمداهمة كبيرة من قبل رجال الأمن وتوفي فيها الكثير من أفراد الأجهزة الأمنية في الدولة الليبية وكانت الجماعات الإرهابية المسلحة تحاول خلق الفوضى في مدينة بنغازى ولكن أجهزة الأمن تصدت لها حيث قامت الجماعات الإرهابية بالاحتماء في عمارة سكانية واستأجروا شقق وسط مناطق سكانية حتى يبعدون الشبهة عنهم، غير أن رجال الأمن كانوا على علم بها وتمت مداهمتهم وقتل رجال من أجهزة الأمن وتم القضاء عليهم.[2] وما يجب أن نؤكد عليه هنا بأن نفس الأسلوب مازال مستخدما إلى الآن حيث تقوم الجماعات الإرهابية المتطرفة بنفس الأسلوب وبنفس التحايل في كل الدول التي طالتها عدوى الربيع العربي مثل تونس وليبيا ومصر وسوريا.

وفي شهر يونيو عام 1998 تم تكليف رجال أمن الدولة الليبية والذين كانوا ذوو خبرات عالية للتعامل مع هذه الجماعات المتدربة في أفغانستان، بمعرفة قضية سرقة أسلحة

---

1 من الملاحظ بأن المجموعات الإرهابية التي ظهرت في مدينة بنغازى عامي 1995-1996 ركزت على قتل رجال الأمن و الشرطة والجيش الليبي، وهو ما يتكررالآن في مدينة بنغازى أيضًا من عام 2011 إلى 2013.

2 شاهد عيان كان ضمن الأشخاص المكلفة بمطاردة الجماعات الإرهابية، مصدر سبق ذكره

من مديرية أمن بنغازى وهي 1860 بندقية كلاشن كوف من مخازن مديرية الأمن بمدينة بنغازى، حيث أثبت بأن السرقة من شخص عسكرى يعمل في مديرية أمن بنغازى وهو خالد جمعة عمار الخويلدى، حيث بلغ عليه على أنه من رجال الجماعات الإسلامية وكان له أخا مقبوض عليه من قبل الدولة الليبية إلا أنه ينتمي إلى التنظيمات الإرهابية المسلحة، ونتيجة للمهارة التي تميز بها خالد عمار وكان خالد يمتلك مهارة القنص ولهذا تعاملت معه أجهزة الشرطة في مديرية أمن بنغازى لتدريب بعض عناصر الشرطة، وبحكم معرفته لمخازن الأسلحة في مديرة الأمن فقد قام بسرقتها وإخفائها في مزرعة، ولكن لم يمر يوم حتى بلغ عليه من قبل مواطن، وفي ذلك الوقت كانت ليبيا في ذلك اليوم تحتفل بعطلة رسمية بمناسبة يوم الوقوف بعرفة أى يوم ما قبل عيد الأضحي.و اختفى خالد لمدة يومين ، وتمت مطاردته بعد العيد بيومين فاضطر إلى قتل أحد أعضاء الحرس الثورى، ثم قفز في مقبرة وتمت مطاردته وقتل ثلاث أفغان معه حيث قام بتفجير نفسه.([1])

في نفس الوقت 1998 تم ذبح عدد 32 فردا من الشرطة من الدعم المركزى في "وادى كرسة" وهم يتدربون في تمرين صباحي ونجاة أحد أفراد الشرطة والذى قام بدوره بتقديم بلاغ إلى الشرطة في المنطقة وهو شاهد عيان، وحضرت الشرطة وحدث نوع من المصادمات بين الشرطة والجماعات الإسلامية الإرهابية في وادى كرسة، تم تكليف تشكيل من الأجهزة الأمنية في الدولة الليبية وتم تكليف عبد الفتاح يونس قائد العمليات وكانت العملية تحتوى على 26 ألف عسكرى بقيادة عبد الفتاح، وتمت مناورات ليبية في جبال وادى كرسة وقصفهم، وجاءت فرقة مشاة أولى في درنة، حيث أصبحت درنة منطقة عسكرية تم قصفهم بالطيران يقال بأن هناك 42 تم تسريبها إلى الحدود المصرية وتم رفع تقرير بأن وادى كرسة أمن من تواجد الجماعات المتطرفة. واستغرقت العملية 72 يوما لتنظيف المنطقة من الجماعات الإرهابية. ولهذا قامت الجماعات الإسلامية في بنغازى عام 2011 بقتل عبد الفتاح يونس نتيجة لمعرفتهم بأنه كان مكلف بمحاربتهم في جبال وادى كرسة والقضاء عليهم،

---

1 نفس المصدر

ونظر لتسرب بعض الجماعات الإرهابية عبر الحدود الليبية المصرية، وهي نفسها المجموعة التي اشتركت في قتل عبد الفتاح يونس بعد عودتها إلى ليبيا عام 2011 وهي كانت على يقين بأنه كان من ضمن أفراد الجيش المكلف بتصفيتهم في جبال كرسة بالمنطقة الشرقية عام 1998. في عام 1999 قامت الدولة الليبية بإنشاء جهاز مكافحة الزندقة والجماعات الإسلامية المتطرفة والإرهاب و أصبحت له أجهزة تحريات خاصة به. ([1])

كانت جماعة القاعدة يجمعون قائمة بها حوالي 167 فردا من أفراد الأمن جلهم من أمراء الوحدات الأمنية، وأمناء الفروع الأمنية، وشعبة الاقتحام، وتضم أعضاء من الناشطين من اللجان الثورية والحرس الثورى. وقد قاموا باغتيال المواطن على الشهيبية وهو كان يشغل منصب أمين المؤتمر الشعبي بمنطقة الصابرى بنغازى، واغتيال صالح قدح عضو في الحرس الثورى، واغتيال ضباط في الشرطة العسكرية عبد الحميد السعيطي، واغتيال رئيس غرفة وحدة سالم الرملى، واغتيال العقيد طاهر خفافة، واغتيال العقيد إبراهيم الشريدى، واغتيال الفضيل العقيلي وهو يصلي فى جامع، كما قاموا بقتل مواطن كان ينتمي إليهم ولكنه تراجع عنهم.([2]) ولذا فمن الملاحظ بأن أسلوب العمليات الإرهابية التي نفذت عام 1995-1998 هي نفسها الخلايا النائمة التي تحركت عام 2011 ومازالت متواجدة داخل ليبيا حتى الربع الأول من عام 2014 وهي تؤكد أن معظم من تم اغتيالهم كانوا أثناء أداء صلاتهم يوم الجمعة، أو أمام المساجد وهو أسلوب الاغتيالات التي عرف به تنظيم القاعدة سابقا وحاليا.

تم القبض على مجموعة من التنظيمات الإسلامية الإرهابية في أواخرالتسعينيات واتهموا بتشكيل تنظيم حزبى ديني يقوم على فكر ديني حسب نصّ قانون تجريم الحزبية رقم 71 لسنة 1472 هجرية، ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. والذين استمراعتقالهم حتى بداية سنة 2004 عندما بدأ مشروع سيف الإسلام معمر القذافي لليبيا الغد وطرح موضوع

---

1 شاهد عيان كان ضمن الأشخاص المكلفة بمطاردة الجماعات الإرهابية، مصدر سبق ذكره

2 نفس المصدر السابق.

المصالحة من أجل بناء ليبيا، بدأ يبدي اهتماماً خاصاً بالقضية ويتحدث عن ضرورة إطلاق سراح السجناء كما أن مساعٍ كبيرة بدأت في هذا الاتجاه، كان من أبرزها زيارة يوسف القرضاوي لليبيا وطلبه المباشر من العقيد معمر القذافي بإطلاق سراح هذه المجموعات والتي يقول بأنها ضمت نخبة من الكفاءات وعددا من الشباب الوطني الذين استهواهم فكر الجماعة ونظموا أنفسهم في خلايا وفرق سرّيّة، حتى تم اكتشافهم وتمت محاكمتهم في بداية سنة 2006 ، وبعدها استمروا حتى ظهرت محاولات المصالحة حيث انضمت مجموعة منهم لما عرف آنذاك بمشروع الإصلاح ، وعاد إلى ليبيا على الصلابى متعاونا ومشاركا، وتم تعيينه عضوا لمجلس أمناء مؤسسة القذافي للتنمية إلى جانب مجموعة منتقاة كما تولى سليمان دوغه المحسوب على الجماعة منصب مدير شركة الغد للإعلام والتي كانت تصدر جريدتي أويا وقورينا و يعاونه في ذلك من نفس التيار فوزي بالتمر و إسماعيل القريتلي وغيرهم واستمر تعاون جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الليبية المقاتلة مع النظام حتى إسقاطه.[1]

بعد أن تم القضاء على القيادات الإسلامية ورفع تقرير أمني إلى الجهات الأمنية في ليبيا بأن هناك 13 خلية نائمة في مدينة بنغازى سوف يتم تفكيكها بعد 11 أو 12.[2] أي تظهر هذه الخلايا في عام 2011 – 2012 وهى نفس المجموعات التي ظهرت في الحرب على ليبيا عام 2011 وبدعم من حلف الناتو استطاعت أن تسيطر على زمام الأمر في ليبيا وأن تفرض سيطرتها على كل المنافذ الليبية والمؤسسات الحكومية وهي الآن تمثل أقوى قوة سياسية في ليبيا وهي التي تقوم بعمليات الاغتيال في مدينة بنغازى وسبها وطبرق ودرنة والبيضاء والزاوية و طرابلس،وهي مستمرة بنفس أسلوب الاغتيالات والتركيز على رجال الأمن والشرطة من ذوى الرتب العالية وكذلك الحال بالنسبة للنشطاء السياسيين والإعلاميين .

6 - **علاقة القيادة الليبية بدول الغرب:** إن العلاقة بين ليبيا ودول الغرب لم تكن على مر أربعين عاما تمر بشكل متوافق، بل كانت العلاقات الليبية –الغربية بشكل عام تأخذ

1 مذكرات جمعة أعتيقة مصدر سبق ذكره

2 شاهد عيان كان ضمن الأشخاص المكلفة بمطاردة الجماعات الإرهابية، مصدر سبق ذكره

المنحى التصادمى أكثر من التوافقى، غير أن التغير الذى مرت به المنطقة العربية، وخاصة بعد التسعينيات والتي تميزت بالركود الدبلوماسي السياسي في منطقة الشرق الأوسط. وخاصة بعد اجتياح العراق للكويت في 1990. كان موقف القيادة الليبية القومي رافضا لقرار جامعة الدولة العربية الذى صدر في اجتماع القاهرة عام 1990 والذى كان ينص على تدويل أزمة الكويت وذلك من خلال الاستعانة بالقوات الأمريكية وفي الحث والتحضير للعدوان على العراق في 17 يناير 1991 . لقد كانت الدول العربية مقسمة بشكل علني إلى مجموعتين الأولى موافقة على التداخل العسكرى فى العراق، وبين أولئك الذين لم يفعلوا ذلك ومن بينهم ليبيا، [1] وعبر وسائل الإعلام نقلت الجلسة وكان العقيد معمر القذافي يناقش ويجادل الرئيس حسني مبارك في موافقته على تدخل القوات الأمريكية لحل الأزمة في الكويت، لقد حدثت اختلافات وخلافات بين العقيد معمر القذافي والرئيس حسني مبارك الذى كان رئيس الجلسة الطارئة للجامعة العربية في 1991، ويتفق معه كل ملوك وأمراء دول الخليج دون استثناء، وكان رد العقيد معمر القذافي مباشرة موجه إلى الدول التي وافقت على تدخل الولايات المتحدة في أزمة الكويت في اجتماع جامعة الدول العربية مخاطبا الجميع في 2 أغسطس عام 1991: [2]

"لأننا قدمنا إلى أمريكا فرصة تاريخية بحيث يجلب مباشرة قواتها في شبه الجزيرة العربية والخليج... نحن نعطيهم فرصة لا يمكن تعويضها... فرصة التي لم يتوقع، حيث إنها فرصة يمكن أن تأتى أمريكا في أي وقت إلى شبه الجزيرة العربية"

إن العلاقات الليبية –الغربية بشكل عام كانت قبل عام 2003 علاقات تصادمية وتحدية، فقد بدأت علاقة العقيد معمر القذافي مع الغرب بالصدام والتوتر من عام 1970، عندما قامت ليبيا بطرد القوات والقواعد العسكرية الإنجليزية والأمريكية، ولقد كانت تصريحات القيادة الليبية المستمرة ومواقفها ونشاطاتها ضد الغرب التي تعتبرها القوى الغربية

1 جامعة الدول العربية، تأثير حرب الخليج الثانية على المنطقة العربية، وثيقة غير منشورة، 1991.

2 كلمة العقيد معمر القذافي في القمة الاستثنائية للجامعة العربية في 2 أغسطس 1991

معادية لها وداعمة للإرهاب الدولي. وصل التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ذروته حينما قامت الطائرات الأمريكية بقصف مقر القيادة الليبية في صيف عام 1986.([1]) وفي عام 1992 حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بالإرهاب نتيجة لسقوط طائرة شركة الخطوط الجوية الأمريكية بان إم فوق بلدة لوكربي باسكتلندا عام 1988، والتي أسفر عنها مقتل 259 راكبا إضافة إلى 11 من سكان مدينة لوكربي، وهذا ما أدى إلى فرض قرار رقم 337 لمجلس الأمن الدولي بالحظر الجوى على ليبيا وحصارا اقتصاديا على ليبيا. غير أن أحد أعضاء السي أي أيه "CIA " سوزان ليننداور التابعة للمخابرات الأمريكية كشفت عبر قناة روسيا اليوم أسرار حادثة تفجير طائرة بان أميركان في سماء مدينة لوكربي حيث تبين ليننداور من كان يقف حقا وراء هذه العملية هي المخابرات الأمريكية، وهذا ما يدحض الرواية الرسمية حول تورط نظام العقيد الراحل معمرالقذافي في هذه الحادثة.تقول سوزان بأن ليبيا ليس لها أي علاقة بقضية لوكربي ومن قام بها هو المخابرات الأمريكية والمتورطون فيها هم محمد أبو طالب تاجر السلاح السورى ومنذر الكسار وأبو نضال، والتفجير كان نتيجة لوجود فريق من المخابرات كان يحمل أوراقا واتهامات تدل على فساد أعضاء من المخابرات الأمريكية السي أي أيه والذين كانوا على متن هذه الطائرة، وتقول بأن ليبيا عرفت ذلك ومع هذا دفعت التعويضات لأسر الضحايا. ([2])

من أخطر التحديات التي واجهها العقيد معمر القذافي هي قضية لوكربي والتي اتهم فيها الغرب ليبيا بأنها هي الفاعل ، ونتج عن هذا الاتهام صدور قرار من مجلس الأمن الدولي ، والذى يقضي بتسلم اثنين من مواطنيها مشتبه في ضلوعهما في الحادث،ولقد شكل القرار ضغطا كبيرا على ليبيا، وخاصة وإن طبق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى قد تصل فيه العقوبة إلى تطبيق العمل العسكرى ضد ليبيا.

---

1 قامت القوات الأمريكية بقصف مدينة بنغازى وطرابلس وبيت العقيد معمر القذافي في 14 ابرايل 1986.

2 نشر هذا اللقاء على قناة روسيا اليوم بتاريخ 11 أبريل 2013.

استطاع العقيد معمر القذافي خلال الفترة التي استغرقتها قضية لوكربي وهي سبع سنوات تقريبا أن يناور بين القبول بالقرارات الدولية التي صدرت من مجلس الأمن ، والمناورة بين القبول بالقرارات الدولية والتفاوض مع الدول أطراف الأزمة. غير أن العقيد معمر القذافي قام بكسر الحظر الجوى المفروض على ليبيا ، وذلك من خلال قيام الطائرات الليبية بنقل أفواج من الحجيج إلى دولة السعودية دون إذن من الأمم المتحدة ،رافضًا بأن يكون القيام بفريضة الحج بإذن من الولايات المتحدة الأمريكية .وقد عملت القيادة السياسية أيضا بكسر هذا الحظر من خلال زيارته للدول العربية والأفريقية على متن طائرات ليبية ودون إذن من منظمة الأمم المتحدة، وكثيرا ما عملت ليبيا على الالتفاف على الحظر الاقتصادى المفروض على ليبيا بعدة طرق متعددة، منها بعض المؤسسات المالية التي استطاعت ليبيا أن تقيمها أثناء فترة الأزمة. لقد انتهت هذه المعركة السياسية بين الغرب وليبيا بعد أن تم قبول الولايات المتحدة بمحاكمة المشتبه فيهما إلى دولة محايدة.[1]

وصلت ليبيا إلى تسوية لقضية لوكربي في أغسطس عام 2003 حيث دفعت ليبيا بموجبها تعويضات بنحو 2.7 مليار دولار، وسلمت اثنين من مواطنيها المتهمين في التفجير وهما عبد الباسط المقرحي والأمين فحيمة للقضاء الاسكتلندي ليحاكما، فحكم على عبد الباسط المقرحي بالمؤبد وبرأ الأمين فحيمة وتم ترحيل المقرحي إلى هولند لقضاء عقوبته. غير أن مجريات الأحداث تغيرت حيث تم ترحيل المقرحي إلى ليبيا في عام 2008 بسبب مرضه. لقد كان انتهاء أزمة لوكربي بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين العقيد معمر القذافي وخصومه. ففي مقر مفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسل فتح باب واسع للعلاقات بين الغرب والعقيد معمر القذافي، حيث حل معمر القذافي ضيفا على أوروبا ونوابها محاورا لهم في القمة الأفريقية الأوروبية في ديسمبر عام 2007. وتلتها زيارته التاريخية لفرنسا

---

1 تم الموافقة على محاكمة المشتبه بهما في بلد ثالث وهي هولندا في 24 أغسطس 1998، وبعد أن بدأت المحاكمة بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة واستمرت لمدة 84 يوما وخرجت بإدانة أحد المتهمين بالمؤبد وبرأت الآخر في 31 يناير 2001.

وأسبانيا. واستقبل العقيد معمر القذافي في خيمته المتواضعة حوالي ست شخصيات أوروبية حيث استقبل القادة الفاعلين في السياسة الأوربية كل من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ورئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك والمستشار الألماني وجير هارت شرودر.[1]

علاقة العقيد معمر القذافي بإيطاليا وصلت إلى الحد الذى قررت فيه إيطاليا تعويض ليبيا عن فترة الحرب الإيطالية في ليبيا من عام 1911-1949 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا، إلى الوقت الذى أصدرت الجمعية العامة بالأمم المتحدة ضرورة استقلال ليبيا.[2] وكان العقيد معمر القذافي وهو في شدة الأزمة التي تمر بها ليبيا في شهر مارس 2011 ينادى رئيس إيطاليا وفرنسا، كان يقول لهم يا صديقي برسكوني ويا صديقي ساركوزى، انظروا إلى الشعب الليبي، انظرو إلى المسيرات المؤيده للعقيد معمر القذافي "، لقد تأزمت العلاقات بين ليبيا وفرنسا وإيطاليا بعد مشاركتهم في الحرب ضد ليبيا. و بعد مرور ثلاث سنوات من الأزمة يأتي تصريح سيلفيوبرسكوني رئيس الحكومة الإيطالية السابق في حديث له لوكالة أكي الإيطالية بتاريخ 11.يناير 2013، إن ما حدث في ليبيا لم يكن ثورة، بل تدخلاً أرادته فرنسا، وهو أول موقف يعتبر فريد من نوعه من رئيس حكومة أوروبية شارك في الحرب ضد ليبيا وكان له صلة مباشرة بالأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011، والتي قادت إلى سقوط نظام الزعيم العقيد معمّر القذافي. حيث قال برسكوني إن ما حدث في ليبيا لم يكن ربيعاً عربياً أو ثورة للشعب، فالقذافي كان محبوباً من قبل مواطنيه، الشعب الليبي كان يفتقر إلى الحرية قليلا، لكنه كان يحصل على الخبز والسكن مجانا.[3] بالفعل الحرية التي كان يفتقره الشعب الليبي والتي كانت محرمة عليهم هي حرية الفساد والاغتيالات والتفجيرات،

---

1 جريدة الرياض، زيارة العقيد معمر القذافي إلى المفوضية الأوربية ببروكسل، العدد 13094 السنة 39، 08 ربيع الأول 1425.

2 بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 289 في 21 نوفمبر عام 1949 ينص بضرورة استقلال ليبيا قبل 1 يناير عام 1952. لمزيد من التوضيح راجع مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا.

3 تصريح رئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيون بيرلسكوني إلى وكالة اكي الإيطالية بتاريخ 11يناير2013

والقتل العمد والذبح على الهوية فهي الحرية الوحيدة التي تحصل عليها الشعب الليبي بعد الحرب على ليبيا 2011. أما غيرها فلم يستطع الشعب الليبي إيجاد بديل على سلطة الشعب فهم من انتقدوا فكر معمر القذافي في مقولاته الفكرية التي جاء بها الكتاب الأخضر لحل المشكل السياسي مثل مقولة " من تحزب خان "، وهم أنفسهم من كتبوا هذه العبارات في شوراع بنغازى وطرابلس واعتصموا أمام مقر المؤتمر الوطني العام ليقولوا من تحزب خان بتاريخ 17 فبراير 2013، ولقد صرح به مصطفى عبد الجليل في مقابلة تلفزيوينة معه ليقول " على راى معمر من تحزب خان " (1) لم تكن هي عبارات الكتاب الأخضر ذاتها التي كتبها معمر القذافي وفكر فيها نيابة عن الشعب الليبي ، ألم يؤكد معمر على أن الأسلوب الأمثل للديمقراطية الحياة هى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، فالحزب يمثل جزءا من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ .فلم يفتقد الشعب الليبي إلا حرية القتل والتعذيب والانتقام وسيادة الإخوان المسلمين والجماعات الإرهابية المتطرفة على الدولة ومقدراتها.

وأكد سيلفيو بيرلسكوني بأنه يعتقد أن ما حدث في ليبيا فقد جرى وفق قرار للحكومة الفرنسية، بالذهاب إلى مجلس الأمن والتدخل في نزاع داخلي وتقديمه أمام المجتمع الدولي في إطار ثورة، مع العلم أن إيطاليا شاركت بالحملة العسكرية الجوية على ليبيا.(2) وقال بأن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، كان متحاملاً عليّ، لأنه ذهب إلى ليبيا ورأى كل تلك الملصقات الكبيرة بأبعاد 30 بـ 15 مترا تحمل صور القذافي وهو يعانقني قائلا: إن يوم الانتقام "ذكرى نهاية الاستعمار الإيطالي" ، تحول إلى يوم الصداقة، فعاد إلى أتباعه يقول إن "برلسكوني وإيطاليا سلبانا كل الغاز والنفط الليبي. إن ساركوزي هاجم ليبيا بالطائرات الفرنسية، قبل أن يُتّخذ قرار مشترك، وقصف القوات التي أرسلها العقيد معمر القذافي إلى بنغازي. ويقول نحن الآن نرى ما يحدث فيما دعي بمواسم الربيع، فهناك كثير من القلق لدى

1 مقابلة تلفزيونية مع رئيس المجلس الانتقالي السابق مصطفي عبد الجليل بتاريخ 22.12.2012

2 تصريح رئيس الوزراء الإيطالى السابق، سيلفيون بيرلسكوني، مصدر سبق ذكره.

الجميع، والسبب في ذلك على ما يبدو أنها تُعيد البلدان إلى الوراء.[1] لقد شهد التاريخ على أن العقيد معمر القذافي أول حاكم عربي استطاع إجبار دولة مستعمر بالاعتذار عن الفظائع والمجازر الوحشية والانتهاكات التي ارتكبتها إيطاليا أثناء احتلالها لليبيا من عام 1911 إلى1933.

7- **دور ليبيا في التحريض على تغيير ميثاق الأمم المتحدة:** إن ما قامت به السياسة الخارجية الليبية بعد تراجعها عن العامل الأيدلوجي بعد عام 2003، وخاصة بعد أزمة لوكربي، وعودة العلاقات الليبية -الأمريكية بعد قطيعة دامت أكثر من 34 عاما منذ طرد القواعد الأمريكية من أرض ليبيا عام 1970 بعد ثورة الفاتح من سبتمبر بعام و احد، عبرت العلاقات الليبية الأمريكية الجديدة، وفقا لمعيار التوازى والتوافق في القوى والإمكانيات. حيث قامت القيادة الليبية بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 22 سبتمبر 2009، في نفس الفترة التي كانت فيها ليبيا رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ألقى العقيد معمر القذافي كلمته التي كانت فيصلاً في تحديد الدور الدولي لليبيا بخصوص تغيير ميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن هذا الميثاق مستمر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويشير العقيد معمرالقذافي في خطابه بأن الآلية التي كانت تعمل بها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليست بالضرورة بأن تتمشى مع الوقت الحاضر وخاصة وأن العالم تغير وهناك دول جديدة يجب أن تحظى بمقاعد في مجلس الأمن ويجب أن يتغير حق الفيتو الذى تتمتع به الخمس الدول الكبرى فقط منذ إعلان ميثاق الأمم المتحدة،وفقا لإنشاء مجلس الأمن عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.[2]

لقد كان خطاب العقيد معمر القذافي في الجمعية العمومية في 23 سبتمبر عام 2009 في المناقشات العامة للجمعية لدورة 64، وكان خطابا تاريخيا استغرق ساعة ونصف. كانت

1 نفس المصدرالسابق

2 كلمة العقيد معمر القذافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 64، في 23 سبتمبر 2009

هي الكلمة الأولى والوحيدة أمام القيادة خلال الأربعه عقود من قيام الثورة عام 1969.([1]) حيث عبر فيها عن عبث منظمة الأمم المتحدة، مؤكدا بأنه لم تحقق أي من أهدافها التي قامت من أجلها المنظمة. لقد كانت العبارات المستخدمة قوية إلى الدرجة التي أربكت المترجمين من قوتها وحدتها وفعاليتها. هاجم العقيد معمر القذافي من خلالها وضع منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي حيث وصف مجلس الأمن بأنه مجلس الرعب الدولي وليس مجلس الأمن الدولي، فمجلس الأمن مارس الرعب والإرهاب وفرض العقوبات علينا منذ عام 1945." وأكد العقيد معمر القذافي على أن الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945 فشلت في إيقاف " 62 حربا نشبت " أو التدخل فيها. فقال:" إن 62 حربا قد نشبت، ولكن الأمم المتحدة لم تتخذ أي حيطة جماعية تجاهها.([2]) وكان يقرأ من خلال النسخة التي بيده وينتقد بنود ميثاق الأمم المتحدة على الملأ مثل ذلك التي تنص في مقدمة الميثاق على أن كل البلدان كبيرها وصغيرها يجب أن تكون على قدم المساواة. أي تؤكد على أهمية تحقيق تكافؤ الدول المختلفة في الأمم المتحدة، ولهذا طالب وبكل وضوح وأكد على أن القارة الأفريقية والاتحاد الأفريقي يجب أن يكون له مقعد دائم في مجلس الأمن أسوة بالدول الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .([3]) لقد كان هذا من ضمن أهم الأسباب لتكالب دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية للقضاء عليه و الهجوم عليه بدافع إخماد صوته عام 2011.

وأكد العقيد معمر القذافي على أن ديباجة الأمم المتحدة لا تنفع وهي لا تتمشى مع العصر الحديثه، وقام بتمزيقها أمام الأعضاء الحاضرين ومباشرة أمام أعين العالم ودون خوف.ولذا أكد العقيد معمر القذافي في كلمته بأن هدف المنظمة هو الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين ولكن هذه المنظمة ومجلسها الذى أسماه مجلس الرعب الدولي وليس مجلس الأمن الدولي يطبق العقوبات على الدول. ودعا إلى تحويل سلطته، وطالب بضرورة إصلاح

---

1 كلمة العقيد معمر القذافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره.

2 نفس المصدر

3 كلمة العقيد معمر القذافي أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة 64، في 23 سبتمبر 2009

المنظمة وضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن لتشمل دول أفريقية في الاتحاد الأفريقي. واعتبر الحل هو إلغاء العضويات الفردية لصالح الاتحادات القارية. ([1])

فلقد كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بذلك ، الذي ليس رئيسا لدولة أفريقية ولا رئيسا للاتحاد الأفريقي يشاطر العقيد معمر القذافي فكرة تحديث ميثاق الأمم المتحدة بما يتمشى مع الوضع الدولي الحديث آنذاك، حيث صرح ساركوزى بأنه من غير المقبول أن لا يكون لأفريقيا عضو دائم في مجلس الأمن . لقد أكد العقيد معمر القذافي على أن بلدان العالم الثالث تشكل غالبية في الجمعية العامة، فثلثي القضايا المعروضة حاليا أمام مجلس الأمن هي قضايا تخص بالدرجة الأولى القارة الأفريقية. حيث قال بأن أكثر من 191 دولة الآن، ويتضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة أربع مرات ليصل إلى العدد الذى به مجلس الأمن ولكنها ليست أعضاء في مجلس الأمن ، فمجلس الأمن منذ تأسيسه بعد الحرب العالميه الثانية لا يزال يتكون من خمسة أعضاء دائمين لهم حق النقض وهم " فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، و روسيا، وعشرة أعضاء غير دائمين ينتخبون لمدة سنتين لكل مجموعة إقليمية، رغم تغير العالم وزيادة عدد السكان والدول في العالم، وانتقد العقيد معمر القذافي في خطابه أيضًا على أن يمكن تبرير هذه الهيكلة بكون أن هؤلاء الأعضاء الخمسة الدائمين يمثلون القوى الكبرى في العالم المنتصر في الحرب العالمية الثانية ـ والتي كانت سكانها آنذاك يمثلون الأغلبية من سكان العالم بما في ذلك الإمبراطوريات الاستعمارية بطبيعة الحال. ولكن هذا لم يعد يعكس حال العالم اليوم، باعتبار أن العالم اليوم له وجه آخر، ولا ينبغي على مجلس الأمن للأمم المتحدة أن يجعل اجتماعاته مفتوحة،ويفصل حقائقة السياسية ويتواصل أكثر مع دول غير الأعضاء ويتشاور مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ([2])

ويؤكدالعقيد معمر القذافي أن منح الأمم المتحدة مقعدا دائما لأفريقيا التي تمثل ربع أعضاءها سوف يكون إجراء عادلا في حق القارة السمراء التي عانت من العبودية، والمذابح

---

1 نفس المصدر

2 كلمة العقيد معمر القذافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره.

ونهب ثرواتها. لذلك، فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات التاريخية، فحصول أفريقيا على مقعد دائم في الأمم المتحدة سيكون كما قال العقيد معمر القذافي بأنه حق مشروع للتعويض عن الماضي. بل الأفضل من ذلك هو أن هذا المقعد سوف يمكن القارة الأفريقية من استعادة مكانتها داخل مجلس الأمن . ولهذا فإن مثل هذا التصريح جعل معمر القذافي يشكل خطرا على المجتمع الدولي بشكل عام ، إن الدول الأوروبية الأفريقية لها أكثر من 64 عاما لا تعارض أي موضوع يصدر من الأمم المتحدة بل لم تناقش حق التغير الذى أصبح العالم كله يشكل وحدة اقتصادية وسياسية واحدة تتأثر وتؤثر ببعضها. ويأتي العقيد معمر القذافي ليزيل الغشاء عن القواعد الغير متوازية في منظمة دولية تمثل المنظمة السياسية والحقوقية الوحيدة في العالم التي تنظم علاقات الدول ببعضها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النقاش ليس وليد أول ظهور للعقيد معمر القذافي أمام الأمم المتحدة، لمجرد أن يؤدي عرضا ناجحا ويتصدر عناوين الصحف، بل إنه حلم قديم كبر تدريجيا مع تزايد عدد البلدان الأفريقية المستقلة، التي كان عددها أربع دول مستقلة فقط سنة 1945. وما زاد من تأجج هذا الحلم

هو مطالبة دول مثل ألمانيا ـ بعد إعادة توحيدها ـ واليابان وغيرها لمقاعد في مجلس الأمن ، الذي بات مشروع إصلاحه موضوع مناقشة دائم منذ نهاية الحرب الباردة.

وعرض العقيد معمر القذافي مقترحا لتعويض الدول المستعمَرة لتتوقف الهجرة نحو الشمال، لأنها جري وراء ثروات منهوبة، فلا هجرة من بلاده إلى إيطاليا ، ولذلك الآن إيطاليا أقرت تعويضها عن الاستعمار واعتذرت لليبيا عن فترة الاحتلال من عام 1911– 1970، ووقعت معاهدة تمنع الاعتداء على ليبيا. أكد العقيد معمر القذافي في كلمته أيضًا على ضرورة تعويض الدول التي تعرضت للاستعمار بسبب الدول الأوربية الاستعمارية في ذلك الوقت.[1]

لقد تطرق العقيد معمر القذافي في خطابه إلى جملة من القضايا المهمة التي تهم المجتمع الدولي بصفة عامة والدول العربية والإسلامية بشكل خاص، منها على سبيل المثال

1 كلمة العقيد معمر القذافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره.

الإعدامات التي قامت في العراق وأفغانستان وسجون أبو غريب وطالب بضرورة التحقيق في الفضائح التي اقترفت ضد مواطنين عراقيين في هذا السجن، وكذلك تطرق إلى غزو غرينادا ومجازر صبرا وشاتيلا، بل وصل حديثه إلى قضايا تخص صحة الإنسان في كل أنحاء العالم مثل فيروس أنفلونزا الخنازير وقال بأن هذا الفيروس تم تصنيعه من قبل شركات كبرى قامت بنشر هذا الفيروس للمتاجرة به ولدفع الإنسان لشراء الأدوية والمصل المضادة له.[1] وتحدث عن القرصنة البحرية مثلما ما حدث في الصومال، دافع عن قراصنة الصومال فهم يدافعون عن ثروة بلادهم التي تنهبها دول لتلويث مياهيم وأيضا جعلها مرمى للنفايات السامة. وتحدث عن مشكلة دارفور، الذي اتهم الدول الغربية بتأجيج الصراع بحثا عن موطئ قدم لها في السودان، ودعاها إلى تحويل المساعدات إلى مشاريع إنمائية. ولهذا كان المستهدف الأول الذى سعى العالم للقضاء عليه هو العقيد معمر القذافي، وفي اعتقادى الخاص بأن الربيع العربي في طرافي ليبيا، لم يكن موجه إلى تونس ومصر بقدر ما كان مستهدفا به شخصية العقيد معمر القذافي وليبيا، وكان الهدف هو القضاء على الصوت الذى كان دائما يوضح حقائق التحايل الذى تلعبه المنظمة العالمية المتمثلة في الأمم المتحدة، ومؤسساتها القانونية والسياسية كمجلس الأمن والمنظمات الحقوقية التابع لها، والتي لم تخدم الحقائق بقدر ما عملت على تأليب الرأي العام العالمي والدولي والإقليمي للقضاء على ليبيا وإنهاء نظام العقيد معمر القذافي الذى كان يمثل الصوت الذى لا يخاف من الظلم، وكان يحرض على حقيقة توسيع منظمة الأمم المتحدة وذلك بأحقية انضمام الدول الأفريقية إلى منظمة الأمم المتحدة. ولهذا أدت الأمم المتحدة بقراراتها الظالمة على ليبيا وتحت مسميات غير حقيقية لحماية المدنيين إلى هدم البنى التحتية لليبيا باستخدام حلف الناتو لقصف ليبيا وقتل الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ، وتمكين المليشيات المسلحة الإرهابية من التواجد في ليبيا بقوة السلاح.

***

1 نفس المصدر السابق

الخاتمة

لا نستطيع أن نحدد عاملاً أوسببًا بعينه ولكن نستطيع أن نقول بأن هذه الأسباب مجتمعة جعلت من ليبيا العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا. ولهذا صممت الدول الغربية بالتحالف مع بعض الدول العربية مثل قطر والإمارات المتحدة والسعودية لتكون الأداة المادية لتنفيذ هذا الانقلاب بتمويل عربي. لقد كانت ليبيا الصوت المحرض على الحرية والداعي إلى كشف المؤامرات الغربية والاستعمار الغربي. ولهذا تم التمهيد للقضاء عليه بغرض خمد أي صوت يدعو إلى الحرية والانعتاق النهائي، الصوت الذى كان مستمراً في كشف كل الخطط الاستعماريه على مدى أربعين عاما

هذه الأسباب هي الجيوسياسية الليبية والتي تميزت بها ليبيا كموقع استراتيجي يلعب دورا هاما في ربط القارة الأفريقية بالقارة الأوروبية، نهيك على الثروات الطبيعية التي امتازت بها ليبيا من النفط والغاز والذى قدر بتغطية احتياجات أوروبا لمدة ثلاثين عاما. وأيضًا الأسباب الفكرية والعقائدية التي تميزت بها القيادة السياسية في ليبيا، ودور القيادة في التحريض على الوحدة العربية ووحدة المقومات الاقتصادية في المنطقة العربية للتغلب على الاحتياجات والتخلي عن حاجة المجتمع العربي للغرب. ولقد كان المنهج الليبي الوحدوى في إنهاء الخلافات بين الدول العربية في الجامعة العربية أيضًا سببا ومصدر إزعاج لحكومات الغرب ، والتي طالما حاولت تفتيت المنطقة العربية بهدف المحافظة على مصالحه في المنطقة العربية. وكذلك دعم ليبيا المستمر للقضية الفلسطينية ونبذ الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين. كذلك دور العقيد معمر القذافي في الاتحاد الأفريقي الذى أصبح منظمة إقليمة تؤثر في المجتمع الدولي دورا هاما وبارزا وسببا للحرب على ليبيا. ولم يغب دور معمر القذافي على المستوى الدولي حيث كانت معالجة العقيد معمر القذافي لعلاقته بالدول الأوربية والغرب يشكل خطرا على المجتمع الدولي كونه لم يكن هناك أي ضغوطات دولية ولهذا سعت فرنسا وبريطانيا والسعودية وقطر إلى تدمير نظام معمر القذافي في أسرع وقت.

إن دعم القيادة الليبية أيضًا لحركات التحرر في أفريقيا والعالم، وأكثر ما كان سببا في الإسراع لإنهاء نظام معمر القذافي هو تحريضه لشعوب العالم على تغيير ميثاق الأمم المتحدة، حيث إنه من عام 1945 كانت الدول المنتصرة في الحرب العاليمة الثانية هى 15 دولة فقط ومنها 5 لهم حق النقد، والأن كل أفريقيا متحررة ويجب أن تنظم الدول الأفريقية كأعضاء فاعلة في المجتمع الدولي من خلال إعادة صياغة ميثاق الأمم المتحدة. وأخيرا بأن تصاعد واجتماع القوى المعادية لمعمر القذافي ساهمت بشكل كبير في أنهاء النظام السياسي في ليبيا رغم تأييد أكثر من 80٪ من الشعب الليبي لشرعية معمر القذافي والتي استمرت حتى بعد سقوط النظام السياسي في ليبيا وسرقة الشرعية الليبية. فالدولة التي كانت تحارب حركات التطرف الديني وتقضي على تنظيما ت الإرهاب داخل ليبيا هى النظام السياسي للعقيد معمر القذافي، ولهذا اجتمعت المصالح بين أطماع الغرب والحركات المتطرفة والتي تدعمها قطر والسعودية إلى تدمير ليبيا ونجحوا في تحقيق ذلك وكان الضحية هم أفراد الشعب الليبي الذين يعانون الآن من الاغتيالات العشوائية والخطف والاغتصاب والجريمة بشتى أنواعها وتهجير الليبيين داخل وخارج ليبيا، وهذا ما سوف يتم مناقشته في الفصل الأول.

***

الفصل الأول

الانقلاب على النظام السياسي في ليبيا

واغتيال العقيد معمر القذافي

أدواته - أساليبه

مقدمة

هناك جملة من المعطيات التي تسببت في الانقلاب على العقيد معمر القذافي واحتلال ليبيا من قبل مخابرات الولايات المتحدة والإسرائيلية والدول الغربية المتمثلة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بمساندة من دول عربية مثل السعودية وقطر والإمارات المتحدة . إن المجتمع الليبي لم يكن مجتمعا متجانسا إلا بإرادة القيادة الليبية، حيث عمل العقيد معمر القذافي على خلق توزان اجتماعي في ليبيا. ليبيا مجتمع بسيط غير مركب ولم يكن مجتمع طائفي على الإطلاق ، ولكنه مجتمع قبلي وله ثارات كثيرة قديمة ترجع إلى عام 1920 وبعضها يرجع إلى عام 1936، أثناء الاحتلال الإيطالي والإنجليزى لليبيا. لقد عملت القيادة الليبية على خلق توازنات اجتماعية، حيث كانت القيادة الرشيدة تعمل على وجود مجتمع متجانس ومتكامل من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، فلقد كانت الثورة التي أعلنها العقيد معمر القذافي في عام 1969 ثورة من أجل المجتمع الليبي الذى عانى من ويلات الفقر والجوع، خاصة وأن النظام الملكي ماقبل عام 1969 وقع على اتفاقيات التنقيب وضخ النفط بعد اكتشافة مع شركات أوروبية وأمريكية وأعطى لها نسبة 90٪، وما بقي للشعب الليبي هو 10٪ من منتجات النفط. وبعد قيام الثورة في عام 1969 أول خطوة قام بها العقيد هو تأمين شركات النفط الليبية.

ولا يعني بذلك بأن النظام السياسي في ليبيا عقب الثمانينيات والتسعينيات لم يعان من مشاكل اقتصادية وخاصة بعد أن تعرض إلى عقوبات اقتصادية من قبل مجلس الأمن الدولي فى مرات عديدة، مما أدى إلى اختلال اقتصادى ظهر بشكل مباشر في الألفينيات، ولعل انتشار الفساد الإداري والاقتصادى كانت بدايته في فترة الحصار على ليبيا 1992، وصول مجموعات متسلقة من تجار السياسة الذين خلقوا حاجزا بين القيادة والشعب الليبي، وهناك

من عمل مع منظمات اقتصادية عالمية لسرقة ليبيا لحسابه الخاص، مما كان سببا مباشرا في وجود الكثير من المشاكل في ليبيا، والتي أدت بدورها إلى تردى الوضع الاقتصادى وخاصة المستوى المعيشي للفرد، حيث بدأت تظهر تبيانات اجتماعية على المستوى المعيشي بين الليبيين، وكانت سببا في تزايد مستوى البطالة والتدني في المستوى التعليمي بعد إنشاء القطاع الخاص،ونشر الفوضى والغوغائية في البلاد مما ساهمت بدورها إلى خلق نوع من الاحتقان العلني الذى وصل ذروته عام 2011، وكان سببا في استغلاله من قبل العصابات المسلحة الإرهابية بمساعدة أمريكية وبدعم مادى من دولة قطر، والسعوديه كذلك من دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالرغم من كافة المشاكل التي واجهت المجتمع الليبي إلا أن أثناء الأزمة راهن معظم الشعب الليبي أثناء الأزمة الليبية على الاستمرار تحت قيادة العقيد معمر القذافي وانحاز الشعب بنسبة 90٪ إلى القيادة التاريخية ولهذا سوف يناقش هذا الفصل كيف تمت الاستعانة بالقوات الأجنبية، وكيف تم برمجة مخطط مسبق لهذا الانقلاب وخلق الفوضى باسم ثورة الربيع العربي، و ما هو الدور الذى لعبته وسائل الإعلام العربي المتركز في تكثيف دورقنوات العربية والجزيرة في إحباط مستوى الروح والمعنويات لدى المقاتل الليبي، ولدى أفراد الشعب الليبي المؤيدين لسياسة العقيد معمر القذافي، والذين اكتشفوا لعبة المؤامرة في بداية الحرب على ليبيا عام 2011. هذا ما اتضح كنتيجة حقيقية في ما يسمى بثورات الربيع العربي في سوريا ومصر لاحقا.

1 – **دور الجامعة العربية في الحرب على ليبيا**: لقد التقى هدف منظمات إقليمة عربية وأخرى عالمية في الحرب على ليبيا حيث عملت جامعة الدول العربية من خلال اجتماعها الموافقة على تنفيذ قرار الحظر الجوى على ليبيا من خلال دعم قطرى سعودى لتأييد القرار. ففي اجتماع لوزراء الخارجية العرب طارئ في 12مارس2011،([1]) عقد في مقر الجامعة العربية بجمهورية مصر العربية بدعوة غير مباشرة من الأمم المتحدة و مجلس الأمن لتحمل

1 اجتماع وزراء العرب في الجلسة الطارئة، في 12مارس2011 لمناقشة إمكانية تطبيق الحظر الجوى على ليبيا ورفع قرار عربي إلى مجلس الأمن، وإضفاء الشرعية على المجلس الانتقالي وسحب الشرعية من النظام السياسي الشرعي.

مسئولية الجامعة العربية بفرض حظر جوى على الأجواء الليبية وفتح قنوات اتصال بين الغرب والمجلس الوطني المعارض والغير شرعي في ليبيا، وشهد الاجتماع انقساما حادا حول مسألة فرض الحظر الجوي على ليبيا، حيث تزعمت دول مجلس التعاون الخليجي تيار الموافقة على القرار، فيما رفضت الجزائر وسوريا والسودان واليمن، توافقت الدول العربية الباقية على قرار فرض الحظر الجوي.

طلب وزراء الخارجية العرب في قرار اعتمدوه أثر اجتماعهم الطارئ في القاهرة يوم 12مارس2011، من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا. كما طلب الوزراء العرب "إقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبنائهم. بتاريخ 12مارس2011. اتخذت الجامعة العربية قرارا بفرض حظر جوى على ليبيا". هذا حسب ما يرى العرب من وجهة نظر الغرب ولم يتحققوا بأنفسهم ولم يبعثوا بوفد لتقصي الحقائق مع ملاحظة وجود لجنة تقصي الحقائق كجهاز في الجامعة العربية ، ومعرفة الحقيقة التي غابت على العرب حتى عام 2013 حين أدرك العرب كافة بأن ما حصل في ليبيا هو مؤامرة على ليبيا، وليس بثورة كما ادعي المحتلون، وأن ما حصل هو احتلال وسرقة للنفط الليبي فقط، فلقد حرص قرار الجامعة العربية على المحافظة على السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار فقط، و أيضًا قررت الجامعة العربية وفقا لما تراه يذاع عبر القنوات العربية الجزيرة ودون أن يكلف الأمين العام للجامعة العربية عمر موسى نفسه ببعث لجنة لتقصي الحقائق ولمعرفة الحقائق في ليبيا ومعرفة إذا ما كان بالفعل العقيد معمر القذافي يقتل الشعب بالطائرات كما ادعوا، أما أن جماعات متطرفة من تنظيم القاعدة قامت بتأجيج الرأي العام واستغلال الأطفال في الانخراط في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، كما يقول المثل الشعبي الليبي [1]، بل اعتبر مجلس الجامعة العربية بأن جرائم وانتهاكات

---

1 يضرب هذا المثل الحالات التي يتدخل فيها الشخص في أمور لا تخصه ولا يتحصل عليها من شيء.

السلطات الليبية تفقدها الشرعية، ودون التأكد من هو الطرف الذى يقوم بانتهاكات السلطات والجرائم في اليبيا.[1]

لم تتدخل الجامعة العربية في القصف الإسرائيلي على غزة في عام 1992 لم يكن لها أي موقف قوى وإيجابي في تدخل العراق في الكويت عام 1991، ولم تتدخل الجامعة العربية بمواقفها الإيجابية أيضًا في غزو العراق في عام 2003. لم تتدخل الجامعة العربية في كثير من القضايا العربية مثل المشاكل التي حصلت في لبنان. ولكنها سرعان ما أعلنت الجامعة العربية باعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي والذى جاء كوليد غير شرعي من أب فرنسي وأم عربية، بحجة حماية الليبيين من الانتهاكات الجسيمة والجرائم الخطيرة من السلطات الليبية على حد تعبير عمر موسى الأمين العام للجامعة العربية عام 2011. لقد أكد عمر موسى في حديث صحافي له في ختام الاجتماع الوزارى الطارئ بتارخ 12مارس2011، بأن القرار الصادر بالتعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا هو اعتراف عملي به. بل تجاوز ذلك ،وأكد على أن صيغة القرار واضحه وهي أن الطلب موجه إلى مجلس الأمن الدولي الذي له أن يقرر ما يراه طبقاً لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، وبالطبع أكد على التزام الجامعة بأي قرار يتخذه مجلس الأمن الدولي من قرارات. ولقد أكد وزير خارجية سلطنة عمان يوسف بن علوي الذي ترأس الاجتماع في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يوم 12مارس 2011، على أن هذا الحظر ينتهى بانتهاء الأزمة فى ليبيا.[2]

في الوقت الذى لم تعترف الجامعة العربية بل قصدت بأن تغض البصر عن كل الانتهاكات التي تحدث حتى تاريخ صدور هذا الكتاب. في ليبيا من تهريب السلاح والمخدرات والبضائع الفاسدة والمنتهية الصلاحية إلى ليبيا عبر الحدود الشرقية والغربية

---

1 اجمتاع وزراء الخارجية لدول العرب في الجامعة العربية يوم 12مارس2011، نفس المرجع السابق.

2 اللقاء الصحفي مع عمر موسى رئيس جامعة الدول العربية في اختتام الاجتماع الوزارى الطارئ بتاريخ 12مارس2011.

والجنوبية لليبيا، بل لم تستطع الجامعة العربية بأن تحمي ليبيا من قرصنة وسرقة النفط، والاعتداء على المياه الإقليمة الليبية، وخرق الأجواء الليبية من كافة الدول، أيضًا لم تحم الجامعة العربية مدينة بني وليد التي تعرضت إلى القصف بالأسلحة المحرمة من قبل جماعات التطرف الديني في ليبيا، لم تقم الجامعة العربية حتى بشجب واستنكار كما تعودنا على مواقفها الدائمة، باستثناء موقفها ضد ليبيا باتخاذ قرار الحظر الجوى على ليبيا عام 2011. لم تساند الجامعة العربية أى مدينة ليبية تعرضت لقصف المليشيا المسلحة رغم المناشدات المتكررة ، حيث تم الاعتداء على مدينة بني وليد الليبية من قبل العصابات المسلحة ورغم النداءات المتكررة من شيوخ القبائل واستغاثة الأطفال والنساء والشيوخ لم تستجب الجامعة العربية لذلك. أيضًا لم تستجب الجامعة العربية لحماية سكان تاورغاء من الانتهاكات التي تعرضت لها من العصابات المسلحة في مصراتة، حيث تم التهجير القسرى لكل سكان مدينة تاروغاء ذوى البشرة السمراء من مساكنهم عام 2011، وأمام عيون العالم، وتشريدهم داخل ليبيا وعدم السماح لهم بالعودة إلى تاورغاء. لم تتدخل الجامعة العربية ضد الانتهاكات التي سببها المجلس الانتقالي الوليد الغير شرعي ضد الليبيين الذين لم يقتنعوا ولم يؤمنوا بالتيار الفبرايرلي.رغم مشاهد العنف التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي من انتهاكات واغتصابات واغتيالات بشكل يومي. لم تتدخل الجامعة العربية في كل الانتهاكات وتدخلت عندما طلب منها مجلس الأمن اتخاذ قرار الحظر الجوى ضد ليبيا بحجة حماية المدنيين، هذا بل اكتفت بأن تكون هي السبب في الهجوم على ليبيا إلا أنها تلقت الأمر من الغرب بقيادة كل من دولة قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. لم تدعو الجامعة العربية المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية، لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لمساندة سكان تاورغاء وبني وليد وسرت ومناطق الجبل الغربي وكافة المدن التي دمرت من قبل طائرات الناتو والتي مازالت تتعرض للهجوم على أيدي المليشيات المسلحة في ليبيا.

ورغم ادعاء الجامعة العربية على ضرورة احترام القانون الدولي والإنساني، ووقف الجرائم ضد الشعب الليبي وإنهاء القتال وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها لضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه، وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديموقراطي في اجتماعها 13مارس2011. لم تحرك الجامعة العربية ساكن تجاه الانتهاكات الإجرامية التي تمارسها المليشيات المسلحة كل يوم في ليبيا على مرأى ومسمع الجميع ولعل آخر الانتهاكات في منطقة غرغور والتي قتل فيها متظاهرين سلميين على أيدي المليشيات المسلحة في تاريخ 22.11.2013 نتيجة رفضهم تواجد المليشيات المسلحة داخل طرابلس، فلم نر أي موقف من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ولا الجامعة العربية في رد فعل لحماية المدنيين، أيضًا لم تتحرك الجامعة العربية لحماية رجال الأمن في مدينة بنغازى الذين يغتالون ويقتلون على أيدي المليشيات جماعة أنصار الشريعة الجناح العسكرى للإخوان المسلمين، حيث قتل مؤخرا أكثر من 19 مدني وعسكرى في مواجهة بين أنصار الشريعة ورجال الأمن في مدينة بنغازى بتاريخ 26نوفمبر2013. بل لم تجتمع الجامعة العربية لمطالبة المليشيات المسلحة بعدم انتهاكات حقوق الشعب الليبي المهان بعد 17 فبراير 2011. ولم تستطع الجامعة العربية كمنظمة عربية إقليمة بأن تنقل الحقائق والاختراقات التي تحدث كل يوم في ليبيا إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، بل وصلت الاغتيالات خارج ليبيا ولم تتحرك الجامعة العربية كعادتها، وهذا إن دل على شيء إنما يؤكد الفرضية التي تؤكد على أن قرار الجامعة العربية بالاعتراف بالمجلس الانتقالي هو قرار فرض على الجامعة العربية، كما فرض عليها اتخاذ قرار الحظر الجوى على ليبيا عربيا حتى يمكن تدويله بطريقة قانونية، تحت ضغط غربي من بريطانيا وأمريكا وفرنسا والدول العربية، وبدعم مادى من دول عربية .

وشارك في الاجتماع وزراء خارجية الدول العربية وعددهم 11 دولة، و هي الأردن، والإمارات، والجزائر، والسعودية والسودان،وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، واليمن، أما بقية الدول الأعضاء في الجامعة فيمثلون على مستوى أدنى . ولم تحضر

ليبيا هذا الاجتماع إذ قررت الجامعة العربية في 12.مارس.2011،([1]) تعليق مشاركة ليبيا في اجتماعاتها بحجة لجوء النظام الليبي إلى العنف لمواجهة المتظاهرين المطالبين بالفوضى الخلاقة وفقا لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان هناك تآمر من الجامعة العربية مسبقًا حيث عملت على ضرورة القضاء على السلطات الليبية الشرعية أمام الشعب، حيث كان قرار مجلس الجامعة العربية للوزراء عبارة عن تمهيد للانقلاب على الشرعية الليبية وسحبها من النظام الليبي، والاعتراف بالمجلس الانتقالي الوطني كبديل للشرعية الليبية. هذا الانقلاب جاء من منظمة عربية إقليمة، كان لليبيا دائما دورها الفعال في دعمها ماليا وإداريا. حيث اتهمت الجامعة العربية العقيد معمر القذافي بتحريضه للجيش الليبي باستخدام الأسلحة الثقيلة ضد المواطنين، والعكس كان صحيح، حيث كانت المجموعات المتطرفة المسلحة التي دخلت ليبيا عبر الحدود المصرية إلى مدينة درنة هي من قامت بعمليات إرهابية ضد المواطنين لترعب المواطنين، وكانت تبث الإشاعات بأن من يقوم بعمليات التصفية الجسدية هم أفراد الجيش الليبي، وهذا السيناريو طبق أيضًا في مصر في 25 يناير 2011، غير أن الجيش المصرى والشعب المصرى اكتشف هذه الحقائق بعد أن كشف القضاء المصرى عن ملابسات القضية حول الاغتيالات والقتل العمد للمتظاهرين المصريين.

في ليبيا أيضًا حدث نفس الاتهام غير أن ليبيا لم يوجد بها قضاء عادلا ولا يوجد بها جهة حيادية قامت بالتحقيق في هذا الموضوع، بل في نموذج ليبيا تكالبت قوة أعداء ليبيا في لحظة للهجوم عليها والقضاء على النظام السياسي الليبي. ولهذا قامت المجموعات المسلحة بتحريض أبناء الشعب الليبي على اقتحام المعسكرات الليبية وسرقة السلاح من ثكنات الجيش الليبي، ولذا من كان يحمل السلاح هم ما أسمتهم الجامعة العربية بالمتظاهرين السلميين، وليس من الحكومة الليبية والدليل على ذلك بأن مصر أول الدول التي عانت من

---

1 اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، مصدر سبق ذكره.

تهريب الأسلحة الثقيلة من الحدود الليبية إلى مصر ومنها إلى غزة. والإحصائيات التي تذكرها مصر كثيرة ويمكن أن نذكر القليل منها للتدليل والإيضاح فقط، سوف نذكر على سبيل المثال بعض الإحصائيات التي وردت من مديرية أمن جمهورية مصر حسب الحالات التي تم القبض عليها ففي تاريخ 20يناير2012 حيث تمكنت الأجهزة الأمنية بمديرية أمن البحيرة من ضبط ترسانة أسلحة مهربة من ليبيا إلى داخل البلاد قبل ترويجها فى محافظة الجيزة.وكانت قوى أمنية من مديرية أمن البحيرة والإدارة العامة للمرور وقوات الأمن المركزى قد تمكنت من ضبط مواطن ليبي يستقل سيارة نصف نقل تحتوى على مخزن سرى أسفلها (بجانب الشاسيه) وبداخله 12 بندقية آلية وأربعة نوع رشاشات من بريتا " ومدفع متعدد الطلقات وبندقية قناصة ، بالإضافة إلى 13 ألفا و300 طلقة آلية من مختلف الأعيرة.[1] ومازالت جمهورية مصر تعاني من التداعيات الأمنية للحرب الليبيه على أمن مصر.

إن القرار الذى اتخذته الجامعة العربية بضرورة تطبيق الحظر الجوى على ليبيا بحجة حماية المدنيين قرارا سياسيا عانت منه ليبيا ومازالت دول الجوار تعاني من تداعياته الأمنية إلى الآن، ويعني هذا القرار أن الجامعة العربية مسئولة على مساعدة المتطرفين والمسلحين والإرهابيين في جعل ليبيا سوقا للسلاح ولتواجد جماعات إجرامية وإرهابية. ما قامت به الجامعة العربية لحماية المدنيين هو مساعدة تجار المخدرات يلجئون إلى ليبيا، وتمكين عصابات التهريب الذين يقصدونها بجانب الجماعات الإسلامية المتطرفة وتجار تهريب النفط والهجرة الغير شرعية من التواجد في المنطقة العربية وخاصة ليبيا. لقد أصبحت أسعار قطع السلاح بكل أنواعها مغرية في ليبيا، فكلما زاد صغر حجم قطعة السلاح، زاد ثمنها باعتبار أنه يمكن إخفاءها خلال التنقل بين الدول، وقد تكون الثقة التي وجدت بين العاملين من شرطة وأعوان جمارك أمرًا سهلاً بعض الأحيان على وجود ثغرات تساعد تجار الأسلحة من تهريبها.

---

1 تصريح مديرية أمن البحيرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 20 يناير 2012.

ومن أنواع الأسلحة الرشاشات من صنف الكلاشنكوف القديم والحديث والأسلحة الإسرائيلية الحديدية والمسدسات بكل الأصناف، إضافة إلى أسلحة من النوع الثقيل المحمولة على متن سيارات الدفع الرباعي التي تساعد على التنقل في الضواحي والطرق الترابية والغابية غير المعدة للإفلات من قبضة حراس الحدود في الجزائر وتونس ومصر.

لقد استخدم المتظاهرون الغير سلميون لتيار 17 فبراير 2011 وكما شاهدناه في الإعلام العربي جميع أنواع الأسلحة، حتى المحرمة منها دوليا، لقصف المناطق والمدن التي لم تعترف بفوضى الربيع العربي في ليبيا، ليس فقط ولاء لمعمر القذافي فحسب، بل إيمانًا من هذه المناطق بضرورة المحافظة على الوطن كواجب ديني وقومي تجاه الأرض والعرض والشرف. لم يكن قرار الجامعة العربية إلا وسيلة للانقلاب على النظام الشرعي لمساعدة هذه الجماعات في تفشي الفوضى والدمار في البلاد، غير أن الجامعة العربية ومجلسها الوزارى لم ير إلا من عين واحدة وهو ما نقله له المجلس الانتقالي وقنوات الجزيرة والعربية التي نقلت الأحداث طيلة أيام الأزمة من طرف واحد فقط، وهذا دليل آخر على التآمر على ليبيا. فلم يجتمع المجلس الوزارى للجامعة العربية عندما قصفت الطائرات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي سكان سبها بالقذائف والصواريخ عبر الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين في سبها في شهر مايو عام 2013.

و لم نر الجامعة العربية تجتمع على تشييد المدن الليبية التي قصفت تحت نيران المليشيات المسلحة وهجروا مواطنيها قسرًا إلى مناطق أخرى في شرق وغرب ليبيا مثل أهالي تورغاء الذين أُجبروا على العيش في مخيمات داخل ليبيا، وهم يتعرضون للإقصاء العنصرى من مدينة الجوار مصراتة، ولم نجد الدول العربية التي تدخلت لحماية المدنيين في ليبيا تتدخل اليوم لإنهاء المهزلة التي تعيشها ليبيا اليوم، لم نسمع بتدخل لقطر ولا السعودية ولا الجامعة العربية لإجبار الحكومة الليبية على حل مشكلة النازحين والمهجرين قسرًا خارج حدود ليبيا حتي 2013.

لقد قرر مجلس الجامعة العربية التزامة بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامة الأهالي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه، ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا. غير أن الواقع الذى تعيشة ليبيا حتى نهاية 2013 حالة من الاحتلال المباشر حيث يتواجد على الأراضي الليبية كل من المخابرات القطرية والإسرائيلية والأمريكية والبريطانية والفرنسية والروسيه إلخ. وما يجرى من تهجير من قبل المليشيات المسلحة الآن في ليبيا من تفتيت للوحدة الوطنية للشعب الليبي ولعل تيار دعاة الفيدرالية هو أول إشارة لتقسيم ليبيا وتفتيت النسيج الاجتماعى في ليبيا، فلم نر أي اجتماع أو مجرد زيارة لأي وفد من الجامعة العربية إلى الأراضي العربية بعد استلام التيار المتطرف والتيار الفبريرالي زمام الحكم في ليبيا. بل لم تستطع الجامعة العربية ولا مجلسها الشجب والالتزام بقرارتها التي أصدرتها أثناء اجتماعاتها في مارس 2011، للحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، ومنع التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية الليبية .

ورغم الموقف الواضح المختلف الذى قدمته سوريا تجاه قرار الحظر الجوى ضد ليبيا، وحرص سوريا على استغلال القرار لما يكون تمهيد التدخل العسكرى الأجنبي، حيث عبر السفير يوسف أحمد مندوب سوريا في الجامعة العربية وسفيرها في القاهرة في كلمة له أمام الاجتماع الوزارى بأن ضرورة وضع تصور واضح للتحرك العربي بما يمنع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا ويدرء مخاطر تقسيمها، مشيرا إلى أنه باتت تلوح في الأفق مخاطر الانزلاق إلى حرب أهلية في ليبيا.[1] غير أن هناك أسبابا وحجة لأمين الجامعة العربية عبر عنها عمرو موسى حول اتخاذ قرار بفرض حظر جوى على ليبيا حيث صرح:[2]

"إن العالم العربي يتغير، ولايمكن تجاهل هذا التغير، ونحن نراه في أكثر من موقع، والوضع في ليبيا استثناء بين هذه التطورات نظرا للطبيعة الدموية له، ومن هنا يأخذ اهتماما أكبر"

---

1 الاجتماع الوزارى الذى انعقد في جامعة الدول العربية في 12مارس 2011

2 كلمة عمرو موسى رئيس جامعة الدول العربية للصحافة يوم 12 مارس 2011

إن الفوضى التي انتشرت في المنطقة العربية هي استعمار بوجه جديد، وبدعم مادى ولوجستي عربي- عربي بامتياز ضد بعض الدول التي عبرت في مرحلة السبعينيات بأنها دول مواجهة ضد الاحتلال الصهيوني، وهي تتمثل في العراق وسوريا وليبيا والجزائر و اليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينيه في ذلك الوقت. و كذلك دول الجبهة التي حضرت الاجتماع الذى انعقد في مدينة طرابلس بليبيا في من الفترة 2-5 عام 1977 وذلك بغرض طرد مصر من الجامعة العربية وقطع علاقتهم بها، بهدف عزلها من المحيط العربي نتيجة صلحها مع إسرائيل.[1] وكان هذا بعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل..ووفقا لكلمة عمرو موسى فإن التغيير الذى يتكلم عليه لم يمتد إلى باقي الدول العربية فى دول الخليج العربي مثل الكويت والسعودية وعمان والإمارات، وقطر التي نفذت نظام الثوريث في السلطة بعد تنازل حمد بن جاسم إلى ابنه تميم السلطة في قطر، وكذلك لم نر التغيير في دولة البحرين التي تدخل انتفاضتها الشعبية ضد الحكم،ونظام الحكم في عامها الثالث وللأسف لم تتخذ الجامعة العربية أي رد فعل عربي تجاة الانتهاكات التي تقوم بها دولة البحرين ضد المتظاهرين السلميين. بل لم تتحرك الجامعة العربية ولم يصرح عمرو موسى ضد استخدام قوات درع الخليج في قمع المتظاهرين في دولة البحرين، ولم يصرح عمرو موسى في الانتهاكات التي قامت بها دولة السعودية في مدينة القطيف ضد المتظاهرين ضد العائلة المالكة، وضد الظروف الاقتصادية السيئة التي يعشها المواطنين في دولة الممكلة السعودية. بل اكتفى عمرو موسى رئيس الجامعة العربية حتى عام 2011، بأن يكون حريص أشد الحرص في تحريك الجامعة العربية ضد ليبيا، ومساعدة المليشيات المسلحة وبالتعاون مع مجلس الأمن في التآمر والانقلاب على النظام السياسي في ليبيا. وإلا لماذا لم تتدخل الجامعة في البحرين من عام 2011- 2013

---

1 اجتماع دول الصمود والتصدى في مدينة طرابلس بليبيا من الفترة 2 – 5 ديسمبر عام 1977 عقب توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل.

إن التآمر الذى جمع الجامعة العربية ودول الخليج التي كانت تهدف من كل قراراتها إسقاط نظام العقيد معمر القذافي وهو النظام الشرعي في ليبيا، وبث الفوضى داخل ليبيا، والسعي وراء الأطماع الخاصة في ليبيا. لقد قدمت الدول العربية كما أسلفت القول كل المساعدات العسكرية واللوجستية للقضاء على النظام الشرعي في ليبيا ونشر المليشيات الإرهابية في ليبيا، فقطر والسودان الدولتان اللتان سعيتا بكل جهدهما لبيع الأسلحة إلى المليشيات المسلحة لم تخف على المجتمع الدولى ولا الجامعة العربية دورها في إدخال السلاح إلى ليبيا قبل أحداث 17 فبراير 2011، فعلى لسان أحد القيادات الإسلامية على الصلابي يصرح في لقاء له في أحد القنوات الليبية، وهو يسرد بطولته في تدمير ليبيا يقول بأن دولة قطر دعمت المسلحين في ليبيا بأكثر من سبعة ملايين ريال، أي ما يساوي حوالي 2 مليار دولار.[1]

وفي إشارة هامة كشفت ربما لأول مرة، وأن أول شحنة أسلحة استلمها المسلحون في ليبيا كانت عن طريق السودان، وكانت بأموال قطرية وكشفت وجود صفقة ما منذ البداية بين نظام حسن البشير في السودان والدول الحليفة للمسلحين في ليبيا مثل قطر التي سعت للتعجيل بإسقاط النظام الشرعي في ليبيا، وتولي المليشيات المسلحة الحكم في ليبيا. وبسبب تعثر محادثات الدوحة حول السلم في منطقة دارفور عدة مرات نتيجة لمواقف زعيم حركة العدل والمساواة خليل إبراهيم الذى كان مقيما في ليبيا ويحظى بحماية من ليبيا، بالإضافة إلى ضلوعه في حادثة الهجوم على أم درمان الشهيرة، أكد الصلابي أن أول شحنة من الأسلحة استلمها المسلحون في ليبيا كانت من السودان واعتبرها الرئيس عمر البشير بأنها هدية إلى المسلحين والمتطرفين التذين طالما احتضنت السودان حركتهم.[2]

في رده على سؤال بشأن ما تم تداوله إعلاميا بخصوص إنزال فرنسا لشحنات من الأسلحة في ليبيا، خاصة في الجبل الغربي، فقال الصلابي أنه لا توجد مساعدات فرنسية

---

1 لقاء أحد القيادات الإسلامي على الصلابي في أحد القنوات الليبية بتاريخ 1 أكتوبر 2011.

2 نفس المصدر

بالأسلحة، حسب علمه، وعلى من يقول العكس أن يثبت ذلك، مضيفا بأننا استلمنا فعلا شحنات من الأسلحة والذخيرة الفرنسية، ولكنها لم تكن كمساعدات، بل كانت ضمن شحنات أخرى للأسلحة كانت قد تم شراؤها بأموال قطرية من عدة دول، بينها روسيا البيضاء، والأردن ، والسودان، وتشاد، بالإضافة إلى كميات أخرى تم شراؤها من داخل ليبيا عن طريق تجار ووسطاء ذكر منهم أسماء، مثل ناصر المانع، وسهيل، وعبد الرزاق، وعيسى المناعي، الذي قال عنه إنه كان وراء إدخال المئات من السيارات رباعية الدفع إلى ليبيا، وهي السيارات التي تستعمل ميدانيا من قبل الميليشيات المسلحة. أما بخصوص دور دولة الإمارات فلاحظ الصلابي أنه كان إنسانيا وإغاثيا أكثر. [1] هذا أقل ما يذكر على الدور العربي في التمهيد لاستعمار ليبيا ونشر الجماعات المتطرفة داخل ليبيا، ودور الدول العربية التي كانت تمثل لليبيا دولا صديقة، فليس من الغريب أن تستعين هذه الدول بالغرب لسقوط الشرعية الليبية وهي مهدت بقرار الجامعة العربية إلى إعطاء الصفة العربية على الموافقة لقصف ليبيا وتدمير بنيتها التحتية، فلقد فعل العرب قبل ذلك في العراق عندما اجتمعت الدول العربية للوقوف مع التدخل العسكرى الأمريكي لفض النزاع الكويتي العراقي عام 1991.

2- **الاستعانة بالقوات الأجنبية ضد ليبيا:** إن تدويل قرار عربي ضد ليبيا بفضل جامعة الدول العربية هو دليل على تآمر جامعة الدول العربية التي نشأت من أجل الحفاظ على استقلال الدول العربية والمحافظة على الأمن القومي، والعربي للدول العربية. غير أن قرار جامعة الدول العربية بشأن حماية المدنيين وعزل ليبيا،كان بشأن اتخاذ القرار عربيا تمهيدا للموافقة على القرار الدولي من مجلس الأمن لإضفاء الشرعية الدولية على هذا القرار. اتخذ مجلس الأمن قرار رقم 1970 بتاريخ 7 مارس 2011، وهو قرار اتخذه المجلس بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا وعلى النظام السياسى في ليبيا، وفوض المحكمة الجنائية الدولية لزعم

---

1 لقاء أحد القيادات الإسلامية على الصلابي، مصدر سبق ذكره.

بأن هناك انتهاكات ضد المدنيين في بنغازى، رغم أن الجميع أدرك فيما بعد بأن من كان في الشارع الليبي ويقتل المواطنين هم مجموعات متطرفة مسلحة. ولكن القرار1970 فلم يخول القرار أي دولة بالدفاع عن المدنيين الليبيين أو اللجوء للقوة لحمايتهم.[1]

حيث أعلن قرار مجلس الأمن في 17 مارس 2011 في اجتماع طارئ له عن قرار رقم 1973، و تم التصويت عليه من قبل أعضاء مجلس الأمن بعد اقتراحة للمرة الأولى في اجتماع الجامعة العربية يوم 12مارس2011، وقد جاء هذا القرار كجزء من رد الفعل الدولي للقضاء على ليبيا وتدميرها من قبل منظمة الأمم المتحدة. وشمل هذا القرارفرض عدة عقوبات على ليبيا من أهمها قرار الحظر الجوى فوق الأراضي الليبية، وتنظيم هجمات مسلحة ضد ليبيا لإعاقة حركتها، ومنع الطيران الليبي من التحليق في الأجواء الليبية.[2] وقد شاركت كثير من الدول الغربية والعربية لتنفيذ هذا القرار،جلها دول كانت تكن الحقد لليبيا نتيجة لسياسة العقيد معمر القذافي.

شاركت كثير من الدول الغربية بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي، ومن أبرز هذه الدول الفاعلة في الحرب على ليبيا فرنسا التي بدأت بتنفيذ القرار وتطبيقه قبل انتهاء الاجتماع في فرنسا يوم الأحد 19مارس2011. حيث قامت الطائرات الفرنسية بقصف قوات الشعب المسلح المتواجده في مدخل بنغازى قبل البدء في تنفيذ القرار من قبل مجلس الأمن . لقد قام طيرانها بقصف ليبيا قبل انتهاء الاجتماع الذى قررت فيه الدول الهجوم على ليبيا، بل وصل الأمر بفرنسا إلى بعث القوات الفرنسية عملياتها على الأرض ممهدة الطريق على الأرض بغطاء جوى مكثف، لزحف المليشيات المسلحة نحو مدينة أجدابيا لتمكين المتمردين وجماعات القاعدة الإرهابية من التقدم نحو غرب ليبيا وصولا إلى طرابلس العاصمة.حيث سميت هذه الحرب بحرب المليشيات العسكرية بمساعدة غربية. في الوقت الذى تحفظت

---

1 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 صدر في 17مارس2011.

2 قرار مجلس الأمن رقم 1973 صدر في تاريخ 17مارس2011

على القرار دول أخرى أهمها روسيا، والتى اعترض فيها رئيس وزرائها فلاديمير بوتين بشدة حدة القرار وانعكاساته على ليبيا، وهو ما حدث بالفعل ما كان يخشي من حدوثه بعد مرور ثلاثة أعوم على اغيتال العقيد معمر القذافي. ولعل تجربة ليبيا كانت درسا لروسيا لاحقا في استخدام حق النقد الفيتو ثلاث مرات ضد اتخاذ أي إجراءات ضد سوريا.([1]) معتبرا بوتن بأن روسيا قد خدعت في قرار الحظر الجوى 1973 الذى اتخذ ضد ليبيا والذى امتد إلى تدخل عسكرى بطريقة مباشرة من قِبَل بعض الدول الأوربية لمساندة المليشيات المسلحة بالمال والسلاح وبالدعم اللوجستي. وأيضًا كانت من ضمن الدول التي قلقت من نتائج القرار ألمانيا والتي أبدى وزير خارجيتها قلقه ازاء قرار 1973. في حقيقة الأمر كان قرار مجلس الأمن رقم 1973 يحوى على بعض الشكوك والمخاوف من بعض الأطراف بشأن الأهداف الخفية من وراء هذا القرار والإصرار عليه دون غيره. مما دفع وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ بتقديم تصريح في البيت الأبيض عدة مرات مبررا بأن الهجمات التي ينظمها القرار لن تهدف إلى احتلال ليبيا أو استعمارها. بل سوف يكتفي فقط بحماية المدنيين الذين كانوا في الحقيقة جماعات متطرفة وجماعات إرهابية. وأكد هيغ بأن المجتمع الدولي لن يتدخل في قضية تغيير النظام أو خلع العقيد معمر القذافي ولكن ما أثبته الواقع أن ما حصل هو على عكس تماما ما صرح به ويليام هيغ في 20 أكتوبر2011 وهو يوم اغتيال العقيد معمر القذافي من قبل قصف مكثف من قبل حلف الناتو في غارة جوية على رتلة، وقد أظهرت الفيديوهات التي عرضت في إذاعة البي بي سي مؤخرا بأن هناك قوات بريطانية وقوات أمريكية هي من خططت لاغتيال العقيد معمر القذافي وهي نفسها التي كثفت القصف على رتل العقيد معمر القذافي، وهي من أمسكت به وهو ينتفض أنفاسه الأخيره، وسلمته للمليشيا المسلحة لقتله تحت بند حماية المدنيين.

---

1 اتخذت روسيا حق النقد الفيتو ثلاث مرات في مجلس الأمن ضد تدخل أو اتخاذ أي قرار عسكرى ضد سوريا في جلسات الفيتو الأول 5 أكتوبر2011، الفيتو الثاني 4 فبراير2012 الفيتو الثالث 19يوليو2012

في 19مارس2011 بدأت الغواصات الأمريكية والبارجات المختلفة بالاقتراب من المياه الإقليمية الليبية، حيث تم إطلاق الصواريخ توماهوك واستعد حلف الأطلسي حلف الناتو بتنفيذ هدة المهمة، حيث بلغ عدد الصواريخ التي أطلقت في الأسبوع الأول حوالي 110 صارويخ نحو أهداف داخل الدولة الليبية للقضاء على الشرعية الليبية، ولتسهيل والتمهيد للمليشيا المسلحة بالسيطرة على ليبيا. ولهذا نعتبر أن تدخل الدول الكبرى في الهجوم على ليبيا هو مؤامرة لسحب بساط الشرعية القانونية من الحكومة الليبية وإعطائها إلى المليشيات المسلحة التي أصبحت تحكم ليبيا حتى الآن. و يعتبر حلف الناتو والذى استخدم في تطبيق الحظر الجوى على ليبيا أو كما يسمى بحلف الأطلسي هو من قام بتنفيذ هذه المهمة، وهو أقوى حلف أنشأ لمقاومة الاتحاد السوفيتي آنذاك. وهو يضم أكثر من 28 دولة مسلحة نووية تركزت لمهاجمة ليبيا الدولة التي لا يتجاوز عدد سكانها 5 مليون، وهي دولة نفطية ولكنها تعتبر من الدول النامية والمصنفة وفقا للتصنيف العالمي من ضمن دول العالم الثالث.

ووفقا لتقرير لجنة تقصي الحقائق القانونية المكلفة من مجلس الأمن فإن عدد القنابل الموجهة بالليزر والتي أسقطها الناتو هي حوالي 3644 قنبلة موجهة بالليزر خلال فترة الهجوم على ليبيا، وكان الأكثر انتشاراً بينها والذي وثقته اللجنة هو 500paveway ll GBU-12 رطل. ولقد قام حلف الناتو بإعلام اللجنة أيضًا أنه كان قد استعمل وبشكل منتظم قنبلة 500paveway lll GBU-24 رطل، وهي قنابل موجهة يجري توجيهها إلى الهدف بواسطة شعاع ليزر تحمله طائرة الهجوم. وهذا ما يجعل الطيار يراقب الهدف ببصره طيلة رحلة نقل السلاح متيحاً لهم تغيير خط سير القذيفة حسب الضرورة والتأكد من إصابته الهدف المرجو. وتم إطلاق عدد 2844 قنبلة موجهة بـ GBS تم إسقاطها من قبل حلف الناتو خلال الثمانية اشهر من بداية 19.مارس2011. إلى 20أكتوبر2011 في ليبيا. وأن أكثر القنابل شيوعا من هذا النوع التي وثقتها اللجنة هي قنبلة GBS-31 ذخيرة وهي تستخدم للهجوم المباشر المشترك 2000 رطل، وذلك باستخدام رأس حربي خارق مدعما GBS-109. كذلك أعلم الناتو

اللجنة أنه كان قد استعمل وبشكل منتظم قنبلة GBU-38ذخيرة الهجوم المباشر 500 رطل. يتم توجيه القنابل الموجهة بالـ GBS إلى أهدافها باستخدام الأقمار الصناعية التي تحدد المواقع وهي ليست بحاجة إلى أن يحدد الطيار الهدف ببصره. يتيح الرأس الحربي المدعم للذخيرة أن تخترق الأسمنت المسلح قبل أن تنفجر داخل المبنى. [1]

خارج دائرة دول مجلس الأمن الدولي انقسمت آراء المجتمع الدولي إلى حد كبير بين التأييد والمعارضة، حيث انقسمت الدول الدائمة والمؤقتة العضوية والتى يبلغ عددها 15 دولة حول القرار 1973، وهي الدول التى لا يحق لغيرها بالتصويت في اتخاذ القرار. فمن جهة أيدت معظم الدول القرار إلى حد كبير بل بادرت دول عربية وشاركت في تنفيذه وتمويله مثل دولة قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة وبعض الدول العربية مثل تونس ومصر والسودان التي ساعدت بفتح البوابات لنقل السلاح والمعدات العسكرية الأخرى، ومن جهة أخرى اعترضت عدة دول مختلفة بحدة شديدة على حدوث تدخل عسكرى أجنبي تمثلت هذه المعارضة في دولة بوليفيا وزيمبابوى وتركيا والأكوادور والتي أبدت مخاوفها من هذا القرار، بينما دعت بعض الدول الأخرى إلى الاكتفاء بالحلول الدبلوماسية لإنهاء الأزمة في ليبيا دون تطبيق قرار حظر جوى مثل ما فعلت الأرجنتين، إلى جانب الدول التي أعلنت رسميًّا امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن الدولي، اعترض أيضًا رئيس الوزراء التركي بشدة على التدخل عسكريًّا في ليبيا، وطالب بالاكتفاء بالدعوة إلى وقف إطلاق النار.[2]

بل وصل الانقسام إلى حد الانتقادات حيث اتهم روبرت موغابي رئيس زيمبابوي الأمم المتحدة بأن بعض الدول قد تلاعب بها لتحقيق مآرب خاصة ضد ليبيا وقصف ليبيا، وبأن الدول التي تشارك في العمليات لا تعبأ بحياة المدنيين، بل ما يُهمها هو فقط إسقاط

1 التقرير الكامل للجنة الدولية لتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي في ليبيا – المقدم لمجلس الأمم المتحدة و حقوق الإنسان في شهر مارس 2012.

2 اجتماع مجلس الأمن الدولي في 17مارس2011

النظام السياسي في ليبيا والحرب هي بالأساس على العقيد معمر القذافي. وقد أطلق الرئيس الإكوادوري انتقادات مشابهة لهذه الانتقادات، كما دعا وزير الخارجية الأرجنتيني إلى الاستمرار في المفاوضات والحلول السلمية بعيدا عن الحرب واستخدام القوة العسكرية. غير أن الدول التي اشتركت في الحرب وخططت لإسقاط النظام السياسي والشرعي في ليبيا وقتل العقيد معمر القذافي، وبشكل واضح كانت هي دولة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، والتي كانت على رأس تأييد هذا القرارو بشدة. أما الدول العربية فقد كان موقفها سلبي وقد أيدت كلها القرار باستثناء أربع دول عربية فقط وهي من رفضت هذا القرار وبشدة أيضًا. وقد ذهبت بعض دول العالم العربي إلى أبعد من ذلك فشاركت بالدعم العسكري والمالي للعمليات الدولية المُشتركة ضد العقيد معمر القذافي. مثل الإمارات العربية المتحدة التي أبدت استعدادها للدعم المادى والعسكرى، وقطر التي شاركت بأربع طائرات ميراج 2000-9،.[1] والكويت والأردن اللتان أعلنتا مُوافقتهما على المشاركة في الدعم العسكري يوم 24مارس2011 دون ذكر تفاصيل طبيعة دعمهما.[2]

أيضًا قررت تركيا بالرغم من استمرار تحفظها على التدخل العسكري في بداية القرار بالمشاركة في عملية فجر أوديسا، إلا أن تركيا وافقت على إرسال خمس سفن وغواصة للانضمام إلى هذه العملية البحرية رغم إعلان أنقرة أنها لن تشارك في أي عمليات ضد ليبيا في بداية اتخاذ القرار. [3] وادعت بأنها سوف تساهم في جلب المساعدات الإنسانية غير أنه اتضح بعد انتهاء الحرب بأن تركيا التي أرسلت سفية الهلال الأحمر للمساعدات الإنسانية إلى مصراتة اتضحت فيما بعد بأنها كانت تحمل على متن السفينة عددا كبير من المرتزقة وجماعات متطرفة تنتمي إلى تنظيم القاعدة والحركات الجهادية من دول عربية وأجنبية يصل عددهم إلى

---

1 تصريح وزارة الدفاع الفرنسية على مشاركة قطر بالسلاح الجوى الميراج 2000-9 في عملية فجر أوديسا ضد ليبيا، 23مارس2022.

2 تصريح رئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون يوم 23مارس2011، بأن الكويت ستقدم دعماً لوجستياً للعمليات الدولية في ليبيا.

3 نفس المصدر

حوالي 5000 شخص، دخلوا إلى مصراتة باسم المساعدات الإنسانية. هؤلاء شاركوا في إسقاط طرابلس وقتل الليبيين في الجيش الليبي، رغم أن رئيس الوزراء التركي ظل على موقفه المعارض لتنفيذ الضربات العسكرية ضد ليبيا في بداية الأزمة الليبية، ولكنه سرعان ما تغير الموقف ولم يكن واضحًا عند الحكومة الليبية إلا بعد انتهاء الأزمة حيث صرح على الصلابى أحد قيادى تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا في حوار تلفزيوني له في قناة ليبيا بأنه وبتوصية من المفتي القرضاوى ذهبت إلى تركيا في زيارة إلى رئيس وزاء تركيا طيب أردوغان، وقدمت له هدية كانت كتاب وشرحت له ضرورة تدخل تركيا لمساعدة أهالي مصراتة،الذين يمتدون إلى أصول تركية، يقول على الصلابي بأنني أقنعته وطلبت منه شخصيا سلاح لدعم مصراتة، ورفض أوردغان من البداية دعم ليبيا بالسلاح، حيث أكد بأن أردوغان قال بأنه يمكن أن يدعم ليبيا بالمساعدات والإغاثة الإنسانية فقط، ويضيف على الصلابي بأن مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي نفسه أكد في أحد تصريحاته بأن أكثر الدول التي ساعدتنا بالإغاثة الإنسانية هي تركيا. يستطرد على الصلابي على مقابلته مع أردوغان في رفضه للوقوف مع النصارى ضد المسلمين، وأن هذا لا يجوز، يقول الصلابي بأنه طلب منه أنه يجب أن لا يدخل في جدال بين ما يجوز أو لا يجوز، يقول على الصلابي بأنني شرحت لأردوغان بآيات قرآنية بإقناعه بتغيير موقفه تجاه ليبيا. [1]

ويذكر القيادى في التنظيمات الإسلامية بأنه أراد إقناع أردوغان فشرح له مفهوم الآية القرآنية بسم الله الرحمن الرحيم " وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فإن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأخرى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إلى أَمْرِ اللهَّ فإن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَّ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ " صدق الله العظيم [2]، يقول على الصلابي بأنه أقنع أردوغان على أنه باتفاق عام لكل الدول العربية والإسلامية فإن الباغي هومعمر القذافي، يقول الصلابي بعد هذا الشرح لم يرد عليَّ أردوغان، وسألني ما هو التصور الذى تريدونه بعد

1 لقاء القيادى الإسلامي على الصلابي مع إذاعة ليبيا في يوم 29 سبتمبر.2011

2 سورة الحجرات آية رقم 9

إزاحة معمر القذافي، يقول الصلابي شرحت له الهيكلة الموجودة الآن إلى أن تتم الانتخابات الحرة، يقول علي الصلابي بأنه عليه أن يساعد مصراتة وشرح له بأن أهالي مصراتة هم من امتداد تركي وهذه العائلات تحتاج إلى مساعدت من تركيا، مثل عائلة الكراغلة وهذا حسب تصريح علي الصلابي بأنه هو السبب في تراجع دور تركيا في الحرب الليبية، بل تغييرها من موقفها الحيادى إلى موقف مضاد لليبيا والانحياز إلى المليشيات المسلحة في ليبيا والتي تواجدت في مدينة مصراتة. وقال بإني أقنعت أردوغان حيث قال لي بأنه سوف يخرج بعد ساعة وسوف يعلن رحيل القذافي في الإذاعة الليبية، وبالفعل حصل بأن أردوغان وافق على مساعدتنا عسكريا وقد بشرت المجلس الانتقالي بهذا. [1]

أما من ناحية مشاركة الدول الغربية فى العمليات العسكرية ضد ليبيا وبما سمته فجر أدويسا، فقد أعلنت الدنمارك استعدادها للمشاركة في أسرع وقت ممكن بطائرات إف 16 لدعم عمليات ليبيا. وصرحت بولندا بأنها ستساهم بإرسال طائرات نقل عسكرية للمساعدة في تطبيق الحظر الجوي على الرغم من عدم استعدادها للمشاركة بطائرات مقاتلة، وأعلنت النرويج هي الأخرى عن استعدادها للمشاركة عسكرياً في تطبيق الحظر بالرغم من عدم تفصيلها نوعية الدعم الذي ستقدمه.[2]

واستعدت بريطانيا أيضًا حسب تصريح الجنزال جون لوريمر، وهو المتحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية، الذى ذكر بأن القوات البحرية البريطانية بما في ذلك غواصة وسفينتين حربيتين سوف تشارك في عملية فجر أوديسا، بجانب أربع طائرات في الغارات الجوية على ليبيا وقال وزير الدفاع البريطاني وليام فوكس إن القوات شاركت بأربع طائرات تورنادو في الغارات الجوية على ليبيا، ونشرت الجوية الملكية طائرات تورنادو GR4 السريعة

1 لقاء القيادى الإسلامي على الصلابي، مصدر سبق ذكره.

2 تقرير عن مشاركة الدول الغربية والعربية في عملية فجر أدويسا ضد ليبيا يوم 24 مارس2011.

والتي حلقت 3000ميلا من المملكة المتحدة والعودة،وهو أطول مدى نفذته القوات البريطانية منذ حرب الفوكلاند عام 1982. ولقد استخدمت بريطانيا نوع طائرات تايفون ويوروفيتر وهي تستخدم بشكل خاص في حال وقوع معركة في الجو وتتميز المقاتلة بتكنولوجيا الشبح التي تتيح لها الإفلات من أجهزة الرادار وتحمل صواريخ متوسطة المدى وقصيرة المدى من طراز جو-جو كما أنها يمكنها حمل صواريخ لاستهداف مواقع على الأرض، ودخلت تايفون الخدمة في السلاح البريطاني في 2003 ولها قواعدها في لينكونشير وقاعدة جوية في أسكتلندا. [1]

استخدمت أيضًا في الحرب على ليبيا طائرات تورنادو وهي دخلت الخدمة أول مرة عام 1980استخدمت في فرض منطقة الحظر الجوى على العراق عام 2003. وتحمل الطائرة صاروخ ستورم شادو وتتميز بالدقة في ضرب المواقع الحساسة والفعالة داخل الأراضي الليبية. وتحمل الطائرة صواريخ برايمستون المضادة للدروع ولا تتأثر بحالة الطقس وتستخدم في عمليات الاستطلاع، وهي من طراز نمرود أر 1، وتستخدم الطائرة في عمليات الاستطلاع وجمع المعلومات الاستخباراتية. استخدم في هذا أيضًا طائرات طراز سينتينل أر 1 وهي نفسها التي استخدمت في أفغانستان، وتزود الطائرة بأجهزة مراقبة كان متوقع بأن تخرج من الخدمة بعد انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان. [2]

أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فلقد شاركت 19 طائرة حربية أمريكية بما في ذلك الفيلق البحرية من طراز هارير ومقاتلات الشبح بي 2 التابعة لسلاح الجو وطائرات أف 15 و أف 16 والتي قامت بعمليات قصف وفقا للفتنانت كوماندز جيمس ستوكمان من القيادة الأمريكية بأفريقيا. وقد صرح نائب الأميرال وليام جورتني بأن قطعا أمريكية وبريطانية من السفن والغواصات أطلقت صواريخ كروز وتوماهوك وأصابت أهدافًا دفاعية

1 تقرير عن مشاركة الدول في عملية فجر أدويسا ضد ليبيا، مصدر سبق ذكره.

2 نفس المصدر

في الأجزاء الغربية من البلاد. أما فيما يخص إيطاليا فلقد صرح وزير الدفاع الإيطالي إغنازيو لاروسا أنه اعتبار من منتصف يوم 19.مارس.2011 فإن إيطاليا ستساهم بثماني طائرات حربية مع قوات التحالف لاستخدامها عند الحاجة، وهذه الطائرات تشمل أربعة من طراز تورنادو وأربعة من طراز اف 16.([1])

أما عن كندا فلقد وصلت سبع طائرات هورنيت سي إف 18 كندية إلى قاعدة تراباني العسكرية في صقيلة بهدف التحضير لمهمة محتملة ولقد قامت كندا بتقديم طائرتين من طراز بولاريس للتزويد الجوى بالوقود والتي من شأنها أن تسمح لطائرات سي إف 18 بالخروج في مهام تتراوح مدتها بين أربع إلى ست ساعات. سي إف 18 هورنيت وهي طائرات ذات استخدامات متعددة وتلعب دورا رئيسيا في سلاح الجو الكندى، ودفعت كندا بست طائرات من هذا النوع لفرض منطقة حظر الطيران على ليبيا والطائرة مزودة بنظام رادار متطور يمكنه تعقب الأهداف دون التأثر بحالة الجو وعلى مسافات كبيرة، وهي مزودة بكاميرا تعمل بخاصية الأشعة تحت الحمراء تسهل على قائدها رصد الأهداف حتى مع انخفاض مستوى الرؤية. أما الصواريخ المستخدمة فهي صواريخ توماهوك كروز ويبلغ طول الصاروخ 20 وسرعته تبلغ 700 ميل في الساعة ومداه يصل إلى 1000 ميل و يطير الصاروخ على مسافة قريبة نسبيا من الأرض يمكنه من مباغته أنظمة الدفاع الجوى صمم الصاروخ في الأصل لحمل رءوس نووية ولكنه أثبت فعاليته في حربي الخليج ضد العراق، ويستطيع الصاروخ حمل نصف طن من المتفجرات لاستهداف المواقع والبنايات الخراسانية الصلبة.([2])

أما بالنسبة إلى أسبانيا فإن وزارة الدفاع الأسبانية قالت بأنها أرسلت أربع مقاتلات من طراز إف 18 لتزويد بالوقود إلى قاعدة ديسيمومانو في سردينيا للمشاركة في العملية ضد ليبيا ونشر فرقاطة من طراز إف 100 وغواصة أس 74 وطائرة مراقبة بحرية. أما بالنسبة

---

1 نفس المصدر

2 تقرير عن مشاركة الدول في عملية فجر أوديسا ضد ليبيا، مصدر سبق ذكره.

لفرنسا فقد شاركت وزارة الدفاع الفرنسية بحاملات الطائرات الفرنسية وعلى متنها 15 طائرة مقاتلة. واستخدمت فرنسا طائرة نوع داسو رافال وهي متعددة المهام وهي تستخدم لشن هجوم على قوات برية وتقوم بعمليات استطلاع وتعد هذه الطائرة هي الدعامة الرئيسية للقوات الجوية الفرنسية وتنطلق من على متن حاملة الطائرات تشارل ديجول. وأيضًا استخدمت فرنسا طائرة ميراج 2000 وهي من السلاح الجوى الفرنسي ودخلت الخدمة 1982 وتم تحديثها في نهاية الثمانينيات ومنها ميراج إف 1 وهي تزود بنظام متخصص للاستطلاع وكاميرات وأجهزة استشعار بصرية وإلكترونية.[1]

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هل استخدام كل هذه الأسلحة الحديثة ضد دولة صغيرة مثل ليبيا من أجل إرساء مبادئ الديمقراطية ؟ أما أن الغرض من استخدام كل هذه الأسلحة الحديثة ضد ليبيا مستهدف به بالدرجة الأولى اغتيال العقيد معمر القذافي، وهذا ما يرجحه المراقبين بموضوعية أزمة الحرب الليبية، بل لم تستشن أيضًا محاولة الاغتيال أسرة العقيد معمر القذافي حيث تم الهجوم على بيت ابنه سيف العروبة معمر القذافي وقتله في بيته يوم 1مايو2011، و اتضح بأن العقيد معمر القذافي وزوجتة كانوا في المنزل وغادروا المنزل قبل القصف بخمس دقائق فقط، حيث كانوا في زيارة إلى ابنهم سيف العروبة الذى يسكن في منطقة غرغور بطرابلس والذى أسفر هذا الهجوم على قتله وثلاثه من أحفاد العقيد معمر القذافي.،[2] وكذلك تم محاصرة رتل ابنه المعتصم بالله يوم 19أكتوبر2011، وضربه بالقنابل الغازية التي تفقد الوعي وهي نوع من القنابل التي تسحب الأوكسجين من الجو مما تسبب في إغمائه وسهل على فرقة ال M 16 الإنجليزية من الإمساك به وتسلميه إلى مليشيا مصراتة المسلحه التي سارعت في قتله والتمثيل بجثته. [3]

---

1 نفس المصدر

2 استشهاد سيف العرب معمر القذافي يوم 1مايو2011 بمدينة طرابلس أثرقصف صاروخي على منزل العقيد معمر القذافي.

3 عرض مشهد اعتقال الشهيد المعتصم بالله معمر القذافي وهو في حالة إغماء فاقد الوعي على قناة الجزيرة بتاريخ 20 أكتوبر 2011، ومن ثم عرض شريط وهو يناقش مسلحين مصراتة ويحاورهم، وفي مشهد ثالث وهو يمثل بجثته وهو مقتول برصاص في صدره ورأسه.بعد خلافه مع المتمردين بمدينة مصراتة في نقاش حول الحرب.

استخدمت هذه القنبلة في عملية اغتيال العقيد معمر القذافي أيضًا، وهي تسمى بالقنبلة الفراغية حيث تقوم بإفراغ الهدف من الهواء حيث تمتص عند انفجارها الأوكسجين الموجود في محيط الانفجار، وهي تحتوى على ذخيرة من وقود صلب يحترق بسرعة عالية ويتحول إلى غاز أو سائل رذاذى ملتهب يمتص الأوكسجين، وتحدث القنبلة الفراغية عند انفجارها غيمة تفجيرية تنتج عنها كرة نارية هائلة تقوم بتفريغ كبير في الضغط، وتبلغ درجة الحرارة الناتجة عن عملية التفجير نحو ثلاثة آلاف درجة مئوية فتكون بذلك ضعف الحرارة الناتجة عن القنابل التقليدية. ولا يقتصر التدمير في المنطقة المستهدفة على واجهات المباني أو السطوح بل إن الأجزاء الخلفية من كل ما هو موجود يصيبها الدمار أيضاً وحتى الأهداف تحت الأرضية كالمخابئ والمخازن والأنفاق فإنها تصاب بالدمار، وهذه الأهداف المحصنة لا تصلها الأسلحة التقليدية غالبا غير أن القنبلة الفراغية تصيبها. ولأن المحيط المستهدف يفرغ ما فيه من الأوكسيجين ولارتفاع درجة الحرارة المتولدة عن الانفجار يهلك جميع الأحياء اختناقا واحتراقا وتزول المباني انهيارا وانهداما. والقنبلة الفراغية من القنابل التي يحظر استخدامها بحسب الاتفاقات الدولية شأنها في ذلك شأن القنابل الفسفورية وقنابل النابالم والقنابل الانشطارية والقنابل العنقودية. وقد استخدمت أمريكا القنابل الفراغية في حربها على أفغانستان نهاية عام 2001، وخاصة تلك المعروفة باسمBLU-118/B. كما استخدمتها روسيا في حربها ضد مسلحي الشيشان منتصف تسعينيات القرن الماضي، واستخدمها حلف الناتو عام 2011 في مدينة سرت في ملاحقة العقيد معمر القذافي وأسرته ورفاقه.[1]

هذه القنبلة سببت في اعتقال المعتصم بالله معمر القذافي وأفقدته الوعي مما ساعد العصابات المسلحة بمدينة مصراتة بالقبض عليه وهو فاقد الوعى وقتله والتنكيل بجثته. وكذلك أبناء عمومة القذافي الذين يقبعون في السجون المصراتية دون أي تهم أو محاكمة مثل منصور ضو، وأحمد إبراهيم والذين تم القبض عليهم بنفس الطريقة.وأيضًا قام الحلف

1 استخدمت هذه القنبلة في مدينة سرت يوم 19أكتوبر2011 لمحاصرة العقيد معمر القذافي وأبنائه.

الأطلسي بتعقب رتل لابنه سيف الإسلام معمر القذافي وتم قصفه مما تسبب في قتل أكثر من 60 من أقرابه وأصدقائه الذين كانو معه وأدى إلى بتر أصابع يديه اليمني الثلاثة. إضافة إلى ذلك قام حلف الأطلسي بتعقب رتل القذافي نفسه يوم 20أكتوبر2012، حيث تم قصفه وقتل من معه من الحراس وضربه مما جعله وهو في حالة شاهدها العالم بأسره في الإذاعات وهو مصاب في رأسه بإطلاق نارى ويهان من قبل المليشيات المسلحة لمدينة مصراتة والتى انقضت على الرجل قبل أن يصل إلى سيارة الإسعاف . حيث تم الترصد له من قبل حلف الناتو وهو في رتل متجه في ذلك الوقت إلى وداى جارف المنطقة التي ولد فيها العقيد معمر القذافي، وكان معه رفيقه بوبكر يونس جابر الذى استشهد تحت قصف الناتو.

هذه هي أهداف القرار 1973 والذى صدر لحماية المدنيين في ليبيا . فلقد أثبتت التجربة الليبية بأن القرار كان يحمي المليشيات المسلحة وجماعات التطرف الديني الذى نبه إليه العقيد معمر القذافي، ولعل الاغتيالات والتفجيرات التي مست سفارات ومقار حكومية أكدت ذلك. فلم تهتم الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن بالمجازر والاغيتالات التي تحدث يوميا بعد اغتيال معمر القذافي الآن الهدف كان هو معمر القذافي وأسرته فقط. هذا بالإضافة إلى القصف التي تسبب في قتل الكثير من الليبيين المدنيين نتيجة لبعض المعلومات التي كانت تتلقى فيها إدارة حلف الناتو من الليبيين في الداخل بأخطاء مما أدى إلى قصف الكثير من المدنيين الذين بحجة حمايتهم تحرك حلف الناتو لقصف ليبيا وتدميرها وإضعاف الروح المعنوية لدى الشعب الليبي المؤيد للعقيد معمر القذافي.

وبتحليل النقاط التي وردت في اجتماع مجلس الأمن والتي نص عليها قرار 1973، فأنها تؤكد بأن ما حصل بالفعل هوالتصويت على مشروع احتلال مباشر بقرار أممي، الآن ما حدث بعد مرور ثلاثة أعوام من تدخل حلف الناتو التي أحدثت الكثير من الانتهاكات الإنسانية أقرتها منظمة حقوق الإنسان في تقاريرها 2012 -2013 ولم يتدخل حلف الناتو

في حماية المدنيين رغم سريان القرار إلى 2014. ولم تتدخل الدول التي صوتت للقرار 1973 لحماية المدنيين من الانتهاكات التي تحصل بشكل يومي في ليبيا، مما يؤكد حقيقة أن تصرف مجلس الأمن والاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ القرار 1973 بهدف القضاء على العقيد معمر القذافي شخصيا وهذا ما حدث بالفعل، وليس كما ادعت الدول المصوتة على القرار من البنود التي ذكرت، ويمكن تحليل هذه النقاط وفقا للواقع الذى جرى في ليبيا أثناء الأزمة الليبية وليس كما نصت عليه البنود، فتلخصت النقاط في الآتي[1]

1 - "فرض منطقة حظر جوى شاملة فوق أراضي ليبيا تشمل الطائرات التجارية والعسكرية لمنع تحليق وتحرك أي طيران ليبي أما الطائرات التي تحمل المساعدات الإنسانية للسكان فلا بأس بمرورها". هذا البند استغل في جعل كل الطائرات التي تحمل سلاح وذخائر من قبل قطر وتركيا موجه إلى الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية تمر بسلام، وقد لوحظ بأن الصناديق التي بعثت بها قطر في الحرب الليبية على أساس أنها مساعدات طبية حيث تم استخدام صناديق بيضاء تحمل شعار الهلال الأحمر، و في الحقيقة هي صناديق تحمل أسلحة و ذخائر، ولقد فضحت وسائل الإعلام على شاشات العربية والجزيرة وقنوات ليبية أخرى، بأن الصناديق تفتح من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية وبداخلها أسلحة وذخائر، وليس بها أي أدوية أو مساعدت طبية وقد شاهد العالم هذه الصناديق وهي تفتح من الداخل ويخرج منها أسلحة وليست أدوية وذلك في هجوم التنظيمات المسلحة على مدينة أجدابيا في 31مارس2011.

لقد كشف مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي سابقا بنفسه أن المساعدات التي تتلقاها ليبيا هي شحنات أسلحة وذخيرة بشكل كبير جدا، مما جعل مصطفى

1 قرار مجلس الأمن 17.مارس.2011، مصدر سبق ذكره

عبد الجليل مؤخرا في 18. ديسمبر2012 وهو يدافع عن التهم المنسوبة له في تصريح يؤكد فيه وأمام العالم، بأن المساعدات التي تتلقاها ليبيا من قطر هي شحنات أسلحة وذخائر.[1] وهذا كان من ضمن أهداف قطر في ليبيا هو السماح لجماعات إرهابية مسلحة بالسيطرة على ليبيا وهذا ما تحقق بالفعل بعد مرور ثلاثة أعوام من الحرب على ليبيا.

2-"مناشدة جميع دول الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط أي طائرة عسكرية، أو حتى تجارية قادمة من ليبيا أو متجهة إليها من أراضي الدولة." وهنا تجدر الإشارة بأن الطائرات التي منعت هي طائرات الحكومة الليبية الشرعية وجعل المليشيات العسكرية والحكومة الغير شرعية بالتنقل بالطائرات عبر البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بكل حرية، على الصعيد العسكرى والمدني والتجارى.[2]

3-"مطالبة جميع دول الأمم المتحدة بإجراء كافة الخطوات الضرورية لحماية المدنيين في ليبيا، حتى لو تطلب الأمر تدخلا عسكريا من الدولة ".[3] ولكن في الوقت ذاته فالقرار يؤكد على أنه من المستبعد أن تتدخل قوات الأمم المتحدة العسكرية على الأراضي الليبية لاحتلالها. إن النظر في الواقع إلى هذه النقطة التي أخذتها الدول كحجة فقط لقصف ليبيا وهدم البنية التحتية التي تم إنشائها على مسيرة الأربعين عام من ثورة الفاتح بقيادة العقيد معمر القذافي ومنذ الحرب على ليبيا لم تشاهد ليبيا أي إعادة إعمار لأي من البنى التحتية والمباني السكانية التي تعرضت للقصف من حلف الناتو أو من المليشيات المسلحه حتى أكتوبر 2013. فإن القصف الذى نالته مدينة سرت وطرابلس وبني وليد والخمس والجميل والعجيلات والعزيزية وزليتين والبريقة والعرقوب وسبها والجفرة وتاورغاء وتارغن وغيرها من مناطق الجنوب والغرب الليبي أكثر من 8 أشهر متوالية، ومما سبب في قتل الكثير من المدنيين كان كافى بالإحصائيات الواقعية على دحض حجة حماية المدنيين في ليبيا.

1 تصريح مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي السابق في الإذاعة الليبية يوم 18ديسمبر2012.

2 قرار مجلس الأمن رقم 1973، مصدر سبق ذكره

3 نفس المصدر

إن المجازر التي ارتكبها حلف الناتو ضد الليبيين الآمنين في طيلة الثمانية أشهر كفيلة بأن تدحض أي حجة قانوينة بحماية الليبيين، إلا إذا كان المقصود بالفعل هو حماية المليشيات المسلحة والمتمردين وتنظيم القاعدة على الاستيلاء على ليبيا، وهذا ما حدث بالفعل. بل شهدت ليبيا أكبر مجزرة في ليبيا، في منطقة ماجر التي تقع في مدينة زليتن حيث قصفت هذه المنطقة من قبل حلف الناتو يوم 8أغسطس2011، وفي شهر رمضان حيث استشهد حوالي 36 شخصا من النساء والأطفال والشيوخ والشباب، كما أُصيب عدد 38 جريحا بإصابات بليغه ، حيث كان بعض المواطنين يحتمون في مباني المدارس فارّين من هول الحرب ، لاجئين في مكان يلتمسون فيه الأمن خوفا من عنف المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة، ولم يكتفِ القصف بهذا فحسب بل طالت بشاعة القصف سيارات الإسعاف التي كانت في ميدان الحرب تنقل الجرحي والموتى، ولم ينجح من القصف المسعفين الذين حاولوا إنقاذ الأرواح البشرية من تحت ركام المباني التي تم قصفها من قبل الناتو ، حيث سارع الحلف بإطلاق صاروخ آخر ليقضي على كل من قدم إلى موقف القصف لإنقاذ أرواح بشرية، حيث سارعوا هؤلاء بمجرد سماعهم للأصوات الصواريخ ودويّ الانفجار مسرعين إلى مكان القصف لينتهي بهم الأمر بالاستشهاد.[1]

بل تطاولت الحكومة الليبية بعد حركة 17 فبراير 2011، وإعلان تحريرهم كما يزعمون، باتخاذ قرار رقم 7 من قبل المؤتمر الوطني الليبي في تاريخ 20أكتوبر2012، بشأن الهجوم على مدينة بني وليد، والتي تمت فيها مذابح لن تنسى وهذا كان دليل على دحض حجة حماية المدنيين في ليبيا، فإن النداءات التي وصلت إلى العالم كله، لم تحرك ساكنا لتدخل حلف الناتو أو الدول التي كانت تحرص على حماية المدنيين أثناء وجود القيادة الليبية في سرت قبل استشهاده، ولم تتدخل أي دولة في الحد من الهجمات المسلحة الهمجية التي شنتها مجموعات متطرفة وجماعات حاقدة على مدينة بني وليد، رغم كل المناشدات التي نادى بها

---

1 تم قصف مدرسة خصصت للاجئين من المناطق الأخرى في ليبيا في مدينة زليطن يوم 8أكتوبر2011، في اليوم الثامن من شهر رمضان المبارك.

أهالي وشيوخ قبيلة ورفلة والمجالس الاجتماعية في بني وليد على الهواء مباشرة في إذاعة داردنيل الفضائية، وفي مواقع التواصل الاجتماعي لمساعدتهم من الحصار الذى فرض عليهم من قبل المليشيات المسلحه من مدينة مصراتة، ووقف القصف العشوائي الذى أدى إلى قتل الآلاف من سكان منطقة بني وليد مدنيين من أطفال ونساء وشيوخ يتم عرضهم في الإذاعات الفضائية لدردانيل يوميا.

وبدل أن تهتم القنوات الإعلامية الليبية الرسمية بأحداث بني وليد، اهتمت بنقل والاستمرار في الإشاعات والحجج التي بررت بها قصفها ودخولها لمدينة بني وليد وهو خبر القبض على موسى إبراهيم الناطق الرسمي للحكومة الشرعية وابن العقيد معمر القذافي خميس القذافي الذى أكدت أكثر من مرة قنوات الإعلام قتله وحجزه. مما أدى إلى توافد مجموعات مسلحة من مدن أخرى لتشارك في الحملة ضد مدينة بني وليد، ليتبين بعد ذلك زيف ادعاء الحكومة وممارستها الكذب العلني على المواطنين و السماح باستخدامها لأغراض جهوية وقبلية من قبل مليشيا مدينة مصراتة دون مراعاة الأطفال والنساء الذين قضوا نحبهم تحت نيران القصف العشوائي والآلاف من المنازل التي دمرت وأحرقت بشكل انتقامي إضافة إلى عمليات النهب والسرقة تحت غطاء وجود موسى إبراهيم وخميس القذافي في مدينة بني وليد.،([1]) بدعم من المؤتمر الوطني العام بقرار رقم 7 لعام 2012، ([2]) حيث نص في هذا القرار ثلاث نقاط بحجة الاعتداء على مدينة بني وليد، رغم العدد الذى يتجاوز الآلاف من الأسرى والقتلى في سجون مليشيات مصراتة من أبناء مدينة بني وليد، إلا أن موت عمر شعبان من مدينة مصراتة الذى قتل أثناء مواجهات مسلحة بين المدينتين، جعل مؤتمر وطني يصدر قرارا بالاعتداء على مدينة بالكامل وإبادة أهلها واستخدام كافة الأسلحة المحرمة دوليا من قبل المليشيات المسلحة، وعلى الرغم من أن القرار ينص على أن وزارة الداخلية والدفاع هي من تقوم بإلقاء القبض على الفاعل، فإن المليشيات المسلحة من مدينة مصراتة هي من نفذت عملية القصف العشوائي على أهالي بني وليد. نص القرار على النحو الآتي([3])

---

1 القصف الذى قامت به المليشيات المسلحة في مصراتة من تاريخ20أكتوبر–. 2012

2 قرار المؤتمر الوطني العام للعام رقم (7)، بتاريخ 25 سبتمبر2012

3 نفس المصدر

مادة (1) تكليف وزراتي الداخلية والدفاع بإلقاء القبض على من قام باختطافه وتعذيبه ورفاقه وكذلك القبض على بقية المطلوبين للعدالة وتقديمهم للقضاء خلال عشرة أيام من تاريخه وكذلك الإفراج على الأسرى الموجودين بمدينة بني وليد، وتخول الوزارتان كافة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بما في ذلك استخدام القوة عند اللزوم.

مادة (2) يعتبر عمر جمعة شعبان من شهداء الواجب،ويمنح وساما بذلك، ولورثته كافة المميزات المقررة قانوناً لشهداء الواجب.[1] رغم أنه لم تمنح الحكومة الليبية أي أوسمه لمن قضوا نحبهم جراء تفجيرات سجلت كلها ضد مجهول وهم يؤدون واجبهم اليومي، سجلت آخر عمليات بقتل 16 مجندا قتلوا على بوابة المالطي بين مدينة ترهونة وبني وليد.[2]

مادة (3) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية وكافة وسائل الإعلام وتلزم جميع الجهات ذات العلاقة بتنفيذه، وعلى لجان المؤتمر المختصة متابعة التنفيذ.

إن الاعتداء على مدينة بني وليد هو دليل على أن المليشيات المسلحة الإخوانية بمدينة مصراتة هي من تحكم في المؤتمر الوطني والدليل على ذلك بأنه حسب تصريحات أعضاء المؤتمر الوطني، [3] بأنه تم رفض هذا القرار داخل قاعة المؤتمر الوطني، ولكنه فرض على الأعضاء المنتخبين ونفذ بدون علمهم، وكثيرا ما صرحوا بأنهم رفضوا الاعتداء على مدينة وبث الفتنة بين القبائل وخاصة مدينة مصراتة وقبيلة بني وليد التي لها ثارات تاريخية من عام 1920.

لقد رفضت كل الإعانات التي كانت توجه إلى بني وليد بل الأبعد من ذلك أنها قامت بحصار اقتصادى على مدينة بني وليد، ومنع أى منظمات دولية من زيارة مدينة بني وليد ،

1 قرار المؤتمر الوطني العام للعام رقم (7)، مصدر سبق ذكره

2 تعرضت مجموعة من درع ليبيا التابعة لوزارة الدفاع الليبي يوم 3 أكتوبر 2013 للهجوم قتل فيه 16 جنديا وهم يؤدون واجباتهم اليومية في بوابة المالطي.

3 لقد تم التصريح بهذا بعد فترة من اتخاذ القرار في حديث تلفزيوني لعضوة المؤتمر هاجر القايدى والتواتى العيضة بتاريخ 26يوليو2013

فقد تم قصف مدينة بني وليد عشوائيا من قبل الmليشات المسلحة في مصراتة وقوات درع ليبيا التي تنتمي في أساسها إلى تنظيمات إسلامية متطرفة، فلم يشمل قرار 1973 لحماية بني وليد وأطفالها ونساءها من الموت على أيدي المليشيات المسلحة لفترة تجاوزت الشهرين على التوالي من القصف العشوائى، ولم يطبق هذا البند من القرار 1973 رغم استمرارية سريان القرار إلى حتى وقت الاعتداء من تاريخ 3 إلى تاريخ 20.أكتوبر 2012 ([1]) هذا نموذج من نماذج انتهاك حقوق الإنسان في ليبيا وعدم تدخل مجلس الأمن في حماية المدنيين في ليبيا، وهذه إشارة ثانية تدل على أن الهدف من قرار 1970 هو اغتيال العقيد معمر القذافي.

4- وكذلك أكدت النقطة الرابعة من قرار مجلس الأمن ب"مُطالبة القذافي بإيقاف فوري للنزاع ووقف إطلاق النار، وفي حال رفض العقيد معمر القذافي ذلك، فسيُباح لدول الأمم المتحدة أن تنظم عمليات قصف - عبر منطقة حظر الطيران - لتدمير قوات العقيد معمر القذافي وحماية السكان منها". ([2]) إن النظر والتمعن في مثل هذا البند يؤكد على الحجة والتبرير التي أكدتها الدول الغربية في النقطة الأولى، وهي فرض منطقة حظر جوى شاملة فوق أراضي ليبيا، وهي ليست لتدمير قوات العقيد معمر القذافي بل تدمير الشرعية السياسية للدولة الليبية وليس حماية السكان منها، بل كانت لتدمير ليبيا وفرض سيطرة المليشات المسلحة على الدولة،وهو بالفعل ما حصل الآن بعد إعلان تحريرهم في 20أكتوبر2011، حيث تعاني ليبيا إلى صدور هذا الكتاب من نفوذ المليشيات المسلحة، وانتشارالتنظيمات الإرهابية المتطرفة في ليبيا، وقد أكدت الخارجية الأمريكية بتاريخ 19ديسمبر2012، على تواجد هذه المنظمات الإرهابية في ليبيا، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وبمساعدة عربية من دول قطر والإمارات العربية المتحدة والسعودية هم من ساهموا في إرسال وحماية عناصر من تنظيم القاعدة المطلوبة دوليا فى ليبيا، ولعل بمرر ثلاث سنوات قام الكوموندز الأمريكي بتاريخ 5 أكتوبر 2013 بالقبض على أبى أنس الليبي

---

1 تصريح عضو المؤتمر الوطنى هاجر القايدى والتواتى العيضة.

2 قرار مجلس الأمن رقم 1973، مصدر سبق ذكره.

المطلوب لديه على خلفية تفجيرات السفارة الأمريكية بنيروبي ودار السلام في عام 1998،[1] وأكد وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 7 أكتوبر 2013 في مؤتمر صحافي مشترك مع الروسي سيرغي لافروف في أندونيسيا على هامش قمة آسيا- المحيط الهادئ قال بأن السلطات الليبية لم يتم إبلاغها مسبقا بهذه العملية وقال بأن الولايات المتحدة تفعل كل ما بوسعها وكل ما هو مناسب وقانوني في سبيل القضاء على الإرهاب. [2]

لقد سبق وأن بث في برنامج في قناة السي إن إن في مارس 2011 أن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري أمر الجهادي المقاتل عبد الباسط عزوز بالانتقال من الحدود الأفغانية-الباكستانية إلى ليبيا من أجل إيجاد موطئ قدم لتنظيم القاعدة هناك. وقام عزوز بإيجاد ذلك الموطئ في مدينة درنة شرق ليبيا حيث بدأ عمليات تجنيد المقاتلين، وفقا لمصادر الاستخبارات. وفي يونيو 2012، أيضًا أكد أحد المسئولين بالحكومة الليبية بأن عبد الباسط عزوز يعد واحدًا من خمسة قادة يدربون ما بين 200 إلى 300 مقاتل في معسكرات أقيمت للغرض في درنة. غير أن بعض تلك المعسكرات باتت مهجورة، جزئيا بسبب غضب السكان المحليين وكذلك خشية أن يتم استهدافها من قبل طائرات بدون طيار أمريكية. [3] وسبق لوزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك هيلاري كلينتون أن أكدت أنّ مجموعات متطرفة تعتمد العنف تعمل على عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي شمال أفريقيا، مثلما كان واضحا في هجوم بنغازي[4]. غير أن هجوم بنغازي لم يكن وحده، ففي نفس الوقت كانت السفارة الأمريكية في تونس تتعرض للاعتداء من قبل مجموعات تقول السلطات التونسية إنّ تنظيم "أنصار الشريعة" هو من حركها. وحظرت السلطات التونسية في الآونة الأخيرة تنظيم أنصار الشريعة فيما قالت تشدد وسائل إعلام تونسية على أن زعيمه سيف الله بن حسين

---

1 القبض على نزيه الرقيعي الملقب بأبى أنس الليبي، وهو من أخطر عناصر تنظيم القاعدة، تم القبض عليه بمدينة طرابلس أمام بيته فجر 5 أكتوبر 2013

2 نقل عن إذاعة السي إن إن فى عام 2012

3 تصريح جون كيرى في 7 أكتوبر 2013 في قمة آسياء و المحيط الهادى في أندونسيا.

4 كلمة هيلاى كلينتون بعد تفجير السفارة الأمريكية وقتل السفير الأمريكي فيها في 11 سبتمبر 2012.

المكنى بأبي عياض قد فرّ وأنه موجود حاليا في مدينة درنة،تأكد أبو عياض من أنه ذكر في العديد من محاضر البحث الأمنية المتعلقة باغتيال الناشطين السياسيين محمد البراهمي وشكري بلعيد.[1]

وبرغم كل ما أكدته القيادة الليبية في بداية الأزمة في شهر 28 فبرايرعام 2011 من تواجد التنظيمات الإرهابية المسلحة في ليبيا، والتي عملت على قتل الليبيين في مدينة بنغازى في بداية الأزمة،ووجهت الاتهامات إلى الجيش الليبي، و رغم صدور مرسوم عسكرى من القائد الاعلى للقوات المسلحة بعدم إطلاق أي نار أو مواجهة المتظاهرين في مدينة طبرق ودرنة والبيضاء وبنغازى، حتى وإن قام المتظاهرون بالحرق والتخريب لممتلكات الدولة الليبية. لقد كانت الأسلحة المتواجدة والتي استغلت بتعبئة إعلامية على أن القناصين من كتائب معمر القذافي، وهم من يقومون بقتل الشعب الليبي، واستغل هذا الموضوع في تعبئة الرأي العام الليبي ضد قيادته. ولقد اتضح فيما بعد عكس ذلك من خلال مجموعة من الأطباء المتواجدين في مستشفيات بنغازى بأن الإطلاقات النارية كانت تصوب في الرأس والصدر، وبشهود عيان لم يذكروا أسمائهم بأن الاتجاهات التي كانت تصوب ضد المتظاهرين ليست من الجيش الليبي، إلا أنها كانت تأتي من خلف المتظاهرين وليس من أمامهم، وتكررت هذه للأسف أثناء التظاهر أمام مديرية الأمن بتاريخ 26ديسمبر2012 أي بعد التحرير الذى زعموه، حيث ظهرت مجموعات تنتمي إلى التيارات الإسلامية بخرق المظاهرة السلمية التي كانت تطالب بضرورة تفعيل دور الشرطة والجيش في ليبيا بعد 17 فبراير. وتكررت هذه المحاولات أيضًا في 23نوفمبر2013 في مدينة بنغازى وتم تصفية 19 مواطن من أفراد الصاعقة والمواطنين المدنيين وجرح أكثر من 100 مواطن على يد المليشيات المسلحة لدروع ليبيا التابعة لتنظيم القاعدة في بنغازى.

---

1 صرحت بهذه المعلومات القناة التلفزيونية التونسية بتاريخ 29 سبتمبر 2013

غير أن تم اختراق هذه المظاهرة وتصفية الكثير من المتظاهرين بما فيهم الجنود الذين كانوا في مديرية الأمن بمدينة بنغازى، وفي ذلك اليوم حصل إطلاق نارى أدى إلى قتل أكثر من 16 ليبياً. لقد وصلت القناعة متأخرة إلى الأهالي الذين فقدوا أبنائهم في بداية الأزمة بعد مرور ثلاث سنوات من الأزمة، وبعد حدوث الكثير من عمليات الاغتيالات التي انتشرت في بنغازى وطرابلس. بوجود تنظيمات إسلامية مسلحة أعلن عنها على الصلابي في تصريح له في لقاء عبر إذاعة ليبيا الأحرار بأنهم استلموا من السودان أكثر من 800 بندقية قبل اندلاع الأزمة في ليبيا وكانت هذه البنادق في أيدي المتطرفين قبل شهر فبراير عام 2010.[1] هذا بجانب الكثير من الاغتيالات التي أخذت تظهر بكثرة في مدن ليبيا وصلت إلى السفير الأمريكي الذى تم قتله في السفارة الليبية في مدينة بنغازى عام 10نوفمبر2012. ولعل من ساهم في اتهام العقيد معمر القذافي بقتل شعبه هو إلقاء القبض فى نفس اليوم على أحد العناصر التي ساهمت في تفجيرات سفارتها في نيروبي وإسلام. ولهذا تم دحض كل ما بني من قرارات الأمم المتحدة التي تدعي بأنها قامت من أجل حماية المدنيين في ليبيا.

5- كذلك أكدت النقطة الخامسة من قرار مجلس الأمن ب "مُطالبة معمر القذافي بالسماح بمرور كافة المساعدات الإنسانية بسهولة ويسر إلى الأراضي الليبية دون مُهاجمتها أو منعها".[2] وقد تم تحت هذا البند تهريب كافة أنواع الأسلحة والذخائر التي أغرقت ليبيا في حرب مليشيات استمرت إلى الآن حتى بعد تحرير ليبيا كما ادعى المتمردون في 20نوفمبر2011، ووصلت هذه الأسلحة إلى كل أرجاء ليبيا مما منعت استقرار ليبيا وحرمان الشعب الليبي من الأمن والأمان والاستقرار.هذا ومازالت ليبيا تعاني من تداعيات هذا القرار إلى الآن، حيث وصلت أعداد القتلة بالسلاح في الشارع الليبي إلى أعداد كثيرة جدا، خلال مشاكل شخصية بين المواطنين ، مما جعل ليبيا ساحة للانتقامات الفردية وتصفية حسابات قديمة منها ثارات قبيلية وقضايا خاصة. ولعل ما قام به أحد عناصر التنظيمات

---

1 تصريح القيادى الإسلامي على الصلابي، مصدر سبق ذكره.

2 قرار مجلس الأمن 1973، مصدر سبق ذكره.

الإسلامية بقتل أكثر من 100 مواطن بتاريخ 20يوليو2013، بقرب معسكر الصاعقة بمدينة بنغازى نتيجة تظاهر مجموعة من أبناء المنطقة لأنهم تظاهروا ضد تواجد المليشيات المسلحة في مناطقهم وإصرارهم بعدم تواجد المليشيات المسلحة بالقرب من المناطق السكانية مطالبين بضرورة تفعيل الجيش والشرطة، ونبذ المليشيات المسلحة التي تقوم بالخطف والقتل والتفجيرات.([1]) ولم توجه الدولة الليبية وحكومتها أي اتهام إلى الفاعل أسامة بن حميد قائد المليشيات المسلحة في بنغازى رغم هذه الجريمة.

6- كذلك نص قرار مجلس الأمن ب " تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1970 الُمتعلق بحظر الأسلحة لقوات القذافي على نطاق أوسع وبشكل أفضل، إلى جانب إضافة المزيد من أسماء الأشخاص والمُنظمات إلى قائمة حظر السفر وتجميد الأموال"([2]) . وتستند هذه القائمة حسب القرار إلى كافة الأموال والأملاك التي يَمتلكها معمر القذافي، أو له يَد فيها بطريقة أو بأخرى في أي من دول العالم. ونذكر هنا بأن مثل هذا البند ينطبق على دول عربية وغربية قامت بدعم المليشيات المسلحة في ليبيا و بتزويد المليشيات المسلحة في مصراتة بجميع أنواع الأسلحة من قبل دولة تركيا، و جاءت هذه التصريحات مؤخرا بعد انتهاء الحرب في إذاعة مصراتة الفضائية حيث بدأ المنتصرون يعددون إنجازاتهم ويذكرون كل ما قدم لهم من دعم مادى ولوجستي وعسكرى من تركيا، إلى الدرجة التي استخدمت فيها البواخر التي دخلت إلى ليبيا باسم المساعدات الإنسانية وهي تحمل في داخلها أسلحة ومعدات كما سبق ذكره، بل تعدى الأمر إلى أنها كانت تحمل جنودا وأفرادا من تنظيمات إرهابية من مصر وتونس والجزائر إلى مصراتة. وفي نفس الوقت بتاريخ 22أبريل2011 هبطت طائرة قطرية في مدينة بنغازى، وهي تحمل شحنات مسلحة لتزويد المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة بالسلاح، ودعمها للقضاء على الجيش الليبي وبتزويد المليشيات المسلحة بعدد 1000 مرتزق من

---

1 مقتل أكثر من 100 مواطن ليبي نتيجة تظاهرهم أمام معسكر للمليشيا المسلحة بمنطقة الكويفية المطالبة بتفعيل دور الجيش والشرطة في ليبيا، بتاريخ 20 يوليو 2013

2 قرار مجلس الأمن 1973، مصدر سبق ذكره

القطريين للمحاربة بجانب المليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية بغرض إنهاء النظام في ليبيا وهدم المؤسسات الحكومية والبنية التحتية لليبيا، وهذا ما حصل وفقا للخطة المعدة مسبقا من قبل أعداء ليبيا والطامعين في النفط الليبي من الدول الغربية.[1] ولعل الخلافات التي ظهرت بين الدول والجماعات المتطرفة والمليشيات المسلحة بعد الحرب هو دليل على طبيعة الأطماع الخاصه بكل المشاركين في الحرب على ليبيا.

7- أما البند السابع من قرار مجلس الأمن فلم ينجح المصدر الوحيد للدخل الليبي من الهجوم فقد نص البند على ضرورة المُطالبة بتجميد كافة أصول المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي الليبي نظرًا لتبعيتهما للعقيد معمر القذافي [2]. وهذا لقد أكد هذا البند بأن تجميد كافة الأصول المتعلقة بالعقيد معمر القذافي، وبشهادة من الانقلابيين والمتمردين أنفسهم لم يجدوا أي أصول مادية مسجلة باسم العقيد معمر القذافي ولا بأسماء أولاده وكل ما وجد خارج ليبيا هي عبارة عن استثمارات خارجية مسجلة باسم الدولة الليبية التي تم تهريبها من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية المتواجدة في ليبيا بالإضافة إلى أعضاء من الحكومة الليبية وكل من تولى مناصب قيادية في ليبيا والمستفيدين من الانقلاب على الحكومة الشرعية في ليبيا، ولم يستفد منها الليبيون فوضع الليبيين على حد قول الكثير مما يشتكون حالة الاضطرابات والانفلات الأمني بأن ليبيا ما قبل 17 فبرير 2011 أفضل مما هو عليه الآن. وأكد تلك الفرضية أيضًا وزير المالية حسن زقلام الذى قدم استقالته في تصريح له بتاريخ 7.فبراير2012 "قال وزير المالية السيد حسن زقلام في مقابلة مع قناة ليبيا الرسمية بأنه لن أرضى بأن أكون "طرطور" وأبقى على هذه الوزارة وأنا أشاهد أموال وخيرات بلدي تهرب إلى الخارج،وإنه لن يشرفني العمل في هذا المكان لأنه خيانة لليبيا، هناك عملية تهريب يومية وبشكل كبير للأموال الليبية عبر المطارات والمنافذ الحدودية. وأضاف زقلام: أموالنا ليس لنا القدرة على ضبطها، الأموال النقدية المجمدة التي أفرج عنها ووصل جزء منها سيولة،

1 المساعدات القطرية التي بعثتها قطر إلى بنغازى يوم 22 أبريل 2011.

2 قرار مجلس الأمن 1973، مصدر سبق ذكره.

أصبحت ليبيا لها وكأنها محطة عبور، الأموال التي تدخل لليبيا أغلبها تهرب تحت أسماء أخرى خارج ليبيا، لو استمر الحال هكذا والتهريب اليومي فسوف تحصل انتكاسة للسيولة في ليبيا وسوف تدمر ليبيا، وأنا شخصياً نادم على طلب التسريع في فك تجميد الأموال. قال بأن الأموال الليبية تهرب يومياً من المنافذ الجوية والبرية والبحرية وأمام الشعب الليبي خيارين لا ثالث لهم، إما أن تسيطر الحكومة على المنافذ كافة، وإما أن تطلب من مجلس الأمن أن يجمد الأموال الليبية من جديد. المنافذ يجب السيطرة عليها من قبل الدولة " أرادوا أو لا " وإلا كارثة ستحل بالشعب الليبي. إن وزير المالية بليبيا كان يشرح بأن الأموال المجمدة المفرج عنها تأتي إلى ليبيا ترنزيت ثم تختفي وتخرج خارج ليبيا وبعلم من المجلس الانتقالي نفسه.".([1]) وبالفعل شهدت خطة وضع ميزانية 2014 تعطيل ينذر بمجيء هذه الكارثة المالية.

أما فيما يخص النفط والغاز الليبي فلقد عملت القيادة الشرعية في ليبيا على تأمين حقول النفط والغاز منذ قيام ثورة 1969، غير أن المجلس الانتقالي بعد تمرد 17 فبراير 2011 تنازل عن حق الليبيين إلى فرنسا وبريطانيا وقطر وأمريكا وفرنسا بنسبة 70٪ من النفط الليبي باتفاقيات وعقود وقعت بين المجلس الانتقالي وبين هذه الدول مقابل مساعدة هذه الدول لوجستياً وعسكريا للمليشيات المسلحة بإنهاء النظام السياسي في ليبيا، وخلق الفوضى الخلاقة على حد تعبير هنرى كلينتون، وهذا ما حصل بالفعل ومع نهاية عام 2012.إضافة إلى أن النفط الليبي الذى أصبح يباع في السوق السوداء في أعماق البحار دون رقابة من أي أحد، ولم يتحسن الوضع الليبي بعد الحرب عام 2011، بل أصبحت ليبيا من الدول المصنفة والمهددة بالفقر خلال عامي 2013-2014، هذا بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التي دمرت بقصف حلف الناتو وتخريبها من قبل المليشيات المسلحة ، وحتى الآن لازالت المناطق المنكوبة في سرت وبني وليد وطرابلس وزليتين ومصراتة والجميل والعجيلات والعزيزية وسبها والجفرة ومعظم المناطق الجنوبية التي تعرضت للقصف

1 تصريح حسن زقلام في إذاعة ليبيا بتاريخ 7أكتوبر 2012.

المتواصل تعاني آثار القصف العشوائى من حلف الناتو والمليشيات المسلحة، ولم يتم فيها أي نوع من الإعمار.

فمن تداعيات الحرب على ليبيا أيضًا قد سببت الفوضى في ليبيا إلى سرقة الاستثمارات الخارجية الليبية، فالمؤسسة الليبية للاستثمار تمثل الصندوق الليبي للثروة السيادية الليبية، ومهمتها استثمار مدخرات ليبيا في الخارج. ويذكر بأن أصول ليبيا في الخارج تتراوح قيمتها ما بين 50 إلى 70 مليار دولار،كما تملك أيضًا أسهماً في العديد من كبرى الشركات الأوربية بما في ذلك 3٪ من أسهم يوني كرديت UniCredit وهو أكبر البنوك الإيطالية و3٪ من أصول شركة بيرسون Pearson وهي مجموعة إعلامية مقرها لندن. أيضا فإن الأموال التي كانت بحوزة هيئة الاستثمار الليبي في عام 2011 قد بلغت حوالي العشرة آلاف دولار مقابل كل مواطن ليبي [1]

وباعتبار أن النفط يمثل مصدر الثروة السيادية الليبية الأساسي لليبيا، فإن المجلس الانتقالي بعد التمرد قام بالسيطر على كل ثروات ليبيا في الداخل والخارج، وبما أن الهيئة الحكومية الوحيدة هى الوزارة، فإن المسئول النهائي عنها هو رئيس الوزراء الليبي، وتُدار هيئة الاستثمارات الليبية بواسطة مجلس أمناء مكون من خليط من المسئولين الحكوميين وخبراء مصارف ليبيين، [2] وقد شغل محمد لياس منصب رئيس مجلس إدارتها كما تم تعيين رفيق النايض مديراً تنفيذيا مؤقتا.[3]

تعتبر ليبيا من الدول النفطية والتي تمثل معظم استثمارتها الخارجية من عائدات النفط، تتوزع أكثر من 25 مليار دولار من أصول هيئة الاستثمارات الليبية على الشركات العاملة الداعمة لها، مثل شركة الاستثمار الليبي طويل الأجل،والشركة العربية للاستثمارات

1- The Libyan economy Report 10 March 2011

2- هئية الاستثمار الليبية يوم 19 .أكتوبر 2011

3. Financial Times 8 September 2011.

الخارجية،(1) ويقول صندوق النقد الدولي إن عيب الاستثمارات الليبية هي أنها تستثمر معظم أموالها في الخارج، على الرغم من أن بعض استثماراتها تدخل في قطاع النفط الليبي المحلي، والصندوق الليبي للاستثمار والتنمية والذى قدرت الأموال التي بحوزته في عام 2010 بثلاثة عشر مليار دولار.(2) وتعتبر هيئة الاستثمار الليبي مسئولة أيضًا عن أصول شركة أويل انفيست وهي المعروفة باسم مجموعة تام اويل.(3)

هذا فيما يخص بالاستثمارات الليبية الخارجية، ووفقا للتقارير الصادرة في شهر أغسطس عام 2011 أي بعد التمرد والانقلاب الذى حدث في ليبيا، ذكر تقرير بأن مبلغا يقدر بحوالى 2.9 مليار قد اختفى من حسابات الصندوق الليبي وقد وجد القائمون بالتحرى في الأمر مجموعة كبيرة من الاختلاسات وسوء استخدام وسوء تصرف في الأموال الليبية بعد التمرد عام 2011. وقد عين موظف حكومي سابق وهو محمود بادى من قبل عضو المجلس الانتقالي على الترهونى وهو المسئول عن متابعة أموال النفط، وللأسف لم تعرف أين ذهبت هذه القيمة المالية.(4) حتى الآن، ويذكر بأن مجمل الأموال الليبية حسب تقرير البي بي سي بالغة تسعة عشرة مليار دولار نقدا وهناك مبلغ أيضًا قدر بحولي سبعة عشر مليار في حوزة البنك المركزى الذى جمدت أصوله أيضًا وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1970.(5)

8- مُطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتشكيل لجنة مراقبة تتألف من ثمانية أشخاص للتحقق من تنفيذ هذه القرارات جميعًا وتنفيذها بكافة بنودها.[6] هذه المطالبة بالفعل قد نفذت من خلال المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية والروسية

1 Financial Times cit
2 Financial Times, cit
3 هئية الاستثمار الليبية، مصدر سبق ذكره.
4 BBC News 26 August 2011
5 BBC News cit.
6 قرار مجلس الأمن 1973.

والفرنسية والتى ما زالت متواجده على الأراضى الليبية إلى الآن نظرا لغياب القانون في ليبيا، بعد هدم البنى والمؤسسات الحكومية في الدول الشرعية. فلم تبعث الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن أي لجنة للتحقق من الأكاذيب التى بنيت عليها القرارات الظالمة 1973 و1970 بشأن حماية المدنيين وقصف المدنيين الذى لم يكن حقيقة. رغم اعتراف العالم اليوم ضمنا بأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تسجل اليوم هي الأكثر وضوحا بعد انهيار النظام السياسي الليبي السابق، حيث تأكد أكثر الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والتي لها عناصرها المخابرتية في ليبيا على أرض الواقع بأن المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة الإرهابية هي التي تقوم بعملية الاغتيالات والقتل العمد للمواطنين الليبيين.

3- **دورالإعلام العربي في نجاح تنفيذ المخططات الاستعمارية** : بجانب كل وسائل الدعم المادى واللوجستى والترسانة العسكرية الحديثة التى استخدمت ضد ليبيا في مارس 2011، عملت الدول العربية على تسخير قنوات الإعلام ضد ليبيا حيث شاركت كل من دولة السعودية بقناتها العربية، في حين استخدمت دولة قطر قناتها الجزيرة، وذلك بشن حربا إعلامية للضغط على المواطن الليبى. بدأت بشن الحرب النفسية التي كثفتها من خلال القناتين الرسميتين الجزيرة والعربية، والتي كانتا لها تأثيرا كبيرا على نفوس الليبيين،حيث كان الشعب الليبي بشكل خاص والشعب العربى بشكل عام يفضل تتبع الأخبار عن طريق قناة العربية والجزيرة. حظيت هذه القنوات بشعبية ويرجع ذلك إلى التغطية الإعلامية التي قامت بها هذه القنوات في حرب العراق عام 2003، ولهذا لا يخلو بيت ليبى من الاستماع إلى النشرة الإخبارية اليومية من الفضائيات العربية المتمثلة في قناة الجزيزة والعربية، ولهذا عندما اندلعت نار الحرب في ليبيا وانتشرت الفتنة استغلت هذه القنوات شاشاتها في تدمير الروح المعنوية للشعب الليبي، وبث نار الفتنة بين الليبيين بل تطاولت إلى خلق نوع من الهجوم السياسى والانقلابى على الحكومة الليبية الشرعية، وذلك من خلال بث الكثير من الأخبار الكاذبة، التي تم تعريتها على فترات متتالية من استمرار الحرب الإعلامية. وبالفعل ساهمت

هذه الحرب الإعلامية بدرجة كبيرة جدا في هزيمة الروح المعنوية للشعب الليبي وتدمير الروح المقاومة لليبيين حتى باتت اليوم تسمى من قبل المتمردين أنفسهم بأنها قنوات الكذب والخداع.

ويمكننا هنا الإشادة ببعض الأخبار التي لعبت دورا بارزا في الرأي العام الليبي من خلال بثها من قنوات الجزيرة والعربية والتي عملت بدورها على بث الرعب في قلوب الشعب الليبى، وساهمت بشكل كبير في تمرد المليشيات المسلحة والسيطرة على الأرض الليبية، وقد قامت قطر بالتنسيق بين جماعات إرهابية ومساعدتهم في تنفيذ هذه الأكاذيب حتى تقنع الرأي العام بها ومساعدتهم إعلاميا. لقد قامت الإذاعة الليبية التابعة للشرعية الليبية بتكذيب بعض هذه الأخبار، وبعضها تم تكذيبها من قبل لجان حقوقية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، وبعضا آخر تم تكذيبها من خلال الأشخاص أنفسهم الذين تم استخدام أسمائهم في إخراج الإشاعة من خلال ظهورهم بشكل مباشر على قنوات الإعلام الليبية ونفى مثل هذه الأخبار. وإن كانت ليبيا قد أشارت إلى عملية استخدم الإعلام في الانقلاب على الأنظمة العربية، فإن الدول العربية مثل دولة مصر وسوريا وتونس اكتشفت هذا التلاعب ولكن بعد مرور ثلاث سنوات من الفوضى التى مرت بها المنطقة العربية. حيث أصبحت هذه الأساليب مفضوحة بعد غزو العراق، وبعد تورّط قناة الجزيرة والعربية في خداعها للمشاهد العربى من خلال نقل الأحداث من ساحات الحرب في العراق، فشلت هذه القنوات في إقناع العقلية الغربية نتيجة لاختلاف طبيعة المواطن العربي عن المواطن الغربي، وخاصة فيما يتعلق بتصديق كل ما يقال عبر الإذاعات دون تحليل منطقي، أو تفسير لأسباب أى خبر. وعلى أية حال فقد تكررت التجربة مع بداية ظهور الفوضى الخلاقة كما تسميها وزيرة الدفاع الأمريكي هنلارى كلينتون في المناطق العربية، وخاصة دولة اليمن وتونس و مصر وسوريا وليبيا، في الوقت الذى لم تكرس هذه القنوات جهدها في نقل أخبار منطقة الخليج أو بعض الدول ذات النظام الملكى.وخاصة دولة البحرين التى دخلت عامها الثالث في التظاهر الذى يقابل بالقصف والضرب والسجن.

إن الإعلام العربى بشكل عام ودوره وخفايا أساليبه ، قد لعب دورا أساسيا فيما نشره من الفتنة بين المواطنين الليبيين وانقسامهم إلى معارض لنظام العقيد معمر القذافى ومؤيد له. فعبرالقنوات الإعلامية الأخرى الناقلة للأخبار العربية، تم تمرير الكثير من الأخبار الغير صحيحة دون أن تتأكد من مصداقيتها، حيث كانت معظم القنوات الرسمية للدول العربية تنقل مباشرة أخبارها من القنوات الرئسية وهي قناة العربية والجزيرة، وتعيد نشرها، هذا زاد حدة وكثرة الضغط وتكثيف الهجمة الإعلامية على النظام السياسى الليبى،و كانت سببا رئيسيا في بث روح الخوف لدى المواطن الليبى،و تم التركيز على وجه الخصوص على الأخبار التي تتعلق بأفعال وأقوال العقيد معمر القذافي وأسرته. و هذا ما بدأ يتضح مؤخرا من خلال الحقائق التى بدأت تظهر يوما بعد الآخر، كوثائق ضد الأخبار المغرضة التى استخدمت كحرب إعلامية ضد الشرعية الليبية. غير أن دول هذه القنوات كانت هي نفسها تلعب دورا بارزا في تقديم المعلومات الاستخبارتية إلى دول الغرب ودول حلف الناتو لكسب رضائه تارة وشفقتها أحيانا، وقامت بدورها الإعلامي في دعم المليشيات المسلحة والإرهابية في ليبيا لإسقاط النظام الشرعي في ليبيا. فكما اتضح من خلال الكلمة التى ألقيت في الكلية العسكرية السويدية يوم 29، نوفمبر 2012 بعنوان " الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد ويقصد بهم تنظيمات القاعدة الإرهابية – أعداء الأمس، أصدقاء اليوم "

يقول محمد تامالت بان: في 9 مارس 2004 شوهد فيها حمد بن جاسم آل ثاني غاضبا، حين أجاب على سؤال بعد خطاب ألقاه بالمعهد البريطانى للعلاقات الدولية؛ حول التناقض الحادث بين وجود تنظيم القاعدة والقواعد العسكرية الأمريكية معا في بلاده ؟ وقد نفى حمد يومها أي وجود لأية مجموعة إرهابية في قطر، وأظهر استعداد حكومته للمشاركة الكاملة في الحرب ضد الإرهاب. بعد نهاية اللقاء، يقول بأنه لقى تهنئة من العديد من السياسيين الخليجيين على السؤال، وكان منهم وزير خارجية البحرين الذي كان آنذاك سفيرا في لندن. [1] لقد كانت السعودية والبحرين تحرضان الإدارة الأمريكية على قطر قناتها

1 القصف الأمريكى لموقع قناة الجزيرة في بغداد بتاريخ 8 أبريل 2003 والذى أدى إلى قتل المراسل طارق أيوب وأصيب المصور الصحفى زهير العراقي بجروح.

الجزيرة، وهو ما اعترف به حمد بن جاسم نفسه في تسجيل مسرب له يشتكى فيه إلى العقيد معمر القذافى. كما كانت الحكومة والإعلام الأمريكيان يتهما بشكل دائما ومباشر قناة الجزيرة ويعتبرانها بأنها المتحدث الرسمي باسم أسامة بن لادن، وتأكد ذلك من خلال الأشرطة السرية التي كانت تسربها قناة الجزيزة من أسامة بن لادن بشكل مستمر. يقول حمد بن جاسم بأنه تم تهديد مقر قناة الجزيزة بالقصف الأمريكي فى مقرها فى الدوحة، بل تم قصفه بالفعل في بغداد من قبل القوات الأمريكة عام 2003، مما تسبب في وفاة مراسلها طارق أيوب. وكذلك تم اعتقال اثنين من صحفييها،وهما تيسيرعلوني وسامي الحاج في أسبانيا، وفى غوانتانامو، بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة. [1]

إن الإثبات بأن قناة الجزيزة هي عميل بامتياز يقول محمد تامالت للإرهاب ولتنظيم القاعدة واضح وهذا ما يؤكده تعيين وضاح خنفرعضو جماعة الإخوان المسلمين مديرا عاما للجزيرة، بعد العمل الجيد التي اضطلع به لتحسين صورة الجيش الأمريكى في العراق، عندما كان مراسلا في كردستان. لقد نشرت وثائق ويكيليكس محضر اجتماع وضاح خنفر وبين ضباط المخابرات الأمريكية الذين قاموا بمراجعة العمل الذي أداه لتحسين صورة الجيش الأمريكي في القناة.[2]

يقول محمد تامالت بأنه بعد قصف الجزيرة في عام 2003 بدأت قطر تحاول أن توظف القناة إلى تحسين مهمة الجيش الأمريكى في العراق خوفا من الولايات المتحدة الأمريكية وكسبها، حيث تم اتهام يسرى فودة و هو صحفى سابق في قناة الجزيرة، بتسهيل مهمة الجيش الأمريكي فى إلقاء القبض على قياديى تنظيم القاعدة خالد الشيخ، ورمزي بن الشيبة بعد وقت قصير من مقابلة أجراها معهما عبر قناة الجزيرة. بعض التقارير الإعلامية، ذكرت أن حاكم قطر كان هو المخبر الذي ساعد وكالة الاستخبارات المركزية على تعقب الرجلين

---

1 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، كلمة ألقيت في الكلية العسكرية السويدية بتاريخ 29 نوفمبر 2012.

2 مصدر سبق ذكره

الخطيرين حتى تم الإمساك بهما. بالطبع هذا ليس بجديد على بلدان الخليج التى طالما قدمت المساعدات الاستخبارتية للولايات المتحدة الأمريكية لكسب رضائها. لقد قامت قطر والمملكة العربية السعودية خلال الحرب الأفغانية بنفس الدور وهو مثال جيد للتعايش بين المتناقضين كما يقال تعايش القط والفار معا من أجل إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية.([1]) ففي مقابلة مع قناة العربية السعودية، أظهر نجيب النعيمى،([2]) وهو دعم قطر جزئيا للقاعدة وتوقع مفاوضات مستقبلية بينها وبين الولايات المتحدة. ويذكر النعيمي بأنه قد حضر الوزير القطرى اجتماع سرى عقد في لندن خلال السنوات الماضية بين كل من ياسر السرى العضو السابق في تنظيم الجهاد المصرى الذى كان من قياديه أيمن الظواهرى وعمر عبد الرحمن وكانت قطر ممولا لذلك الاجتماع.([3])

تعتبر قناة الجزيزة من القنوات الوحيدة التي تقوم بعرض لقاءات ومقابلات مع أشخاص ينتمون إلى تنظيم القاعدة، وكذلك العمل معها كما فعلت مع بن لادن أكثر من مرة في بث تسجيلاته الخاصة. وحسب تقرير محمد تامالت بأن خالد الشيخ ووليد الشرقاوى، وهو من الشخصيات النشطة في منتديات تنظيم القاعدة التي تحرض بشكل دائم على قتل المدنيين كما ذكرت مارى أوسوليفان زوجته الإنجليزية السابقة. لقد كان دائما يستخدم أسماء مستعارة بشكل كبير جدا وهو عضو ناشط في خلية إرهابية فى غرف الأنترنت، ويتحرك بتمويل خليجي لبث الفتنة والعمل على خلق الاحتقان الطائفي بين الشيعة والسنة المسلمين. غير أنه لم يعتقل بأي تهمة إرهابية وهذا عكس الكثير من المسلمين التابعين لتنظيم القاعدة في

---

1 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، مصدر سبق ذكره.

2 نجيب النعيمى هو وزير العدل القطرى الأسبق وعضو سابق في هيئة الدفاع عن الرئيس العراقى السابق صدام حسين.

3 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، مصدر سبق الذكره .

بريطانيا مثل المغربى يونس تسولى، و الباكستانى بابارأحمد والفيتنامى مين كوانغفام وهم شخصيات تحمل الجنسية البريطانية. [1]

غير أن بعض الادعاءات الخطيرة التي تؤكد بأن وليد الشرقاوى كان مجندا للمخابرات البريطانية، وأنه كان يعمل أيضًا لصالح بعض أجهزة الاستخبارات العربية بما فى ذلك قطر والإمارات العربية المتحدة، التي زارها عدة مرات. وهذا يؤكد على أن وليد الشرقاوى له أنشطه واضحة بحيث إنه كان مستحيلا ألا تعلم المخابرات البريطانية عنه شيئا. فلقد كان حريصا في كتابته على العراق أن يحرص على تشجيع حرب داخلية بين الشيعة والسنة، بدل الحرب على ومواجهة الاحتلال الأمريكى. لقد كانت الدول العربية من ضمن الدول التي تعتبر التخابر البشري سببا رئيسيا وراء هذا النجاح، مثل ما فعلت السعودية والأردن . فلقد كان للسعودية امتيازا آخر كونها مركز صناعة القرار داخل التيار الوهابى. فحتى الجهاديون الذين كانوا ضد آل سعود لم يكونوا قادرين على تحرير أنفسهم من تبعيتهم للمرجعية الفكرية السعودية، يستطيع هؤلاء أن يشتموا الحكومة السعودية كما يريدون، ولكن الحقيقة هى أن منابعهم الفكرية تبقى تابع التيار الفكرى الوهابي مثل ابن باز،و ابن جبرين وبالطبع ابن عبد الوهاب وهم جميعا علماء آل سعود. لقد كان لدور الإعلام العربى والمتمثل في القنوات الإخبارية الرئيسة المتمثلة في الجزيزة والعربية دور كبير في إنجاح دورهما الاستخباراتى، إلا أن الرئيس الراحل صدام حسين نجح بإعلامه ومخابراته في صد هجمات قناة العربية التي قامت الدعاية السعودية ضده عام 1991 أثناء اجتياح الكويت، وبعدها من خلال إظهار علماء آل سعود على أنهم موالون لأمريكا. ومن ثمَّ كسب دعم ملايين العرب والمسلمين حتى داخل الحركات السلفية نفسها. وفي المقابل ليبيا لم تنجح في التصدى للآلة الإعلامية الكبيرة التي اشتغلت لإسقاط الحكومة الشرعية في ليبيا، فلقد فشلت

---

1 نفس المصدر السابق.

الحكومة الشرعية عام 2011 في مقاومة الحملة السلفية والإخوانية طويلة المدى ضده، حيث سعت ليبيا إلى الحصول على دعم العلماء السعوديين من أجل استرضاء معارضيه داخل ليبيا. وهكذا حاول كل من سيف الإسلام معمر القذافي والساعدي معمر القذافي تجنيد رجال الدين السعوديين الذين لا يوالون إلا آل سعود، بهدف تحييد الحركات الإسلامية في أحداث 17 فبراير 2011؛ حاول الليبيون استخدام ما اعتبروه "السلفيين الصالحين" لمحاربة من كانوا يعتقدون أنهم "السلفيون الأشرار"، ولكن ليبيا نست بأن السعودية وحدها تتقن هذه اللعبة بجدارة. (1)

لقد فهمت قطر بأن السعوديين وحدهم هم من يمكن لهم اللعب مع التيار السلفى، لذلك اختارت قطر أن تتبنى حركة الإخوان بدلا من السلفية، وهذه هى الصفقة التي قام بها حمد بن خليفة من خلال دعمه المالى لتنظيمات إرهابية حتى يمنح لها الأرضية الإعلامية الجيدة من خلال قناة الجزيرة، وبالتالى فعلى الإخوان القيام بالباقى وهذا بالفعل ما حدث في الحرب على ليبيا وسوريا. إن التأكد من وجود عناصر القاعدة على الأراضى الليبية منذ بداية الأزمة والحرب على ليبيا تدركها قطر وتعرف بالاسم عبر قناة التواصل لها وهو على الصلابى جميع أفرادها وتتعامل معه، فقد سخرت قطر قناة الجزيزة للعمل مع تنظيم القاعدة في ليبيا لنقل وتزييف الأخبار التي تخدم تقدم وسيطرة تنظيم القاعدة والمليشيات المسلحة على الأراضي الليبية.(2)

وقبل أن نعرض بعض النماذج من الأخبار التي ظهرت على قناة الجزيزة والعربية والتي بدورها أدت إلى انتشار الفوضى وانقسام الشارع الليبى أثناء الأزمة، فلقد أكد عبد الرحمن شلقم مندوب ليبيا في الأمم المتحدة، في حديث له إلى قناة العربية على الدور

---

1 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، مصدر سبق ذكره.

2 نفس المصدر

الذى لعبته قطر في ليبيا، حيث قال إن الغايات الغير معلنة لقطر في ليبيا بدأت تظهر في دعمها لعناصر القاعدة، وتدخل قطر في السياسيات الليبية بل تجاوز قوله بأن أمير قطر عندما يتحدث عن ليبيا كأنه يتحدث عن حمام بيته، وصرح شلقم بأن شخصية أمريكية صرحت له بأن قطر تسيطر على خمسة ملفات في ليبيا الأمن والمال والاستثماروالنفط والجيش وذكرفى هذا الشأن بأن قطر قالت لن نترككم وشأنكم بعد أن دفعت 3 مليارات في مساعدة الليبيين في الانقلاب على معمر القذافى، وأنه قادر على جمع السلاح في ليبيا في خلال 24 ساعة.[1] ونجحت بالفعل قطر فى ذلك بعد إسقاط النظام الشرعى في ليبيا وسيطرة المجموعات المتطرفة على زمام السلطة في ليبيا وعلى المؤتمر الوطنى العام الجهة الشرعية الوحيدة في الدولة الليبية حتي 2013.

4-**نماذج من المادة الإعلامية التي ساهمت في تنفيذ الانقلاب على النظام السياسي** :مع بداية أول شعاع المتظاهرين في ليبيا والدعوة بمطالب تحسين الوضع الاقتصادى لهم استغلت الجزيزة والعربية الموقف لتوظيفه لتحويل المطالب من مطالب قانوينة لتحسين الوضع المادى لدى أفراد الشعب الليبى إلى مطالب إسقاط النظام، وعندما فشلت في بداية الأحداث لجأت كل القنوات العربية وبخاصة الجزيزة والعربية إلى بث الأخبار الكاذبة والتي تجاوزت أكثر من اثنين وعشرين خبرا غيرصادق، بغرض مساعدة الجماعات الإرهابية المتطرفة من تنظيمات القاعدة والمليشيات المسلحة بالسيطرة على ليبيا ويمكن تلخيص هذه الأخبار في الآتي: [2]

أول خبر تسرب من قناة الجزيزة وكان الغرض منه جعل الشارع الليبى يتأثر ويخرج إلى الشارع غضبا من معمر القذافي وهو الادعاء بوجود مرتزقة من البشرة السمراء جلبوا إلى ليبيا، حيث أعلنت الجزيزة بأن معمر القذافي قام بجلب مرتزقة من دول أفريقيا وأوروبا ودفع لهم المال لقتل الشعب الليبى. وأضحت في مشهد مخيف بقتل والتمثيل بالجثث وهجوم

1 حديث مندوب ليبيا في الأمم المتحدة إلى إذاعة العربية عن دور قطر في الحرب على ليبيا، بتاريخ 10.نوفمبر 2012.
2 حديث إدريس المسمارى من ليبيا إلى قناة الجزيرة بتاريخ 15فبراير2011.

على مواطن ليبى في الجيش الليبى اسمه إبراهيم منصور بوعجلية الفتيورى، (1) مما جعل كل أفراد الشعب الليبى ينظم نفسه فى مجموعات للمحافظة على ممتلكاتهم وأسرهم، وحصلت بلبلة كبيرة في المدن الذى انتشرت فيها هذه الإشاعات.لم يلبث وقتا طويلا حتى أثبتت منظمة حقوق الإنسان بأن لا يوجد أي مرتزقة في ليبيا،وكل ما هم قتلوا هم ليبيين من ذوى البشرة السمراء وهم أنفسهم الذين تم قتلهم وعرضهم في قناة العربية والجزيزة هم جنود ليبيين ذوى البشرة السمراء والذين كانوا في معسكراتهم وثكانتهم العسكرية وقت اندلاع الأزمة. ولقد أثبتت أسرهم بأوراق رسمية بأسماءهم،وعناوينهم، وأماكن عملهم، وقد خدم هذا العرض الجماعات الدينية المتطرفة الإرهابية التي كانت تقطع الجثث وتنكل بهم كما حدث في مدينة البيضاء ودرنة وطبرق وبنغازى أمام المحكمة وأمام كل الليبيين. (2)

و بعد أن أثبت لقطر بأن هذه الأخبار التي تبثها قناة الجزيزة لم تجد قبولا كثيرا من الناس بعد أن تأكد بعضهم بأن الأشخاص الذين قتلوا وعرضوا على قناة الجزيرة هم أفراد الجيش الليبى وهم ليبيين، لجأت إلى خبر آخر تسعى من وراءه إلى إحباط الروح المعنوية وتشجيع الشعب الليبى للخروج إلى الشارع في المناطق الغربية بالذات التي كانت مازالت تحت سيطرة الشرعية الليبية. ظهرت مذيعة الجزيزة لتخبر الشعب الليبى بأن معمر القذافي غادر إلى فنزويلا،مما جعل رئيس وزراء بريطانيا وليم هيغ بالخروج في التلفزيون الإنجليزى وصرح بأن طائرة القذافي غادرت إلى فنزويلا الآن وفقا لمعلومات استخبارية بريطانية، ولكن سرعان ما ظهر معمر القذافي مخاطبا الشعب الليبى في أول خروج له يوم 22فبراير2011 بالخروج إلى الشارع وبالفعل بدأت المسيرات المليونية يوما بعد يوم في كل مناطق ليبيا تأييدا للشرعية الليبية ومناهضة للمليشيات المسلحة التي ما تدخل منطقة حتى تعبث في كل محتوياتها وتقتل وتغتصب بناتها وأولادها.(3)

---

1 الحالة التى عرضت على شاشات الجزيزة لمواطن في الجيش الليبى واسمه إبراهيم منصور بوعجيلة الفيتورى بتاريخ 16 فبراير 2011 وتم قتلة والتنكيل بجثته في مدينة البيضاء.

2 عرضت الأخبار في قناة الجزيرة بتاريخ 16 فبراير 2011

3 خطاب العقيد معمر القذافى من داخل طرابلس يوم 22فبراير2011

في خبر آخر لقناة الجزيزة تناقلته من بعدها قناة العربية والبي بي سى العربية،بأن سيف الإسلام القذافي تم قنصه برصاصة في كتفه من قبل أخوة المعتصم بالله معمر القذافي. هذا الخبر كان القصد منه هو إيحاء للشعب الليبى بأن هناك تفتت ومشاكل بين أبناء معمر القذافي على السيطرة على الحكم مما قد يسبب في إضعاف روح التأييد لدى أفراد الشعب المسلح والليبيين ولكن سرعان ما ظهر سيف الإسلام القذافي في نفس اليوم فى حديث له مع الصحفيين المتواجدين في ليبيا([1])

لم تتكف قناة الجزيزة بالأخبار المتعلقة على المرتزقة والاختطاف والاغتصاب كما تدعى فى هجمتها الإعلامية، بل ركزت في فترة طويله على أخبار العقيد معمر القذافى وأسرته وجاءت بخبر آخر بسفر عائشة القذافى إلى مالطا وأكدت العربية على أنه رفض استقبالها،([2]) ولكن سرعان ما نفت صحيفة مالطية أن يكون المطار قد صرح بمثل هذا الخبر،وأكدت الصحيفة بأن الطائرة الليبية التى قدمت كان على متنها عدد من الطيارين لاسترجاع الطائرات العسكرية التى حطت في مطار مالطا بعد أن منعت من الذهاب إلى ليبيا، وقد خرجت عائشة معمر القذافي بنفسها لتنفي الخبر في القناة الليبية الرسمية.([3])

أما الخبر الآخر الذىكان مو ضع سخري ة من ق بل الليبيين المتواجدين فى طرابلس والذى أكد سذاجة قناة الجزيرة والعربية وقنوات أخرى ناقلة مصادرها من الجزيرة والعربية، ودون أن تتأكد من الأخبار ومصداقيتها،هو خبر هجوم كتيبة عبدالرحمن الصيد على باب العزيزية مقر العقيد معمر القذافى،([4]) علما بأن عبد الرحمن الصيد هو رجل مدنى، وليس له أى كتيبة وليس لدية علاقة بالجانب العسكرى. وقد تم نفى هذا الخبر من خلال قنوات الإعلام الرسميه في ليبيا يوم 2أبريل2011.

1 خبر نقلته قناة الجزيزة والعربية يوم 23فبراير2011

2 خبر نقلته قناة الجزيزة والعربية يوم 24فبراير.2011

3 كلمة عائشة معمر القذافي في القناة الليبية الرسمية، يوم 25.فبراير2011

4 خبر نقلته قناة الجزيرة والعربية يوم 1 ابريل2011

غير أنه هناك خبر آخر كان الغرض منه هو إظهار ضعف الدولة الليبية، وتقليل قدرة الشرعية الليبية، وذلك بخبر مقتل عبدالله السنوسى في المنطقة الشرقية وهو رئيس المخابرات الليبية، غير أنه بعد سنة تم القبض على عبد الله السنوسنى الذى نقلت قناة الجزيزة مقتله في المنطقة الشرقية.[1]هي نفسها التي تبث بتاريخ 6سبتمبر2012 حضوره على متن طائرة ليبية إلى ليبيا بعد أن سلمته السلطات الموريتانية إلى الحكومة الليبية بقيادة رئيس الحكومة المؤقتة فى ليبيا عبد الرحيم الكيب، مقابل تنازل ليبيا على 3 مليارات من الاستثمارات الليبية في مورتنايا في صفقة لم يسبق لها في التاريخ الليبى،[2] لم يستخدم العقيد معمر القذافي طيلة تواجده في ليبيا كقائد سياسي أيّاً من هذه الأساليب الرخيصة في جلب أي معارض سياسى أو أي ممن هربوا بأموال ليبية بعد أن حولت لهم مبالغ مالية على حسابهم الخاص خارج ليبيا لاستخدامها في استرداد أو شراء احتياجات للحكومة الليبية ، فلم يشهد ولم يسجل على العقيد معمر القذافى فى أى صفقة مالية لجلب أي معارض ليبي في الخارج طيلة 42 عاما، بل قام نجله سيف الإسلام معمر القذافى في عام 2009 إلى دعوة كل المعارضين الليبيين للجلوس معه على طاولة المفاوضات وتحديد مطالبهم، والعودة كمواطنين لليبيين يمتازون بكافة الحقوق المدنية والقانونية، وبالفعل قام بإحضارهم إلى ليبيا وأعطاهم كل الحقوق المدنية والقانونية فى مشروع ليبيا الغد، وهم أنفسهم من شاركوا فى الانقلاب و تخلوا عن عهودهم له، بل هم بأنفسهم من قاموا بجلب حلف الناتو لقصف ليبيا، وهم من يتنازعون اليوم على السلطة في ليبيا أمثال على زيدان، ومحمد المقريف، ومحمود جبريل، وعلى العيساوى، وعبد السلام دوغة، مصطفى أبو شاقور، وعبد الرحيم الكيب وغيرهم.

لقد حاولت قناة الجزيزة والعربية نقل كل الأخبار الغير حقيقية في فترة الأزمة الليبية، بقصد تحييد أكثرعدد ممكن من الشعب الليبى إلى معارضة حقيقية لمعمر القذافي

---

1 خبرنقلته قناة الجزيرة و العربية يوم 18فبراير2011

2 تصريح عضو المؤتمر الوطني العام الضاوى المنتصر إلى الجزيرة يوم 10سبتمبر2012

للنظام الشرعى. فقد نشرت القنوات العربية خبر زيارة سيف الإسلام معمر إلى إسرائيل من أجل توريد أسلحة إلى ليبيا 1سبتمبر2011،([1]) و لقد تم تفنيد هذا الخبر من قبل الصحف الإسرائيلية نفسها بتاريخ 5سبتمبر2011

لقد حاولت قناة الجزيزة و العربية بشتى الطرق لشق الصف الليبى وبالفعل نجحت في هذا، وخلق الفتنة بين أفراد الشعب الليبى المتجانس بأخبار سببت في شرخ النسيج الاجتماعي في ليبيا،والتى مازال الشعب الليبى يعانى منه إلى الآن، تمثل فى صراعات قبلية وجهوية لم يعرفها الشعب الليبى على مدار أربعين عاما. ففي خبر آخر لتحديد التأييد للعقيد معمر القذافى حيث أعلنت قناة الجزيرة في خبر غير صحيح آخرمفاده بأن العقيد معمر القذافي خرج من طرابلس إلى مزرعة أحد الأشخاص في أوبارى استعدادا للهروب،([2]) حيت اتصل أحد الأشخاص المتفق معهم من داخل استديو قناة الجزيزة، وأكد على دقة الخبربهروب العقيد معمر القذافي. كان الغرض الأساسى من هذا الخبر هو خلق نوع من الرعب والخوف في منطقة طرابلس، التي ظلت تؤيد العقيد معمر القذافي في مسيرات مليونية مؤيدة تم حصرها من قبل حلف الناتو بحوالى مليون وسبعمائة ألف مواطن. مما أدى إلى خروج معمر القذافي بعدها في بث مباشر من باب العزيزية لتكذيب هذا الخبر بتاريخ 13مايو2011 موجه خطابه إلى الجماهير في ليبيا. ([3]) وقد كان يقصد من هذه الأخبار هو استفزاز العقيد معمر القذافى وحثه على الخروج لتعقب مكانه والتربص به، وهذا ما فعلوه حتى استطاعوا ترقبه من خلال وسائل الإعلام والمكالمات الهاتفية ورصده عبر الأقمار الصناعية لقصفة واغتياله.

لقد كانت ليبيا مفتوحة لكل الصحافيين من كافة الدول إلى الدرجة التى عمل فيها الصحفيين، ليسوا كمراسلين لقنواتهم فقط بل كانوا مخبرين لحلف الناتو، ولهذا استفادت

---

1 خبر نقلته قناة الجزيرة و العربية يوم1سبتمبر2011

2 خبر نقلته قناة الجزيزة والعربية في 11مايو2011

3 خطاب العقيد معمر القذافى عبر القنوات الليبية يوم 13 مايو 2011.

الجمهورية السورية من هذه الأخطاء وأدركت خطر تواجد الصحافيين الأجانب في سوريا بعد الحرب على ليبيا، فلم تقع سوريا في نفس الخطأ لذا لم تسمح إلا لقنواتها وقنوات تثق فيها جمهورية سوريا لنقل أخبارها، ولم تسمح للصحافيين إلا عن طريق وكالاتهم الخاصة بالتواجد في سوريا وهذا كان له دور كبير جدا في تخطى الأزمة الإعلامية في سوريا على عكس ليبيا التي كانت ساحة مفتوحة من الشرق الليبي لكل الصحفيين والمراسلين.

لقد نقلت إذاعة العربية والجزيزة خبر آخرعن العقيد معمر القذافى كان الغرض من هذا الخبر هو العمل على زيادة الشرخ بين القيادة التاريخية وبين الشعب الليبي، ولكنها لم تنجح في هذا الخبر حيث تم تكذيبه من قبل مجموعة الصحافيين المتواجدين في ليبيا أثناء الأزمة الليبية. والخبر مفاده بأن العقيد معمر القذافى بدأ بالقصف بالطائرات على الأحياء السكنية لكل من منطقة فشلوم ومنطقة تاجوراء في طرابلس، ([1])غير أن في نفس الوقت قامت إذاعة ليبيا بعرض شريط مباشر للقاء مع المواطنين سكان المنطقة و نفوا قطعا مثل هذا الخبر بل جاءت مجموعة من الصحافيين إلى منطقة تارجوراء وفشلوم ولم يشاهدوا أى آثار للقصف على المناطق بل وجدوا مظاهرت مؤيدة للعقيد معمر القذافى بتاريخ 22 يوليو 2011.

كما ذكرت سالفا بأن قنوات الجزيزة والعربية وقنوات أخرى أدركت التفاف معظم الشعب الليبي على القيادة الليبية، ولهذا حاولت التركيز بشكل عام على تكثيف الأخبار الكاذبة على العقيد معمر القذافى وأسرته، وذلك بغرض ضرب الروح المعنوية للشعب الليبى المؤيد للشرعية الليبية، حيث ذكر في خبر آخر يوم 5 أغسطس2011 بمقتل خميس معمر القذافى ([2])، وفي نفس اليوم ظهر خميس معمر القذافى فى احتفالات في باب العزيزية وهو يحيى الشعب الليبى ويؤكد على تواجده في داخل طرابلس بتاريخ 5أغسطس2011.

---

1 خبر نقلته قناة العربية والجزيزة يوم 22 يوليو عام 2011

2 خبر نقلته الجزيزة عن مقتل خميس معمر القذافى يوم 5أغسطس2011

من الهجمة الإرهابية الإعلامية التي مارستها كل من القنوات العربية في حربها ضد ليبيا على كل العناصر الهامة والشخصيات الحكومية التي تمثل تأثير انشقاقها عامل مهم لدى الشعب الليبى ومن بينهم الأخ بوزيد دوردة، فقد أعلنت قناة الجزيزة بخبر مؤكد على انشقاق وهروب الأخ بوزيد دوردة إلى تونس.(1) غير أن بوزيد دوردة رئيس جهاز الأمن الخارجي نفى الخبر في القناة الرسمية لليبيا في نفس اليوم بتاريخ 19مايو2011، ومن المؤسف بأنه الشخص الذى بقى فى مدينة طرابلس حتى بعد دخول المليشيات المسلحة إلى طرابلس يوم 20أغسطس2011 وتم القبض عليه من داخل بيته، و مازال يقبع إلى الآن في السجون الليبية دون وجود تهمة إلا تهمة أنه من رموز نظام القذافي المؤيدة إلى تاريخ صدور هذا الكتاب.

لم تخجل قناة الحزيزة وهى تبث خبر قصف كتائب العقيد معمر القذافى على ميناء مزدة البحرى.(2) وكل الليبيين يعرفون بأن مدينة مزدة الليبية من الناحية الجغرافية هى من المدن التي تقع بمنطقة الجبل الغربى، وسكانها حولي 30 ألفاً وهم من قبائل أولاد أبو سيف، والقنطرار، والمشاشية، ولا تطل على البحر المتوسط وليس بها ميناء بحرى. والآن قناة الجزيزة والعربية لا تعلم بجغرافية ليبيا،ولا علم لها بالمنطقة فهى تنقل أخبار بعيده كل البعد عن المصداقية الإخبارية، مما جعلها أضحوكة للشعب الليبى نفسه، حتى في الحالة التي كانت تخدم فيها بأخبارها التي تخلو من الصحة، فإن اداعاءت قناة الجزيزة والعربية التي أصبحت أضحكوة أمام العالم العربى اليوم بعد أن ثبت بأن الكثير من الأخبارالصادرة عنها لا تتصف بالمصدقية الأخبارية. وبالفعل استخدمت القنوات العربية بالتناوب عبروسائل إعلام كثيرة جدا لا يمكن حصرها والتى تنقل أخبارا عن قناة الجزيزة غير الإعلام العربى، قد توقف عن نقل الأخبار حال اكتشافها الأكاذيب الإعلامية والحيل المدبرة في الدوحة للهجوم على العقيد معمر القذافى ومحاولة إسقاطه بأى وسيلة.

---

1 خبر نقلته قناة الجزيزة والعربية بتأكيدها على انشقاق بوزيد دوردة رئيس جهاز الأمن الخارجي الليبى يوم 19.مايو 2011.

2 خبر نقلته قناة الجزيزة والعربية عن قصف ميناء مزدة البحرى بتاريخ 18مايو2011

من الأخبار المقززة التي توصف بالأخبار المخجلة والتي استخدمت من أجل كسب التعاطف العالمى والعربى دون مراعاة انعكاساتهاعلى واقع التركيبة الاجتماعية والسيكولوجية للمرأة الليبية، وهى قضية اغتصاب المرتزقة للنساء الليبيات في مدينة مصراتة، والغرض من هذا الخبر كان بسبب إثارة مشاعر الليبيين دون وجود أى دليل منطقي أو واقعى على حالات الاغتصاب، ولقد أكدت منظمة حقوق الإنسان المتواجدة في ليبيا في تقريرها لعام 2011 بأنه لم يسجل أى حالات اغتصاب في ليبيا من قبل كتائب القذافى، كما ادعت القنوات الفضائية الجزيزة والعربية. ولقد أنتجت هذه الأخبار مزحة غير مرغوب فيها يستخدمها البعض ضد مدينة مصراتة، حيث يمازح به شباب المناطق المجاورة مدينة مصراتة وينعتونهم بمدينة المغتصبات،غير أن نساء مصراتة لم ترضين بهذا ،حيث ظهرت في مظاهرة وسط مصراتة لتستنكر هذه الإشاعة، التى تحط من قدر المرأة الليبية في مدينة مصراتة وتشوه قيمها الاجتماعية أمام ليبيا والعالم بالكامل.وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات اجتمع أهالى مصراتة وشيوخها واعترفوا بأنه لم تسجل أى حالة من حالات الاغتصاب في مدينة بنغازى أو مصراتة أيام الحرب، غير أن متطلبات المعركة كانت تستدعي استخدام مثل هذه الحيل لكسب التعاطف الدولى والداخلى. إن هذا المطلب أصبح يشكل عائقا كبيرا وشرخا اجتماعيا يخدش إحساس المرأة في مدينة مصراتة أكثر من أى مدينة أخرى في ليبيا.([1])

في تاريخ 19 مارس 2011 تحركت قوات الشعب المسلح من مدينة أجدابيا إلى بنغازى لتطهير بنغازى من الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تسيطرعلى مدينة بنغازى وتتمركز في مدينة درنة وبعض المناطق الشرقية، والتي كانت أكثرها من تنظيم القاعدة وهى كتيبة 17 فبراير، وكتيبة السحاتى والتى كانت تنصب نفسها كمسئولة على منطقة بنغازى. وبعد مرور ثلاث سنوات أصبحت هذه الكتائب غير مرغوب فيها في مدينة بنغازى نفسها نتيجة للاغتيالات التي نفذتها هذه المليشيات المسلحة ، حيث كانت سببا في غضب الشارع

1 صحيفة قورينا العدد الصادر بتاريخ 28 يوليو 2012

الليبى في مدينة بنغازى، لقد كانت هذه الكتائب مسئولة عن كافة الاغتيالات التي قامت بها ضد رجال الأمن الداخلى والخارجى، ورجال الشرطة والجيش الليبى، وهى نفسها التي تورطت في مقتل عبد الفتاح يونس يوم 28.يوليو 2011، ([1]) بعد اتهامه بالخيانة. بل تواصلت حتى نهاية تاريخ 25.ديسمبر.2012 حيث بلغ عدد الاغتيالات الشخصية في مدينة بنغازى والمرج والبيضاء إلى 160 شخصا من أفراد الشرطة والجيش الليبى المتواجدين في المنطقة الشرقية في ليبيا وهم منضمون إلى الانقلابيين من بداية التمرد في ليبيا بتاريخ 17فبراير2011. فعندما وصلت قوات الشعب المسلح لمقاتلة الجماعات المتطرفة والإرهابية في 17مارس2011، فاستمرت الجزيزة ببث الأخبار المضللة التي تخدم مصالح الجماعات المتطرفة التى تدعمها قطر، حيث كانت تبث عبر قناتها خبر استخدام حبوب الفياجرا من قبل الجيش الليبى لاستخدامها للاغتصاب الممنهج لنساء بنغازى متناسية بأن معظم أفراد الشعب المسلح منهم من هو من مدينة بنغازى ومنهم من لهم أقاربهم وعائلتهم فى مدينة بنغازى، ([2]) مما جعل معظم سكان مدينة بنغازى يفرون خوفا إلى دولة مصر المجاورة، ولقد شهد ذلك اليوم قبل البدء فى القصف على ليبيا ازدحام معبر أمساعد الحدودى لجمهورية مصر العربية، وازدحمت العائلات على الممر من مدينة طبرق الليبية حتى مدينة السلوم المصرية الحدودية، خوفا على أسرهم وبناتهم. وقد جاء هذا الخبر بعد خطاب العقيد معمر القذافى الذى يقول فيه " بنغازى حبيبتى ولن تهون على.. أنا أحب بنغازى.. وعلى أهل بنغازى أن يعوا بأننا نقاتل الجماعات المتطرفة،وليس الليبيين وهم من وصفهم في حديث له بالجرذان.([3]) غير أن بعد القصف الذى تزامن مع تواجد الطائرات الفرنسية يوم

1 عبد الفتاح يونس أحد ضباط الوحديين الأحرار وقد انشق عن النظام في 21فبراير2011 وكان يشغل أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام قبل انشقاقه للمتمردين، ونصب في حكومة الانقلاب رئيس الأركان للجيش الليبى وتم قتله في 28 يوليو 2011.

2 وصول قوات الجيش الليبى إلى بنغازى لمحاربة الجماعات المتطرفة المسيطرة على بنغازى يوم 17مارس.2011، وتم قصف رتل الجيش من قوات فرنسا بعد تطبيق الحظر الجوى على ليبيا بتاريخ 19مارس2011، وهو نفس تاريخ إذاعة الجزيزة بوجود حبوب فياجرة في سيارات الجيش المقصوفة.

3 خطاب العقيد معمر القذافى بتاريخ 23 فبراير 2011

19مارس2011 لتطبيق الحظر الجوى على ليبيا، والذى أدى إلى قصف كل الآليات العسكرية التي كانت متجهه إلى مدينة درنة لمحاربة الجماعات المتطرفة في مدينة درنة والبيضاء وبنغازى. وبعد أن تم حرق كل الآليات تفاجأ أهالي بنغازى بوجود أحد المليشيات المسلحة وهو يظهر في قناة الجزيزة وبيده حبوب الفياجرا التي وضعت على الآليات العسكرية المحروقة وبعض قنينات النبيذ التي كتبت عليها باللغة الفرنسية والإنجليزية،وهي لم تكن محروقة أو بها أي آثار للقصف ليقول بأنها وجدت فى سيارات الجيش الليبى مما جعل الكثير من سكان بنغازى يدركون من تلك اللحظة حجم الحملة الإعلامية التي قامت بها قناة الجزيزة على ليبيا وعلى قوات الشعب المسلح الليبى بالفعل كانت كبيرة وتخلو من المصداقية. بل وصل إلى أحد الليبين الذين ذهبوا بأنفسهم إلى مكان الاليات العسكرية المحروقة ليرى بعينه في يوم 20مارس2011وقال[1]

"كان استغرابى بوجود حبوب الفياجرا في جيوب الجنود والجثث المحروقة والآليات المحروقة، ولم يظهر على الأكياس التي تحتوى على هذه الحبوب أي آثار للحرق مما جعلنا نتأكد بأنفسنا بأنها خدعة إعلامية ليست إلا، وأنا أول الناس الذين تراجعوا بعد أن شاهدت بنفسى أن قنينات الخمر وحبوب الفياجرا وضعت بعد القصف لغرض تشويه الجيش الليبى وتشويه العقيد معمر القذافي "

ونتيجة لالتفاف معظم أهالى المنطقة الشرقية وأفراد الشعب الليبي إلى القيادة التاريخية في ليبيا، فعملت القنوات العربية على التركيز على شخصية العقيد معمر القذافى. فلم يمر يومين من الأخبار التي تبث فيها قناة الجزيزة والعربية إلا وذكرت خبر يتعلق بالعقيد معمر القذافى أو أسرته، فلقد ذكرت في يوم 12أبريل2011 خبر آخر مفاده بأن العقيد معمر القذافى قد قتل في قصف على باب العزيزية، [2] وبالفعل كان هناك قصف مكثف على باب

1 منير وليد عمر شاهد عيان من مدينة بنغازى، يوم 20مارس2011

2 قصف باب العزيزية من قبل حلف الناتو في 12أبريل2011.

العزيزية وكان العقيد معمر القذافى متواجد وسط الجماهير الليبية، مما جعل العقيد معمر القذافى أن يخرج في سيارة وسط الجماهير الليبية في باب العزيزية بتاريخ 14أبريل2011 ليؤكد على أنه موجود داخل طرابلس وسط الشعب الليبى المؤيد للشرعية العقيد معمر القذافي. المقصود أيضًا من هذا الخبر هو تحييد الأغلبية التي تمثل 80 ٪ أو ما يزيد من الشعب الليبى المؤيدة للشرعية الليبية، ولكن الجزيزة والعربية لم تتكف بذلك فقد استضافت جمعة القماطى والذى صرح بأن ظهور معمر القذافي في وسط الجماهير لا يعني أنه على قيد الحياة، لأنه لا يراه وأنه كان داخل السيارة وهو محاط بالناس، ولم تتوقف قناة الجزيزة عن استضافة وتكرار خبر مقتل القذافى مما جعل العقيد معمر القذافى يخرج في الشارع في يوم 14أبريل2011، وسط مدينة طرابلس في جولة تفاجأ بها الشعب والمشاهدين للقنوات العربية – الجزيزة والعربية تحت قصف طائرات الناتو والتى كانت تحوم في سماء طرابلس في ذلك اليوم. [1]

وبناء على الخبر السابق الذى نقلته قناة الجزيزة على شاشاتها بأنه بعد ظهور العقيد معمر القذافي، في مشهد أوضح فيه التحام الشعب مع العقيد معمر القذافي، فقد قام أحد الشباب بالتعلق في سيارة العقيد معمر القذافي وبعد أن سجلت الكاميرا سقوط الشاب من السيارة نتيجة لدوران السيارة بسرعة. جاءت الجزيزة بخبر مقتل الشاب الذى تعلق بسيارة العقيد معمر القذافى بعد أن دهسته سيارة العقيد معمر القذافي عمدا، [2] ولكن ما لبث إلا أن جاء هذا الشاب في حوار إذاعى في نفس اليوم بالتلفزيون الليبى الرسمى في برنامج عشم الوطن، والذى يبث مساء في قناة الجماهيرية بتاريخ 14أبريل2011 وأوضح بأنه اختل

---

1 خروج العقيد معمر القذافى في سيارة مكشوفة يوم 14أبريل2011 وسط مدينة طرابلس وتحت القصف المستمرلطرابلس من قوات حلف الناتو.

2 لقد شاهد الجميع وعبر قنوات البث المباشرة في ليبيا يوم 14أبريل2011 أحد الشباب الليبين وهو يتعلق بالسيارة ويصافح العقيد معمر القذافى وشاهدوه وهي يسقط نتيجة لدوران السيارة بشكل مسرع وهو غير مثبت يديه في السيارة.

توزانه نتيجة تبديل يده اليمنى باليسرى أثناء دوران السيارة مما سبب فى انزلاق يده ليمسك بطرف السيارة من الناحية الأخرى، وقد لاحظ كل المشاهدين التفاف معمر القذافي إلى الوراء خوفا على الشاب وللاطمئنان على الشاب الذى وقع نتيجة دوران السيارة إلى اليمين.([1]) غير أن الجزيزة حاولت أن تنقل بأن الشاب قد قتل نتيجة تعلقه بالسيارة.

لم تكتف قناة الجزيزة بنشر وتكرار الأخبار التي تسيئ إلى العقيد معمر القذافى وأبنائه، بغرض ترويع الشعب الليبى وبث روح الفتنة بين أبناء الشعب الليبى، وتعزيز قواتها عن دعم كل الجماعات المقاتلة والتنظيمات الإرهابية المتطرفة والمليشيات المسلحة وبث أخبار على سيطرتها على أكبر عدد ممكن من المدن الليبية، بغرض إسقاط النظام السياسى الشرعي في ليبيا وتحييد أكبر عدد من الشعب الليبى عن ولائهم للعقيد معمر القذافى. فقد أذاعت خبر بتاريخ 28مارس2011 نقلته قناة الجزيرة مفاده قيام طيار ليبى بهجوم انتحارى على باب العزيزية، مما تسبب بمقتل خميس معمر القذافي بعد إصابته بجروح خطيرة، ([2]) وفي نفس اليوم ظهر خميس معمر القذافى وهو يعانق ويسلم على الجماهير المحتشدة في باب العزيزية بطرابلس. لقد حاولت قناة الجزيزة والعربية التركيز على باب العزيزية، والقصف الذى كان يحظى به هذا المكان، بغرض بث الرعب وتحييد المؤيدين الذين اجتمعوا على البقاء في مقر باب العزيزية لحماية العقيد معمر القذافى. ولقد بث التلفزيون الليبي كل الاحتفالات التي استمرت في مقرباب العزيزية من بداية الأزمة حتى قصفه وتدميره يوم 20أغسطس2011. لقد صرح أحد الليبيين المتواجدين داخل مدينة بنغازى عقب بث الجزيزة لهذا الخبر وقال بأن الشعب الليبى مع معمر القذافى، ويقول أنا منهم وأنا من المنطقة الشرقية، و للأسف الكثير من الناس ركبوا موجة المعارضة من الخارج والداخل، دون معرفتهم لماذا، بل إن هناك ناس كانوا مجبرين بقوة السلاح من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة، المسيطرة على المنطقة

1 لقاء مع الشاب الليبي يوم 14أبريل2011 في قناة الجماهيرية الرسمية في برنامج عشم الوطن.

2 خبر نقلته قناة الجزيزة والعربية يوم 28مارس2011

الشرقية، وأنا شخصيا أكد بأن أغلبية المظاهرات التى ظهرت ضد معمرالقذافى كانت تحت التهديد،وأنا شخصيا عشتها بنفسى، ولكن القنوات العربية مثل الجزيزة والعربية شاركت في انتشار هذه الجريمة، ولم تتوقف الآخبار الخالية من المصداقية ونحن شاهدنا الرائد خميس معمر القذافى حى وسط الجماهير حى يرزق في باب العزيزية "([1])

من الأخبار التى لعبت عليها قناة الجزيزة والعربية ضد الشعب الليبى هى الأخبار التي تبين وتوضح قدرة ما ادعت بأنهم ثوار وسيطرتهم على المدن الليبية الحساسة مثل سرت وتاورغاء باعتبارها مدن مؤيدة للعقيد معمر القذافي،وظهرت هذه الأخبار بعد أن شاهدوا على شاشات التلفاز المسيرات المليونية التي خرجت لتأييد العقيد معمر القذافى، ومن بين هذه المدن مدينة سرت التي تعتبر هي المدينة الوسطى التي تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب في ليبيا. لقد ظهر في هذا الخبر الذى لا يحوى على أي نوع من أنواع المصداقية الإعلامية للقنوات العربية نتيجة تصريح أحد المنشقين عن النظام السياسى في ليبيا، عبد الرحمن شلقم مندوب ليبيا السابق في الأمم المتحدة ووزير خارجيتها لمدة أكثر من ثمان سنوات متتالية. حيث أكد عبد الرحمن شلقم في تصريح له صوتى لقناة الجزيزة بأن أهل سرت استقبلوا الثوار على حد قوله بالذبائح فرحا على انتصارهم على نظام العقيد معمر القذافى، وعندما سألته المذيعة ما هو مصدر تصريحك، قال شلقم بتاريخ 9أبريل2011

> " أنا على اتصال بالمجلس الانتقالي والمجلس الانتقالي باتصال بثوار سرت،، ويقول بأن سرت تستقبل الثوار بالذبائح وعلمت بأن أهل تاورغاء يجلسون على الطريق ليستقبلوا الثوار بذبائحهم ويقول بأن أسرة القذافي الآن تتصل بكل الدول على الهروب من ليبيا"([2])

---

1 أحد سكان المنطقة الشرقية يظهر بصوته على القناة الرسمية لليبيا يوم 20أغسطس2011

2 حديث مندوب ليبيا في الأمم المتحده السابق عبد الرحمن شلقم إلى قناة العربية يوم 9أبريل2011

واستمرت المذيعة بطرح الأسئلة على مندوب ليبيا في الأمم المتحدة عن أنه كيف استطاع الثوار أن يسيطروا على المدينة رغم أنها مدينة العقيد معمر القذافى، وتحتوى على الكثير من العائلات التي تنتمى إلى قبيلة القذاذفة، قال شلقم بأنه لم تكن عليهم صعبة قبل أيام مضت ، وأن قبيلة القذاذفة فروا من سرت إلى سبها وإلى مدن أخرى بالجنوب الليبى. وأكد على أن الغارات والقصف المستمر على مدينة سرت والتى امتدت من مدينة أجدابيا حتى سرت من قبل حلف الأطلسي ، والتى كانت كثيفة ومتواصلة ساعدت على بقاء ضمان سيطرة الثوار على سرت، ويقول بأن القوات الجوية في ليبيا هى من أبقت على ليبيا حية. لقد أدحضت هذه الأخبار بظهور جماهير سرت وتاورغاء في مسيرات مليونية تهتف بحياة معمر القذافى وظهرت القناة الليبية في تاريخ 9أبريل2011 مدينة سرت والبريقة وأجدابيا وهي تحت سيطرة الشرعية الليبية في نفس التاريخ واليوم، بل قامت الإذاعة الليبية بإجراء بعض اللقاءات مع الشارع الليبى في سرت والبريقة لدحض الخبر الذى ظهر به عبد الرحمن شلقم.[1] كل هذه الأخبار كان هدفها ترويع الشعب وتخويفه والعمل على إحباط الروح المعنوية للمؤيدين وخاصة وأن الآلة الإعلامية كانت تركز على المدن تارة وعلى شخصية القيادة التاريخة تارة أخرى وعلى انشقاق بعض الشخصيات البارزة فى الحكومة الليبية الشرعية تارة أخرى.

استمرت الأخبار التي تخلو من المصداقية من قناة الجزيزة والعربية على حد سواء بهدف مساعدة التنظيمات الإرهابية في السيطرة على ليبيا، وإسقاط النظام الليبى فلقد كانت سابقة منفردة في تاريخ الإعلام العالمى أن تقوم أدوات الإعلام بإسقاط الأنظمة السياسية في الدول العربية، ويكون الإعلام وسيلة لتهديد الشعب وبث الفوضى في المنطقة العربية عبر قنوات عربية مثل قناة الجزيزة وقناة العربية. والتى يتم الاعتماد عليهم في نقل أخبار أخرى إلى القنوات الناطقة بالعربية والغير عربية ودون التأكد من مصداقية الخبرأوعدم مصداقيته. لقد

---

1 لقاءات في الشارع الليبى لتفنيد الخبر الذى نقلته قناة العربية والجزيزة يوم 9أبريل2011 بشأن استقبال مدن البريقة وأجدابيا وسرت للمتمردين.

نشرت أيضًا قناة العربية والجزيزة بتاريخ 17 أبريل2011 خبرا مفاده بأن الجيش الليبى في مدينة مصراتة استخدم القنابل العنقودية والمحرمة دوليا.(1) وظهر هذا الخبر عندما بدأت قوات الشعب المسلح بالقضاء على الجماعات الإرهابية المتطرفة في مدينة مصراتة بل قاربت على تحريرها من المليشيات المسلحة، حيث سارعت الجزيزة ببث هذا الخبر لكسب الرأي العام العالمي، وزيادة الضغط على الحكومة الليبية، غير أن المنظمات الحقوقية التي كانت متواجدة في ليبيا سرعان ما أكدت بطلان هذا الخبر بعد أن تحققت منظمة حقوق الإنسان "هيومن رايت وتش "،التي كشفت بدورها أن هذه التهمة ألصقت بالجيش الليبي، وقد اتضح بعد ذلك بأن الفاعل الحقيقي هو البحرية الأمريكية، التي تواجدت على السواحل الليبية بقرب من مدينة مصراتة وليس القوات المسلحة الليبية التي ثبت بأنها لا تملك هذا النوع من القنابل العنقودية. (2)

إن آخر الأخبار التي بثتها قناة الجزيزة وأكدت عليها قناة العربية والتي تم دحضها أيضًا من قبل الشخص الذى ادعى على قوات الشعب المسلح نفسه، حيث ظهر في شريط فيديو لأحد الفتيات الليبيات التي تدعي بأنها تم اغتصابها من قبل قوات الشعب المسلح.(3) وهذا الخبر أثار الرأي العام الليبي في المنطقة الشرقية التي كانت تسيطر عليها الجماعات الإرهابية المتطرفة، والتي كانت تحرض الشعب الليبي في المناطق الشرقية بالظهور وإعلان المعارضة للنظام السياسي الليبي الشرعي. إيمان العبيدى أحد الأساليب التي استخدمتها قناة الجزيزة بغرض إثارة الرأى العام وتقليبه على العقيد معمر القذافي، ظهر الفيديو في قناة

---

1 خبر نقلته قناة الجزيزة والعربية بتاريخ 17أبريل2011 بشأن استخدام قوات الشعب المسلح في ليبيا للقنابل العنقودية المحرمة دوليا على المليشيات المسلحة في مصراتة

2 تم تكذيب الخبر من قبل قيادات الشعب المسلح بعدم امتلاك ليبيا لهذا النوع من القنابل وهي محرمة دوليا، وليبيا لا تملك هذا النوع من السلاح بتاريخ 17فبراير2011.

3 خبر نقلتة قناة الجزيزة والعربية وقناة السى سى إن الأمريكية بتاريخ 16.يونيو2011 بشأن اغتصاب قوات الشعب المسلح الليبي لليبيات.

الجزيزة لهذه الفتاة وهي تقول بأن تم اعتصابها من قبل 15 شخص من الجيش الليبى.([1])غير أن إيمان العبيدى سرعان ما ذهبت إلى قطر وتم طردها من قبل موزة زوجة حمد بن خليفة لأسباب غير معروفة إلى الآن، واتهمتها بأنها فتاة منحلة، حيث جاء خبر طردها هذا في قناة البى بى سى العربية يوم 3.يونيو.2011 بتصريح بطرد إيمان العبيدى من قطر حيث قامت السلطات القطرية بترحيل المرأ ة الليبية إيمان العبيدى إلى بنغازى بليبيا، حيث نقلت المنظمة المعنية بحقوق الإنسان عن شهود عيان قولهم بأن هناك مسئولين قطريين اصطحبوا إيمان العبيدى من غرفتها في الفندق وأجبروها ووالديها اللذين كانا يقومان بزيارتها ـ على السفر على طائرة متجهة إلى بنغازي.([2]) وقال ممثل المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في واشنطن فنسنت كوشيتيل في تصريحات لوكالة الأنباء الفرنسية إن إيمان العبيدي تم ترحيلها على متن طائرة عسكرية قطرية خلال النهار وهي الآن في فندق في بنغازي، وأضاف كوشيتيل أن العبيدي لم تكن تريد العودة إلى ليبيا خوفاً على حياتها، مشيراً إلى أنه خوفها في محله لأن في ليبيا هناك أناساً يهمهم إسكاتها. ([3])

فلقد صرح وأكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر نبأ ترحيل العبيدي من قطر، مشيراً إلى أن مسئولين أمريكيين تمكنوا من التحدث معها أخيراً وأن الولايات المتحدة قلقة جداً على سلامتها، وقال بأن واشنطن تريد الآن مساعدة إيمان العبيدى على إيجاد ملجأ لها خارج ليبيا.بتاريخ 2.يونيو.2011. ونظرا لحاجة المتآمرين على ليبيا مثل دول فرنسا وأمريكا وبريطانيا فاستمر التضليل للشعب الليبى واهتمام دول بهذه القضايا وإهمال قضايا كانت أكبرمن هذه،ولم يعيروا لها أى اهتمام. لقد استخدمت إيمان العبيدى كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية في الحرب على ليبيا من خلال استفزاز الرأي العام الداخلى والخارجى، فلقد

1 خبر نقلته قناة الجزيزة بمقابلة إيمان العبيدى يوم 28مارس2011

2 خبر طرد إيمان العبيدى من قطر حسب ما نقلته قناة البي بي سي العربية يوم 3يونيو2011

3 تصريح ممثل المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في واشنطن فنسنت كوشيتيل بتاريخ 2يونيو2011.

أصدرت منظمة هيومن رايت وتش تقرير على ضرورة المحافظة على إيمان العبيدى مما جعل الولايات المتحدة تمنحها تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتم أخذها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتواجد فيها إيمان العبيدى ، حيث صرحت في حديث لها جديد في تاريخ 1يوليو2012 أكدت فيه بأن بعد طردها من قطر بطريقة بشعة أنها الآن تعيش حياة صعبة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأكدت في حديث آخر لها في قناة السى إن إن الأمريكيه على أن المجلس الانتقالي في مدينة بنغازى هو من استخدمها في الادعاء على الجيش الليبى، وبعد انتهاء دورها تم إهمالها ...ما تسبب فيها بعد فى طردها من قطر وضربها وترحيلها إلى بنغازي.. .ومن ثمَّ سفرها من دولة إلى دولة بحثا عن أحد يئويها، وقالت أنا الآن أحاول أن أدرس وأتعلم اللغة الإنجليزية،وأريد أن أبتعد عن الأضواء وسألت بأن يتركها الجميع في حالها دون أي إزعاج.[1] لقد تفننت الدوحة في استخدام هذه الذريعة لتشويه الجيش الليبى والإسراع في إسقاط النظام الشرعى ولكنها سرعان ما قامت الدوحة نفسها بطردها إلا أنها شكلت خطرا على حياة موزة الشخصية.

إن سرد الحقائق والأخبار التي استخدمت في الحرب على ليبيا بالتواريخ هو فى حقيقة الأمر يهدف إلى وضع القارئ أمام حقائق زيف الأعلام العربي الذى ساهم بدوره في إسقاط أنظمة عربية، وشارك بطريقة مباشرة في بث الفتنة والانقسام بين أفراد المجتمع الليبي المتماسك، فلقد تخصصت هذه القنوات فى إشاعة الأخبارعن أفراد القوات المسلحة وعن العقيد معمر القذافى وأسرته.فلم تكن وسائل الإعلام الغربي بمختلفة عن وسائل الإعلام العربية، فهي كثيرا مانقلت أخبار منسوخة من قناة العربية والجزيزة دون التأكد من مصداقيتها أو مصادرها، مما جعل كل وسائل الإعلام العربي والغربي تتآمر مع أكبر قوات التحالف لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، فلقد أخفقت شبكة السي سي إن الأمريكية في نقل الحقائق أثناء الأزمة الليبية، وقد عملت كمخبر لتقديم المعلومات الكاذبة للولايات

---

1 كلمته إلى قناة السى سى إن الأمريكية يوم 1يوليو2012

المتحدة الأمريكية،غير أنها لم تقف عند هذا الحد، بل تجاوزت الأخبار الغير صادقة بتقرير إعلامي مزيف عن حديقة حيوانات طرابلس بعد سقوط طرابلس لغرض تشويه العقيد معمر القذافي ونظامه حتى بعد أن تم اغتياله.

فهي أيضًا كأحد المعالم السياحية في ليبيا لم تستثن من الاستخدام بغرض تشويه العقيد معمر القذافى، وكأنه المسئول الأول على كل ما يحدث في ليبيا. حديقة الحيوانات في طرابلس تبلغ مسحتها 110 فدان، كانت يوما من الواجهات السياحية العائلية. لم تنج من ادعاءات الإعلام الغربي. فبعد الحرب على ليبيا وقصف قوات الناتو لكل جز في ليبيا، لم تنجح أقفاص الحيوانات أيضًا من القصف اليومي بصواريخ التوموهوك، مما تسبب في إهمالها وكان سبب في موت الحيوانات من العطش،و نقص في الغذاء والأدوية. لقد تم التخلى عن الاعتناء بحديقة حيوانات طرابلس خلال القتال في العاصمة الليبية وبعد هروب موظفي حديقة الحيوان خوفا من المليشيات المسلحه والجماعات الإرهابية التي دخلت إلى الحديقة بمزاج دموي بحثا عن العقيد معمر القذافى تصديقا لكذبة بأن العقيد معمر القذافى له مخرج سرى في حديقة الحيوانات. تركت الحيوانات بدون مأكل أو مشرب لمدة طويلة مما أدى إلى موت الكثير منها، بالإضافة إلى ظروف المناخ وحرارة الصيف 2011 بجانب انقطاع المياه والكهرباء وغياب الموظفين فقد سبب في موت الكثير من الحيوانات حيث قتل أكثر من 600 حيوان بسبب الحرب،في حين تمت سرقة البعض الآخر مثل الفيل الذى تم نقله إلى مدينة الزنتان. ([1])

لم يترك الإعلام حديقة الحيوانات في طرابلس، حيث زارمجموعة من الصحفيين من شركة أي بي، وشركة سي إن إن حديقة حيوانات طرابلس. في محاولة ضعيفة لتشويه صورة الحيوانات لاستخدامها في تشويه النظام السياسى للعقيد معمر القذافى، حيث استخدموا صورة لأسد في مقال نشر بعنوان "القذافي يقتل حيوناته"، وكأن العقيد معمر القذافي مسئول

1 نشر على موقع المثابة بتاريخ 10سبتمبر 2011

عن حماية الحديقة، وما لايخفى على الجميع بأن أثناء الحرب الشرسة على ليبيا، أمطر حلف الناتو صواريخ التوموهوك علي هذه الحديقة برًّا وبحرًا وجوًّا، وهي نفسها التي سقطت علياالبيوت وقتلت الأطفال والنساء والشيوخ والشباب في ليبيا ، فلم تستثن الحيوانات في حديقة طرابلس. بل تمادوا إلى أن وصفوا ما شهدوه لاستخدامه بتأثيرات إنسانية على جثة لغزال وغضب الأسد وجوعه وبعض الدببة النائمة داخل أقفاص قذرة على حد قولهم. ولم ينتظر الفريق الإعلامي الوصول إلى خلاصة استهزائية و هي "أن الحكومة الليبية لم تهتم بهذه الحيوانات على الإطلاق". كنوع من أنواع الادعاء الإعلامي لتشوية الحكومة الليبية.[1] وتناسوا بأن القصف لم يرحم البشر أنفسهم وليس حيوانات الحديقة.

كما ألقوا اللوم على الحكومة الليبية بسبب توقف حملة الصيانة في الحديقة التي كانت مقرر أن يتم الانتهاء من صيانتها يوم 1 .سبتمبر 2011، ولكن حالة الفوضى والغوغائية التي عاشتها ليبيا من تاريخ 17 فبراير 2011 إلى ديسمبر 2013، لم تسمح لأى أجهزة صيانة أو غيرها بالعمل بأمان. فحديقة الحيوانات في طرابلس تم قصفها بصواريخ توموهوك بناء على معلومات مضلله بأن العقيد معمر القذافي له مخرجا من بيته يطل على حديقة الحيوانات ولهذا بعد أن دمرت حديقة الحيوانات وبعد استيلاء المتطرفين والمليشيات المسلحة على طرابلس يوم 20أغسطس2011 قامت مليشيا الزنتان بسرقة الفيل الوحيد الذى كان متواجدا في حديقة الحيوانات تم نقلة إلى الزنتان من قبل مليشيا الزنتان. فلم يترك التمرد المسلح الإرهابي في ليبيا حتى الحيوانات في مقرها.

فلم تكن حديقة الحيوانات محظوظة فقد تعرضت هي الأخرى إلى أعنف أنواع القصف بجانب تعرضها للنهب والسرقة من قبل المليشيات المسلحة، والآن حديقة الحيوانات بمدينة طرابلس بليبيا تقع في منطقة مؤيدة مساندة لنظام الزعيم معمر القذافى، هى

---

1 موقع المثابة، مصدر سبق ذكره.

حى أبو سليم الذى شهد أعنف حملة قصف بربرى همجي على سكانه من قبل حلف شمال الأطلسي خلال شهر أغسطس 2011، من أجل إخفاء جرائم حرب منظمة قام بها حلف شمال الأطلس. فقد ادعت وسائل الإعلام المذكورة أعلاه أن الوضع في حديقة حيوان كان بالفعل "صعب جدا بسبب نفاد المال و ذلك لتغدية الحيونات مضيفة أن حديقة الحيوان تأمل الآن في إيجاد زعيم المليشيات المسلحة أو الحكومة الانتقالية أو أي من صناع القرار في ليبيا أن يقدم دعمه للحيوانات ويهتم بها.

وفي الوقت الحالي يظهر العشب الأشعث الأسود مكان ضربة سقوط صواريخ التومو هوك، و آثار إطلاق رصاص على العديد من الأقفاص.[1] وبعد فوضى 17 فبراير 2011، أصبحت حديقة الحيوان في طرابلس خالية وتعيش ظروف رهيبة، والأكثر هو أن هناك سجناء من الرجال والنساء في سجون غير رسمية في ليبيا يمرون بحالات من التعذيب المبرح والقتل العمد، ولم نشهد شبكة سي إن إن الإعلامية التي ساهمت في تدمير ليبيا أن تقوم بمثل هذا التقرير على حقوق الإنسان الليبي اليوم.

فبواسطة شراء الذمم والاستفزازات والدعاية من خلال وسائل الإعلام الغربية والعربية يتم الإخلال بالتوازن الاجتماعي وضرب النسيج الاجتماعي،وبث نار الفتنة بين القبائل الليبية على أساس جهوى وعرقي والتركيز على شرخ النسيج الاجتماعي الليبي،والذى أثر الآن على التركيبة الاجتماعية في ليبيا بعد فوضة 17 فبرير.إن أعداء العقيد معمر القذافي عملوا على شرخ هذا النسيج بكل قوة ناسين بأن الهدف الرئيسى من تسخير قوة الإعلام والترسانة العسكرية بالإضافة إلى اغتيال معمر القذافي، كان الهدف أيضًا هو استباحة الوطن وسرقة ثرواته وتقسيمه لإضعافه.

---

1 وصف أكبر دليل سفر عالمي الحديقة " بأنه من أبرز المعالم التي تقع في الجنوب من مركز المدينة، و أن معظم الأقفاص واسعة و تحت اهتمام جيد و تشمل الفيلة و الأسود والنمور والزواحف والقردة والغزلان و غيرها. " وهذا دليل على أن ليبيا قبل التمرد 17 فبرايركانت تهتم بهذه الحيوانات وتصرف عليها الكثير من الأموال في التنظيف والأكل والعناية الطبية.

إن ما يؤكد الخدعة السياسية التي انطلت على الشعب الليبي، وأدت إلى خروج الناس إلى الشارع كانت في بدايتها كذبة إعلامية من قناة الجزيزة ومن ثَمَّ قناة العربية وتوالت القنوات الأخرى في خلق حاجز بين القيادة الليبية وبين الجماهير بغرض إسقاط النظام السياسي الليبي. فلقد تعرض الشعب الليبي إلى خدعة سياسية وهو الآن يدفع الثمن بتواجد القوات الأجنبية على الأراضي الليبية ووجود المليشيات الإرهابية المتطرفة في ليبيا، وسرقة أموال الشعب الليبي واستثماراته الداخلية والخارجية،وعائدات النفط الليبي دون رقيب أو محاسب بعد أن هزت وتدمرت كل مؤسسات الدولة وظهور حكومة جديدة لا تملك القوة الكافية للسيطرة على المليشيات المسلحة في ليبيا.[1] إضافة إلى غياب الأمن وانتشار الجريمة المنظمة والغير منظمة في ليبيا بعد الحرب.

ما يؤكد القول هنا بأن الشعب الليبي تعرض لخدعة سياسية، هو قيام الفوضى بإعلان الشعب بأنه يطالب بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، وعلى حد رأى الرائد إيليا كورينيف التابع للقوات الروسية الفيدرالية في الإجابة على سؤال ما هي الخدعة التي تعرض لها الشعب الليبي؟ أكد إيليا بأن قناة الجزيزة وال سي إن إن، قامتا بعرض مشهد تم تمثيله في قناة الجزيزة وهو قصف باب العزيزية والدخول إلى باب العزيزية لإقناع الشعب الليبي بأنه بالفعل تم سقوط باب العزيزية في الصور الأولى التي بثتها قناة الجزيزة وال سي إن إن، وهذه خدعة إعلامية كان المقصود منها إحباط الشارع الليبي وخاصة في مدينة طرابلس وبالفعل نجحت القنوات الإعلامية في هذه المرة إلى الإسراع في إسقاط طرابلس، وهي لم تكن حقيقة.

فلقد نجحت في تدمير الروح المعنوية للشعب الليبي في طربلس وبالفعل أدت إلى تراجع الجماهير من الدفاع عن طرابلس. يؤكد الرائد إيليا " لقد حذرتنا قناة "الجزيرة" والـ "سي إن إن".وقد شاهدنا مشاهد تمثيلية عن انتصار قطر والإرهابيين على طرابلس،

---

1 حدد الشعب الليبي الخروج يوم 15فبراير2013 للتصحيح بعد أن اكتشف السرقات الممنهجة للأموال الشعب الليبي واستباحة الأراضي الليبية جواً وبحراً وأرضا.

2 لقاء صحيفة ارغومينتي نيديلي الأسبوعية الروسية مع الرائد ايليا كورينيف التابع للقوات الروسية الفيدرالية بتاريخ 7أكتوبر2011، مصدر سبق ذكره

وكانت ديكورات الساحة الخضراء في طرابلس مقامة في صحراء قرب الدوحة لألهام الشعب بأن طرابلس قد وقعت، وكنا نعرف أسباب ذلك. فهذه المشاهد كانت بمثابة اشارة لهجوم الجماعات الإرهابية المسلحة والمخربين على طرابلس، وإثر هذه المشاهد بدأت خلايا إرهابية نائمة ومجموعات مسلحة إجرامية بإقامة الحواجز في كافة أنحاء مدينة طرابلس، واقتحام مراكز القيادة وشقق الضباط الذين لم يخونوا العقيد معمر القذافي. وبدأت عمليات إنزال وحدات أجنبية في ميناء طرابلس ومصراتة. وانقطع الاتصال بأحد الأجنحة العسكرية. وسلم أحد الضباط الكبار موقعه دون معركة في خيانة له وهو البراني إشكال .حتى لا تتحول طرابلس إلى محرقة وتحرق وحدات الجيش ولكن للأسف أحرقت طرابلس وقتل الجيش الليبي بطائرات الناتو وهجوم المليشيات المسلحة، وقتل السكان المسالمين على حد سواء. رغم أن الكثير من المواطنين رفضوا الاستسلام وبقوا يدافعون عن المدينة حتى آخر لحظات، في محاولة لإرهاق الخصم بأقصى درجة، وصرفهم عن مطاردة الزعيم والقيادة العسكرية الليبية. ولا يزالون يواصلون المقاومة حتى الآن، بل وجدت في طرابلس مناطق لا يجرأ المتطرفون على دخولها إلا بعد سقوط طرابلس بالكامل تحت المليشيات المسلحة في 24أغسطس 2011. [1]

***

نفس المصدر

الخاتمة

اتضح من خلال مناقشة وتحليل أسباب الانقلاب وأدواته على العقيد معمر القذافي، فقد اجتمعت كل الأهداف والأطماع الاستعمارية بوجهها الجديد، فلقد تآمرت الجامعة العربية التي كان يدعمها العقيد معمر القذافي ماديا ومعنويا، رغم أن العقيد معمر القذافي كان دائما ينبه الدول العربية على أن ظاهرة الاستعمار لن تنتهي،وأنه يعود كلما عادت أسبابه، وتوفرت ظروف تواجده، ولذا فإنه ومن خلال القرار الذى رفعته الجامعة العربية إلى مجلس الأمن لتدويله كان سببا رئيسا في تدمير ليبيا وسرقة خيراتها وانتشار الفساد فيها وارتفاع مستوى الجريمة والقتل العمد فيها. وقد لعبت وسائل الإعلام القطرية والسعودية في بث سمومها من خلال أخبار ملفقة تركت تأثيرها على الشارع الليبي في تأجج الغضب الشعبي، وما يثير الجدل بأنه لم تتأكد أي من الدول الغربية من حقيقة ما تقدمه قنوات العربية والجزيزة، من أخبار وسناريوهات ملفقة ، تدين الجيش الليبي والعقيد معمر القذافي من بين هذه المواد الإعلامية التي ساهمت في انقلاب الشارع الليبي ضد العقيد معمر القذافي ،والتي أثبتت عدم صحتها من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بعد مرور عام من الحرب. وهي المادة الرئيسية التي عملت عليها المخابرات العربية والأجنبية وهو خبر تسرب من قناة الجزيزة ،وكان الغرض منه إخراج المواطنين إلى الشارع الليبي للتعبيرعن غضبهم من معمر القذافي، وهو الادعاء بوجود مرتزقة وجدت داخل ليبيا لقتل الليبيين وهي من فعل معمر القذافى. ولقد أعلنت منظمات حقوق الإنسان مؤخرا وفقا لتقصي لجان حقائق بأن كل ما هم متواجدين في ليبيا هم من أفراد الجيش الليبي ولم يثبت على أن العقيد معمر القذافي قد جلب أي مرتزقة بل أدحضت الأخبار الزائفة وثبت بأن من قام بجلب مرتزقة من أفغانستان والعراق وتونس والجزائر ومصر هم الجماعات المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة وجماعات الإخوان المسلمين.

لقد اتضح من خلال سرد بعض نماذج الآلة الإعلامية الكبيرة جدا التي استخدمت للانقلاب على نظام شرعي في ليبيا،كان مخطط لهدم الروح المعنوية وخلق فتنة بين أفراد

الشعب الليبي مازال آثارها مستمر بين القبائل الليبية ، وهذا ساهم في زرع الحقد والبغض بين أفراد الشعب الليبي المؤيدين لسياسيات العقيد معمر القذافي والمعارضين له. وهو السبب الذى جعل السجون الليبية تمتلئ اليوم بالكثير ممن كانوا يعملون في نظام العقيد معمر القذافي، و أدى إلى إقصائهم من حقوقهم المدنية والقانوينة في دولة قامت من أجل تحقيق الديمقراطية المزعومة التي ترقبوها على طائرات حلف الناتو والمليشيا التابعة لتنظيم القاعدة وباقي الجماعات المتطرفة والإرهابية . فلم يكن في ليبيا بعد العقيد معمر القذافى إلا أسلوب واحد وهو السلاح ولغته في تحقيق كل المطالب ،وخير دليل على هذا هو حجم الاغتيالات والاختطاف والاغتصابات التي تعاني منها الأسر الليبية اليوم بعد مرور ثلاث سنوات. نجحت دول الغرب في مساعدة التنظيمات الإرهابية في التواجد في ليبيا،ولكنها لم تنجح في مساعدة المجتمع الليبي في الوصول إلى أهدافه الإنسانية، ولهذا تحولت ليبيا الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب إلى حكم المليشيات والإرهاب والتطرف. فحالات الغضب والاحتقان الذى يعيشها المواطن الليبي اليوم حتى ديسمبر 2013 تدل على اختياره الطريق الخاطئ،وحالة الندم واليأس التي يعيشها الموطن سوف تخلق تصحيحا لمساره عبر عودته إلى نظامه الجماهيرى والاقتداء بنموذج الديمقراطية الحقيقية التي تعني سلطة الشعب. فلقد اتضح الآن لكل العالم وليس الشعب الليبي فقط خداع قنوات التضليل الإعلامي العربي في الحرب على سوريا وفي ثورة مصر التصحيحية ثورة 30 يونيو 2013 لإعادة تصحيح المسار. وقد اتضح أيضًا بأن هناك مخطط إرهابي ساعد على توافق جماعات المصلحة الواحدة في القضاء على العقيد معمر القذافي نتيجة لأطماع خاصة، وليس من أجل تحقيق مصالح تخص المجتمع الليبي بين فريقين من المتطرفين و الهاربين من قضايا لها علاقة بالنظام السياسي الليبي السابق وبين معارضين داخلين لا تهمهم إلا مصلحتهم الخاصة،وجمع أكبر قدر ممكن من الثروة ولو كانت على حساب الشعب الليبي ودماء اللبيين وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل القادم.

***

الفصل الثاني

توافق أهداف جماعات المصالح الدينية والليبرالية في الداخل والخارج في الحرب على ليبيا

مقدمة

يناقش هذا الفصل مدى توافق أهداف جماعات المصالح في الداخل والخارج في الحرب على ليبيا، ويوضح مدى توافق مصالح الجماعات الدينية المتطرفة جميعا، بدعم قطرى سعودى مادى ومعنوى وبأرضية إعلامية تعمل على تسهيل المهمة أمام هذه الأطراف،من أجل السيطرة على ليبيا وإسقاط النظام الشرعي فيها. بالإضافة إلى استقاء الفتاوى الدينية والتي تحرض على القتل والفوضى وحرق الممتلكات العامة للدولة، من خلال الداعي الديني يوسف القرضاوى للإسلاميين الليبيين المؤيدين لقطر والسعودية. وأيضًا هناك الكثير من الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في الحرب على ليبيا، كحلقة وصل لتضليل الرأي العام العالمي ضد النظام السياسي الشرعي في ليبيا، وأهمها على الصلابي، والمفتي الليبي الصادق الغرياني والمتطرف من تنظيم القاعدة عبد الحكيم بلحاج، والسفير السابق على العيساوى ومحمود جبريل وأمين اللجنة الشعبية للعدل في نظام العقيد معمر القذافى مصطفى عبد الجليل وأمين اللجنة الشعبية للأمن العام عبد الفتاح يونس، وغيرهم. تحالفت مثل هذه المصالح في التعاقد الغير مكتوب مع قوات حلف شمال الأطلسي ، حلف الناتو والذى بدوره توافق على ضرب القوات العسكرية والمدنية في ليبيا بغرض ترويع الشعب و إضعاف الروح المعنوية لدى المواطن الليبي، متجاهلا المئات من المقاتلين الجهاديين من جميع أنحاء دول العالم الذين يتبعون تنظيم القاعدة و الذين توجهوا إلى ليبيا أثناء الحرب 2011. بل تجاوزت الجماعات المتطرفة بالعمل على مخالفة كل المبادئ الإسلامية القائمة على التسامح والعفو ومساعدة المحتاج والضعيف والفقير.

يناقش هذا الفصل مسألة العدوى العقلية التي تبث كمدخل للحرب النفسية ضد الشعوب العربية تحت مسمى الربيع العربي من أجل إخضاعها وانكسارها. لقد تجددت الاستفزازات للمسلمين من خلال عرض رسومات عن الرسول عليه السلام، إلى كتابات ظهرت آخرها في 2012، حيث تم إنتاج فيلم مسيئ للرسول عليه الصلاة والسلام، مما غضب الشارع العربى في ردود أفعال بغرض خلق الفوضى وانتقال العدوى العقلية لتنفيذ برنامج ماسموه الغرب بالربيع العربي داخل الشارع العربي بالكامل.

يناقش هذا الفصل موضوع آخر مهم وهو قضية التمويل الأجنبي كأحد المداخل المستخدمة في تغيير الخارطة العربية وبث الفوضى والغوغائية في المنطقة العربية، بغرض الانقلاب على الأنظمة العربية والسعي وراء تمكين قيادات هزيلة في قمة الهرم السياسي، تستطيع أن تكون أداة طيعة في أيدي الغرب.

1- **توافق أهداف الجماعات الدينية المتطرفة في الحرب على ليبيا:** إن توافق أهداف الجماعات الدينية المتطرفة في تحقيق مطالبها بإنشاء قاعدة لهم في ليبيا كانت حلمها منذ عام 1980. ولهذا سعت دول عربية مثل قطر والسعودية إلى التسابق لتحقيق هذا الهدف لكل الجماعات الدينية المتطرفة، ولهذا سخرت لهم وسيلة إعلام مهمة جدا، للتأثير على عقلية الشارع العربي كما ذكرت سالفا، وهي قناة الجزيزة لتمهيد الأرض لهم وتهيئة النفوس الليبية في قبولهم كمحررين عظام وبارزين في تحرير ليبيا غير أن مرور ثلاث سنوات كانت كفيلة بأن تضع الحقيقة أمام الليبيين اليوم.

فكما أسلفت القول في التقرير الذى قدمه محمد تامالت في الكلية العسكرية السويدية يوم 29 نوفمبر 2012 بعنوان " الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، فإن التنظيمات القاعدة الإرهابية – أعداء الأمس، هم أنفسهم أصدقاء اليوم يقول محمد تاملت، بأنه كما حصل في المرجع الشيعي آية الله السيستاني الذي أمر أتباعه بعدم مقاومة الجيش الأمريكي في العراق، فقد نجح يوسف القرضاوي الداعي الديني في قطر وعلى قناة الجزيزة

بالنجاح في دعم الإسلاميين الليبيين المؤيدين لقطر والسعودية في مخطط الربيع العربي الاستعماري، حيث لعبت هذه المؤثرات دورها المؤثر في تحييد جزء كبير من الشعب الليبي في الصراع بين العقيد معمر القذافي والمعارضة الخارجية والداخلية. كما أنه نجح في جعل الصراع ضد النظام الليبي الشرعي نوعا من الجهاد الجديد المماثل لحرب المجاهدين في أفغانستان.[1]

وعلى عكس ذلك ليبيا التي فضل السعوديون البقاء فيها لاعبا خفيا في عملية تغيير النظام الشرعي نظام العقيد معمر القذافي والانقلاب عليه. عمد السلفيون وخاصة السلفية المقاتلة والإخوان المسلمون كما يفعلون الآن في مصر وسوريا على فرض مشروع مجتمعهم الجديد، حيث أعلن عدنان العرعور القيادى في الحركة السلفية الذى ينفق عليه الأمير السعودي خالد بن طلال الذى يمولهم ماليا بشكل غير مخفي على الجميع، في حين يحاول الإخوان العمل في سرية حتى التمكن من تحقيق أهدافهم الأولى وهي إسقاط النظام السوري كما فعلوا مع ليبيا، ويروى السلفيون والإخوان بأن الحكم السعودي أحسن نموذج لإدارة سوريا المستقبل حسب اعتقادهم. [2]

لقد تجاهلت الدول الغربية كلها ودول حلف شمال الأطلسي ، بل ما تزال تتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان الممارسة ضد مؤيدى النظام السياسي الشرعي في ليبيا حتيى صدور هذا الكتاب، النظام الذى دبر له الانهيار بقوة حلف الناتو وتآمر المتمردين من عملاء المخابرات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية عليه، وهدم بفعل القصف المستمر من قبل حلف الأطلسي بقرار ظالم من قبل مجلس الأمن وبمساعدة الجامعة العربية. وهو ما أعطى مبررا واضحا لتواجد المتطرفين والقوى القتالية الجديدة المتمثلة في تنظيمات إرهاربية وجهادية متطرفه في ليبيا، وأعطتها حق في ذبح وسلخ الجنود الليبيين والتنكيل بجثث

---

1 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، مصدر سبق ذكره.

2 نفس المصدر.

المؤيديين بصفتهم أزلام النظام السابق، أو طحالب، كما تم تسميتهم بالشبيحة في سوريا أو بفلول النظام السابق كما في مصر وتونس.

إن المجازر الأخيرة التي حدثت في مدينة بني وليد الليبية في 20أكتوبر.2012، هي مثال جيد على ذلك التواجد للإرهاب الدولي، وتوازيا مع العمل الذي أنجزته قنوات الجزيرة والعربية على الأرض الليبية، قد واصلت وسائل الإعلام الغربية في دول الناتو تكرار نشر وإذاعة قصص عن مجازر لم يتم التحقق منها عن قرب مثل حالات الاعتداءات الغيرمثبتة على النظام السياسي الشرعي في ليبيا، بل كانت على يقين بأنها أخبار وهمية من أجل تبرير اعتداءات عسكرية مباشرة، وغير مباشرة على الشعب الليبي. فإن فرضية أن النظام السياسي في كل من ليبيا وتونس ومصر واليمن وسوريا هي أنظمة فاسدة مستبدة، لم تكن أمرا كافيا لتبرير الحرب ضدها بكافة الوسائل المجهزة لإسقاطها وتدمير بنيتها التحتية، لذلك كانت هناك حاجة لاستخدام تقنيات وسيناريوهات في معركة سياسية قذرة لكسب التضامن اللازم وتحييد الكثير من أفراد الشعب، وأيضًا الدول لتمكين حالة من الفوضى الدائمة فى المنطقة العربية، وزيادة نشر الجماعات والمليشيات المتطرفه والمليشيات المسلحه الإرهابية فى تنظيمات متعددة من القاعدة والسلفية المقاتلة والإخوانية وأنصار الشريعة وحركة الوفاء للشهداء وغيرها من التنظيمات الدينية في هذه المنطقة العربية لبسط نفوذها على المنطقة العربية وخاصة دول المواجهة.

إن المحاولات الغربية لاستخدام الحركات الإسلامية لتعزيز المشاعر المناهضة للشيوعية ومحاربة الاتحاد السوفيتى في السابق هي ذاتها تشبه بالضبط كل المحاولات التي نراها اليوم في مايسمى بالمفهوم الغربي بالربيع العربي الجديد، وذلك لاستخدام الصراعات الطائفية كما في إيران، وكذلك كما فعلت قبلها في العراق. ولكن هذه العملية ليست آمنه دائما وخاصة وأنه بالنظر إلى ما حدث في ليبيا و اغتيال السفير الأمريكي في ليبيا قد أثبت أنها ليست كذلك، فقد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن كما يقال. ففي هجمات 11 سبتمبر عام

2001 حملت الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي حكومة آل سعود مسئولية الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فإنه ليس من الغريب أن يتم إلقاء اللوم على حكام قطر في حالة حدوث أية مضاعفات مستقبلية محتملة نتيجة الاستهانة بالخطر الجديد وهو خطر انتشار الجماعات الإرهابية في ليبيا،وخاصة بعد مقتل السفير الأمريكي جون كريستوفر ستيفنز في ليبيا بتاريخ 11 سبتمبر2011، وهو نفس تاريخ أحداث 11 سبتمبر 2001. من جهة أخرى.

إن التزام الناتو في هذا الاتفاق الغير المكتوب ولا المعلن عنه مع المقاتلين الجهاديين والمتطرفين من تنظيمات القاعدة في ليبيا وسوريا الآن، هو تجاهل متعمد من قبل قوات الناتو والدول الغربية الراعية للفوضى الخلاقة كما أطلقوا عليه الغرب في المنطقة العربية، ولهذا وجود مئات من المقاتلين الجهاديين والمتطرفين من تنظيمات القاعدة في ليبيا هي بعلم الولايات المتحدة، وهي نفسها التي أعلنت بتاريخ 3يناير 2013 بضرورة عودة كل رعاياها من ليبيا ومطالبتهم بالخروج من ليبيا نتيجة للوضع الغير أمني وذلك من خلال تواجد المليشيات المسلحة في ليبيا. ولعل من المهم أن يذكر هنا بأن أحد متطرفي لندن وهو السوري أبو حليمة الطرطوسي الذي كتب ميثاق ما يسمى اليوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي أيد الهجمات الانتحارية في السعودية ثم عارض هجمات لندن في يوليو 2005 هو الآن في سوريا مع المجاهدين أو ما يسمى بالجيش السورى الحر.[1] وأيضًا قصة القبض على أبى أنس الليبي في ليبيا كما تم الإشارة إليه سابقا في 5 أكتوبر 2013 نتيجة لتورطه في عمليات تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي وإسلام في 1998 هو أيضًا دليل على معرفة الولايات المتحدة بتواجد الجماعات المتطرفة الدينية ومنها زعماء تنظيم القاعدة في ليبيا.[2]

---

1 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، مصدر سبق ذكره.

2 القبض على نزيه عبد الرحمن الرقيعي الملقب بأبى أنس الليبي في طرابلس فجر 5 أكتوبر 2013، مصدر سبق ذكره.

إن مفهوم مبادئ وعقيدة الشريعة الإسلامية المتعارف عليها قد يكون واضح لكل المسلمين، فالشريعة الإسلامية السمحة دائما تؤكد على مبادئ أخلاقية تحترم فيها الآدمية الإنسانية ويراعى فيها أدب الحرب والقتال ومعاملة أسرى الحرب، فالشريعة الإسلامية تؤكد دائما على أن دماء المسلمين وأموالهم وحرماتهم حرام عليهم، بل أوضحت بأنه لا يجوز إهدار دم المسلمين، ولقد حرم الله قتل النفس بدون وجه حق، وقد جاء التصريح الديني في كل الشرائع السماوية كقاعدة عامة للتعامل بين الناس، فإن من قتل نفساً بريئة فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً. وهذه الموعظة الدينية تحث على السماح والغفران،وعدم قتل النفس إلا بالحق. فما يجرى اليوم في ليبيا هو بالفعل عنف مسلح تفرضه مجموعة من الخوارج ضد المسلمين في كل مناطق ليبيا، لقد وصلت المليشيات المتطرفة في مدن ليبية وبالخصوص مدينة مصراتة إلى فعل كل المنكرات التي حرمها الله من تنكيل بالجثث بعد قتلها بدون وجه حق،والاغتصاب والتعذيب فقط بسب الاختلاف الفكرى أو العقائدى،بل وصل الأمر إلى ذبح كل من يقع بين أيديهم من مؤيدى العقيد معمر القذافى، وهذا ما فعلوه تجاه مناطق تاورغاء، و بني وليد، و سرت، فقط بحجة أنهم مؤيدين للعقيد معمر القذافى، بل وصلت بهم الأمور إلى الاعتداء على حقوق الله وشرعة، وذلك من خلال تصفية الليبيين جسديا على الهوية، رافضة كل معارضة علنية أو خفية مع الخصوم ومبدأ الرأي والرأي الآخر ومبادئ الديمقراطية التي يفترض أن تكون ثورتهم قد جاءت من أجلها.

فإذا سلمنا بمبدأ تطبيق الشريعة المقننة لمواجهة الظلم، فهذا يجب أن يتم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعن طريق شرائع الله وقانونه الإلهي بالحكم بالعدل، لقوله تعالي (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)، فالعدل هو قانون إلهي يدعوا الحكم بالعدل إن الله يأمر بالعدل والإحسان وهي القاعدة السليمة في الأحكام الدينية المتعارف عليها في الشريعة الإسلامية. ولكن ما حدث من عنف مسلح ضد الليبيين المؤيدين لنظام العقيد معمر القذافي هو عكس ذلك، مما كان سببا رئيسا في وجود شرخ للنسيج الاجتماعي في ليبيا حتى بعد انتهاء الحرب في ليبيا واستمر إلى الآن.

إن الشريعة الإسلامية الحقيقة هي تقوم على نشر الخير ومحاربة الجهل والمرض والفقر والتخلف، ومن ثمَّ الدعوة إلى الخير وحب الآخرين ومساعدة الضعفاء والمحتاجين، ونبذ إراقة الدماء والدفاع عن العرض و الشرف والكرامة الوطنية،والاستقلال الوطني،وكل ما يخدش حياة الإنسان وشرف الأوطان، وأيضًا الدفاع عن الثروات الوطنية ضد التبديد والتبذير والاستغلال والضياع. باعتبار أن ثروات الوطن هي ملك للمواطنين الذين ينتمون لوطن ما، وهذه هي الحقيقة الفاضلة للشريعة الإسلامية ومن يريد أن يطبقها فهذه هي القواعد الإسلامية، ولكن ما حصل في ليبيا خلال الحرب وبعدها من قبل الجماعات المتطرفة الإرهابية والإخوانية هو نقيض لكل هذه القيم والمبادئ السامية التي دعت إليها شريعتنا الإسلامية.

إن ما أتت به الجماعات الإرهابية بعد 2011 هي فوضى وليس هناك أى معنى للفوضى الخلاقة، فالفوضى هي نقيض للخلق ولكن مبررات الغرب لا تتمشى مع قيمنا الدينية الإسلامية. فالحرية في المفهوم الإسلامي لا تعني الفوضى وارتكاب المنكرات واستباحة محارم الله والانغماس في الشهوات، فالحرية التي تبيح كل هذا كما حدث في ليبيا هي ليست من الحرية في شىء، وإنما هي فوضى بمعناها الشامل في المفهوم الغربى، ولكن الواضح بأن ما اردوه هذه الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة والمليشيات المسلحة في ليبيا هي محاولة تعديل جوهر الشريعة الإسلامية حتى ينطبق مع مفهوم العولمة الغربية. ولهذا فإن ما يحدث في ليبيا من قتل وتنكيل بالجثث والاغتصاب هي بالفعل أعمال مخالفة لكل المبادئ والشرائع السماوية وهوما قامت بتطبيقه الحركات الدينية المتطرفة على الليبيين، والتي تعمل الآن على ترسيخ جميع أنواع العنف الاجتماعي والسياسي تحت منظور ودعم عربى -غربى، وبغرض تركيع الدول وتشريد أبناء الشعب الواحد بحجة الديمقراطية وإنهاء الأنظمة السياسية في الدول العربية، وإن اختلفت طبيعة كل الدول التي طالتها الفوضى مثل مصر وتونس وسوريا واليمن وليبيا.

هذا ما خطط له الغرب في تقسيم المنطقة العربية وتطبقت بأداوت صنعت بالغرب وتتلمذت على أيدي الغرب وأخرجت بسيناريو قطرى –سعودى- إماراتى تم تنفيذه تحت أروقة جامعة الدول العربية المنظمة الإقليمية التي تخص الشأن العربي والقومي والتي يفترض أن تدافع على القضية العربية وليس تكون أداة لتحقيق مآرب الأطماع الاستعمارية الغربية. لقد طبقت هذه المبادئ المخالفة للدين الإسلامى على الشعب الليبي المسلم والذى يخلو من وجود أي ديانات أخرى فيه فكل الليبيين مسلمون، فلا وجود للطائفية الدينية في مجتمع متجانس مثل المجتمع الليبي،ومع ذلك فقد تواجدت الجماعات الإرهابية بتكفير الناس فقط لأنهم مؤيدين لشرعية معمر القذافي وشاركت قطر والسعودية في تمويلهم وإعدادهم ومساعدتهم للوصول إلى ليبيا. فما هي أصول هذه التنظيمات وما دورها في مشروع الربيع العربي.

2. **أصول تنظيم القاعدة ودورها في دعم الربيع العربي**: لقد كان دور تنظيم القاعدة والجماعات المقاتلة وتنظيم الإخوان المسلمين، فيما سمي بالربيع العربي في الدول العربية وليبيا بالذات فعال وأساسي في قلب الأنظمة العربية، فالرجوع إلى أساس التيار السلفي المقاتل وخاصة فيما يخص الجيل الأول من تنظيم القاعدة وهو أيمن الظواهرى وأسامة بن لادن فهؤلاء نصفهم ينتمي إلى التيار السلفي، والآخر ينتمي إلى التيار الإخواني، ولهذا فإن حركة الإخوان المسلمين هي الأخرى لم تعد حركة سلمية وخاصة بعد ما قامت به في سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ساهم كمال الهلباوي الذى ينتمي إلى تنظيم الإخوان المسلمين المتحالف مع إيران والتيار الجهادى السابق في أفغانستان، والذي اتهم السعودية بدعم الرئيس المصرى حسني مبارك ضد حركة الإخوان المسلمين، ساهم في حملة المخابرات البريطانية ضد أبى حمزة المصرى،والتي انتهت بطرده من مسجده وتعيين أحد مؤيدى حماس واسمه محمد صوالحة، بمباركة من بابا الإخوان المسلمين القطري-المصري يوسف القرضاوي، والذى عرف بدوره الفعال في إنجاح عمليات حلف الناتو في ليبيا من خلال الفتاوى التي تبثها قناة الجزيزة يوما بعد يوم.[1]

1 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، مصدر سبق ذكره

كانت عملية شريف عبد الرحمن الملقب بأبى حمزة هي حجر الزاوية في شراكة أخرى طويلة الأمد بين الحكومات البريطانية وحركة الإخوان المسلمين. فلا يعرف أحد إذا ما كانت هذه الشراكة هي فكرة من وزير خارجية بريطانيا السابق توني بلير أو هي عميلة من أحد فروع مكافحة الإرهاب البريطاني ضد الإرهاب وحركة الإخوان المسلمون. لا يعرف أحد بالضبط إذا كانت هذه الشراكة فكرة خالصة لكين ليفينجستون،[1] عمدة لندن السابق أو لأحد فروع مكافحة الإرهاب البريطانى، ولكن يبدو أن ما بدأ كعمل محدود لمحاصرة الحركة الجهادية السلفية في العاصمة البريطانية لندن، وكان على وشك الانكفاء بعد قرار بريطانيا حظر سفر القرضاوي إليها 14 يوليو 2011، [2] قد انتهى باتفاق بريطاني أمريكي على توسيع هذه الشراكة بعد الثورات العربية التي يسميها الغرب ربيعا عربيا. إن السياسة الخارجية لبريطانيا عرفت بأنها سياسة مؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تكون متفقة معها في كافة القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بالحرب على الدول العربية. والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هي الدولة التي عاد منها عدد كبير من صناع القرار حاليا في ليبيا وتونس والعراق و مصر بعد ما عرف بالفوضى الخلاقة أو الربيع العربى فى المنطقة العربية.فى تونس وضع راشد الغنوشي وهوزعيم حركة النهضة التونسية، والأمين العام لشئون القضايا فى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وهو لاجئ سياسي لمدة 21 عام فى بريطانيا. ولهذا لعب دورا حيويا في التفاهم الإخوانى البريطاني.[3]

بالنظر إلى كل الدول التي طالتها الفوضى فإننا نجد دورا بارزا للتنظيمات الإرهابية، وتنظيم القاعدة في كل الدول وبأشكال متعددة، وبتنوع التعدد والاختلاف من حيث طبيعة

---

1 كين ليفينجستون ويطلقون عليه لقب كين الأحمر، وعرف عنه أنه مؤيد للعرب وهو عمدة مدينة لندن ببريطاينا في انتخابات 2000

2 حذرت وزارة الداخلية البريطانية السلطات المختصة من السماح بدخول يوسف القرضاوي إلى أراضي المملكة المتحدة ومن مجرد استخدام أراضيها كـ"ترانزيت ابتداء من 14يوليو 2011. وينص قرار وزير الداخلية البريطاني على أن أي شركة طيران تقل القرضاوي إلى بريطانيا ستتعرض لتهمة بموجب المادة 40 من قانون الهجرة واللجوء بصيغته المعدلة.

3 محمد تامالت، أعداء الأمس أصدقاء اليوم: الشراكة الإعلامية بين حلف الناتو والمجاهدين الجدد، مصدر سبق ذكره

النظام السياسي وطبيعة المجتمع وتركيبته الاقتصادية والاجتماعية.إن ما تعرف عليه المنطق يؤكد على أن الاختلاف الثقافى والعقائدى والدينى والتاريخي والحضارى والاجتماعي يفرض على العقل الإنساني ثقافة الاعتقاد بالتميز وامتلاك القوة إذا أمكن وفقا لمفهوم ووسائل السياسة الخارجية لكل دولة. ولكن ما يجرى الآن يتحول إلى الاعتماد على ثقافة الإبادة والتشويه وبث الفتنة بين أفراد المجتمع الواحد، وبين الطوائف المختلفة و إلحاق الأذى بالآخرين الذين يختلفون معهم في الرأي والاتجاهات والأفكار[1].

فلقد ذهبت الجماعات الإرهابية المسلحة إلى مبدأ الأذى بالآخرين والاعتقاد بأن الطرف الآخر هو عدو مباشر له، و تخويف الشعوب باتباع الطرق العشرة التي ذكرها المفكر الأمريكي توم تسومسكي في مقالة له بعنوان " عشر استراتيجيات للتحكم في الشعوب " وهي ابتكار المشاكل، ثم تقديم الحلول وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها اتجاة الربيع العربي كما تدعي، فإن خلق المشكلة بغض النظر عن نوعها و أساليبها ومن ثم معرفة رد الفعل من قبل الشعب، والذى قد يوافق على كل الإجراءات المقبولة من قبله لإنهاء المشكلة وهكذا، وبالفعل إن الولايات المتحدة هي من خلقت تنظيم القاعدة لمحاربة الاتحاد السوفيتي أثناء فترة الحرب الباردة، ومن ثم هي نفسها من ساعدت الجماعات المتطرفة للانتشار وا لدخول في المنطقة العربية بغرض توسيع دائرة العنف حتى تطلب الشعوب قوانين أمنية حتى وإن كان ذلك على حساب حريتها. وهذا ما حصل في البرنامج الأمريكي الفوضى الخلاقة أو الربيع العربي الذى أثبت بأنه ليس ربيعا وليس عربيا.[2]

قد يكون الرد الطبيعي لفعل أى شعب هو عبارة عن رد فعل فطرى مرغوب فيه،ويكون مؤسسا على ميزان حكيم، وثقافة حضارية سليمة. وأن لا يخرج عن حجم الفعل الطبيعي، فلا ينبغي للجماهير الثائرة أن تتبنى سياسية الإحراق والقتل والتدمير والتنكيل

1 أحمد محمد حقي، فقه الاحتجاج وفلسفة التدافع عن الإساءة للمقدسات الدينية، نشر على صفحات إسلام أون لاين بتاريخ 2 أكتوبر 2012.

2 مصدر سبق ذكره

بالجثث وغيرها من السلوكيات الغير حضارية والغير منطقية، ولكن ما حدث بفعل دور التنظيمات الإرهابية المسلحة والمتطرفة كان على عكس الطبيعي تماما، حيث تبنت الشعوب العربية في ثوراتها بقيادة التنظيمات الإرهابية المتطرفة كافة أنواع الإساءة من سياسة الإحراق والقتل والتنكيل والتدمير والهدم والدمار الممنهج بقصد إبادة المخالفين لآرائهم وركزت على تدميرمؤسسات الدولة وأركانها. فلقد خلقت الدول الغربية كافة المشاكل للدول العربية،بل ساهمت بشكل مباشر على استفزاز مشاعر المسلمين وذلك من خلال الإساءة المتكررة إلى الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وبعد ذلك قامت بضرب مواقع استراتيجية وحيوية في الدول العربية،كما فعل في تونس ومصر و اليمن وليبيا وسوريا، وأصبحت تنسج سياسة التحكم في هذه الدول من خلال تواجد هذة الجماعات المتطرفة، وتعزيز سياسات أمنية تحافظ على تواجدهم وفرض قوانين قد تحد من حرية هذه الشعوب وتطلعاتها المستقبيلة.[1] ولعل اختراق السيادة الوطنية لليبيا في القبض على نزيه عبدالحميد الرقيعي من وسط طرابلس بتاريخ 5 أكتوبر 2013، هو دليل على حرية الولايات المتحدة في فعل ما تراه هي مناسب في المنطقة العربية حتى وإن أدى ذلك إلى اختراق السيادة الوطنية للدول التي طالهتا فوضى الربيع العربي.

إن معرفة التخطيط الذى تقوم به الجماعات المتطرفة المسلحة، واستخدامها من قبل دول الغرب في الربيع العربي يظهر بوضوح في الكثير من المواقف، والتي يمكن شرحها من خلال التركيز على نوع الاحتجاجات التي ظهرت في كل دولة عربية فى بداية الأزمة، والتي لم تتعدى المطالب الحقوقية لتحسين الوضع الاقتصادى للشعب، فهي أغلبها احتجاجات لا تحظى بقبول وتأييد شعبي كبير، ولا تملك أي نوع من الاستراتيجية السياسية أو المنظور السياسي أو الهدف السياسي ومن ثم سرعان ما تتغير إلى مواجهات وشعارات سياسية مطالبة بإسقاط النظام، والهجوم على الثكنات العسكرية وسرقتها واستخدام السلاح ضد الجيش،

1 نفس المصدر السابق

مثلما حدث فى ليبيا وسوريا، ومن ثم تتطور إلى الهجوم على الثكنات العسكرية والسيطرة على كل مرافق الدولة بقوة السلام، وبدوافع مشبوهة من بداية أحداث ما يسمى بالربيع العربي، مما أدت إلى انقسام المجتمع الليبي إلى مؤيد ومعارض، مما أدى إلى انقسام وشرخ اجتماعي ظهر بوضوح في نموذج ليبيا،إن التغيير بالسلاح وبالإرهاب لا يمكن أن نطلق عليه مصطلح ثورة، إذا ما عرفنا بأن الثورة دائما تعني التغيير نحو الأفضل و هي عملية تغييرية يعني بها التنمية والتطوير في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعني التقدم والتطور في قطاعات التعليم والصحة والمرافق العامة، ولا تعني الدمار والقتل والترويع ولايمكن أن يتضمن أي من أهدافها تأجيج نار الفتنة الطائفية والمذهبية كما حدث في تونس ومصر، أو الفتنة القبلية والجهوية كماحدث في ليبيا.

فباسم الديمقراطية وحرية المظاهرات الكاذبة دعت دول الغرب إلى خلق فوضى خلاقة في المنطقة العربية من خلال دعم مباشر للمجموعات الإرهابية والإخوان المسلمين باستخدام هذه المجموعات في ابتزاز المواطنين وتعطيل أعمالهم وتخريب متاجرهم، و حرقها بحجة باطلة لا يقصد منها إلا إثارة النعرات المذهبية والتحريض على الاقتتال الداخلي، بينما تقف المؤسسات الأمنية عاجزة عن ردعهم حتى يحدث الانفلات الأمني والذى بدوره يؤدى إلى الانقلاب السياسي بأداوته.

إن انتشار الفوضى في ليبيا، وعدم الاستقرار المعيشي والأمني حتى بعد مرور ثلاثة أعوام من الفوضى الخلاقة، والذى تعيشها كل الدول العربية التي مرت بفيروس الربيع العربي أو الفوضى العربية، وضياع هيبة القوى الأمنية، وبقية المؤسسات الرسمية، والإدارات العامة والمؤسسات الشرعية المعطلة، مما ساعد حرية تحرك المليشيات المتطرفة والإرهابية المسلحة في تفكيك مؤسسات الدولة وإفشالها بالكامل،بل وصل بالدول عجزها عن بناء مؤسساتها الأمنية من الجيش والشرطة مجددا بعد انهيارها بعد حوالى ثلاثة أعوام على اندلاع ما يمسى بالربيع العربي كما حدث في ليبيا. لقد استمر مشهد الصراعات والانقسامات

والتمزيق في ليبيا عنصر ينذر بمجىء بداية الحرب الأهلية بين المناطق والقبائل الليبية، التي عاشت في ظل النظام السياسي بقيادة العقيد معمر القذافي أكثر من 42 عاما على توافق اجتماعي وسياسي واقتصادى دون أي صراع. وترسخت مفاهيم أخرى لم تعهد بها ليبيا طيلة فترة 42 من الاستقرار والأمن ، بل طالت الفوضى تغييرات ديمغرافية، من حيث التوزيع السكاني وخاصة بعد تهجير مناطق وعائلات من بيوتها، مما سبب في تغيرات غير متزنة من حيث كثافة السكان في مناطق دون غيرها، وسبب مشاكل اقتصادية وتعليمية وصحية وإدارية فأصبحت العودة إلى الحياة الطبيعية بعد الفوضى أمرا صعبا في ليبيا.

3. **خطط فرنسا وقطر للإطاحة بالنظام السياسي الليبي** . كما أسلفنا القول بأن الحرب على ليبيا لم يكن الهدف الحقيقي منها هو تطبيق الديمقراطية. كما ادعت الدول الغربية وعملاء الغرب والإسلاميين المتطرفين وجماعات الإخوان المسلمين. بل كانت في الحقيقة هي أخماد الصوت الذى كان يدعو إلى الوحدة العربية، والوحدة الأفريقية وكان سببا في تأسيس الاتحاد الأفريقي وتحريض دول أفريقيا على محاربة الدول الغربية،التي تسيطر على القارة الأفريقية. بالإضافة إلى الثروات الطبيعية التي تميزت بها هذه البقعة الجغرافية من نفط وغاز وقد كشف تحقيق تلفزيوني أعدته قناة كنال بلوس الفرنسية،تحت عنوان الغاز والنفط: الحروب السرية عن معلومات نادرة جدا حول كواليس الحرب الليبية في مارس 2011. حيث كانت تكشف التحقيقات التخطيط لإسقاط العقيد معمر القذافى بين فرنسا وقطر كان المخطط له علاقة مباشرة بحقول غاز ضخمة في ليبيا، وهي ما أكدت بأن هذه الحقول تكفي لحاجيات أوروبا لعقود طويلة.[1]

يرجع ذلك إلى عام 2007 بعد زيارة العقيد معمر القذافي إلى فرنسا وما دار بين ليبيا وفرنسا من صفقات لبيع طائرات حربية فرنسية بملايين الدولارات وتصادفت الزيارة مع اكتشاف شركة توتال النفطية الفرنسية حقل غاز طبيعي في ليبيا اسمه إن سي 7 والذى اتضح

1 الأخبار نشر بتاريخ 29نوفمبر2012، مصدر سبق ذكره

بأنه من شأنه أن يكفي حاجة أوروبا من الغاز لمدة ثلاثين عاما، وبعد اكتشاف هذا الحقل جرت مفاوضات بين رجل أعمال من أصل لبناني واسمه زياد تقي الدين حيث باعت الشركة الوطنية الليبية للنفط حقوقها بالكامل إلى صالح شركة توتال بقيمة 140 مليون أورو مع نهاية عام 2008 وبداية 2009.[1]

أوضحت التحقيقات التى صرح بها تقي الدين أن "شرط الليبيين الوحيد كان ألا يدخل أي طرف ثالث مع الشركة الفرنسية في تلك الحقوق"، ولكن في 2009 علمت قطر بالاتفاق مع فرنسا ـ فأرادت أن تضمن حصة لها في الغاز الليبي، واشترت من الفرنسيين جزءاً من الحقل، ما أثار غضب الليبيين وطالبوا بإبعاد قطر عن الصفقة، لكن قطر لم تهضم أمر استبعادها عن الاتفاق وعن الحقل الغازي الضخم، ويقول تقي الدين "قال القطريون في أنفسهم أنهم لن يتمكنوا من التفاوض مع الليبيين ففكروا، لماذا لا نشنّ حرباً عليهم باسم إسقاط ديكتاتور اسمه القذافي، وفي سبتمبر 2010 بلغت المفاوضات بين الليبيين والفرنسيين حول الحقل المذكور نقطة الصفر فتجمّدت، وهنا بدأت فرنسا جدياً بالتفكير في إسقاط النظام السياسي الليبي.[2]

وفي أكتوبر من 2010، يشير التحقيق إلى حدث لافت وهو هروب نورى المسمارى وهو مسئول البروتوكول لديه، وبشكل مفاجئ إلى فرنسا، إلى الدرجة التي صرحت فيها ليبيا بأن المسمارى ذهب إلى فرنسا كي يتلقى علاجاً في باريس، ثم ما لبث أن أصدرت بحقه مذكرة جلب وملاحقة، فتبيّن أنه فارّ، لكن فرنسا رفضت تسليم نورى المسماري وتكفلت بحمايته على أراضيها، وهنا، يقول المدير السابق للاستخبارات الفرنسية إيف بونيه 2010، إن الاستخبارات حصلت على معلومات قيّمة من المسماري حول العقيد معمر القذافي. أين

---

1 الأخبار نشر بتاريخ 29نوفمبر2012، مصدر سبق ذكره

2 نفس المصدر

يذهب، أين يبيت، كيف يعمل، كيف يتنقل.. ويضيف، كل تلك المعلومات كانت مفيدة لأي عمليات يتقرر تنفيذها في المستقبل من قبل فرنسا.([1])

بعد هروب نورى المسمارى إلى فرنسا بشهر فقط،جاءت الخطوة الثانية وهي أنه أعلنت القوات الجوية الفرنسية ما سمي بمناورة رياح الجنوب 2011 وهي تصميم القوات الفرنسية تعرف هذه العملية بالإشارة إلى أنها تقضي بالتمرن على قصف بلد يحكمه ديكتاتور، ويريد توريث ابنه، وهي دولة تهدد مصالح فرنسا وكان المقصود منها ليبيا ردا على رفضها مشاركة قطر في الشراكة في حقل الغاز، وكذلك إلغاء ليبيا صفقة الطائرات التي كانت مفترض أن تشتريها ليبيا، ولهذا تشاركت القوات الفرنسية قوات بريطانية، وحدد لها تاريخ ما بين 21 إلى 25 مارس 2011، وهي بالفعل الفترة التي تآمرت فيها هذه الدول مع الدول العربية بتدويل القرار العربى إلى قرار أممي في مجلس الأمن بشأن الحظر الجوى على ليبيا، بعد تجميد الأموال والأرصدة الليبية في الخارج، والحصار على مبيعات الغاز والنفط، وهي المصدر الأساسي للدخل الليبي. يذكر المدير السابق لوحدة مكافحة التجسس الفرنسية،أن الفرنسيين والبريطانيين شنو هجومهم بعد ساعات قليلة فقط من التأكد من إعلان القرار الأممي، ولكن تم التحضير سرا للهجوم، علما بأن عملية القصف الجوى كانت مؤكدة التحقيق بأن هناك مجموعة من عملاء الاستخبارات الفرنسيين والقطريين توجهوا إلى ليبيا لمساعد التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة الليبية منذ بداية الفوضى في ليبيا يقول أحد العناصر الاستخبارتية من فرنسا بأنه تحتاج إلى شهر من التحضير للحملة العسكرية على ليبيا قبل أشهر من شنها،وليس دقائق فقط.([2]) حيث ذهب إلى ليبيا في فبراير 2011 وقال إنهم قاموا هو ومن معه بتنفيذ بعض العمليات لتحضير الأرضية للحرب وقال بأنه في اليوم الأول من تحركهم فجرنا آليات عسكرية، ودمرنا الكثير بكافة الوسائل المتاحة وكان المناخ مناسب لأنه لا أحد سيحاسبنا فكل المسئولين الكبار كانوا يعلمون بما نقوم به.([3]) ولهذا

1 نفس المصدر السابق.

2 نشر فى جريدة الأخبار بتاريخ 29نوفمبر.2012، مصدر سبق ذكره

3 نفس المصدر السابق.

لانستغرب الآن بعد مرور ثلاثة أعوام على هذه الفوضى لم يستطع الليبيون بناء مؤسسات دولتهم لأنهم أشركوا الأعداء في هدمها ولأن الفرنسيس والقطريين والبريطانيين هم من قاموا بالثورة في ليبيا مع حلف الناتو وليس الليبيون كما اتضح مؤخرا.

بعد التحضير للحرب جاء دور التهويل وتضخيم الأحداث وبث الإشاعات والكذب الإعلامي كما أسلفنا سابقا عن طريق قنوات الإعلام العربية والجزيزة، من خلال استخدام ذريعة حقوق الإنسان. يقول التحقيق بأن في هذه المرحلة بالذات استعان الرئيس الفرنسي ساركوزى بالكاتب برنار هنرى ليفي وهو صهيوني، حيث بدأ في بث الإشاعات الكاذبة حيث بدأ يروج بأن السكان في المنطقة الشرقية من ليبيا مهددون بالقصف بالأسلحة الكيميائية، وبعد انطلاق الحرب بخمسة عشر يوما حصل ساركوزى على مايريده إذ وقّع المجلس الانتقالي اتفاقاً سرياً مع فرنسا تمنح ليبيا بموجبه 35٪ من الإنتاج النفطي الليبي إلى فرنسا مقابل دعمها للقضاء على النظام السياسي الشرعي في ليبيا وإسقاط نظام العقيد معمر القذافى، وأيضًا حصلت قطر على حصتها هي الأخرى إذ ما هي إلا أشهرا قليلة حتى اشترت دولة قطر حصة لها في توتال والتي وصلت أخيراً إلى 3 ٪. وهنا يذكر الصحفي باتريك شارل ميسانس،(1) أنه توجه إلى مقرّ شركة توتال في ليبيا، وهنا اكتشف أنه في المبنى الذى يضمّ مكاتبها لا توجد أي إشارة لوجود الشركة بالفعل، فهي تعمل بواسطة اسم "شركة مبروك للعمليات النفطية، لكن الموظف الليبي رفض التحدّث إليه، وقال له هذه تعليمات توتال واضحة لا يمكن استقبال أي صحفي هنا، وليس لدينا الحرية في الكلام عن أي أمر.(2)

إذا سلمنا بما حدث من صفقة بين وقطر وفرنسا فهذا ليس بالعجيب والغريب، فلقد عملت دول قطر وفرنسا بدعم مالي ضخم مقابل إسقاط النظام السياسي في ليبيا، وهي

1 الصحفي الفرنسي باتريك شارل ميسانس، هو من قام بالتحقيق مع زياد تقي الدين وهو رجل أعمال لبناني عبر قناة كانال بلوس الفرنسية.

2 نشر فى جريدة الأخبار بتاريخ 29نوفمبر.2012، مصدر سبق ذكره

مازالت تحافظ على وجود الفوضى داخل ليبيا بدعمها للجماعات المسلحة الإرهابية المتطرفة بالسيطرة على ليبيا، وقد قامت دول أخرى غربية بشن حرب نفسية على محاربة الإسلام من خلال الإساءة إلى رسول الله ولعبت الدنمارك دورا بارزا في ذلك عندما طلب المؤلف والكاتب الدنماركي كارى بلوتجين من رسامي في 20سبتمر 2005 وضع رسومات كريكاتيرية تمثل الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك لتضمينها في كتابه الجديد عن رسول البشرية محمد رسول الله عليه الصلاة والسلام دون معرفة ما هي العواقب وردود الفعل المتوقعة لمثل هذا العمل.نشرت صحيفة جلايلاندس بوسطن تفاصيل الاثنى عشر رسما كريكاتيريا والعديد من هذه الرسومات الهزلية كانت تختصر اسم الرسول عليه السلام محمد بأنه يقوم بأدوار وأعمال العنف والإرهاب التي ارتكبها المسلمون باسم الإسلام. وبالفعل فإن حراك ليبيا الأول كان في 17 فبراير عام 2006 عندما ظهرت مظاهرت تندد بالرسومات التي تسيئ للرسول وحدث اصطدامات بينها وبين رجال الأمن الليبي ولذا استخدم الغرب العامل الديني هذه الوسيلة في نشر الفوضى.

4. **استخدام الغرب العامل الديني في نشر الفوضى في ليبيا**: إن مؤامرة خلق الفوضى في ليبيا وإسقاط النظام الليبي ظهرت بوادرها في 17 فبراير عام 2006 عندما احتج بعض الليبيين على الرسومات التي استخدمت ضد الرسول. فقد ظهر وزير الإصلاح الإيطالي وبيرتو كالديرولي بلبس رسم عليه صورة مسيئة لرسول الله عليه الصلاة والسلام وهذا كان بدوره عاملا أساسيا في غضب الشارع الليبي، مما جعل الليبيون يتظاهرون يوم 17 فبراير 2006 احتجاجا على هذه الرسومات وعلى وزير إيطاليا أمام السفارة الإيطالية في بنغازى، وأدى هذا إلى رد فعل شعبي في بنغازى، كان سببا في اندلاع أعمال عنف ضد مبنى السفارة الإيطالية في بنغازى، مما استدعى تدخل قوات الأمن العام، والذى أدى بدوره إلى حدوث مصادمات بين الجماهير ورجال الأمن ، سببت في مقتل حوالي 11 مواطن ليبي من رجال الشرطة والمتظاهرين. كانت عملية الشغب ضد السفارة مستهجنة من الدول الليبية، ولكن

قام أحد الحراس على السفارة بإطلاق النار على المواطنين دون تعليمات من الدولة مما تسبب إلى تحويله إلى المحاكمة والقضاء الليبي وتم تعويض الأهالي ماديا ومعنويا، غير أن هذا التاريخ استغل في اندلاع فوضى أخرى في عام 2011. فبالرغم من رفض بعض المشاهير من الرسامين الدنماركيين للاستجابة لبث مثل هذه الصور، وذلك لحرصهم وخوفهم من ردود الفعل من المسلمين فى الدنمارك وخارجها، مما قد ينتهي بهم إلى فقد حياتهم، مثلما حصل مع المخرج الهولندى جوخ الذى اغتيل فى حديقة عامة ، وفى وضح النهار ، من قبل أحد الشباب المسلمين ، وذلك بعد اشتراكه مع هولندية من أصل صومالى فى عمل فنى فسره العديد من مسلمى هولندا وقتها أنه يسيئ إلى الإسلام. [1] إلا أن هناك من قام بذلك واستمرت عملية استفزاز المسلمين كمخطط غربي لإثارة الفتن ونشر الفوضى في الدول العربية والإسلامية كأسلوب من أساليب الحرب الصليبية الجديدة.

وما يؤكد على فرضية المؤامرة الدولية فإن في نفس السنوات 2005-2006 انتشرت أعمال عنف في معظم الدول العربية نتيجة لنفس الأسباب تقريبا، وهي الإساءة إلى الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وأصبحت العدوى العقلية هي النوع السائد خلال العامين مما تسبب في الاعتداء على السفارات الأجنبية وحرقها في معظم الدول العربية والإسلامية وأحداث الشغب والفوضى فلم تتخذ الدول العربية أي إجراءات وقائية لحماية البعثات الدبلوماسية والمحافظة على السفارات وأرواح العاملين بالسفارات حتى امتد الأمر إلى اندلاع الفوضى العربية. وكان هذا بمثابة جس نبض الشارع العربي ومعرفة وسائل استفزازه وغضبه.

وتجدر الإشارة هنا إلى استخدام مصطلح العدوى العقلية، فهي أسلوب من أساليب الانتشار الأفقي السلبي دون معرفة أسباب هذه العدوى والحكم على الظاهرة السياسية من منطلق الموضوعية، فهي حسب تحليلي الشخصي نوع من الحرب النفسية التي استخدمها

1 قتل المخرج الهولندى ثيو فان جوخ على يد الهولندي المغربي الأصل محمد بوييري،في 2 .نوفمبر 2004

العدو ضد الشعوب من أجل إخضاعها وانكسارها ومن ثم السيطرة عليه في حالة انهزام نفسي كما يحدث الآن في المنطقة العربية مما يجعلنا نفكر من جديد في مفاهيم القومية العربية وتاريخ الانتصارات العربية. فإن نتائج العدوى العقلية دائما سلبية تعني الانتقام والتخطي دون منهج وعقلانية فكرية، ولابد أن يكون نتائجه دائما تسبب في الانهزام النفسي، فانتشار مفهوم الثورة لم يكن ناتج من تحرك داخلي مستقل، نابع من تشبع فكرى بأطر فكرية ومنهج فكرى منظم، بل كان مخطط استعمارى لتقسيم المنطقة العربية، فروح الانتقام التي ظهرت بها الجماعات الإسلامية المتطرفة بدعم الغرب جعل من الطرف المعارض لهذه الطائفة يشعر باستذلال النفس وانكسارها أمام أعدائها، أي بمعنى آخر هو شعور الإنسان بعدم أهليته وقدرته على العمل وسط التناقضات التي أفرزتها الثوارت، وخاصة كما يحدث في ليبيا حيث بدأ الموطن الليبي يبحث على أمنه واستقراره أكثر من احتياجه إلى الديمقراطية. فقد تكون هناك دول بالفعل تحتاج إلى ثورة تصحيحية وتحتاج إلى تغيير و لكن ما حدث في ليبيا لم يكن القصد منه هو الحاجة الاقتصادية والمادية وإلا لماذا يعاني الشعب الليبي اليوم من انكسار نفسي نتيجة غياب عنصر الأمن وعدم الاستقرار في ليبيا ؟

فإن التقليد الأعمي يضر بصاحبه هذا ما تعلمناه في حكمة الحياة، ولهذا فإن العدوى لا تعطي نتائج إيجابية في كل النماذج المطبق عليه العدوى.وهذا ما يحدث أحيانا عندما يكون الإنسان في حالة غضب مفتعل حيث تغيب حكمة العقل في التغلب على المشاكل. ففي علم السياسة أيضًا تعتبر العدوى العقلية هي التقليد الأعمي للحدث دونما فهمه وإدراكه ومعرفة ما هي العقوبات التي تنشئ عن الحدث نفسه، فهذا ما حصل بالفعل في الشارع العربى بعد أن أعطى الغرب مسمى بالربيع العربي وهو غضب الشعب ضد الأنظمة العربية، وردود فعل الشارع العربي المتجانسة في كل الدول رغم اختلاف خصوصيتها وطبيعة الأنظمة السياسية فيها، وهو ما كان يسير وفقا للمخططات المبرمجة على حسب طبيعة كل دولة وخصوصيتها الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وأيضًا استطاع الغرب أن يعرف العقلية العربية ودرس نفسية المواطن العربي وأدرك بأن ردود أفعال الدول العربية ستكون سهلة وتكون غاضبة إذا ما كان العنصر الديني أساسي في إثارة الغضب والفعل العربي، ولهذا لاحظنا بأن إثارة الفيلم المسيئ للرسول عليه الصلاة والسلام مرة أخرى في عام 2012 هو حبكة غربية لإثارة الرأي العام العربي والإسلامي، وجس نبض الشارع العربي، ولهذا فإن التجربة تكررت أكثر من مرة كما نعرف عام 2004 عندما خرج كاتب دينماركي برسوم مسيئة للرسول الكريم، ومن ثم إعادة التجربة بعد كتابة وزير خارجية إيطاليا على قميصه عبارات تسيء للرسول الكريم 2006، وحدث بالفعل في المنطقة العربية ما أراده الغرب وهو التشابك بين قوات الأمن التي كانت تحمي السفارة الإيطالية وبين الجماهير الغاضبة في مدينة بنغازى. لم تكتف الدول الغربية بتكرار التجربة واستفزاز الشارع العربي والمسلم أكثر من مرة بل ذهبت في 12أكتوبر2012 بأنتاج فيلم آخر يسئ إلى رسول الله وهو فيلم أمريكي للمخرج سام باسيلي[1] والذى قدم له دعم مالي من أحد رجال أعمال يهود لا علاقة له بالإخراج الفني للأفلام، ولكنه يعاني من مرض نفسى كان يعالج بسببة بأحد المصحات للأمراض العقلية.[2]

إن الحرب الصيلبية التي يراد بها إنهاء الإسلام وتفتيت المسلمين استمرت عام 2002 عندما تم اغتيال ابوعمار، وعمل الغرب مع إسرائيل على انقسام المقاومة الفلسطينية بين منظمة فتح و حماس،في عام 2003 عندما خطط الغرب باحتلال العراق، وبث الفتنة والانقسام بين الشيعة والسنة لمسلمي العراق وبين العراق والأكراد. أيضًا حاول المخطط الغربي تنفيذ تقسم مصر بين المسلمين، والمسيحيين في مرات عدة ولم تنجح إلى الآن بفضل الوعي الديني والقومي لدى المصريين، وفي عام 2011 عمل الغرب على بث نار الفتنة في ليبيا ونشر النعرة الجهوية والقبلية من جديد والتي كانت موجودة عام 1936.

---

1 سام باسيلي هو المخرج الأمريكي للفيلم المسيئ للرسول الكريم، وقد وجد مقتولا في شقتة بعد تبليغ أحد المواطنين من سكان ولاية فلوريدا الأمريكة سماع صوت رصاص في الشقة المجاورة له باعتقاد أن هناك جريمة قتل إلا أن الشرطة في ولاية فلوريدا بعد معاينتها للجثة أكدت على أن سام باسيلي انتحر ولم يقتل في 14 سبتمبر2012

2 أخبار شرطة ولاية فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية عن وجود جثة سام باسيلي، 14سبتمبر2012.

لقد أثار هذا الفيلم الذى عرض في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 مرة أخرى الشارع العربي مما أدى إلى الهجوم على السفارات الأمريكية في بعض الدول العربية. لقد أدى هذا الفعل إلى إثارة غضب الشارع العربي مرة أخرى في ردود فعل على أعمال العنف ضد الأمريكيين والتي قد لا تكون بغرض اختبار لمصداقية الأنظمة الجديدة، إلا أنها خلقت بتصميم أمريكي _ عربي بل كان بغرض زيادة التوتر في الشارع العربي، أدت ذروته إلى تحطيم السفارات الأمريكية في كل من مصر وتونس واليمن، وقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز في هجوم على القنصلية الامريكية في بنغازي مع ثلاثة أمريكيين آخرين واندلاع تظاهرات احتجاج غاضبة على هذا الفيلم في ليبيا بعد حرق السفارة الأمريكية في ليبيا 11سبتمبر2012.([1])

وهنا نذكر ما قاله خبير الشرق الأوسط إميل هوكايم في المعهد الدولي في مؤتمر صحافي حو ل محاولة الاعتداء على السفارة الأمريكية في مصر وليبيا، يقول إميل هوكايم بأن الهجمات كانت مفجعة، لكن من وجهة نظر استراتيجية ولكن أكثر أهمية من الهجمات هو رد الحكومتين الليبية والمصرية، ورد الفعل الشعبي على ما حدث والذي سيشكل اختبارا حقيقيا للحكومة الجديدة في ليبيا ومصر. بالرغم من أن رد الحكومة المصرية كان إيجابيا نسبيا، فلقد أدركت واشنطن أن الوقت ليس وقت تأجيج الوضع، بالرغم من أن رد الإخوان المسلمين في مصر جاء متأخر حيث أعلن الرئيس محمد مرسى في تعليقه على أزمة الفيلم المسيئ للرسول صلى الله عليه وسلم في مؤتمر صحفى ببروكسل([2])

" نحن نعادى ونقف ضد كل من يسيئ للرسول صلى الله عليه وسلم، وأدعو الشعب الأمريكى أن يعلن رفضه لمثل هذه الممارسات وأضاف مرسى أن الدولة لن ترضى بالاعتداء على السفارات والقنصليات والأشخاص جراء ممارسات خاطئة، مؤكدا أن مصر تود التعاون مع شعوب العالم والاتحاد الأوروبى والشعب الأمريكى لمنع تلك الممارسات السيئة فى

---

1 حرق السفارة الأمريكية في القاهرة بتاريخ 11سبتمبر.2012.

2 كلمة الرئيس محمد مرسى ردا على الفيلم المسئ للرسول عليه الصلاة والسلام .بتاريخ 13 سبنمبر 2012 .

المستقبل، وقال نحن نعمل على حماية السياح والأجانب والممتلكات فالحفاظ على الأرواح من صلب مسئولية الدولة، ونعرف أن من قتل نفس بغير حق كأنما قتل الناس جميعا.إن الشعب المصرى متحضر جدا، ولا يمكن أن يعبر عن رفضه للممارسات السلبية بالاعتداء على السفارات والقنصليات والأشخاص "

وبالرغم من أن الواقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يسير في خطوات سريعة جدا باتجاة التغيير نحو الحرية والإصلاح والديمقراطية في انقلابات سميت بثورات الربيع العربي. لم تكن هي ردود فعل داخلية من الشارع العربي، بل كانت عبارة عن سيناريو بتخطيط غربي وبتنفيذ عربي كما سلف الذكر، ولهذا فإن الأحداث السياسية والتغيرات الجديدة التي فرضت واقعاً جديداً في المنطقة، بدأت بالانقلاب على الأنظمة السياسية، فلم يأت أى من الأنظمة الجديدة بأي نوع من الاستراتيجية السياسية أو الاقتصادية، ولم تأت التغيرات بأي فكر ومنهج جديد يختلف عن الماضي، بل خلقت التغييرات في الدول التي طالها الربيع العربي فراغ سياسي واقتصادى واجتماعي، فمعظم الأنظمة البديلة أصبحت أضعف ممن كانت عليها الأنظمة السابقة وأصبحت تتخبط لعدم قدرتها على بناء مؤسسات فاعلة في الأنظمة التي أتوا بها. وأن الدعوة إلى إحداث إصلاحات جذرية في الدول لم تظهر إلى الآن، رغم مرور ثلاث أعوام على محاولات الربيع العربي في تونس ومصر واليمن وليبيا، بل لم تنجح بعضها في صياغة قوانين أو دساتير منصفة للشعب العربي حتى 2013.

بالتأكيد إن التغيرات التي وقعت في الشرق الأوسط، والتي راقب الجميع أصداءها في النصف الآخر من العالم، وبالأخص عند صنَّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا،

ومع الرد الخجول من أمريكا في دعم الثورة والتغيير في بداية الأمر، إلا أنه استخدمت الولايات المتحدة معايير مزدوجة في تأييد هذا التغيير، ففي بعض البلدان العربية مثل تونس ومصر وليبيا ونتيجة لتصعيد أعمال العنف دعت إلى الحوار مع بعضها، بينما غضت النظر عن تواجد القاعدة في كل من ليبيا واليمن وتجاهلت حالة البحرين والسعودية في حصتها من

الربيع العربي، ومثل هذه الدول الخليجية أريقت فيها دماء وسجن فيها الكثير من المفكرين نتيجة آرائهم المخالفة للأنظمة الملكية ولم نر أي تدخل غربي فيها سلبا أو إيجابا، وبين هذا التناقض في ردود الأفعال سار التغيير رغم حسابات كثيرة أخذت في الاعتبار. لم تستطع الشعوب العربية بمعارضيها الذين قبلوا برجوعهم على ظهور دبابات أمريكية كما حدث في العراق 2003، أو هؤلاء الذين سيطروا على البلاد بقتل الليبين وقصفهم من قبل حلف الناتو على بلادهم مثل معارضي ليبيا في عام 2011، إنها لم تصنع أي نوع من التغيير داخل ليبيا بعد عودتهم ، والسبب هنا يكمن في أن هذه المعارضة في حقيقتها ما هي إلا دمى عملت في المخابرات الأجنبية ضد مصالح بلدانهم ورغبتها في التصالح مع إسرائيل والغرب. وهنا تجدر الإشارة بأن القول بأن المعارضة العربية بشكل عام سواء في تونس أو مصر أو ليبيا أو سوريا أو اليمن هي معارضة موجة من قبل مخابرات أمريكية وفرنسية وبريطانية والسعودية وقطر، ولعل التحليل المنطقي الذى يؤكد تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتواجد عناصر القاعدة المطلوبة دوليا في كل من ليبيا ومصر وسوريا واليمن لهو دليل على ذلك.

ويمكن القول بأن خطر تواجد هذه المعارضة الموجه للأسف في الدول العربية واستغلالها في نشر الفوضى والغوغائية بمجئ الفوضى الخلاقة التى تكمن فى إصرار القيادة الأمريكية على دعمها بقوة للوصول إلى الحكم عن طريق القوة وبشتى طرق التحايل، وهذه حقيقة اتضحت في وصول كل من الإسلاميين إلى الحكم في كل من تونس ومصر بعد تصريحات هيلارى كلينتون بأن الولايات المتحدة لا تمانع من وصول الإسلاميين إلى الحكم في الدول العربية، بل صرحت في فوزهم حيث قالت أننا نعترف بفوز الإسلاميين في مصر ونخاف المتشددين منهم، وقالت إن تلك المكاسب يجب ألا تؤخر دفع مصر نحو الديمقراطية. [1] ويؤكد وصولهم إلى الحكم هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على هذه الدول من خلال أدواتها التي صنعت بامتياز في دولة الولايات المتحدة.

---

1 تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون بتاريخ 7 ديسمبر 2011.

إن الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في دفع شخصيات هزيلة لا تملك مقدرات القيادة والكاريزما الحقيقة لتولي الحكم في المنطقة العربية في كل من فلسطين والعراق و تونس ومصر وليبيا واليمن، وهو دليل على تدخل الولايات المتحدة في السياسات الداخلية للدول العربية، وهذا ما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة نفسه، والعمل على استمرار بقاء الدول العربية في حالة فوضى دائمة. وهذا ما جعل الدول العربية صاحبة الربيع العربي تتخبط في سياساتها واقتصادياتها، والذى يؤكد صحة التقرير المخابراتي الأمريكي الذى ظهر عام 2002، ورد في نشرة "فورين ريبورت" الأمريكية الاستراتيجية حيث يعود إلى العام 2002 ويذكر في التقرير:([1])

"إن من بين المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، بعد الحملة الأمريكية على أفغانستان، إبرام تسويات سلمية في الشرق الأوسط تستقر مع إعادة رسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة التي تشتعل بالصراعات الإقليمية والدولية وفقا للتخطيط الأمريكي، بينما يبقى الاهتمام الأمريكي في المنطقة هو المحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي وخلق كيانات صغيرة في المنطقة للمحافظة على ذلك التفوق، ومن ثم تأمين تدفق البترول من الخليج العربي وبحر قزوين إلى الغرب بالمعدلات والأسعار الملائمة له، وتأمين خطوط المواصلات البحرية العالمية بما يخدم حرية التجارة الدولية بلا قيود، وتدفق الصادرات الأمريكية والأوروبية، وفي مقدمتها السلاح، إلى الدول العربية، ودول جنوب آسيا".

ويُؤكد التقرير أيضًا بأن هناك في بعض الدول العربية المجاورة لإسرائيل يتواجد فريقا أمريكيا من كبار المخططين السياسيين يدرس أحوال الدول العربية وذلك بهدف تفكيك دول المنطقة وإعادة تركيبها من جديد، وهو ما يسمى بمنطقة الشرق أوسطية الجديدة، بل إن بعض الدول ستظهر في المنطقة وسيختفي بعضها الآخر و ذلك من خلال إعادة التقسيم للدول العربية. ويرى المخططون الأمريكيون أنه بالإمكان تفتيت دول المنطقة وإعادة تركيبها

1 نشر هذا التقرير في المركز العربي للدراسات المستقبلية بتاريخ 6يوليو2012

كما حدث عندما قام في 3 نوفمبر 1916، السير مارك سايكس ممثل الأمبراطورية البريطانية، والمسيو فرنسوا جورج بيكو، ممثل مصالح الإمبراطورية الفرنسية، بالتوقيع على ما سمي بـ "اتفاق سايكس بيكو" وتم التصديق عليه في فبراير1917، وهو الاتفاق الذي تمت على يده ولادة الكيانات العربية كما نعرفها اليوم بضعفها الشديد،وهذا ما حدث في السودان ويجرى اليوم في محاولة لتقسم مصر وليبيا وسوريا واليمن من خلال الانقساميين والمتطرفين في مصر والفيدراليين في ليبيا. ولقد تم إعادتها بشكل آخر عندما بدأت بث الفتنة بين العراقيين والإيرانيين في أحداث العراق منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية في عام1989 ، ومن بعدها "عاصفة الصحراء" في عام 1991، والحرب الأمريكية على الإرهاب منذ 11 سبتمبر 2001، التي عادت إلى الأذهان هاجس إعادة رسم الخريطة العربية الجديدة، مشرقا ومغربا وخليجيا، وهذا الهاجس الذي لم يكن بعيدا عن تفكير صانعي القرار الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش تأسيس النظام العالمي الجديد، بقطبه الأمريكي الأوحد، وهاجس رسم خرائط جديدة للشرق الأوسط، ما زال احتمالا ولم يصبح إمكانية ". [1]

هذا المخطط حدث في عام 1916 وهو يعيد باستراتيجية جديدة وبنفس الدول التي مارست وشرفت على التقسيم سايكس بيكو، هي نفسها التي تحاول أن تشرف اليوم على سايكس بيكو الجديدة لعام 2011 كما حدث في تونس ومصر وليبيا. ومما لا شك فيه بأن كانت هناك طرق عدة لتمويل هذا المخطط

5. التمويل الخارجي كمدخل لتغيير الأنظمة السياسية فى دول الربيع العربي: لقد تعددت المداخل لتنفيذ المخطط الغربي بعدة طرق ولقد أصبح التمويل الخارجي أحد مداخل التغيير في الخارطة العربية، بعد أن لجأت الكثير من الدول العربية إلى مراجعة ملف التمويل الأجنبي للحركات المدنية العربية بعد افتضاح دور المنظمات الأجنبية الممولة في تهديد الاستقرار في هذه الدول بل وصل الأمر إلى رصد الكثير من اختراقاتها وذلك من خلال

1 تقرير نشر في المركز العربي للدراسات المستقبلية، مصدر سبق ذكره.

إدراك بعض الدول العربية إلى ارتباط المنظمات المانحة بالمخابرات التخريبية. ([1])" وهذا اتضح بشكل كبير في الدور الفرنسي الإسرائيلي من خلال اتفاق ساركوزى وبرنارد هنرى ليفي الإسرائيلي في الحرب على ليبيا، وتم كشف ذلك في كتاب هنرى ليفي " الحرب دون أن نحبها " حيث يوكد العراب هنرى ليفي بأن فرنسا قدمت مساعدة عسكرية كبيرة على الأرض لقوات المجلس الوطني الانتقالي ففي 29.مارس. 2011، أنه نقل إلى ساركوزي حوارا أجراه مع رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي محمود جبريل، مؤكدا أن "الأسلحة الفرنسية تصل وكذلك المدربين. لدينا انطباع بأن الأمور تحقق تقدما". ويرد الرئيس "هذا صحيح لم نكن متأكدين من أنهم يملكون وسائل لثروتهم واضطررنا لوقفهم. لا أسلحة كافية ولا تأهيل كذلك.([2])

واتخذت المساعدة الفرنسية منحى جديدا بالزيارة التي قام بها إلى باريس في.13أبريل 2011. عبد الفتاح يونس القائد العسكري لحركة الانقلاب ووزير الداخلية في عهد معمر القذافي. (والذى تم اغتيالة يوم 28يوليو2011 في بنغازي في ظروف لم تتضح إلى ما بعد نهاية عام 2012. وفي 23 أبريل 2011، ومنتصف الليل رافق برنار هنري ليفي سرا عبد الفتاح يونس وقادة عسكريين ليبيين آخرين التقاهم في ليبيا خلال زيارة، للقاء ساركوزي في قصر الأليزيه. ويذكر الرئيس الفرنسي بأن المساعدة الفرنسية تم تسليمها من قبل قطر أو عبر قطر وبأن المدربين الفرنسيين أصبحوا على الأرض. ثم سأل "إلى ماذا تحتاجون بالتحديد؟([3]).

وحسب ما يذكر هنرى في كتابه بأنه أحد المشاركين قدم له لائحة تتضمن من بين ما تتضمنه "مئة آلية رباعية الدفع وأجهزة للبث ومئتي جهاز لاسلكي ومائة سيارة بيك آب

---

1 مقال بعنوان الزوايا الميتة في الربيع العربي، نشر في المركز العربي للدراسات المستقبلية بتاريخ 4 مارس 2012

2 برنلرهنري ليفي، الحرب دون أن نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع العربي، شاهد عيان عايش فصول التمرد في ليبيا، قام بنرجمته من الفرنسى إلى العربي الأستاذ سمير محمد سعد، دار النشر لتكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 12يونيو2011.

3 برنلرهنري ليفي، الحرب دون أن نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع العربي، مصدر سبق ذكره.

على الأقل وبين 700 و800 قذيفة إضافة إلى آر بي جي7 وبالإضافة إلى ألف رشاش وأربعة وإذا أمكن خمسة قاذفات صواريخ ميلان." من جهته، يقول بأن عبد الفتاح يونس أكد على ضرورة تجهيز الجماعات المسلحة والمتطرفين والإرهابيين بجبل نفوسة جنوب غرب طرابلس. وفي اليوم الثاني بالتحديد استقبل في فندق في باريس مسئول الشركة الفرنسية بانار المتخصصة بالمصفحات، وهو يحمل قائمة الشركة وطلبية.وكتب هنري ليفي أن "المواد أصبحت في المنطقة. إنها بضاعة رائعة. وبما أن الشاري لم يدفع ثمنها يمكننا تسليمها بسرعة كبيرة جدا." وبالطبع مايقصده ليفي بأن البضاعة سوف يتم تسديدها بعد إنهاء نظام القذافي وبالفعل فإن فاتورة القصف والقتل دفعها الليبيون اليوم من النفط الليبي، ومن أموال الشعب الليبي دون أيه رقابة، وأضاف ليفي نقلا عن ساركوزي أن مقاتلي جبل نفوسة تسلموا أربعين طنا من المعدات عن طريق الدول العربية الصديقة وبالتأكيد كان يقصد قطر والسعودية والإمارات. وبعد أسابيع اقتاد الصهيونى برنار ليفي القادة العسكريين لمصراتة إلى الإليزيه حيث قدموا الطلبات نفسها والوعود نفسها. لقد عمل هنرى ليفي على ترتيب لقاءات لوفد إسرائيلي عالي المستوى إلى ليبيا تمهيدا لإقامة علاقات بين ليبيا وإسرائيل، والدور الذى لعبه الممثل برنار هنرى ليفي في الانقلاب على العقيد معمر القذافي بالنيابة عن دولة إسرائيل لدعم ليبيا.[1]

كان عنصر التمويل الخارجي لما يسمى بالربيع العربي مسجل بامتياز في كل من ليبيا ومصر وسوريا وتونس، ففي مصر أيضًا على سبيل المثال نرى بأن المستشارين سامح أبو زيد وأشرف العشماوى كشفا في تحقيق لهما بأن هناك متهمين أجانب قاموا قد دعموا الحملات الانتخابية في مصر لمعظم الأحزاب السياسية. حيث قاموا بتأسيس إدارة فروع لمنظمة دولية وبدون ترخيص من الحكومة المصرية، وعملوا على القيام بتنفيذ برامج تدريب سياسي للأحزاب السياسية وإجراء بحوث واستطلاعات رأى على عينات عشوائية من المواطنين في

1 نفس المصدر السابق.

مصر. ووفقا لتقارير لأنشطة الدعم المادى الخارجي في المنطقة العربية، وخاصة في مصر اتضح بأن هناك مجموعات تعد تقارير، وترسلها إلى المركز الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية ونشر هذا في 7فبراير2012، بأن هناك أكثر من ست منظمات قامت بتأسيس فروع لمؤسسات دولية وبدون تراخيص وتلقت أكثر من ثمانية وأربعين مليون دولار من الفترة التي حدثت فيها الأحداث ما بين مارس 2011 وإلى ديسمبر 2011.

في الحقيقة فإن هذه المؤسسات الدولية استخدمت في برامج تدريب سياسي للأحزاب وإجراء بحوث واستطلاعات ونذكر منها على سبيل المثال مراكز الديمقراطية أو ما يسمى بتطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية، ودعم حملات انتخابية لممثلين لأحزاب سياسية، وحشد ناخبين في الانتخابات البرلمانية دون ترخيض، أجروا استطلاعات وبحوثًا لعينات عشوائية على الشارع المصري وأرسلوها إلى المركز الرئيسي في أمريكا، مما أخل بالسيادة المصرية. وقد عرف على أنه أهم استراتيجية الدول الغربية هي اختراق السيادة العربية من أجل تحقيق مصالح لهم. كما قامت هذه المؤسسات الدولية بدعم حملات انتخابية لممثلين من أحزاب سياسية بالمخالفة للقانون وبالتجاوز القانوني من أجل اختيار قيادات تستطيع أن تنفذ لهم مخططاتهم في مصر. وتضمنت أسماء المتهمين الذين تمت إحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة البالغ عددهم 43 متهماً، 9 أمريكيين هاربين خارج البلاد.[1]

كشفت التحقيقات أن المتهمين من 5 منظمات أجنبية. 4 منها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية وهى المعهد الجمهورى الدولى،والمعهد الديمقراطى الأمريكى، وفريدوم هاوس والمركز الأمريكى للصحفيين، منظمة كونراد إيدين أور الألمانية، وهذه المراكز للأسف الشديد متواجدة في معظم الدول العربية اليوم، وقد كشف التحقيق بأن القائمة شملت أيضًا 15 متهما من المعهد الديمقراطي الدولي هم،جولين هويوز، المدير المقيم في مصر للمعهد، والمادين كورتوفيتش، مدير فرع أسيوط من صربيا، وبوميدير ميلتيش، مدير فرع الإسكندرية

1 نشر التحقيق في المصرى اليوم بتاريخ 6 فبراير2012

من صربيا، وليلى جعفر، أمريكية من أصل سوري، نائب المدير العام، وروبرت بيكير، كبير مدربي الأحزاب السياسية، وماريانا كوفاميتش، مديرة الأحزاب السياسية على مستوى الجمهورية، وستيسي لين هاج، مدربة البرامج، ودانا دياكونوا، مسئولة التدريب، وعلي حاج سليمان ومارون صافير، لبنانيان، مسئولا تدريب، ومايكل جيمس سارون، مسئول التدريب، ومحمد أشرف عمر وروضا سعيد على وحفصة ماهر وأمجد مرسي، مصريون يعملون مسئولي برامج الأحزاب السياسية في القاهرة وأسيوط. [1]

وضمت قائمة الاتهام أمام وزارة العدل المصرية أيضًا إلى 7 متهمين بينهم أمريكيون من منظمة فريدم هاوس وهم: «تشارلز دان، المدير الإقليمي، وشريف أحمد صبحي منصور، أمريكي من أصل مصري، مدير البرامج بالمنظمة في مصر والشرق الأوسط، وسمير سليم دراج، أردني مسئول عن المنظمة في شمال أفريقيا، ومحمد عبد العزيز ونانسي جمال عقيل وباسم محمد على ومجدي محرم، مصريون مسئولون عن البرامج السياسية والشئون المالية بالقاهرة. فيما ضمت قائمة المتهمين منظمة المركز الأمريكي الدولي للصحفيين 5 أشخاص هم: «باترك باتول، نائب المدير العام المسئول عن برامج التدريب، ونتاشا نانيسي، مسئول البرامج في الشرق الأوسط، وميدا ماشيل، مسئول البرامج، ويحيى زكريا علي، مدير فرع المكتب في مصر، وإسلام شفيق، المسئول المالي. [2]

فيما ضم المركز السادس كونراد أدين أور متهمين ألمانيين وهما أندرياس ياكوبي، مدير مقيم، وكريستيانا بادي، المدير المالي. واتهم المحققان المتهمين بتسلم وقبول أموال ومنافع من منظمة دولية عن طريق تمويل مباشر على حساباتهم المصرفيه، ومن خلال شركات تحويل الأموال وبطاقات ائتمانية خاصة متصلة بحسابات مصرفية خارج مصر، في سبيل ممارسة أنشطه محل التهمة الأولى، والذي يعد إخلال بحق سيادة جمهورية مصر العربية.ونسبت جهة

---

1 المصرى اليوم بتاريخ 6.2.2012، مصدر سبق ذكره.

2 نفس المصدر.

التحقيق أيضًا للمتهمين المصريين تهمة الاشتراك مع الأجانب في ذات التهم. وأفادت التحقيقات بأن المنظمات الستة تلقت أموالا في الفترة من مارس حتى ديسمبر 2011 بلغت قرابة 48 مليون دولار، حيث تبين أن المعهد الجمهوري تلقى 22 مليون دولار، فيما تلقى المعهد الديمقراطي مبلغ 18 مليون دولار، وتلقى فريدم هاوس مبلغ 5 ملايين دولار، وتلقى المركز الصحفي الأمريكي 3 ملايين دولار، فيما تلقى المركز الألماني 1.6 مليون يورو. وقالت مصادر قضائية إن هناك اتهامات أخرى يجري التحقيق فيها بشأن اتهامات لمنظمات أخرى بينها منظمات مصرية، و سيتم التصرف فيها بالإحالة إلى محكمة الجنايات أيضًا.

وقد تباينت ردود الفعل حول قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات، لقد أعرب المعهد الوطني الديمقراطي عن قلقه العميق إزاء تحويل 43 من المتهمين في قضايا التمويل الأجنبي إلى المحاكمة، من بينهم أمريكيون وألمان وصرب وعرب ومصريون. وذكر البيان أن المعهد الديمقراطي تقدم للتسجيل لدى وزارة التعاون الدولي في عام 2005، وأنه أوفى بكل متطلبات التسجيل على مدار السنوات الست الماضية، بما فيها التجديدات التي كانت مطلوبة في يناير الماضي. هذا فيما هددت واشنطن بوقف المساعدات لمصر بسب هذه الملاحقات وتمت التسوية بتهريب الموقوفين الأمريكيين بهذه التهم. [1]

لقد استهدفت وسائل التمويل الأمن القومي الوطني في كل الدول العربية، لدرجة وجود خرائط تفصيلية لتقسيم مصر إلى أربع دول، مسلمين، مسيحيين، نوبيين، بدو سيناء، حيث تم بالفعل تقسيم العراق والسودان ومازال جار الآن محاولة تقسيم ليبيا إلى ولايات مناطق الشرق بولاية برقة والجنوب بولاية فزان والغرب بولاية طرابلس، كما كانت إبان الاحتلال الإيطالي، ودعم الفيدرالية فى الشرق الليبي الآن، وصولا إلى تقسيم مصر بعد خنقها من الجنوب بالسودان ومن الغرب بليبيا ومن الشرق بإسرائيل، والأخطر من ذلك هو

---

1 نشر التحقيق في المصرى اليوم بتاريخ 6فبراير 2012

امتلاك الأجانب لخرائط سرية تفصيلية توضح مناطق تمركز الجيش المصري، والتي تدل على نوع من التحضير لتدخل أمريكي أسرائيلي. (1)

إن قضية التمويل الخارجي عن طريق معاهد وشركات أجنبية ازداد بعد اندلاع حركة الفوضى في المنطقة العربية بما سمى بالربيع العربي أو الفوضى الخلاقة، وقد اتضح أن كثيرا من الصدامات المسلحة التي حدثت في مصر من ماسبيرو إلى بورسعيد، هي لغرض التمهيد إلى التقسم وغرس روح الطائفية والفئوية، وأن عملية الاعتداء على الشرطة والتنديد بالعسكر وخلق هوة بين الشرطة والجيش والشعب بشكل مستمر في مصر، هو مخطط يسعى إلى تقسم البلاد ولا علاقة له بالديمقراطية، ولا يسعى إلى استقرار البلاد بل الغرض هو تضليل الشارع العربي وجعله مشغول في قضايا الاستنكارات والخلافات الداخلية، وانفراد السياسات الدولية بمخططها، و لعل قتل الجنود على الحدود الإسرائيلية المصرية أدى إلى تدخل عسكرى إسرائيلي بحجة حماية حدودها مع سيناء. (2) ولكن مصر كما عودت العالم دائما، فقد كشفت هذا المخطط مبكرا عندما خرج الشارع المصرى رافضا لسياسات الإخوان المسلمين وإعطاء مسئولية للجيش المصرى بإنهاء الإرهاب واتضح بأن فضح هذا المخطط هو نهاية ما سمي بالربيع العربي، وكانت مصر هي الصدارة في إنهاء المخطط التقسيمي فى المنطقة العربية.

أما في الإمارات العربية المتحدة فقد أثار قرار دولة الإمارات بداية أبريل عام 2012 والتي قامت فيه بإغلاق مكتب مؤسسة كونراد أديناور الألمانية في أبوظبي، ومكتب المعهد

---

1 أكد الموقع الرسمي للجيش الإسرائيلي ان قائد السلاح الجوى للواء أمير اسيل في انتظار مهمة شاقة لتطوير وإعداد القوات الجوية الإسرائيلية تحسبا لأى تطورات قد تحدث من الجانب المصرى بتاريخ 13مايو2012، وقد جاء هذا كرد فعل على قتل الجنود المصريين على الحدود المصرية الإسرائيلة من قبل المتطرفين في سيناء وهي نفس المجموعات التي قامت بحرق أنابيب الغاز الممتدة من مصر إلى إسرائيل.

2 أكدت وسائل الإعلام الإسرائيلي حالة الاستعداد الإسرائيلي والتأهب العسكرى في حالة تطور الوضع على الحدود في سيناء، يوم 15مارس2012

الوطني الديمقراطي الأمريكي في دبى، موجة غضب ألمانية أمريكية تجاه الدولة. ولا يقتصر نشاط تلك المنظمات على الدولة الموجودة فيها فحسب، بل يمتد إلى دول مجاورة أبرزها السعودية والكويت والبحرين التي لا تمنح تراخيص لمثل هذه المنظمات فتلجأ إلى ممارسة نشاطها من خلال السفارات والقنصليات تحت ستار ورش عمل ومحاضرات وزيارات أكاديميين من الدول التي تنتمي إليها تلك المنظمات.[1]

أما في دولة البحرين فلقد قامت أيضًا الحكومة بغلق مقر المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي في عام 2006 ورحلت القائمين عليه بعد أن تأكد لها بأن المعهد له أهداف مشبوهة وغير معلنة، وبالفعل قد قامت إدارة نشاطات المعهد الوطني الديمقراطي في الشرق الأوسط عبر فرعه اللبناني الحاصل على ترخيص بالمرسوم رقم 2210 لعام 1996 ومؤسسوه حسب التحقيق هم أدوار وزيف هول و رولا طانيوس عطار، ميرنان عطاالله، وديع إلياس فرج، وكذلك اتهم اللبنانيان على الحاج سليمان ومارون صافير بقضية التمويل في جمهورية مصر العربية حيث كان معه الأمريكي من الأصل لبناني صمويل آدم لحود.[2] هذه الشبكة التي تختفي وراء مراكز تدريب لغات ودراسات على الديمقراطية ما هي إلا شبكة دعم مالي لتقسيم المنطقة العربية، بما يسمى بالفوضى الخلاقة والانقلاب على الحكومات الرافضة لتواجد الاستعمار الغربي مرة أخرى على الأرض العربية. وتواجد كل هذه المنظمات لهو دليل قاطع على عدم وجود ما يسمى بالثورات العربية وأن الخدعة السياسية والطعم الذى أكله المجمتع العربى في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا هوفعلا خدعة وليس هو بربيع ولا بعربي، بل هو استعمار جديد بسناريو جديد يتمشى مع متطلبات العصر الجديد إنه عصر العولمة.

6- **الخدعة السياسية عن إعلان ثورة في ليبيا:** إن الخدع السياسية عن إعلان ثورة في ليبيا بدأت تظهر إلى العيان بعد أن كشفت المؤامرة عن نفسها، أي بعد تدخل حلف الناتو في

---

1 مقال نشر في المركز العربي للدراسات المستقبلية، مصدر سبق ذكرة

2 نفس المصدر.

ليبيا في 19 مارس 2011، بغرض الانقلاب على النظام السياسي الليبي الشرعي، فلقد أكد الرائد ايليا كورينيف وهوالذى قضى 6 أشهر عمليا بصحبة العقيد معمر القذافي، وهو من روسيا حيث ذهب إلى أمريكا اللاتينية للعلاج نتيجة لإصابته بجروح ورضوض في الصحراء الليبية إثر القصف عليه من طائرات حلف الناتو عندما كان على مقربة من الحدود مع الجزائر، أثناء فترة الحرب على ليبيا 2011.

ففي حوار مع أيليا يسرد فيها الأحداث التي شاهدها أثناء القصف العدواني على ليبيا، من قبل حلف الناتو يجيب كرينيف على بعض الأسئلة تتعلق بالأوضاع الليبية، حيث كانت إجابته كافية على التأكيد بالخدعة التي تسمى بالثورة في ليبيا. يقول: إني وصلت إلى ليبيا عبر وثيقة مأمورية في الجزائر، أعدت الممثلية التجارية الروسية في الجزائر لعام 2011، ويؤكد كورينيف بأنه وصل إلى ليبيا بموجب اتفاق تم عبر السفارة في روسيا وليبيا إلى مقر القيادة الليبية، يقول عندما وصلت إلى ليبيا توجهت إلى طرابلس وبدأت فورا العمل على تدريب أفراد اللواء المعزز 32، والذى كان ولا يزال بقيادة خميس معمر القذافى، وأعطيت التعليمات الخاصة بحرب الشوارع لمحاربة جماعات مسلحة منها جماعات متطرفة وأشرفت على التدريب بنفسي. وبعد أن اتضح تعذر الصمود في طرابلس شهرى يونية و يولية عام 2011، إذا قررنا المباشرة بتدريب أفراد اللواء على الاشتباك في صدامات مسلحة بمجموعات مستقلة صغيرة سواء في ظروف المدن أو خارج حدود المراكز السكانية. وكان الاهتمام يركز بصورة أساسية على التدريب على كيفية صد أعمال التخريب، وأن جنود وضباط اللواء 32 على درجة عالية من التأهيل. وقد اجتاز بعض منهم دورات تدريب في قوات الإنزال الجوي الخاصة البريطانية وفي فرنسا.[1]

يقول الرائد أيليا كورينيف بأننا اعتمدنا في عملية الاشتباك على مجموعات صغيرة، وهذا التكتيك نفس الذى اتبع في حرب الأنصار في الحرب الوطنية العظمى وفي تجربة

1 صحيفة أرغومينتي نيديلي الروسية، مصدر سبق ذكره

جمهورية الشيشان، حيث تقوم مجموعة صغير بمهاجمة القوافل العسكرية وتزرع الألغام، وبعد إنجاز المهمة تنسحب إلى أماكن آمنة. ويؤكد أيليا على أنه فيما يخص العلاقات الروسية الليبية، فإنه على الرغم أن روسيا دعت إلى تنحي العقيد معمر القذافى، فإن لا أحد يستطيع منع موظف رفيع من إرسال مرءوسه فى مأمورية إلى الجزائر، وعلى سبيل المثال على خط التعاون العسكري التقني بين البلدين، والمتعارف عليه هو أن العمل يقيم بنتائجه، وليس حسب التقارير الزمنية المنتظمة. وأن الخبراء المؤهلين يفهمون أن الاعتداء على ليبيا، ما هو إلا جزء من إجراءات مبرمجة لإنهاء العقيد معمر القذافي. وتلي ليبيا حسب المخطط سوف تكون سورية والجزائر واليمن و السعودية وإيران وآسيا الوسطى وروسيا. والتتابع هنا ليس مهما. ولكن روسيا ستكون أغلب الظن هي الأخيرة، وتجري حاليا إحاطتها بأنظمة عميلة معادية، ورادارات وقواعد عسكرية، والتشجيع بكافة الوسائل على الفساد وتنامي المشاعر الاحتجاجية داخل البلد. (1)

يذكر أيليا في رده على سؤال عن إمكانية وجود خطأ في صمود طرابلس، يقول الخطأ ليس في الدفاع من جانب طرابلس، إنما في تقييم النزاع نفسه، فإن العقيد معمر القذافي لم يصدق الاعتداء على بلده حتى اللحظة الأخيرة ولم يتخذ الاحتياطيات الدفاعية الواجبة اتخاذها في بداية الأزمة الليبية. وحتى في أواسط أغسطس 2011، عندما وجهت ضربات بالقنابل والصواريخ إلى طرابلس وإلى مدن أخرى، كان يتحدث إلى برلسكوني وساركوزي. وكانا يؤكدان له عدم تعرض طرابلس إلى عملية برية. وكان قد عرض على العقيد معمر القذافي قبل بضع سنوات إنشاء منظومة دفاع جوي قوية متكاملة وكان من الممكن تحقيق هذا من خلال جمهوريات سوفيتية سابقة، ولكنه وجد أنه قد يثير ذلك غضب الولايات المتحدة وأوربا وخاصة بعد أن عادت العلاقات الليبية الأوروبية والعلاقات الليبية الأمريكية بعد أن حظيت بقطع طويل المدى. يقول أيليا بأن إيطاليا وفرنسا وحتى بريطانيا كانت تؤكد للعقيد

---

1 صحيفة أرغومينتي نيديلي الروسية، مصدر سبق ذكره

معمر القذافي بأن ليبيا لن تتعرض إلى عمليات إنزال برية أوجوية أوبحرية.[1] وللأسف فإن العقيد معمر القذافي صدق الغرب بشأن عدم تعرض ليبيا إلى عمليات حربية، وإنزال برى ولكن دخول طرابلس أكد على عدم صحة ذلك..

كما أن الخطأ كان في مراقبة الضباط الليبيين الخونة لفترة طويلة، أي أن العقيد أخذ وقت لمعرفتهم والتأكد من خيانتهم. لقد كان من الضروري اعتقالهم فورا، وعدم ترك هذا المرض ينتشر بين الضباط دون عقاب. ولكن معمر القذافي كان يود الكشف عن أكبر عدد من الخونة. وأن العقيد معمر القذافي انطلاقا من تصوراته الشخصية حول سير النزاع كان يريد أن يتريث في الحكم على هؤلاء الخونة، وهذا الوقت جعل أكثرعددا من الضباط الكبار يقبلون بالارتشاء بمليوني مقابل الانتقال إلى صف الخونة الذين يقاتلون بجانب الناتو ضد بلادهم، يقول أيليا عليك أن تتصور بأن مطرا ينهال عليك من كل مكان بالدولارات بينما على رأسك أنت يتساقط حجر كبير. وتظن بأن الأمر سوف يمر بسلام وأنك سوف تتجنب ذلك فهل سيقتنع كثيرون من مؤازريك ؟ وخاصة من سيكون الهدف الأول والهام للخصم.[2]

في وجود اختراق واضح للسيادة الليبية أثناء الحرب عليها يذكر أيليا حادثة أسر الجنود البريطانيين في مدينة بني وليد في ليبيا أثناء الحرب على ليبيا 2011، وكيف حدث ذلك، وكيف تسنى لهؤلاء من أفراد من إس أي إس، وهم مجموعة تقوم بعمليات تخريب تتكون هذه المجموعة من ثلاثين فردا، ومعظمهم من الجيش القطرى، وثلاثة عشر منهم من بريطانيا وفرنسا وكانو يقومون بآخر عمليات الاستطلاع في مدينة بني وليد. وعلى ما يبدو لم تتوفر لديهم معلومات جيدة عن ضواحي المدينة ولقد أبلغ السكان المحليون على أن هناك مجموعة من الأجانب تتسكع حول المدينة، وتم شن عملية ضدهم وأسرهم من قبل سكان المدينة. لقد قام الليبيون بإعدام القطريين فورا لأنهم يكرهوهم جدا،باعتبار أنهم يعرفون بأن

1 صحيفة ارغومينتي نيديلي الروسية، مصدر سبق ذكره

2 نفس المصدر

المؤامرة على ليبيا تمولها قطر، ويقول الليبيون كيف يدخل مسلم بيت مسلم آخر ويقتل عائلته؟ ولذا قاموا بإعدامهم ـ وجرى فصل الإنكليز والفرنسيين وتم استجوابهم ونقلوا إلى ملجأ، وفي الحقيقة لم تكن لديهم أي دوافع لإخفاء شيء ما، فكتبوا الأسماء والأرقام الخاصة بهم، واسم الوحدة والتقطت لهم صورا، وأرسل كل هذا عبر البريد الإلكتروني إلى وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية. وعرض عليهم استلام الجنود دون أي شروط، وعلى سبيل المثال في أى مكان فى ليبيا، وبالمناسبة إن السيارة التي جرى منها الاتصال دمرت بصاروخ بعد بضع ساعات عند عودتها إلى المدينة،وبعبارة أخرى كانت السيطرة على أثير ليبيا مكثقة جدا. وعندما تخلت بريطانيا عن جنودها طرحت ليبيا فكرة نقلهم إلى الجزائر وعقد مؤتمر صحفي هناك لعرضهم أمام العالم. يقول أيليا بأنه كان ضمن قافلة واحدة مع حماية المتحدث باسم وزارة الخارجية الليبية الأستاذ موسى إبراهيم ، وفي الطريق تعرضت القافلة إلى قصف من مروحية، وكان هناك انفجار قذف بي من بدن الجيب المفتوح والتقطني فيما بعد مسلحون من الطوارق وساعدوني في عبور الحدود ومن هناك وصلت إلى أمريكا اللاتينية حيث أتعالج.[1]

إن تواجد جماعات القاعدة المتطرفة والسلفية المقاتلة في ليبيا بشكل كبير جدا، ولذا فمن المتوقع أن تستلم السلفية المقاتلة السلطة في المغرب، وكذلك مقاتلو القاعدة وغيرها من التنظيمات المتطرفة. فالمسافة بين الدول التي تدربوا فيها ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من حيث الصعوبة أقل بكثير مما كانوا عليه في أفغانستان و الجبال بالطبع أقل وطئا، وهذا من مصلحة الولايات المتحدة، وليس من مصلحة أوروبا وروسيا. فعلى سبيل المثال فإن عبد الحكيم بلحاج الحاكم العسكرى لمدينة طرابلس يطمح الآن بمنصب قيادى في الحكومة الليبية الجديدة وهو الشخص الأول في جماعة الليبية المقاتلة والتي تعتبرها الخارجية الأمريكية منظمة إرهابية.[2]

1 صحيفة ارغومينتي نيديلي الروسية، مصدر سبق ذكره

2 نفس المصدر

يقول الرائد أيليا كورينيف إن هناك طامحون كل حسب دعمه وكل حسب توجه الدولة التي تدعمة فالعقيد المنشق من نظام القذافي في حرب تشاد عام 1982 خليفة حفتر،والذى كان يقيم في الولايات المتحدة على مدى 20 سنة، هو يدعم أنصار طغمة بنغازى والتي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، ومحمد بشير الخضار القاضي العسكرى في نظام العقيد معمر القذافي يمثل طغمة مصراتة والتي تحظى بدعم من فرنسا، أما بلحاج الحاكم العسكرى لمدينة طرابلس فهو يحظى بدعم قطرى بامتياز. وهو الذى سيشارك في السياسة في ليبيا وسوف تستقبله العواصم العالمية ـ وأن من المدهش بأن هذا المسلح الذى يرتبط بالنشاط السرى في قوقازنا سيحضر للكرملين وسيشد على يد الرئيس الروسي. كما تجرى في ليبيا إضافة إلى الأصولية سرقة السلاح من مستودعات الجيش الليبي، وأن قسما كبيرا من هذا السلاح يرسل إلى القوقاز في عنابر سفن الشحن وأن الرحلة من مواني شمال أفريقيا إلى ساحل القوقاز تستغرق يومين ومن المؤسف جدا أن المسئولين عن أمن مواطنينا عاجزون حتى عن قراءة تقارير محللي الناتو الذين يشيرون بصراحة إلى أن التصدير اللاقانوني للسلاح الليبي المسروق يشكل أحد مشاكل الأمن العالمي الرئيسية.[1]

أما عن السلطة الجديده أو سلطة الانقلاب يقول، أنا لا أستعجل بتسميتها سلطة. طبعا البسطاء من الناس يساندون الجهة التي توفر لهم العمل والغذاء والأمن . نعم كان في ليبيا أناس ينتقدون معمر القذافي وهذا أمر واقع، ولكن هذه كانت معارضة عقلانية، ولم تفكر في رفع السلاح لأنها كانت أقلية. أما ما يسمى بالسلطة الجديدة وخاصة المتطرفون فلا يمكنها توفير الاستقرار في ليبيا، لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل المنظور، وذلك لأن الأكثرية إن لم تكن مع العقيد معمر القذافي فهي عملت في زمن العقيد معمرالقذافي. [2]

إن الحرب على ليبيا كانت نموذجا فريدا يجمع كافة التناقضات، ففيها الدعاية المكثفة كما في الحرب العالمية الثانية، وتكتيك الأرض المحروقة كما حدث في حرب فيتنام، وشراء

---

1 صحيفة ارغومينتي نيديلي الروسية، مصدر سبق ذكره

2 صحيفة أرغومينتي نيديلي الروسية، مصدر سبق ذكره

الذمم والفرار من الجيش كما في العراق. ويوجد هناك من يشبه "الأنصار البيلاروس وكما في كافة الحروب تهلك أعداد كبيرة من السكان المدنيين. ومع ذلك أن هذا النزاع في الحقيقة نموذج فريد، فمن جانب هناك الطوارق، مقاتلو الصحراء ببنادقهم طراز عام 1908، والأمازيغيون ببلطاتهم. ومن الجانب الآخر، قذائف وقنابل طائرات توجه بالليزر، وطائرات استطلاع بدون طيار. وهذا اشتباك بين مجموعات متناقضات في الأهداف والمصالح ولكنهم اجتمعوا على هدف واحد وهو قتل العقيد معمر القذافي. إنه نزاع بين الحضارة والأزلية بالإضافة إلى ذلك فإن المساحة التي يدور عليها النزاع هي أكبر المساحات التي استخدمت فيها الحرب العالمية الثانية بينما عدد المصالح التي اختلطت في هذه الحرب إن لم تفوق مؤشرات الحرب العالمية الثانية، بل هي مكافئة لها تماما، إضافة إلى الحرب النفسية والإعلامية الخطرة جدا، فتحليق طائرات أمريكية خاصة بالدعاية وتلقي مناشير على الليبيين وهذا تزامن مع وجود القنوات التي سبق وأن تحدثنا عنها، والتي قدمت ريبورتاجات استفزازية للشعب لزيادة حقده على العقيد معمر القذافي. مع تنسيق هذه الريبورتاجات مع المركز الإعلامي لحلف الناتو مع وضع دراسات لجميع الاحتمالات البديلة للأحداث إذا ما خالفت هذه الريبورتاجات، والتي تتمثل في الهلع والغموض والشعار الدقيق جدا لعملية الحامي الموحد.[1]

إن إثارة الرأي العام وتوجيهه ضد العقيد معمر القذافي ونظامة وأعمال العنف التي مارست ضد الليبيين بشكل عام جعل الرأي العام ينضم إلى السلطة الجديدة، ولا يعتبر هذا رغبة منه بل ببسب الخوف، لأنه لن يبقى خيار آخر أو بديل من شأنه أن يجعل الليبيين في خيار. إن تطور الأحداث في المنطقة كانت سريعة إلى الدرجة التى فقد فيها المواطن الليبي التوازن، وتشتت أفكاره حولت معرفة حقيقة ما يحصل في ليبيا بعد استقرار أكثر من 42 عاما. وبالفعل بعد مرور ثلاثة أعوام من الحرب على ليبيا، فالاتجاهات المختلفة بين جماعات

1 نفس المصدر

المصالح التي اتفقت على اغتيال العقيد معمر القذافى ، مصالحهم ضد وجود العقيد معمر القذافي ظهرت اليوم تبياناتها واختلافاتها على المستوى السياسي والاقتصادى والاجتماعي بعد أن خرج المواطنين في كل مدن ليبيا يستنكرون عمليات الإرهاب المتمثلة في الخطف والقتل والتفجير والابتزاز. وكما يقول أيليا بأنه نظرا لعدم وجود تغطية إعلامية غير منحازة لأسباب الحرب ونجاحات الموالين، فإن النصر سيكون لصالح أنصار العقيد معمر القذافي في المرحلة القادمة. (1)

إن معظم الليبيين كانو مخدوعين وهم الآن مضطهدون ولا يشعرون بالحرية، وإن مرور ثلاث سنوات كاملة من الحرب على ليبيا لم يظهر عليهم أي بوادر التقدم والتطور بما حلموا به من تغييرات لحياة أفضل واستقرار أفضل، فإن عملية الاغتيالات التي طالت كل أفراد القوات المسلحة وكباتن الطيران والبحرية والشخصيات ذات الرتب العالية في الجيش والشرطة وحالة الرعب والقتل والاغتصاب والسرقات هي النتيجة الوحيدة التي قدمتها فوضى فبراير، فلا يمكن أن يأتي تقدم وتغيير على دماء أبناء ليبيا الأبرياء، كما لايمكن أن تأتي ديمقراطية ورخاء على ظهور طائرات متطورة من دول حلف الناتو، فلم تتحقق الديمقراطية الغربية التي رسمتها دول الغرب للتخلص من العقيد معمر القذافي، ولم تظهر العدالة الاجتماعية، ولم يتفعل القضاء بعد هدم كافة المؤسسات القضائية في ليبيا بعد مرور ثلاث سنوات من الحرب على ليبيا ،وحرق الأوراق التي تخص المحاكم القضائية من تاريخ التمرد 17 فبراير2011، لم تستقر الدولة ولم يظهر دستور الدولة للحالمين بها، لم تتكون المؤسسات السياسية ولم يقتنع الشعب بوجود الأحزاب التي كشفت حقيقتها، بأنها تبحث عن مصالحها، ولم يتطور الوضع الاقتصادى في ليبيا، بل بدأ التراجع واضحا في ميزان مدفوعات الصادرات والواردات فى ليبيا،حيث وصل الوضع إلى سرقة أموال ليبيا بدون معرفة أين صرفت. بل لم يتغير في الحرب إلا تلك المباني التي تركت لتكون شاهد على شهور الحرب

---

1 صحيفة أرغومينتي نيديلي الروسية، مصدر سبق ذكره

القاسية التي عاشتها مدن كثيرة في ليبيا مثل طرابلس وزليتين وتاورغاء وبني وليد وسرت والجميل ومناطق الجنوب الليبي. ولم يتطور شيء إلا دخول المترفون الذين اقتحموا الدور في تقسيم حقول النفط والمصانع التي كانت تسيطر عليه الدولة الليبية.إن الليبيين اليوم مستعدين في ليبيا أن يقوموا بتوقيع أي وثيقة من أجل البقاء والعيش وضمان بقاءهم أحياء، ومستعدين أن يرضوا بحكم دكتاتورية فيها استقرار وأمن وذلك لكي يبقوا على قيد الحياة ولكي يستلموا المواد الغذائية، ولكي لا تقطع عنهم إمدادات الكهرباء والماء. وأصبح الناس في ليبيا ينتظرون في عودة الجيش الليبي، بل ينتظرون عودة زمن العقيد معمر القذافي بعد أن أصبح الشارع اليوم يتمنى رجوع زمن معمر القذافي حيث العيش في أمن وأمان والاستقرار السياسي وهي المطلب الوحيد بعد الحرب على ليبيا .

***

الخاتمة

ناقش هذا الفصل جملة من العوامل والتي أدت إلى توافق أهداف الجماعات الدينية المتطرفة وأطماع الغرب في الحرب على ليبيا. وتمت الإشارة إلى مسألة العدوى العقلية والتي جعلت المنطقة العربية تظهر في احتجاجات متزامنة في فترات زمنية متقاربة جدا، مما يؤكد عملية التخطيط للفوضى الخلاقة كما سميت، فمن حيث الأساليب والمنهجية المستخدمة في الإطاحة بالنظم السياسية هي نفسها، حيث استخدمت الحرب النفسية واستخدمت وسائل الإعلام بشكل كثيف جدا لم نشاهده في أي حرب سابقة، صاحبها التشجيع على بث الفوضى والغوغائية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتأكيد هذا يتزامن مع وجود عامل التمويل الخارجي المستخدم أيضًا كمدخل اساسى في نجاح تنفيذ هذا المخطط، والمحافظة على استمرار حالة الفوضى في المنطقة. كما ناقش الفصل مسألة الخدعة السياسية للثورات العربية التي طبقتها دول الغرب على المنطقة العربية، واتضح بأن الثورة الليبية هي عبارة عن وسيلة لاغتيال العقيد معمر القذافي،فهي لم تكن ثورة بمعنى الثورة وخاصة بعد أن استولت الجماعات الإرهابية المسلحة زمام السلطة في ليبيا بعد مرور ثلاثة أعوم، ولهذا فإن النتائج التي أفرزتها هذه الفوضى كانت نتائج سلبية وغير مجدية لعملية تغيير حقيقي كما توقعها الكثير من المحللين والباحثين. فهل يمكننا أن نطلق مصطلح الثورة على ما حدث في ليبيا ؟ وإذا كان صحيحًا فما هي النتائج التي ترتبت على هذه الثورة ؟ وما هي الفوائد المادية والمعنوية التي حصل عليها الشعب الليبي بعد الحرب على ليبيا وبعد إراقة الدماء والاغتيالات اليومية خلال ثلاث سنوات من الفوضى ومازالت مستمرة ؟ وهذا ما سوف يتم مناقشته في الفصل القادم.

***

الفصل الثالث

نتائج الحرب على ليبيا

حصاد الانقلاب - وفوائد الحرب

مقدمة

إن النتائج العملية التي حققت بفضل الفوضى الخلاقة التي أشرفت عليها الولايات المتحدة الأمريكية والتي صنعت بأيدي من التآمر على المنطقة العربية بتخطيط عربي -غربي، وبتنفيذ ومساهمة مادية عربية من دول الخليج العربي المتمثلة في السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، كانت سلبية على الدول التي طالتها هذه الفوضى بشكل عام ودون استثناء. لقد عملت هذه الدول على بث الفتنة بين أفراد الشعب المسلح وبين الشعب الليبي كما فعلت ذلك في مصر بعد 25 يناير 2011، ويبدو أن هذا أحد الأساليب المستخدمة في الاعتداء على الدول العربية وهو فصل الشعب عن الجيش كقوة حامية له ومدافعة عنه. ونذكر هنا الإشاعة التي بثتها قطر والسعودية عبر قنواتها على أن العقيد معمر القذافي يريد إبادة شرق ليبيا بالكامل بعد تقدم الجيش الليبي إلى بنغازى في 19 مارس 2011، رغم أن الحقيقة كان تقدم الجيش إلى مدينة بنغازى بقصد محاربة التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تواجدت في مدينة بنغازى ودرنة وحولتها إلى ولايات إسلامية. وقد تأكد هذا بعد مرور ثلاث سنوات حيث خرج المواطنون ليطالبوا برحيل الجماعات الدينية المتطرفة من مدينة درنة من بداية شهر أكتوبر 2013 وهي مستمرة إلى ديسمبر 2013. فعلي الرغم من أن أفراد الشعب المسلح تلقوا بيانا، وأوامرعسكرية من القائد الأعلي للقوات المسلحة العقيد معمر القذافي بالانسحاب من مدن الشرق الغاضبة يوم 15 فبرير 2011 وعدم التعرض للشعب الليبي ومواجهته مهما قام به الشعب من عمليات تخريب وحرق في مؤسسات الدولة وقتل أفراد الشرطة والجيش، إلا أن قناة الجزيرة أقنعت الشارع الليبي بأن الجيش قادم لإبادة المنطقة الشرقية مما تسبب في هجوم المواطنين على المعسكرات وقتل الجنود و الضباط المتواجدين في الثكنات العسكرية في المنطقة الشرقية.

إن التدخل الأجنبي في ليبيا وفرض منطقة حظر جوى على ليبيا، وقصف حلف الناتو لبنى تحتية ومدنية لمدة ثمانية أشهر على المدن الليبية وبشكل يومى، كان في حقيقة الأمر مستندا على جملة من المواد الإعلامية المفبركة التي نفذتها قناة الجزيزة والعربية بامتياز، والتي لم تسبق لها مثيل في تاريخ الإعلام العربي، والتي تأكد زيفها،وعدم حيادية مصادرها لاحقا بعد مرور ثلاثة أعوام، وفقا لتقارير المنظمات الدولية والإقليمية. فقد أثبتت بأنه لم تكن هناك أي أوامر صدرت للجيش الليبي بالتدخل في قمع الاحتجاجات والمظاهرت السلمية في ليبيا، بل تم قتل والتمثيل بالجثث لبعض أفراد الجيش الليبي الذين كانوا في وحداتهم العسكرية أثناء ظهور المتظاهرين في ليبيا.فلم يتحرك الجيش لليبي إلا في تاريخ 27فبراير2011 بعد أن بدأت بعض العصابات المسلحة والمتطرفة بالسيطرة على مدن ليبية، وهي التي تعاني منها مناطق ليبيا اليوم بعد مرور ثلاثة أعوام من الحرب على النظام السياسى في ليبيا ، هذه الجماعات التي أدركت القيادة الليبية من بداية الحرب وكشفت عن هويتهم الإرهابية المتطرفة. وهذا ما أكدته الولايات المتحدة لاحقا في بيان لها بخوفها من تحول منطقة شمال أفريقيا إلى مصدر لتمركز الجماعات الإرهابية المتطرفة، ولقد دخلت هذه المجموعات في أحداث فبراير 2011 على بعض المدن كمدينة الزاوية وزوارة وأجدابيا والتسلل إلى مصراتة، ولهذا كان على الجيش الليبى التدخل لحماية ليبيا من تمركز هذه الجماعات في ليبيا والسيطرة على مدن ليبية، فقام الجيش الليبي بتحرير المدن التي دخلتها الجماعات المتطرفة، ولم تسجل أية حالة انتهاك من قبل عناصرالجيش الليبى ضد المدنيين وهذا كان بشهادة سكان المدن بأنفسهم.

1. **حصاد الحرب على ليبيا:** ورغم كل النداءات المتكرره التى قامت بها الحكومة الليبية وشعبها وأكدت فيها مرارا على تواجد عناصر القاعدة والجماعات الإرهابية المتعددة داخل ليبيا، لم يستمع حلف الأطلسى إلى كل الدعوات المنادية بالتحقق من الوقائع على الأرض الليبية، وفي سابقة دولية أسقطت وسائل الإعلام السلطة الشرعية للحكومة الليبية

واستبدلتها بكيان انتقالي مبهم غير موافق عليه بنسبة 80٪ من الشعب الليبى. حيث عملت الدول الغربية بالتعاون مع الدول العربية على ميلاد كيان خاص بها متمثلا في المجلس الانتقالي الوطنى وأعطته الشرعية من ذاتها، بل سعت إلى أن تجعل كل دول العالم تعترف بهذا الكيان فورا، ودون استشارة الليبيين،ودونما أدنى حرص على الأخذ في الاعتبار التركيبة الاجتماعية في المجتمع الليبى، ولا إلى تطلعاته ولا إلى الاختلافات التى قد تؤجج صراعات حاضرة ومستقبلية كانت تعم ليبيا قبل عام 1969، والتى تمثلت في الصراعات القبيلة التى شهدتها ليبيا من عام 1936. وهذا ما حصل بالفعل اليوم بعد مرور ثلاث سنوات على انتشار الفوضى في ليبيا.

ومن نتائج هذه الحرب في ليبيا أنها سببت شرخا كبيرا في النسيج الاجتماعى والتى أثبتت بمرور العام الثالث من انقلاب فبراير2011 على شدة الانقسامات والمشاكل في المجتمع الليبى واستمرارها وتعميقها، والتى سيطرت فيه المليشيات المسلحة على كل المدن الليبية. وهذا بالفعل ما حدث بعد أن أدركت الدول الغربية مؤخرا بأن ليبيا تحولت إلى حلبة صراع بين المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية المتطرفة، وبعد غياب عناصر الأمن والأمان في المجتمع الليبى، وتخوف الشعب الليبى من تواجد هذه الجماعات وسيطرتها على معظم مناطق ليبيا، صرح مؤخرا بهذه المشكلة رئيس المجلس الانتقالي الوطنى نفسه بعد مرور عامين في حديث له على قناة ليبيا بأن من يسيطر على ليبيا الآن هم الجماعات الإرهابية المسلحة وليست الحكومة الليبية، ولا يوجد أمن داخل ليبيا. [1]

إن الكيان الذى سمى بالمجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية المفروضين على الشعب الليبى جاءت نتيجة للتدخل الأجنبى في ليبيا، وهذا المجلس والحكومة الانتقالية لا تمتلكان أية شرعية شعبية أو قانونية في ليبيا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على المحافظة على سيادة الدولة وشرعيتها، ويمنع تدخل أي دولة في الشئون الداخلية والسياسية للدول

1 كلمة رئيس المجلس الانتقالي في ليبيا، مصطفي عبد الجيل في أحد القنوات الليبة 18ديسمبر2012

الأخرى ، فإن ما قام به مجلس الأمن نفسه هو يعتبر اختراق لمواثيق الأمم المتحدة في التدخل في سياسات الدول الداخلية، والتطاول على سيادتها الوطنية، ولهذا فإن الحكومة الانتقالية والمجلس الانتقالي الذى تطور سياسيا إلى المؤتمر الوطنى العام، وهذه كيانات تعتبر وليدة إرادة دولية تتناقض مع مواثيق الأمم المتحدة فهي فرضت على الشعب الليبي، الذى لم يشارك أغلب الشعب الليبى في الانتخابات فيه فهناك أكثر من مليوني ليبى مهجر خارج ليبيا، وهناك أكثر من مليون ونصف مهجر في الداخل، بل إن هناك مدن كبرى يتجاوز عدد سكانها إلى مليون نسمة لم تشارك في انتخاب المؤتمر ولا حكومته الانتقالية، ولهذا فكلا من الكيانين السياسيين الغير شرعيين لا يمتلكان أية شرعية شعبية أو قانونية،ولا يمارسان أية سيادة أو سيطرة على الأرض بالنظر إلى حالة الفوضى وعدم الاستقرار المهيمنة على ليبيا والتى استمرت إلى ديسمبر 2013. و تجدر الإشارة هنا إلى أن بعد انتخابات المؤتمر الوطنى والحكومة الليبية تغير فيها رئيس وزراء حكومتها ست مرات خلال عام واحد 2012، نتيجة لحجب الثقة عن الحكومة مرة، وعدم توافقها وقدرتها على تلبية مطالب المؤتمر مرة ثانية، ومهدد بانسحاب الحكومة الأخيرة نظرا لسيطرة المؤتمر الوطنى على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتجاوز مهامه التشريعية والقانونية التى تعدت اختصاصته إلى الاختصاصات التنفيذية.

لقد أدى التخبط في السياسات العامة والسياسة الخارجية الليبية إلى عدة مشاكل كانت سبب في وجود أزمة سياسية حقيقية للحكومة الجديدة المتمثلة في على زيدان، وعدم قدرة الحكومة الليبية حتى المنتخبة بالتزوير عام 2012 على التحكم في موارد الدولة الليبية، وعدم قدرتها على توفير الأمن والأمان في مجتمع كان ينعم بالأمن والأمان قبل انقلاب فبراير 2011، مما أدى إلى كثير من التداعيات الخطيرة على الشعب الليبي والمنطقة العربية والأفريقية. إن استمرار الفوضى في ليبيا و انعكاساتها تنذر بتحول ليبيا إلى بؤرة تهديد حقيقي للأمن الإقليمي والدولي معا، وأكدت النتائج الواقعية نهاية عام 2012 بالفعل وفقا

للإحصائيات التي تؤكد على ازدياد الهجرة الغير شرعية من أفريقيا ودول عربية إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية، وتهريب الأسلحة الثقيلة عبر الحدود المصرية والتونسية والجزائرية ومن كافة الحدود الجنوبية، وتمركز عناصر القاعدة في منطقة شمال أفريقيا، هذه الإحصائيات جاءت وفقا لتصريحات إذاعية في كل من مصر وتونس والجزائر.

فيما يخص الجزائر فلقد دقت ناقوس الخطر بخصوص تهريب الأسلحة من ليبيا لصالح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى عبرت عن مخاوفها بشكل مستمر من خلال المفاوضات التي جمعت وفدا أمريكيا عالي المستوى مع بعض الضباط الجزائريين. وكذلك صرحت روسيا عن قلقها إزاء تقارير حصلت عليها يؤكد على تهريب صواريخ من طراز "ستربلاه" من ليبيا عبر حدود الجزائر وتونس. الحدود الجزائرية الليبية هي حدود شاسعة بدرجة تسمح لتنظيم القاعدة القيام بتهريب الأسلحة والشاحنات والصواريخ من ليبيا إلى الجزائر. إذ يمتدّ الشريط الحدودي بين ليبيا والجزائر على مسافة 1000 كلم من الصحراء التي تصعب السيطرة عليها في ظل الحرب القائمة حاليا في ليبيا والتوتر السياسي في الجزائر. تشير بعض التقارير إلى أنه منذ بداية الحرب الليبية تم تهريب 10 آلاف قطعة سلاح فردية و 2000 رامية قذائف "آر بي جي.[1]

ولقد أكدت التقارير العسكرية والصحفية أن الجزائر تقوم بإعداد خطة عسكرية من شأنها التصدي لعصابات التهريب التي تنتمي لتنظيم القاعدة في المنطقة وفرض طوق أمني على منطقة الدبداب بولاية اليزي على الحدود الليبية الجزائرية، حيث أكدت الجزائر بأن هناك أسلحة مهربة من ليبيا يتم نقلها عبر الصحراء الشاسعة إلى مدينة سيغوا المالية التي تبعد 240 كليو متر من العاصمة باماكو. هذه المعلومات السرية هي التي دفعت بموريتانيا ومالي بالتصدي لهذه العصابات في إطار اتفاقية مشتركة تهدف إلى تعزيز الأمن ومحاربة تنظيم

1 تقرير الإذاعة الجزائرية يوم 16 يناير 2013

القاعدة الذي تقوى شوكته في المنطقة بسبب الانفلات الأمني والحرب الأهلية في ليبيا وأوضاع ما بعد الثورة التونسية والمصرية.[1]

وفيما يخص الاختراقات الحدودية فلقد ذهبت حكومة ليبيا الجديدة إلى المؤتمر الدولي الوزارى لدعم ليبيا في مجالات الأمن وسيادة القانون بباريس في 12 فبراير 2013، حيث كان النقاش حول أمن ليبيا وقد صرح رئيس وزارة خارجية ليبيا بأن هناك الحكومة الليبية لم تستطع السيطرة على حدودها البرية، حيث تبلغ الحدود البرية مع الجزائر 982 كم، ومع تشاد 1055 كم ومع مصر 1115كم ومع النيجر 354 كم ومع السودان 383 ومع تونس 459 كم أي يبلغ مجمل الحدود البرية لليبيا حوالي 4342 كيلومتر مربع، وفي نفس الوقت لم تستطع الحكومة أيضًا تأمين حدودها البحريه والتي يبلغ طول شواطئها إلى 1.756.540 كيلومتر مربع، وأن هذا كان سببا في تهريب المخدرات والأسلحة وانتشار الجماعات المتطرفة الإرهابية و زيادة الهجرة الغير شرعية، هذا وقد طلب رئيس وزارة خارجية ليبيا المساعدة من دولة فرنسا والاتحاد الأوربي على ضبط الحدود وضبط الأمن في ليبيا حتى تتمكن الشركات الأجنبية من الرجوع إلى ليبيا لاستكمال العقود الموقعة من قبل ليبيا في السابق.

إن النظر إلى الفرق بين ما كانت عليه ليبيا قبل انقلاب فبراير وما جاء بعدها ، فلا يخفى على أحد بأن السياسة الليبية عملت على القيام بتنمية شاملة لبناء ليبيا الغد، حيث تعاقدت ليبيا مع شركات متعددة للبناء والتعمير، وبدأت في مشاريع للتنمية البشرية والاقتصادية الشاملة، وبدأت في صياغة مسودة دستور مكتوب وفقا لمشروع ليبيا الغد الذى كان يقوده سيف الإسلام معمر القذافي، وهذا الدستور يكون بمثابة الوثيقة المكتوبة التي تقوم على الإنصاف وتراعي الحقوق المدنية لكافة مكونات المجتمع الليبي وتطلعاته.

ليبيا كانت قبل حدوث الانقلاب 2011 واندلاع الاضطرابات قد تولت مناصب كثيرة على المستوى الإقليمي والدولي والعالمي حيث كانت رئيسا للقمة العربية، ورئيسا للقمة

---

1 تقرير الإذاعة الجزائرية يوم 16 يناير 2013 مصدر سبق ذكره.

العربية الأفريقية، ورئيسا للقمة الأفريقية الأوروبية، وعضوا مؤسسا في مجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، وبلدا رائدا في التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي الحوار بين دول ضفتي المتوسط، وفي مبادرة دفاع تجمع 5+5، وبلدا راعيا للسلام بفضاء الساحل والصحراء، ومستضيفا دائما لمفاوضات التسوية بين أطراف النزاعات الدائرة بالإقليم وخصوصا بين الطوارق وحومتي النيجر ومالي، وحكومة السودان ودارفور، ودولة مسئولة تتضامن مع الشعوب في كوارثها الطبيعية والاقتصادية والأمنية تساعد فقراء العالم وتغيث المنكوبين.

أما بعد الانفلات الأمني منذ فبراير 2011، فقد أصبح الشعب الليبي ودول المنطقة والعالم يشكل أمام واقع جديد مضطربا ومتوترا في دولة لا استقرار له ولا وجود لحكومة حقيقية تستطيع أن تنهي الانتهاكات الإجرامية التي تقوم بها المليشيات الإرهابية المسلحة المتمردة.

إن التمرد المسلح الذي شهدته ليبيا على مدى ما يزيد على ثمانية أشهر من قصف متتالي من قوات حلف الناتو من تاريخ 19 مارس 2011 إلى 20 أكتوبر 2011، هو في الحقيقة انقلاب على الدولة الليبية وليس كما ادعت المنظمات العربية والدولية بحجة حماية المدنيين وحماية المتظاهرين فلم تكن هناك مظاهرات سلمية في ليبيا وهذه حقيقة أثبتت من خلال الفيديوهات التي نقلتها قنوات العربية والجزيرة على مدى عامين متتالين.

استمرار التمرد المتواجد حتى العام الثالث مما تسبب في انتشار الفوضى في ليبيا وانتشار السلاح وزيادة الاغتيالات لرجال الأمن الليبي وسيطرة المليشيات المسلحة المتطرفة على المدن الليبية وإعلانها إمارات إسلامية مثل ما حدث في مدينة درنة التي تقع شرق ليبيا. هذا التمرد أججه التدخل الأجنبي بالمال والسلاح -وخصوصا التدخل القطري الذي تجسد في إمداد الجماعات الإسلامية المتطرفة، وعلى رأسها الجماعة الليبية المقاتلة بقيادة عبد الحكيم

بلحاج([1]) وحسب التقارير الأمنية التونسية فإن عبد الحكيم بالحاج له ضلوع في اغتيال إبراهيم البراهمي الناشط السياسي والمعارض التونسي لحزب النهضة التونسي وهومطلوب حاليا من مجموعة التنظيم المتواجدة في تونس والتي نفذت هذه العملية.([2])

إن الخلاصة التي تقودنا إليها هذه التداعيات هي أن واقع الإحصائيات الضخمة من القتلى الذين سقطوا حتى نهاية شهر مايو 2013، من قتل عمد وتفجيرات ويزيد عددهم إلى مائة ألف (150 000)، وصل عدد الجرحى الذين تعدى عددهم مائتين وخمسين ألفا (250000)، بالإضافة إلى المشردين من مناطق بالكامل نتيجة اتهامها بأنها مؤيدة للسلطة الشرعية خارج وداخل ليبيا كالذى حدث لأهالي تاورغاء والمشاشية وغيرهم، ورغم الوسطة بعودتهم في 26يونيو2013 على أيدي شيوخ القبائل الليبية وأعيانها وللأسف لم يستطع أحد إعادتهم نتيجة رفض المليشيات المسلحة المسيطرة على مدينة مصراتة. وكذلك الحال ينطبق على مناطق عدة في ليبيا مثل منطقة العجيلات ورقدالين والجميل في غرب ليبيا، والعوينية – المشاشية بالجبل الغربي ومناطق في مدينة مصراتة مثل الدافنية، وطمينة، والكراريم، بل تم قتل وتهجير الطوارق في مدينة غدامس وغيرهم من أبناء شعبنا الليبي.

لقد تجاوزت التداعيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استهدفتها العمليات العسكرية لحلف الناتو ضد الجيش الليبي حدتها، حيث قتل عشرات الآلاف من الضباط والجنود والأفراد في معسكراتهم ووحداتهم وخارج أرض المعركة، وبالتحديد في عمليات القصف المتكررة على المعسكرات والثكنات العسكرية للجيش الليبي ووحداته وآلياته العسكرية، بل تعدى القصف العمد من قبل حلف الناتو على البنية التحتية لكل مرافق

---

1 عبد الحكيم بلحاج أحد المقبوض عليهم في أفعانستان،وهو أسر في غوانتانموا وبجهود سيف الإسلام معمر القذافي تم احضاره إلى ليبيا، الذى أحضره إلى السجون الليبية بدل من السجون الأمريكية، وتم إطلاق سراحه فى ليبيا عام 28مارس2010

2 أكدت مصادر أمنية تونسية بأن عبد الحكيم بلحاج ومجموعة من تنظيم القاعدة المتواجده في تونس لهم علاقة باغتيال إبراهيم البراهمي، وأعلن ذلك في وسائل الإعلام التونسية والعربية بتاريخ 2. أكتوبر 2013.

الدولة الحكومية والمدنية، فدمرت البنية التحتية بالكامل، من شركات وموانى ومطارات وطرق وفنادق، وغرف العمليات ومنظومات الاتصال بالكامل. ومنظومات كهرباء على مستوى ليبيا، وأنابيب مد النفط والغاز والحقول النفطية، ومصادر المياه وخاصة مصادر مياه النهر الصناعي. كما استهدفت الأجهزة الأمنية من مراكز شرطة وأجهزة ضبط ومقار المحاكم، والنيابات والمقار الأمنية الإدارية ومراكز التدريب والتأهيل، والكليات العسكرية وكليات الشرطة والسجون حيث أطلقت سراح كل المجرمين والعابثين الأمر الذي منح السجناء من المجرمين فرصة الفرار وتكوين عصابة مسلحة تمثل الآن عصب المليشيات المسلحة المسيطرة على الساحة الليبية.

لقد تم تمزيق كافة الوثائق التي تثبت إدانة كل المجرمين المحكوم عليهم من قبل القضاء الليبي من خلال حرق كل الملفات الإدراية في ليبيا، وخاصة التي كانت في المحاكم الليبية في كل مدن ليبيا في درنة والبيضاء وبنغازى، وأجدابيا،ومصراتة، وزليتن وطرابلس وسبها، حيث تم فرارهم جميعا وشكلوا مليشيات عسكرية في كل المدن الليبية و هي من تحكم ليبيا الآن. [1] وبالطبع هذا ما اتبعته السياسة الأمريكية بتاريخ 9سبتمبر2013 للحصول على موافقة الكونجرس الأمريكي لضرب سوريا، وبنفس التخطيط وإن اختلفت الوسائل المستخدمة في الحرب، فالولايات المتحدة بهذه الموافقة تود أن تضرب مواقع في الحكومة السورية وكما ادعى حلف الناتو ودول الغرب عام 2011 في ليبيا بأنها لن تضرب إلا مواقع عسكرية محددة، ولن تتدخل في سقوط العقيد معمر القذافي غير أنها تعاقبت قتل العقيد معمر القذافي وأبنائه وقتلهم، وهذا مع بشار الأسد والجيش العربي السورى، فليس من الغريب أن تدمر الولايات المتحدة الجيش السورى بعد أن دمرت الجيش العراقي والليبي وحاولت مع الجيش المصرى والآن توجه ضربتها إلى الجيش العربي السورى لتبقى دول هزيلة كما هي ليبيا بعد انقلاب فبراير.

---

1 تم السيطرة على محاكم الدولة الليبية من قبل المليشيات المسلحة من تاريخ 17فبراير2011 إلى تاريخ.2013.

2. **التداعيات الأمنية في ليبيا بعد الحرب**: يتميز الوضع السياسي والأمني منذ سقوط طرابلس في أيدي المليشيات المتطرفة والإرهابية بمساعدة المخابرات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والقطرية التي أنزلت عناصرها على شواطئ ليبيا يوم 11أغسطس2011 وحتى سقوط طرابلس بتاريخ 20أغسطس2011، وأكدت هذه الفرضية الدول نفسها التي شاركت في تدمير ليبيا واستمرار الانفلات الأمني في ليبيا وهي إيطاليا وبريطانيا وأمريكا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي.

فلقد كانت ظاهرة انتشار السلاح الثقيل والأسلحة الخفيفة كبيرة جدا، بل ساهم الوضع الأمني المتردى من تهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار كما أسلفنا القول مشاكل كبيرة لمثل هذه الدول. لقد أشارت الإحصائيات البدائية إلى أن هناك أكثر من 2.5 مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة داخل المدن والقرى والتجمعات السكنية والمنافذ المختلفة في المدن الليبية. ويظهر أيضًا من خلال تجاهل، وخوف المؤتمر الوطني الليبي وعدم قدرته على ضبط مسألة تهريب السلاح من ليبيا، وعدم قدرة الدولة الحالية من تفعيل القضاء وأجهزة الشرطة والجيش حتى تاريخ ديسمبر 2013 وهي مرور أكثرمن ثلاثة أعوام على الفوضى في ليبيا، ولعل ما يثبت هذا القول هو الكثير من المظاهرات التي خرجت وأبرزها هي المظاهرة التي خرجت يوم 31ديسمبر2012 في مدينة القبة القريبة من مدينة البيضاء احتجاجا على انتشار الأسلحة بين الأطفال، وزيادة عمليات الخطف والقتل بين الليبيين وهي ظاهرة عرفها الليبيون انقلاب فبراير 2011.

ظهرت مظاهرات كثيرة مماثلة في مدينة سرت يوم، 30ديسمبر2012 وهي المدينة التي قصفت أكثر من ثمانية شهور بشكل متواصل من قبل حلف الناتو وهي مازالـت تعاني حتى تاريخ شهر ديسمبر2013 من الدمار والخراب الذى خلفه حلف الناتو من تدمير المدارس والمباني والمطارات وكل الأماكن الحيوية في مدينة سرت. لقد قامت المليشيات المسلحة بجانب كل هذا بتعطيل العمل بالقوانين التي كان يعمل بها، والتي تنظم الحقوق

المدنية للمواطنين الليبيين، وعدم قدرة الحكومة الحالية في ليبيا على تفعيل أو إصدار قوانين مدنية يمكن الرجوع إليها في حالات الخلافات والقتل الذى انتشر في ليبيا عام 2013 حيث اختطف موظفان من مصلحة الجمارك في مدينة بنغازى بتاريخ 19فبراير2013 وهم ميلود فرج القطعاني، وناصر محمود الورفلي، وقتلهما بعد وجود جثتيهما في منطقة بودزيره في بنغازى. لقد انتشرت بالعاصمة طرابلس ومختلف المدن الليبية جميع أعمال النهب والسطو المسلح، وأعمال الاختطاف والاختفاء القسري ضد مؤيدي السلطة الشرعية، وضد المواطنين المحايدين في ليبيا.

تقوم مليشيات مسلحة تنتمي هويتها إلى تنظيمات إرهابية منها الجماعات الليبية المقاتلة وتنظيم القاعدة والإخوان المسلمين بعمليات احتجاز عشوائي ضد كل من يحاول التصدي لها أو مقاومتها حيث قامت بتصفية أكثر من 60 موظفا ينتمون جميعا إلى جهاز الأمن الداخلي في مدينة بنغازى. ولا تتورع هذه المجموعات عن استهداف رجال القضاء أيضًا، حيث تم اقتحام مكتب المدعي العام من قبل هذه المليشيات المسلحة أكثر من مرة، وذلك لتحرير بعض أعضاء المليشيات المسلحة المعتقلين عند المدعي العام لليبي. كما تنتشر السجون الغير قانونية والسرية في الأحياء السكنية متمثلة في شقق واستراحات سكنية ومزارع في ضواحي العاصمة دون أن تتمكن السلطات الرسمية من الوصول إليها أو السيطرة عليها وهذا ما جعل وزير الداخلية المنتخب في 18. ديسمبر2012 إلى الإعلان رسميا عن و جود سجون سرية في ليبيا. وقد بلغ عدد مراكز الاحتجاز غير النظامية حسب تصريح وزير الداخلية إلى قرابة 200 مركز خارجة عن سيطرة الحكومة الليبية الحالية. [1]

كما أن ضعف الحكومة الحالية وآلياتها جعلها تتخلى عن حماية بعض المرافق السيادية والحيوية لفائدة المليشيات المسلحة والتي تتصارع فيما بينها من أجل المنافع الخاصة بعيد عن مصالح المجتمع الليبي، مثل صراعها حول الموانى والمطارات مثل مطار طرابلس، ومنفذ رأس جدير الحدودي مع تونس وموانى النفط الرئيسية والتي تسبب تعطيلها إلى دخول

---

1 تصريح وزير الداخلية الليبي فوزى عبد العال في 18 أكتوبر 2012

الدولة الليبية فى حالة الإفلاس نتيجة لعدم تصدير النفط والذى يعتبر المصدر الوحيد للدخل الليبي. وقد أدى الأمر إلى اقتتال مليشيا مدينة زوارة مع مليشيا مدينة الجميل، ومدينة رقدالين، واندلاع حرب مفتوحة بالسلاح الثقيل بين المدينتين في مناطق متعددة في ليبيا. بالإضافة إلى الأعمال القتالية التي اندلعت بمستشفى شارع الزاوية وسط طرابلس بين مليشيا مصراتة المسلحة ومليشيا الزنتان المسلحة في 2فبراير2012 بسبب الخلاف على من يسيطر على منزل الساعدى معمر القذافي، وجاءت المشكلة بعد أن تقدمت أسرة فتاة تم خطفها والاعتداء عليها بشكوى إلى وزارة الداخلية،وأكدوا بأن الفاعل هي مليشيا مصراتة المسلحة، عندئذ تدخلت مليشيا من الزنتان وحدثت اشتباكات بالأسلحة الثقيلة والخفيفة وأدت إلى قتل أفراد من الطرفين، حيث تم إغلاق الطرق وأغلقت وحدات تابعة لوزارة الداخلية الشوارع المؤديدة إلى مكان الاشتباك خوفا على المارة.(1)

والأحداث التى جرت في مدينة الكفرة بين قبيلة التبو والزويا منذ تاريخ 21.فبراير.2012، والتي تسببت في قتل 113 شخصا من قبيلة التبو و20 آخرين من قبيلة الزويا منذ أن اندلع الاقتتال في مدينة الكفرة الليبية.(2) وكذلك الاقتتال الذى حدث في مدينة سبها بتاريخ 12فبراير2012 والتي تسبب في 21 قتيلا وأكثر من 71 جريحا في قبيلة أولاد سليمان وقبيلة التبو في مدينة سبها.

وفي شهر 28مارس. 2012 جرى الاقتتال بين نفس المليشيات وتسببت في 50 قتيلا، وفي تاريخ 29مارس 2012. نتج قتل أكثر من 70 قتيلا نتيجة لاستمرار الاشتباكات في سبها. وفي تاريخ 31مارس2012 سببت الاشتباكات بين المليشيات المسلحة في سبها إلى جرح 395، والتي توصلوا بعد ذلك إلى حل النزاع بين الطرفين فى 7 إبريل 2012. وأيضًا الاقتتال الذى جرى في غدامس بين الطوارق وبعض المليشيات المسلحة فى 16مايو2012 وتسبب في قتل أكثر من 8 مواطنين ، وأدى هذا إلى أصدار المجلس المحلي لمدينة غدامس بياناً

1 الوطن الليبية، مجلة يومية مستقلة سياسية، 2فبراير.2012

2 أخبار القنوات الليبية يوم 21فبراير2012

استنكر من خلاله تهديدات لأهالي المدينة من المليشيات المسلحة التي تحاول محاصرة مدينة غدامس، وقد جاء في البيان أنه بعد انعقاد قمة ثلاثية بين ليبيا وتونس والجزائر، فوجئ أهالي مدينة غدامس بمجموعات مسلحة بقيادة شخص يدعى الرماح وقام بالتمركز خارج المدينة وأعلنها منطقة مغلقة ويمنع الأهالي من الدخول والخروج منها، وهو يهدد باقتحام مدينة غدامس بقوة السلاح. [1]

لقد كانت عمليات الخطف كثيرة وهي لم تكن ظاهرة متواجدة قبل الانفلات الأمني في فبراير 2011، فقد قام أهالي المخطوفين أكثر من مرة بالتعبير عن غضبهم ومطالبة الحكومة الليبية التحرك لإنقاذ المخطوفين ومعرفة الجناة ومحاسبتهم ، غير أن الحكومة الليبية نفسها تعرض وزيرها للخطف. ونذكر على سبيل المثال حالة اختطاف مدير مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 24 سبتمبر 2013، وابن وزير الدفاع الليبي الذى اختطف بتاريخ 29 سبتمبر 2013 ولم يظهر بعد. والمحامية ثريا عيسى الجبالي، حامل في شهرها الثاني، وأم لأربعة أطفال، اختطفت يوم 24 سبتمبر 2013 أمام أبنائها ووسط صراخهم وذعرهم وعويلهم. المحامية ثريا عيسى الجبالي تترافع عن متهمين اثنين، أدانهما المدعو عدنان الصاروخ أحد أفراد مليشيا القاعدة، فحقد وجماعته عى المحامية التي صارت لهم عدوة ما دامت تتبنى قضايا خصومهم. وكذلك ظهرت ظاهرة اختطاف الأطفال مما دعى الكثير من أولياء الأمور والمدرسين بالاعتصام في مدينة طرابلس أمام مدرسة التحرير بتاريخ 26 سبتمبر 2013 احتجاجا على اختطاف ابنة إحدى المدرسات واختُطفت فتاة تبلغ 14 سنة لمّا كانت تنتظر والدتها أمام مدرسة للفتيات في العاصمة. ووفقا لشهود فقد قام شابان مسلحان باختطاف الفتاة وأجبراها على ركوب سيارتهما التي لا تحمل أية لوحات وذات زجاج مظلل. ولقد نظمت احتجاجات أخرى بعد صلاة الجمعة من يوم 27 سبتمبر 2013 في عدة أحياء بمدينة طرابلس من أجل لفت الانتباه إلى هذه الأزمة المنتشره في ليبيا بعد الحرب على ليبيا. وقد صرح أحد المدرسين عبر قناة ليبيا الأحرار الليبية بأن أكثر من 47 شابة اختطفت

---

1 بيان أهالي غدامس يوم 19 يناير 2013

موخرا، وذكر بأن عدد بلاغات المفقودين والمخطوفين لدى مراكز الأمن الوطني والبحث الجنائي في طربلس وصل إلى 32 حالة منهم إناث وبالإضافة إلى عدد من أهالي المخطوفين لا يبلغون عن اختطاف بناتهم خوفا من الإرث الاجتماعي الذى قد يسبب لهم مشاكل اجتماعية.[1]

بالإضافة إلى ذلك هناك أيضًا عينة بسيطة من الإحصائيات الناتجة من اقتتال المليشيات المسلحة والتي تسببت في سقوط الكثير من الضحايا من النساء والأطفال بجانب الأضرار المادية، والتي ادت إلى هدم المنازل على رءوس ساكنيها،وارتكبت أفظع أعمال القتل والتنكيل في حق الأبرياء والعزل من السكان دون تدخل قوات حلف الناتو لحمايتهم وفقا لقرار مجلس الأمن السارى المفعول.

لقد نشرت قناة الجزيزة تقريرا عن انتشار المليشيات المسلحة في تاريخ 23 سبتمبر 2012، حيث ذكر التقرير أن مليشيا واحدة غير شرعية كلفت المتظاهرين في جمعة أنقاذ بنغازى بتاريخ 21 سبتمبر 2012 أكثر من 11 قتيلا وأكثر من 70 جريحا، فكم سيسقط من الليبيين لاجتثاث المليشيات المسلحة، يتساءل التقرير؟. ويقول بأن تحرك الدولة في عدة مسارات، رغم أنها لم تستطع أن تنزع السلاح، ولم تستطع أن تضم الميلشيا المسلحة إلى وزاراتي الدفاع والداخلية في ليبيا. وهذا ما يهدد في فتح باب الاحتمالات والتي من أبرزها الدخول في دوامة عنف بين أذرع الدولة الجديدة، والمصنفين ضمن المليشيات والعصابات وخصوصا أن الجهات الرسمية في ليبيا تصنف المجموعات التي لم تنضم إليها، بأنها متمردة ورافضة.

يوجد في ليبيا ما يقدر ب 1700 تشكيل مسلح وفق التقديرات الرسمية الصادرة عن هئية شئون المحاربين، فعلى سبيل المثال في منطقة نائية تقع في جنوب طرابلس وهي مدينة الزنتان وصل عدد الكتائب المقاتلة والمسلحة إلى 240 كتيبة حسب تصريحات مسئول السياسات في المجلس الوطني في مدينة بنغازى السابق فتحي البعجة. وهذا يجعل مهمة أي

1 أمثلة على بعض الحالات القليلة جدا من حالات الاختطاف لمسئولين وموظفين وأطفال في الدولة الليبية

باحث عن مدى شرعية المليشيات الإرهابية المسلحة في ليبيا هو عبارة عن أشبه بضرب الودع وخاصة في ظروف ليبيا الراهنة. وقد تأسست هذه المليشيات إما عن اعتبارات قبلية أو منفعية أو مصلحية نتيجة لما قامت به الدول في ليبيا من دفع مبالغ كبيرة مكافأة لكل أعضاء هذه المليشيات بقصد التشجيع على الفوضى.[1]

لقد أدركت الدولة الليبية خطورة المليشيات المسلحة أخيرا وبالتحديد بعد مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنز في هجوم مسلح على القنصلية في 12 ديسمبر 2012، حيث أصبحت كل المليشيات المتواجده في ليبيا متهمة بتنفيذ كل العمليات الإرهابية من خطف وقتل وتفجيرات في عدة مدن ليبية حصدت بنغازى النصيب الأكبر من هذه الأعمال. ففي تصريح للناطق الرسمي باسم رئاسة أركان الجيش الوطني الليبي على الشيخي يؤكد بأن وزارته على استعداد لاستخدام القوة ضد المجموعات الرافضة للانضمام إلى الجيش والشرطة التابعة للدولة، معتبرا أن قرار المؤتمر الوطني بحل المليشيات المسلحة في ليبيا هو بمثابة خطوة هامة للحد من تدهور الأوضاع في ليبيا. وفي تصريح اللواء الأول من المشاة حامد بالخير والذى تم اختطافه من مجموعات مسلحة مجهولة بعد هذا التصريح، حيث قلل حامد بالخير من أهمية قرار حل المليشيات، وقال إن القرار يحتاج إلى إرادة حقيقية لتنفيذه وهي غائبة الآن، وأكد على أن هناك قوة أخرى تتحكم في هذه المواضيع، لأن بعض المجموعات ضربت بقرار الحوار بين المليشيات المسلحة والمؤتمر الوطني عرض الحائط.، يؤكد بأن خطورة الوضع الأمني في ليبيا تستلزم من الدولة الإعلان للرأى العام عن خططها وقراراتها، وعلى الشعب تنفيذ القرار ما دامت الدولة لم تؤسس جيشا وشرطة. وقد نبه من خطورة المليشيات المسلحة التي تحتاج إلى آلية تنظيمية لكيفية التفتيش والمراقبة مثل مليشيا 17 فبراير،وسرايا راف الله السحاتي التي تعرضت إلى اقتحام مقرها من قبل المواطنين وسرقة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة منها.[2] وتعتبر مليشيا 17 فبراير وسرايا راف الله السحاتي هى من أكثر المليشيات

---

1 تقرير منشور بتاريخ 23 سبتمبر 2012

2 تقرير نشرته 23 سبتمبر 2012، مصدر سبق ذكره

المسلحة التي تسيطر على مدينة بنغازى مشبوهة بأنها تتبع تنظيمات القاعدة باعتبار أن قادتها هم أفراد من تنظيم القاعدة ولهم باع في حروب أفغانستان والعراق.

إن أهمية التأكيد على ضرورة تفكيك المليشيات المسلحة في ليبيا جاءت أيضًا عبر تصريحات الكثير من المسئولين في الحكومة الليبية. فلقد رفض رئيس هيئة شئون المحاربين مصطفى الساقزلي وانتقد الآلية التي تريد الحكومة بها تفكيك هذه المجموعات دون وجود بديل لها، وأكد بأنه في ظل البطالة والركود الاقتصادى في ليبيا وتعطيل المشاريع ليس للشباب ملجأ إلا الانخراط فى المليشيات المسلحة. وهذا يدل على أن الدولة الليبية بالفعل تحت سيطرة المليشيات المسلحة، والتي تدخل ضمنها المليشيات الإرهاربية المتطرفة. في الوقت الذى توقع فيه رئيس مجلس برقة العسكرى صالح العبيدى بأن قرار ضم التشكيلات المسلحة تحت الجيش الوطني سيكون له فائدة، اعتبره يوسف هارون القيادى في مليشيا شهداء بوسليم بطرابلس أن المجموعات الخطرة ما زالت تملك السلاح والعتاد ويجب أن تمنح الشرعية لثلاث مليشيات فقط وهي درع ليبيا و17 فبراير وسرايا راف الله السحاتي.[1] وما يجب التأكيد عليه هنا بأن هذه المجموعات المسلحة في حقيقتها هي مجموعات تنتمي إلى تنظيمات إرهابية مثل الجماعة الليبية المقاتلة وتنظيم القاعدة. أما أمر سرايا ليبيا بمليشيا عمر المختار حسين الفيتورى فقد أكد على ضرورة إخلاء المواقع في منطقة الكفرة والتي شاهدت نزاعا كبير إذا تراجعت الدولة الليبية عن قرارها بمنح الشرعية لبعض التشكيلات المسلحة، وأكد ضابط عسكرى في أحد هذه المليشيات بأن الكثير من الضباط يرفضون دخول الجيش الوطني إلى حين تأسيس جيش وطني بدون أزلام العقيد معمر القذافي والمتسلقين.[2]

منذ أن ظهر عدد كثير من قادة تشكيلات مسلحة لا تنتمي إلى الجيش الوطني الليبي، ومنها من لا يعرف هويتها الحقيقية ومن بينها التشكيلات التي نشأت في مدينة بنغازى، التي كانت تحت قيادة فوزى بوكتف، ومصطفى الساقزلي، وإسماعيل الصلابي وأسامة بن حميد

1 تقرير منشور بتاريخ 23 سبتمبر 2012.

2 نفس المصدر

والذين يمثلون تنظيمات إسلامية إرهابية متطرفة وهم جماعات كانت تحارب في أفغانستان والعراق ومنهم من سجن في سجن غوانتانامو.

ففي اجتماع رسمي بين الحكومة الليبية و رئيس الأركان العامة للجيش الوطني الليبي مصطفى المنقوش تم الاتفاق على حل كل التشكيلات المسلحة وانطوائها تحت لواء الجيش الوطني الليبي،[1] وخاصة بعد أن شهدت مدينة بنغازى مظاهرات حاشدة و خروج شعبي حاشد في 26نوفمبر2011 للمطالبة بحل كل التشكيلات المسلحة التي لا تخضع للشرعية الرسمية للدولة، رغم إصرار ودفاع مصطفى المنقوش على بقاء هذه التشكيلات المسلحة. غير أن إدراك الشارع الليبي بالكامل بأن قرار إعادة تفعيل الجيش والمؤسسات الأمنية في ليبيا يخضع إلى أجندات حزبية وطائفية وتجمعات دينية ضيقة. [2] ولهذا فإن التأخير في تفعيل الجيش والمؤسسات الأمنية يعني في الحقيقة استمرار حالة الفوضى والانفلات الأمني وانسياب الدولة الليبية للانزلاق في مجهول، وذلك تحت سيطرة مليشيا مسلحة إرهابية. وما يدل على هذا هو قرار رئاسة الأركان الذى صدر بتكليف العقيد أمراجع المشيطي أمير مليشيا 17 فبراير، والعقيد صلاح الدين بن عمران امير مليشيا راف الله السحاتي وتشكيل إدارة عسكرية نظامية لهاتين المجموعتين دون إعادة النظر في تركيبتهما وإخضاع أفرادهما لدورة تأهيل تعيد بنائهم على أسماء وطنية بعيدا عن السياسية والدين. الانفراد بضم هذه المجموعات بالذات يدل على إضفاء الشرعية عليها دون غيرها وكان من المفترض أن يتم حلها ويوزع أفرادها على مجموعات مستحدثة يتم تشكيلها وفقا لرؤية الدولة ولا تكون خاضعة لأى جماعات أو تيارات سياسية أو دينية، ولكن أصبحت هذه المليشيات المسلحة عبارة عن تنظيمات مسلحة لا يخضع أفرادها لأى دورة تدريبية وفقا للمتعارف عليه في أي مؤسسة عسكرية. قد شكل هذا القرار اختراق واضح للقوانين والتشريعات وهذا قد يدفع

1 اجتماع المنقوش مع كافة جماعات المليشيات المسلحة في مدينة بنغازى 25سبتمبر2012.

2 إعلان أسامة الجويلي وزير الدفاع الليبي السابق بتاريخ، 26ديسمبر2011

باقي المليشيات المسلحة بقبولها هي الأخرى كما هي،([1]) قد يؤدى هذا إلى ظهور جيش قائم على المليشيات المسلحة التي تخضع لمرجعيات قبلية أو جهوية أو دينية أو سياسية مما يكون سبب في هيمنة دكتاتورية العسكر وطغيان العسكر بطريقة جديدة. غير أن الاغتيالات والتفجيرات التي طالت الكثير من أفراد الجيش والشرطة حتى أيام عيد الأضحى، فقد قام مجهولين أقدموا على ذبح العسكريين عبدالفتاح الهمالي محمد و طارق فرج العقوري التابعين للكتيبة 147 مشاة التابعة لرئاسة الأركان العامة للجيش.([2])

ضعف ما يسمى بالجيش الوطني الذى أنشأ في ليبيا،وعدم قدرة الحكومة المؤقتة في ليبيا على خلق الأمن والأمان داخل ليبيا، دعت الحكومة المؤقتة كل المليشيات المسلحة بالانخراط إلى قوات الجيش الوطني كما سميت بعد تمرد 17 فبراير عام 2011، مما جعل الجيش الوطني يضم مجموعة من المكوّنين أساسا من تشكيلات مسلحة من المليشيات وهي عبارة عن تشكيلات عائلية وجهوية تفتقر إلى وحدة القيادة والعقيدة على غرار مليشيا مدينة مصراتة، ومليشيا مدينة الزنتان، وطرابلس وسبها والكفرة و أجدابيا ، ودرنة والبيضاء وطبرق ودرنة وغيرها في مناطق في ليبيا والتي لا تخلو معظمها من تيارات دينية متطرفة تنمتي إلى تنظيم القاعدة، والجماعة الليبية المقاتلة، والكتائب الجهادية المختلفة.

لو رجعنا قليلا إلى المجلس الانتقالي والذى كان يمثل التنظيم السياسي الأول في ليبيا بعد الانفلات الأمني في 17 فبراير، فإنه قد عجز هو الآخر عن بناء سلطة مركزية قوية، مما جعله يلجأ إلى التضييق على الليبيين غير المؤيدين لانقلاب 17 فبراير، وانتهاج سياسة التحريض عليهم، وبث الفتنة في الشارع على ضرورة القضاء عليها، وصلت الحد إلى إصدار قرار بمحاربتهم داخل وخارج ليبيا، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم فقط لأنهم مؤيدين للعقيد

---

1 تصريحات مصطفى المنقوش حول ضم المليشيا المسلحة إلى الجيش الوطني الليبي في القناة الليبية يوم 1ديسمبر2012

2 تم ذبح كل من عبدالفتاح الهمالي محمد و طارق فرج العقوري أول أيام عيد الأضحي في 15 أكتوبر 2013.

معمر القذافي حيث أصدر المجلس الوطني الانتقالي قائمة بعدد 330 اسما ممن ينطبق عليهم القانون رقم 36 للعام 2012 بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص المؤيدين للعقيد معمر القذافي، تبدأ باسم العقيد معمر القذافي ، القانون ينص على منع التصرف في هذه الأموال والممتلكات ومصادرتها حيث جعلها المجلس تظل تحت هيبة الدولة والقضاء وتحت إدارة حارس عام، هذا وقد باشر مصرف ليبيا المركزي في اتخاذ الإجراءات الصارمة التي تمنع التصرف في أرصدة الحسابات أو الودائع أو الأموال التابعة للأشخاص المشمولين بأحكام هذا القانون اعتبارا من يوم 17مايو 2012.[1] واتهامهم بأنهم سبب في كل الاضطرابات وذلك بغرض امتصاص غضب أمراء الكتائب المسلحة التي لا يستطيع المجلس الانتقالي السيطرة عليها رغم إغرائها بالمال والنفوذ وتنفيذ كل طلباتهم حتى الغير قانونية منها.

صممت الحكومة التنفيذية والمجلس الانتقالي على هجوم عنيف يوم 11 ديسمبر 2011. حيث قامت به مليشيا زوارة وأخرى من مدينة الزاوية على مدينتي ورشفانة والجميل بسبب إطلاق إشاعة احتمال وجود خميس معمر القذافي في مدينة العجيلات وكانت المشكلة الحقيقية هي بوابة مرور وهي بوابة ال27 وهي تقع على طريق الساحل وأرادت مليشيا الزاوية أن تسيطر عليها وهي كانت تتبع مدينة ورشفانة، مما أدى إلى مقتل الكثير من المدنيين والأبرياء وتدمير بيوت المواطنين الليبيين نتيجة لاستخدام الأسلحة الثقيلة والخفيفة ضد المدنيين في منطقة الجميل ورشفانة.([2]) وللأسف لم تحرك الحكومة الليبية المؤقتة أي ساكن لحماية المواطنين المدنيين !

لقد أدت سيطرة هذه المليشيات المسلحة في ليبيا إلى انتشار تهريب المخدرات والذخيرة والأسلحة عبر الحدود المصرية والتونسية والجزائرية بالخصوص. كما نشطت عمليات التهريب الضخمة للسلاح الثقيل والعربات العسكرية والمركبات والمخدرات عبر منطقة الساحل والصحراء وهذا ما سوف يتم التعرض له في الفصل القادم.

---

1 قانون رقم 36 بشأن مصادرة أموال المؤيدين للعقيد معمر القذافي صدر بتاريخ 17 مايو 2012.

2 الهجوم الذى قامت به المليشيات المسلحة في الزاوية وزوارة على أهالي الجميل ورشفانة يوم 12نوفمبر2011

انتشار الصراعات بين المليشيات المسلحة فيما بينهم أدى إلى تنازع مناطق نفوذ فيما بينهم، والتي أدت بدورها إلى ممارسة عمليات الاختطاف ضد أفراد من العصابات لأغراض الابتزاز على غرار ما حدث يوم 4يونيو2012، بعد اختطاف بوعجيلة الحبشي وهو مليشيا أوفياء ترهونة، والذى وجدت جثته بعد يومين في منطقة قريبة من مدينة مصراتة، مما أدى إلى رد فعل مليشيا أوفياء ترهونة، وذلك بالهجوم المسلح على مطار طرابلس العالمي كرد فعل، وحاصرته واستولت على مرافق أخرى بالعاصمة فارضة أمرا واقعا جديدا.مما جعل كافة المليشيات في المناطق الأخرى بالتصدى لها وهذه الحادثة كشفت عن الفوضى التي تعيشها ليبيا ومحدودية سيطرة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع التي وقفتا عاجزتين عن القيام بأي فعل تجاه هذا السلوك.[1]

ونتيجة لكل هذه الأحداث والتي تؤكد على الانفلات الأمني في ليبيا، أدى ذلك إلى دعوة ليبيا لكافة دول أوروبا في إيجاد حل لكل هذه الاختراقات الأمنية التي ازدادت في نهاية العام 2012 وعام 2013. فقد جاء المؤتمر الذى انعقد في باريس في 10فبراير2013 كأحد المحاولات لدعم ليبيا أمنيا في ضبط الحدود، ومساعدتها في مواجهة المليشيات المسلحة، هذا بالطبع بعد أن كانت فرنسا لاعبا رئيسيا وأساسيا في دعم هذه المليشيات في ليبيا بالسلاح أثناء الحرب على ليبيا، بل وصل الأمر بها إلى أن تدعم هذه المليشيات بالسلاح والعتاد المتطور لمحاربة الجيش الليبي عام 2011. لقد جاء مؤتمر باريس كإحدى تداعيات قضية تواجد المليشيات المسلحة المتطرفة في مالي، حيث جاءت الحرب عليها فى مصلحة دول شمال أفريقيا ومن بينها ليبيا التي بات جديا التعاون مع المجتمع الدولي في مجال ضبط حدودها ومراقبتها نتيجة لعواقب وخيمة قد تضر بمصالح دول أوروبا ومنها فرنسا.

انعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والنفط، وهي الوزرات الهامة في الدولة والتي تمثل سيادة الدولة الليبية. فقد انعقد المؤتمر كنتيجة لتخوف الحكومة الليبية من اندلاع مظاهرات تحضر لها مجموعات مسلحة في الذكرى الثانية لانقلاب فبراير

1 اختطاف آمير كتيبة أوفياء ترهونة بوعجيلة الحبشي بتاريخ6 أبريل 2012

2011، ولهذا جاء المؤتمر للمطالبة بالمساعدة في المؤسسة الأمنية، والقضائية حسب العنوان الذى اختير لهذا المؤتمر. كما أسلفنا في الذكر بأن ليبيا تواجه صعوبات كبيرة جدا في بناء مؤسستي الجيش والأمن بوجود المليشيات المسلحة،وبقاء السلاح منتشرا مما تسبب في زيادة الانفلات الأمني وصعوبة بناء أي مؤسسات هامة في الدولة. ولذا ناقش المؤتمر الشق الأمني والذى تم التنسيق فيه بتدريب عناصر الشرطة ورجال الأمن ومساعدة الجيش في تحمل مهمة حفظ أمن الحدود ومراقبتها، (1) وذلك بغرض الحد من الهجرة الغير شرعية التي كانت تسبب أرق للمجتمع الدولي والأوروبي.

والسبب الآخر بالنسبة إلى فرنسا هي تداعيات الحرب في ليبيا على الوضع الأمني في مالي والذى يخص السلطات الفرنسية لحماية مصالحها الخاصة في مالي ودول أفريقيا بشكل عام، حيث كان هناك تدفق في السلاح والمسلحين وجماعات إرهابية من ليبيا إلى مالي، والذى بدوره تسبب في إرهاق الجيش الفرنسي في مالي. لقد كانت الدول المشاركة في المؤتمر والتي يهمها استقرار ليبيا الأمني بعد اغتيال العقيد معمر القذافي هي نفسها التي ساهمت بكل ما تملك من قوة وعتاد حديث في انتشار الفوضى، ودعم المليشيات المسلحة والإرهابية في ليبيا. وهي نفسها أيضًا التي دعمت المليشيات المسلحة في ليبيا على التمرد في النظام الشرعي في ليبيا بالدعم اللوجستي،وهي دول فرنسا و بريطانيا، الولايات المتحدة، الدنمارك، إيطاليا، إسبانيا، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، تركيا، مالطا، ألمانيا، الأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، قطر، واتحاد المغرب العربي والجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي.(2)

وجاء هذا المؤتمر بطلب من ليبيا والتي فشلت فيها الحكومة المؤقتة السيطرة على التجمعات و المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، والذى كان يفسر ويؤكد على ضعف الحكومة الليبية التي واجهت تحديات صعبة من خلال مطالبة المجتمع الدولي منها البرهان على قدرتها على تحمل مسئولياتها الأمنية، خاصة في ظل الأوضاع في المنطقة وتداعيات الوضع في مالي.

---

1 مؤتمر باريس المنعقد في فرنسا في 10فبراير 2013

2 مؤتمر باريس 10فبرير2013، مصدر سابق الذكر

وبالطبع لابد من دول أوروبا بأن تتقاسم كيكة الانتصار في ليبيا بعد الحرب ولهذا دعت فرنسا إلى هذا المؤتمر والذى انعقد في هامشه لقاءات جانبية في القطاعات الهامة مثل التعاون في مجال الاتصالات والصحة والنفط وذلك بغرض تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية، وكذلك اجتماع نائب وزير الداخلية مع وزارتي الداخلية والدفاع في إطار برنامج قيد التحصير ويسمح للأطراف بتبادل وجهات النظر حول الأمن الإقليمي لمساعدة ليبيا في تحسين وضعها وبدء مسيرة إعادة إعمار البلاد. (1)

تعتقد فرنسا بأن ليبيا بحاجة لوضع أسس ومقومات دولة القانون عبر بناء كل المؤسسات، بعد أن سعت بنفسها إلى تدمير كل المؤسسات وتحويل ليبيا من خلال مساندتها لتنظيمات إرهابية إلى دولة بدون مؤسسات وبدون قانون 2011 ترجع لعقد مؤتمرات في عام 2013 لإعادة بناء مؤسساتها. وبعد أن أدرك المجتمع الدولي وفرنسا بأن المليشيات المسلحة الإرهابية هي التي تتولى الأمن في العديد من القطاعات والمؤسسات في الدولة الليبية ، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني في مدينة بنغازى والاغتيالات التي تحدث يوميا في مدينة بنغازى والتي وصلت إلى اغتيال خمسة أعضاء من الصاعقة بتاريخ 8سبتمبر2013 وهذا ما استدعى فرنسا لسحب تواجدها في مدينة بنغازى، وقتل مدرس أمريكي الجنسية في بنغازى بتاريخ 5 ديسمبر 2013، ومقتل أكثر من 5 مواطنين في تفجيرات في مدينة بنغازى بتاريخ 4ديسمبر2013، ومقتل عضو هئية تدريس بجامعة قاريونس بفرع أجدابيا بتاريخ 7.ديسمبر 2013، كما ظهرت الكثير من المخاطر خلال الفترة الماضية بعد تمرد2011، إذ لم يتمكن المجلس الانتقالي ولا المؤتمر الوطني بعد تدمير النظام الشرعي في ليبيا من جمع السلاح الذى انتشر أثناء الانقلاب المسلح 2011، والتي ساعدت دول أوروبا وبالخصوص فرنسا وبريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر على دعم الانفلات الأمني في ليبيا بقطع الأسلحة حسب التصريحات التي ذكرت سالفا. ولعل مقتل السفير الأمريكي في مدينة بنغازى والذى عكس هموم المجتمع الدولي وهذا ما جعل المجتمع الدولي يتجاوب مع ليبيا

---

1 مؤتمر باريس المنعقد في فرنسا، مصدر سبق ذكره.

الآن لمقاسمة الهموم وتقدير صعوبة الوضع وتعتزم تحمل مسئولية الأمن من خلال التعاون الجاد مع ليبيا الآن المجتمع الدولي هو من ساهم في نشر الفوضى في ليبيا وتاريخيا هو مسئول عن دمار ليبيا.

ولعل خطورة غياب الأمن والاستقرار في ليبيا ذكر في تقرير صدر من الأمم المتحدة، والذى يؤكد على غياب الأمن واستمرار الفوضى في ليبيا للعام الثالث على التوالي بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، حيث تقول هيومن رايتس واتش في مؤتمر صحفي عقدته في فبراير 2013 بمناسبة إصدار التقرير العالمي لعام 2013، أن هذه المجموعات قد رفضت تسليم أسلحتها للدولة وكأنها تمثّل القانون، وترتكب جرائم خطيرة مثل الاعتقالات غير القانونية وأعمال التعذيب. وحسب التقرير فإن قوات الأمن الليبية مازالت ضعيفة وغير قادرة على فرض السيطرة الشرطية على جزء كبير من البلاد، رغم وجود بعض الجهود الحكومية. فيما تنتشر الفوضى خصوصا بمنطقتي الشرق والجنوب، حيث تنشط المجموعات المسلحة والعصابات الإجرامية دون محاسبة. وقامت هذه المجموعات بمهاجمة بعثات دبلوماسية أجنبية، وممثلين عن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأهداف أخرى، اندلعت أحداث العنف المسلح في جبل نفوسة غربي ليبيا أكثر من مرة بين المليشيات الموجودة بزوارة والزنتان والزاوية، وزحفت بعض هذه المليشيات على مدن كانت محسوبة على النظام السابق كرقدالين والعجيلات والجميل وغيرها. بينما قامت المليشيات التابعة لمدينة مصراتة على محاصرة واقتحام مدينة بني وليد، ومدينة سرت واختطاف مدنيين والزج بهم في معتقلاتها سيئة الصيت. كما هاجمت مليشيا مصراتة نازحي مدينة تاورغاء وعددهم يبلغ حوالي 40 ألفا في معسكرات انجيلة جنزور غربي طرابلس وطريق المطار جنوب طرابلس، وبنغازي شرق، وقتلت عددا منهم واختطفت أفرادا منهم، ظل مصيرهم مجهولا. وحسب بعض الحالات التي سجلتها منظمة حقوق الإنسان في تقريرها بمظاهر عدم الاستقرار

الأمني وأهم أبشع الجرائم التي تأكدت منها خلال الربع الأول من عام 2013 على النحو التالي:[1]

1. اغتصاب مريضة حتى الموت في غرفة العناية الفائقة بمركز طرابلس الطبي (مارس 2013)
2. قتل مريض بالرصاص داخل غرفة العمليات بمستشفى الجلاء ببنغازي (يناير 2013).
3. قرار الأطباء شنّ إضراب يوم 01 أبريل 2013 بسبب كثرة الاعتداءات على الكادر الطبي بالمستشفيات.
4. إطلاق النار على رئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف بطرابلس (06 مارس 2013)، وبسبها في (يناير 2013).
5. سلطات سجن الكفرة تطلق النار على معتصمين داخل السجن وتقتل أحدهم (25 مارس 2013).
6. رئيس الوزراء الليبي أحمد زيدان يهدد باستقدام قوات أجنبية لإحلال الأمن والمحافظة على الاستقرار لكون ليبيا ما تزال تحت الفصل السابع.

3.**سيطرة تنظيم القاعدة والجماعة الدينية المتطرفة - الخطر الرئيسي للأمن الوطني والإقليمي**: إن أخطر ما تواجهه ليبيا الآن هو سيطرة المنظمات المتطرفة والإسلامية وعلى وجه الخصوص تنظيم القاعدة والجماعة الليبية المقاتلة على الأجهزة الأمنية المستحدثة في ليبيا، بل والسيطرة على اللجان الأمنية في كل المدن الليبية، وقوة حرس الحدود الليبية، وسيطرتها الكاملة على بعض المدن والمناطق مثل مدينة درنة وبنغازي وسرت والزاوية، وصبراتة ومصراتة ومنطقة سوق الجمعة وتاجوراء بطرابلس من خلال تواجد شخصيات قيادية في التنظيم الإرهابي والمطلوبين بالأسماء، عالميا و لهم سوابق إرهابية على المستوى العالمي.

ولقد كانت الدولة الشرعية قبل الانقلاب 2011 قد استلمت بعض هذه القيادات من قبل الأجهزة الاستخبارية لبعض الدول الكبرى في إطار مكافحة الإرهاب من أمثال

---

1 تقرير منظمة حقوق الإنسان بشأن الوضع الأمني والحقوقى والقضائي في ليبيا ما بعد النزاع المسلح 24أكتوبر2011 إلى مارس 2013

ذلك محمد عبد المجيد حسن قائد الملقب (أبويحيى الليبى)، وهو المسئول الثاني في تنظيم القاعدة بعد أيمن الظواهرى وهو جهادى في صفوف القاعدة بعد فراره من سجن أمريكى في أفغانستان عام 2005، بعد الاستيلاء على مفتاح الزنزانة مما سبب احراجا للولايات المتحدة وحلفائها، ولقد ظهر مرات عدة مع أيمن الظواهرى في أشرطة الفيديو التي يبثها الذراع الإعلامي للقاعدة السحاب والترويج لقضية الجهاد وأصبح هو العقل المدبر للدعاية في التنظيم، وقد ظهر أيمن الظواهرى في شريط مسجل يقول:" أزف للأمة الإسلامية وللمجاهدين ولأمير المؤمنين الملا محمد عمر والمجاهدين في ليبيا نبأ استشهاد أسد ليبيا وضرغامها الشيخ حسن محمد قائد، في إشارة إلى الليبى، ودعا أيمن الظواهرى في الشريط ذاته إلى ضرورة اقتتال من أسماهم الصليبيين على حد قوله، حيث قال يا أمة الإسلام ويا أحرار ليبيا أحفاد عمر المختار، فها هو أبو يحيى سار على دربه،وقاد المجاهدين مثله وطلب العلم مثله ثم قتله الصليبيين مثله، إن دماءه تصيح بكم وتستنهضكم وتحرضكم على قتل وقتال الصليبيين فلا تتخاذلوا وتتخلوا عنها".([1]) إضافة إلى وجود عبدالوهاب عبد المجيد حسن قائد الملقب(بأبي أدريس) وهو شقيق أبو يحيى الليبى، وهو الشخص المسئول الأمنى حالياً في الجنوب الليبى، أي هو آمر قوات الحرس الوطنى في المنطقة الجنوبية وهو يؤكد في أكثر من حديث له على ضرورة تطبيق مبدأ تحكيم الشريعة في الأرض وفقا لمنظور تنظيمات القاعدة.

وعبد الحكيم بالحاج([2]) وهو المسئول عن المجلس العسكري بطرابلس وهو مرشح لدخول الانتخابات القادمة بدعم من دولة قطر،([1]) والصديق الغيتي هو أحد أفراد القاعدة،

---

1 ولد محمد عبد المجيد حسن القائد الذى يحمل الاسم الحركي في تنظيم القاعدة باسم أبو يحيى الليبي، في ليبيا في الأول من يناير 1963، وأعلن عنه أيمن الظواهرى في تسجيل مصور على وفاته في 4 يونيو 2012.

2 يخلع عبد الحكيم بالحاج هذه الأيام بزته العسكرية ويرتدى بدلة مدنية لكي يوهم العالم بأنه انتقل من رجل متطرف مقاتل ينتمي إلى الجماعات الليبية المقاتلة إلى رجل سياسي،وذلك بتخطيط قطرى ودعم مادى حيث ساهمت قطر في منحه مبلغ مالي أسس به شركة طيران الأجنحة،وفتحت له قناة النبأ الليبية، وفي حديث له في قناة ليبيا بتاريخ 6ديسمبر2013 أكد بأن سوف يخوض الانتخابات القادمة من خلال حزبه.

وليس له أي ولاء لليبيا ولا للمجلس الانتقالي الليبي ولا إلى الحكومة الانتقالية المؤقتة، إنما ولائه فقط لفكره التكفيري ولجماعتة المتطرفة حيث يشغل الصديق الغيتي الآن في ليبيا منصب وكيل وزارة الدفاع لشئون أمن الحدود الليبية، وتأمين المنشآت الحيوية، ولقد قام رئيس الوزراء السابق عبد الرحيم الكيب بتاريخ 10 مارس 2012 بتسليمه مبلغ 150 مليون دينارا ليبيا من بند ميزانية الطوراىٔ لصالح الصديق الغيتي، وهذا ما يؤكد بأن هؤلاء هم من يتولون حماية الدولة في ليبيا وهم أنفسهم من يملكون الأموال الكافية لدعم الإرهاب في ليبيا وخارجها. وقد صرف هذا المبلغ ليبني به الصديق الغيتي جيش القاعدة وحلفائهم بقيادته.

ومن ضمن الجماعات المقاتلة والتى تسيطرعلى زمام الأمور في ليبيا أيضًا عبد الحكيم الحصادي، وهو أمير إمارة درنة حاليا حتى تاريخ ديسمبر2013، وقد قال بأنه انسلخ عن الفكر المتطرف،والآن أمله هو بناء مستقبل ليبيا، وهل يمكن أن ينتقل الإنسان المتطرف الحامل الفكر التطرفي والإرهابي إلى إنسان سياسى عادى بهذه السهولة، فعلى المستوى الشخصى لا أعتقد هذا. وفي حوار معه في أحد الصحف يقول عبد الحكيم الحصادي، بأنه ضد أي منهج للقتل والتفجيرات، الآن الإسلام دين رحمة. عبد الحكيم الحصادى هو أحد الأفراد الذين انضموا إلى تنظيم القاعدة حيث خرج من ليبيا عام 1995 وقد ذهب إلى أوروبا ولكن لعدم حصوله على تأشيرة فكان الاتجاة الوحيد له هو أفغانستان، إلا أنها الدولة الوحيدة التى تستقبل الأشخاص دون أوراق رسمية كما يقول عبد الحكيم، يقول بأنه تزوج من أفغانية إلى أن جاءت الحرب الأمريكية ضد القاعدة. يقول أنا لم أكن منظم إلى صلة بالجماعة الليبية المقاتلة،ولكنه اضطر إلى الحرب ضد الحلف الشمالي،ومن ثم قال اضطررت للذهاب إلى باكستان، ومنها إلى إيران وآخرون ذهبوا إلى دول عربية. يقول عبد الحكيم

---

1 صرف عبد الرحيم الكيب مبلغ 150 مليون دينارا ليبيا إلى جماعة متطرفة تابعة لتنظيم القاعدة تحت التهديد بتاريخ 10 مارس 2012

الحصادي بأنه مكث في باكستان فترة من الوقت، ثم قبض عليه من قبل الأمريكان في أفغانستان، وفي ذلك الوقت تدخلت مؤسسة القذافي الخيرية التى يرأسها سيف الإسلام بن القذافي ثم رجعوا به إلى ليبيا في 2002 ومن ثم يقول بأنه تم الإعفاء علينا من قبل الحكومة الليبية.(1)

يقول عبد الحكيم الحصادى بأنه هو صديق عبد الحكيم بالحاج، فكيف لا يكون هو في الجماعة الليبية المقاتلة ؟ فهو يقول بأن الجماعة الليبية المقاتلة كانت تهتم بليبيا فقط، وهي على عكس تنظيم القاعدة التنظيم العالمى، وهي ترى بأن أمريكا هي السبب في كل المشاكل التي يعاني منها المسلمون اليوم. يقول عبد الحكيم الحصارى فقد جلست مع أشخاص شرعيين في الجماعة الليبية المقاتلة وتنظيم القاعدة، وقلت لهم إن ما حدث كان خطأً لأن القوة ليست للتغيير، وهي مرحلة كانت غير صحيحة. وبعد أن حصلت أخطاء وسُفكت دماء بغير حق، في ذاك الوقت أدركوا أنهم مخطئون، ثم تراجعوا وهذا كان خطابي منذ البداية قبل البدء في الحرب في ليبيا. وفي حديث متناقض له عن ما هو الدور الذى يمكن أن يساعد الشباب يقول هو أعطاهم تعليمات دينية، فمن بين هذه النصائح بأن المسلم عندما يكون في القتال لا يجوز له أن يتراجع، ويستدل بقول الله تعالى " [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ**] {الأنفال:15} " صدق الله العظيم. هذه هي اعترافات عبد الحكيم الحصادى فلا يمكن الآن متتبع لقناعة وأفكار المتطرفين أن يقتنع ما يروجه هؤلاء في الصحف واللقاءات التلفزيونية بحجة أنهم الآن تخلوا عن أفكارهم المتطرفة.(2) وأصبحوا سياسيين ويدعون إلى دولة ديمقراطية بعد أن كانوا يحملون فكرا دينيا متطرفا وهذا لا يستطيع أن يقنع أي أحد. فهو من ضمن المجموعات التي قامت بتصفية عدد كبير من عناصر الأمن ورجال الشرطة في مدينة درنة حتى ديسمبر 2013 حيث خرجت مظاهرات في مدينة درنة تطالب برحيل الجماعات المتطرفة وعلى رأسهم عبد الحكيم الحصادى وسفيان قمو.

---

1 لقاء مع عبد الحكيم الحصادى في أحد الصحف المغاربية بتاريخ 23يوليو2011

2 لقاء مع عبد الحكيم الحصادى، مصدر سبق ذكره

كذلك من المجموعات المتطرفة والمتشددة التى تسيطرعلى المواقع القيادية في ليبيا هو إسماعيل الصلابي وهو أحد قادة العسكريين وهو يعتبر من أبرز الشخصيات الإسلامية المتشددة التى تدربت وقاتلت في أفغانستان. ويعتبر إسماعيل الصلابى من الشخصيات الإسلامية القوية وهو كان بمثابة القائد العسكري الجديد في الجبهات القتالية المتمردة التى شاركت في اقتحام المدن الليبية. قد خرج الصلابي بعد مقتل السفير الأمريكى يقول في إذاعة بي بي سى في 13سبتمبر2012، ويقول يجب من اليوم وصاعدا البدء في ضرب المصالح الأمريكية والغربية في إمارة ليبيا الإسلامية درنة، وليكون الشرق البداية لهذه الصحوة الإسلامية وقد اتصلت بقادة الجماعة بطرابلس ويقصد عبد الحكيم بالحاج وعلى رأسهم الشيخ خالد الشريف رئيس جهاز الحرس الوطنى الليبى، ويقول بأنه طلب منه جعل هذا الجهاز عبارة عن جهاز لأنصار السنة، واتفقنا على ضرب مصالح الغرب الصليبى أينما وجد،بمجرد بداية ضرب إمارتنا، وهنا يقصد إمارة درنة الإسلامية التى يحكمها إسماعيل الصلابى، كما فعلت من قبل، وأصدرت تعليمات بتوزيع الأسلحة من المخازن في كل من مدن طرابلس و بنغازى ومصراتة على مجموعتنا المناضلة وسوف نحول ليبيا إلى جهنم تحت أقدام أي مستعمر أو خارج عن نهج الجماعة. يقول أيضًا في كلمته..." أيها المجاهدين الآن روح شهدائنا في أفغانستان والباكستان و العراق واليمن والصومال والشيشان تناديكم وتطلب الانتقام لها فلبوا النداء وعجلوا بقتل هؤلاء الكفرة الفجرة لنحرق الأرض والزرع وكل شيء قد يستفيد منه الاستعمار القادم ولنبدأ بالخونة هنا من الذين نددوا بقتل الخنزير سفير دولة الكفر في بنغازى واستهدفوهم في طرابلس وفي كل مكان.[1]

رغم أن الدول الغربية التى يعادونها هى نفسها التى مكنتهم من التواجد في ليبيا عام 2011 وهى التى سخرت لهم كل القوة وهى نفسها التى لازالت تساهم في الهجوم على سوريا بتاريخ 9سبتمبر2013 عن طريق ضرب سوريا بنفس الأسلوب الذى مكنت منه

---

1 لقاء إسماعيل الصلابي في إذاعة البي بي سي يوم 13سبتمبر2012 بعد مقتل السفير الأمريكي بيومين.

الولايات المتحدة ودول الغرب الجماعات المتطرفة في ليبيا من السيطرة على مؤسسات الدولة ومفاصلها الهامة ومواردها. غير أن الولايات المتحدة تراجعت عن ذلك نتيجة لتدخل روسيا في إصرارها على حل المشكلة سلميا.

ومن الشخصيات التي تسيطر على المراكز الأمنية في ليبيا أيضًا فوزى أبوكتف، وهو من الشخصيات التي تم القبض عليها من قبل النظام السياسى الليبي الشرعي نظرا لانتمائه إلى تنظيمات القاعدة في عام 1984 على خلفية قضية التآمر التى خططتها قوة المعارضة الخارجية والاعتداء على معسكر باب العزيزية بقيادة أحمد أحواس، فوزى أبو كتف هو من ضمن الذين تخرجوا من أمريكا بكالوريوس كمبيوتر سنة 1980م ، ورجع إلى ليبيا وعمل في شركة الخليج العربي للنفط،وسجن سنة 1984م على خلفية قضية أحمد أحواس،ومعركة باب العزيزية الشهيرة كمحاولة لاغتيال العقيد معمر القذافي ، وبقى في السجن حتى سنة 1992 أي أنه يعتبر من المائة المعروفين الذين بقوا في السجن السياسى بعدعام 1988 والذى أفرج فيه العقيد معمر القذافي عن المئات من السجناء السياسيين في" أصبح الصبح" وبعد خروجه من السجن عام 1992 رجع للعمل بشركة الخليج، واستمر في أعماله الإرهابية ففي أحداث عام 1995 فى مدينة بنغازى من ضمن المجموعات التي تم القبض عليه بتهمة مساعدة أحد المطلوبين وبقى في السجن لمدة سنتين، وأفرج عنه فى أكتوبر 1997م ، وبعد خروجه بأشهر، تم القبض عليه مجددا تقريبا فى يونيو 1998م في قضية إنشاء تنظيم سياسى معارض للنظام وسجن في طرابلس وبقى في السجن حتى مارس 2006م ، وبعد خروجه من السجن رجع لعمله في شركة الخليج ، وشارك في الانقلاب على النظام الشرعي في ليبيا وهو من أصل فلسطينى، وكان هو صاحب فكرة تكوين مجلس عسكري استعدادا لمقاومة قوات النظام السياسى في ليبيا، وأسس أول مليشيا في ليبيا بقرار من المجلس العسكري والانتقالي السابق وهي مليشيا 17 فبراير ، وبعد أن أصبح أحد المؤسسين لتجمع ميليشيا سرايا الثوار، وهو تجمع للمليشيا في المناطق المسيطر عليها من قبل الجماعات المتطرفة

والإرهابية، تم اختياره آمرا للتجمع.(1) وهو ضمن المتهمين في قضية اغتيال عبد الفتاح يونس حسب شهادة بعض أعضاء المجلس الانتقالي السابق.

ومن الشخصيات الإرهابية التى تسيطر على الجهات الأمنية في ليبيا مصطفى الساقزلي وهو من المجلس العسكرى بمدينة بنغازى، ورئيس هئية المحاربين في ليبيا، ولقد تعرض إلى المهاجمة من ضمن المصابين في الحرب نتيجة لعدم قدرة الدولة على إيفاء بالمتطلبات للجرحى والمعاقين من الحرب، وهو الآن مكلف من قبل الحكومة الليبية بالسفارة الليبية في أوغندة. ومصطفى الساقزلي هومن أعضاء المجلس العسكري ببنغازي. مصطفى الساقزلي هو من قبيلة ليست عربية وليست ليبية من الأصل، ولقد قام بعد مقتل شقيقه في أحداث مايسمى المديرية الأخيرة 2012، أن يدعو المتطرفين إلى عدم تسليم الأسلحة والاستمرار في السيطرة على كافة الجهات الأمنية في الدولة، بل دعى بعدم السماح إلى عودة رجال الأمن والشرطة في ليبيا، الأن هؤلاء في اعتقاده مازالوا يمثلون ازلام ألنظام السياسى الليبى الشرعى بقيادة العقيد معمر القذافي، وعدم المغفرة لهم وخاصة رجال الجيش الذين كانوا في الصاعقة وجميع أفراد الشعب المسلح.(2)

ومن الشخصيات التى تواجدت في مدينة درنة وكانت لها علاقة بتنظيم القاعدة هو سفيان قمو ويطلق عليه اسم سفيان قومة، وهو سجين سابق في غوانتانامو وملقب ب "أبو فارس"، وقد حارب في كل أفغانستان و العراق، وهو المعروف لدى وسائل الإعلام بسائق زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن، ولقد تحدث وزير الداخلية فوزى عبد العال على هذا الموضوع حيث قال بأن نحن مسيطرون على الوضع في درنة، ويقول بأن هناك كتيبة ظهرت أخيرا اسمها أنصار الشرعية ويتزعمها سفيان القومة، وكل عملهم في الخفاء ولقد حدثت الكثير من التفجيرات ولم يتعرف على فاعلها، ولكن هناك تردد بأن هذه المليشيات المسلحة هي من تقوم بهذه التفجيرات لأنهم قامو باستهداف أشخاص كانوا يعملون في الدولة فترة

1 فوزى أبوكتف فلسطيني الجنسية، و هو أحد تنظيمات القاعدة الإرهابية، وهو تم الافراج عنه من السجن عام 2006، أحد رجال اللجان الأمنية في ليبيا الأن.

2 تصريح مصطفى السازقزلي يوم 23دسمبر2012 ضد عودة قوات الأمن والشرطة في ليبيا إلى العمل في الدولة الجديدة.

النظام الشرعى للعقيد معمر القذافي في درنة، في درنة لا يوجد مجلس محلى كباقى مدن ليبيا، فهى تسيطر عليها كتائب أنصار الشريعة في غابة بومسافر عند بوابة درنة وهذه الجماعات لا يريدون تكوين جيش أو شرطة إنما يريدون تطبيق شرع الله على حد قولهم وكأن الليبيين يدينون بديانة أخرى غير الإسلام، وكأن ليبيا من قبلهم لم تكن دولة مسلمة وهم يعملون على استقطاب الأطفال والمراهقين للانضمام إليهم ويدفعون لهم الأموال المغرية، بل وصل بهم الأمر إلى إرسالهم إلى سوريا للجهاد، وقد فقدت كثير من الأسر الليبية أبنائها في الحرب على سوريا بعد اختفائهم حيث اتضح بأنهم قتلوا في سوريا.

يروى شاهد عيان من سكان مدينة درنة بأنه بتاريخ 9نوفمبر2012 تم قتل شخص اسمه محمد الحاسى كان مرشحا بأن يكون في أحد المواقع القيادية في مدينة درنة، ولكنه قتل وهو واقف أمام سيارته وهو بجانب محطة البنزين حيث مرت عليه سيارة بسرعة، وبها ناس مجهولين ملثمين أنفسهم وأطلقوا عليه الرصاص وقبله تمت تصفية أحد رجال الأمن الداخلى بمدينة درنة. [1] ويؤكد بعض سكان درنة بأن الوضع في مدينة درنة سيئ للغاية وأن أي شخص يتكلم كلمة لا تروق لجماعة أنصار الشرعية يلقى حتفه مباشرة، ودون أي سابق إنذار ويقولوا بأنه بتاريخ 4أبريل2012 بمعهد التعليم العالي هناك شخص مجهول دخل إليه وألقى بقنبلة يدوية محلية الصنع من مادة متفجره تعرف في ليبيا باسم "جلاطينة " وهى مادة تي إن تي المتفجرة، وكل هذه الأحداث هى تنسب إلى جماعة سفيان القومة والكتيبة التابعة له وهى كتيبة أنصار الشريعة. وهم قرروا أن يحولوا مدينة درنة إلى إمارة إسلامية وعندما سألوهم عن سبب تفجيراتهم للمعهد العالي بمدينة درنة، قالوا نريد جامعة ومعاهد غير مختلطة بين البنات والأولاد.[2]

أكد أهالي مدينة درنة أيضًا بأن هناك مواطن خرج يتحدث في الإذاعة المحلية المسموعة بمدينة درنة ووجه اتهاماته إلى سيفان القمو على عمليات الاختطاف والقتل التي حدثت في مدينة درنة، فإذا بالشخص وقبل خروجه من الإذاعة بهاتف يهدده إذا ذكر مرة

1 شاهد عيان من مدينة درنة يروى قصة مقتل محمد الحاسي أحد رجال الأمن في درنة بتاريخ 9يناير2012

2 لقاءات مع بعض أهالي درنة بتاريخ 15أبريل2012

أخرى اسم سفيان قومة، فإنه لن يرى الشمس مرة ثانية وسينفصل رأسه عن جسده، وكما ذكرت سابقا بأن هذا أسلوب عرفت به جماعات تنظيم القاعدة. وهناك الكثير من أهالي المدينة من أكدوا على أن أي زائر يمكنه أن يشاهد ملامح التطرف مخيفة ابتداء من البوابات الموجودة والأعلام السوداء والأشخاص الذين يلبسون ملابس أفغانية وكأننا في عاصمة أفغانية. بل ترى نظرات الحقد والغل على كل من يمر من البوابات، وخاصه النساء اللائي لا تكن ترتدي الخمار الكامل.[1]

أيضًا بأن من ضمن الشخصيات المرتبطة باللجنة الأمنية هو مصطفى قنيفيد أحد سكان منطقة زناته بطرابلس وهو من الأعضاء البارزين والأساسيين فيما يعرف باللجنة الشرعية للجماعة الإسلامية المقاتلة، وهو يترأس اللجنة الأمنية العليا في طرابلس والتي مقرها إدارة الاستخبارات سابقا. مصطفى قنفيد، وهو من الجماعات المقاتلة التي تم ترحليها في 2000 إلى ليبيا. قام عبد الحكيم بلحاج بتعيين أحمد فرج الساعدى واسمه الحركي الشيخ عبد العليم، كرئيس اللجنة الأمنية العليا بمدينة ترهونة. و أحمد فرج قام بعمليات نصب على أهالي ترهونة وذلك بممارسة الاحتيال على المواطنين من خلال الأموال و الدولارات التي قامت الحكومة بإرسالها للمصارف في ترهونة، كرواتب للمواطن العاملين في القطاعات المختلفة غير أنه احتجزها ونكر بأن هذه المبالغ قد تم تسليمها. ولذا فإن كافة الجهات الأمنية التي تسيطر على أمن ليبيا مسيطر عليها من قبل الجماعات المتشددة في كافة أرجاء ليبيا، وكل هذا يتم تحت علم مجلس الانتقالي الوطني المؤقت وتحت أعين الحكومة الانتقالية المؤقتة.[2]

لقد خرج مصطفى قنيفيد في الحوار الذى دار بين الدولة الليبية والجماعات المتطرفة في ليبيا في 2006، وذلك عندما أصدرت قيادة الجماعات المقاتلة مراجعات ضخمة بعنوان "دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس "، وخلصت فيها

---

1 لقاءات مع أهالي مدينة درنة مصدر سبق ذكره.

2 تصريح مصطفى الساقزلي إلى القنوات الليبية بتاريخ 30 يناير 2012

الجماعات المقاتلة إلى عدم جواز حمل السلاح لقلب الأنظمة العربية والإسلامية. لقد قام القائمون على هذه المراجعات وهم ستة من قادة الجماعة الليبية المقاتلة التي يعتبر أميرها في ليبيا هو عبد الحكيم الخويلدى بالحاج، الملقب" أبو عبد الله الصادق"، ونائبه خالد محمد الشريف والمسئول الشرعي سامي مصطفى الساعدى والملقب "أبو المنذر الساعدى"، والأمير الأول للجماعة مفتاح المبروك الذوادى، الملقب "عبد الغفار" والقائد العسكرى مصطفى الصيد قنيفيد، وهو الملقب " أبو الزبير" وعبد الوهاب محمد قائد وهو الأخ الأكبر لأبي يحيى الليبي، وهو مسئول الأمن في طرابلس بعد انقلاب 17 فبراير 2011. هؤلاء كلهم أقروا بأنهم كانوا على خطأ في حمل السلاح منذ البداية ضد النظام السياسي في ليبيا تحت قيادة العقيد معمر القذافي، وهذا بعد أن فشلوا في الانقلاب على العقيد معمر القذافي أو اغتياله حيث تم القبض عليهم، وبدأ الحوار معهم في عام 2006.([1])

لقد أتبع قادة المقاتلة مراجعاتهم هذه برسالة اعتذار من العقيد معمر القذافي بعد أن عاهدوه على عدم الخروج عليه، وعلى عدم حمل السلاح ضده مرة أخرى، وهذا ما لم يستطيعوا الالتزم به، واعتذروا على ما حاولوا القيام به من محاولات قلب النظام واستهداف العقيد معمر القذافي شخصيا في أكثر من محاولة اغيتال. حيث أعلنوا عن أخطائهم في تشكيل جماعة مسلحة في موقف فسر بأنه موافقة على حل تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة. وشكلت مواقف الجماعة المقاتلة صدمة لبعض الإسلاميين أنفسهم، والذين يحسبون على التيار الجهادى المؤيد لتنظيم القاعدة، بل وصل إلى أن بعض مؤيدى تنظيم القاعدة الذين ينشرون في منتديات الإنترنت لم يرضوا بخطوة وقف القتال، وهم مؤيدين الاستمرار في قتال من

---

1 هذه المجموعات التي تم الإفراج عنها في مارس 2006، وهي نفسها التي تسيطر الآن على المجالس العسكرية في ليبيا واللجان الأمنية في ليبيا بعد تمرد 17 فبراير وهي نفسها اشتركت في الانقلاب على الحكومة الليبية بعد معاهدتهم للدكتور سيف الإسلام معمر القذافي على الابتعاد عن التطرف وحمل السلاح.

يصفونهم بالمرتدين في العالم العربي، وهي الأنظمة الحاكمة والغرب عموما، الذى يدعم هؤلاء للبقاء في السلطة بحسب رأى القاعدة ومؤيديها.([1])

لم تصدر أي تأصيلات شرعية لا عن الجماعات المقاتلة ولا على جماعة تنظيم القاعدة ولم ترفض أيضًا ما جاء في هذه المراجعات، في مؤشر واضح على أن من انتقدوا لم يجدوا ثغرات فقهية في الأصول التي اعتمدها قادة الجماعة الليبية للوصول إلى الخلاصات التى انتهوا إليها. ولقد قامت الدولة الليبية بمكافأة الجماعات الليبية المقاتلة في شهر مارس 2006، وذلك من خلال الإفراج عن ثلاثة من قادتها الستة المهمين جدا، والذين شاركوا في إعداد المراجعات، إضافة إلى أكثر من 200 من الإسلاميين " الجهاديين " سواء كان هؤلاء من الجماعات المقاتلة أو مما يعرف ب" شبكات العراق" وهي المجموعات التي تضم في معظمها شباب صغار السن، الذين أوقفتهم الحكومة الليبية للاشتباه في تحضيرهم حتى ينتقلوا إلى العراق والقتال هناك، أو قد يتم تحضيرهم أيضًا لتنفيذ عمليات داخل ليبيا نفسها أو في الدول المجاورة لها. في حقيقة الأمر لم يكن الإفراج عن المسجونين الخطوة الوحيدة التي تم اعتمادها تجاه هؤلاء.([2])

فقد وعد الدكتور سيف الإسلام معمر القذافي والذى كان طرفًا محوريا في كل الحوارات التي جرت بين قادة المقاتلة المسجونين وبين قادة الأجهزة الأمنية منذ عام 2006 بأن الدولة ستعتني بالمفرج عنهم وتساعدهم كي يتمكنوا من الاندماج مجددا في المجتمع وإعادة بناء مستقبلهم.([3])

---

1 تم الإفراج على عناصر قيادية من تنظيمات القاعدة وأيضًا الجماعة الليبية المقاتلة بتاريخ 2مارس 2006، وهي المجموعات التي أطلقت السلطات الليبية عنها ما قبل المجموعات الأخيرة التي أطلقت سراحها في 15فبراير2011 قبل اندلاع التمرد في شهر فبراير 2011.

2 نفس المصدر.

3 عناصر قيادية من تنظيمات القاعدة وأيضًا الجماعة الليبية المقاتلة بتاريخ 2مارس 2006، مصدر سبق ذكره

كل هؤلاء وغيرهم من لحقوا بهم من خارج ليبيا هم مجموعات قيادية منظمة في الجماعات الليبية المقاتلة وأيضًا في تنظيم القاعدة ولهم تاريخ حافل بالإرهاب في كل أفغانستان والعراق والصومال والسودان والشيشان وباكستان، هؤلاء أنفسهم هم قادة المجالس العسكرية في ليبيا بعد الانقلاب عام 2011، وهم أنفسهم قادة اللجان الأمنية في ليبيا الحالية، وقد ظهروا في كثير من التظاهرات برفع الأعلام التى تشير إلى تنظيم القاعدة، حيث عبرت هذه الجماعات على انتماءاتها الإرهابية أمام العالم كله، وذلك من خلال العديد من التظاهرات والمهرجانات العلنية التى رددت فيها شعارات تنظيم القاعدة ورفعت راياتها السوداء التى يكتب عليها " لا إله إلا الله محمد رسول الله " في كل المدن الليبية في بنغازي، ودرنة، وسرت، وطرابلس وسبها وجدابيا وترهونة وغيرها من المدن الليبية.

إن تزايد نفوذ تلك الجماعات الإرهابية يشكل تهديداً حقيقياًّ للسلم الاجتماعى في ليبيا والذى تم خرقه بفعل الانقلاب الذى لم يخلق إلا سلطة وقوة للمليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية المتطرفة والتى تشكل خطرا ملموسا على كل الدول الحدودية مع ليبيا، وكذلك دول حوض البحر المتوسط وكذلك للأمن الإقليمى والدولي. وما الاجتماع الذي عقد بمدينة المهدية بتونس 24ديسمبر2012لتحريض الشباب في تونس، بحضورعبدالحكيم الخويلدى بالحاج في هذا الاجتماع،لهو دليل على تنسيق هذه الجماعات المتطرفه مع بعضها البعض، حيث عقد عدة اجتماعات سرية في كل من مدن بن قردان وجربة وجرجيس وقد التقى عبد الحكيم بالعديد من الشخصيات التى تنتمى إلى تنظيم القاعدة مثل الكمنى رضوان وهو الصديق المقرب لعبد الحكيم بالحاج، وهو نفس الشخص الذى اتهم فيما بعد بتفجير ميناسا بالجزائر.[1]

ولعل الأحداث التى جرت في مالي ليست بمعزل عن ماحدث بليبيا، أيضًا اتهم عبد الحكيم بالحاج في حادثة ميناسا في الجزائر بتاريخ 2012، ولهذا رفضت الجزائر دخوله

---

1 لقاء عبد الحكيم بالحاج في تونس مع القيادى في تنظيم القاعدة التونسي والكمني رضوان، بتاريخ 24 ديسمبر 2012.

إلى الجزائر وذلك لأنه له مشاركة مسلحة في أفغانستان وليبيا وقد حاول عبد الحكيم الدخول بصفة رسمية لتحقيق مصالح شخصية، وهو من المتهمين المتورطين والمهندسين للاعتداء الذى نفذه إرهابيون من جنسيات مختلفة بالقادة البترولية تيفنتورين والذى اتهم فيها مليشيا الزنتان ببيع السلاح إلى منفذى عدوان عين أميناس وبالتحريات الأولية اعترف الإرهابيون الموقوفون بينهم أبو البراء والكمني رضوان وكذلك الإرهابي التونسى الملقب أبو طلحة، أن الطاهر أبو شنب الذى لقى مصرعة فى عملية تيفنتورين، تكفل بالتفاوض مع مليشيا الزنتان حول طبيعة الأسلحة المطلوبة والمبلغ المالى المستحق. [1]

وسعت هذه الجماعات الإرهابية بإنشاء خط ممتد بين مصر وليبيا تونس والجزائر والنيجير كمنطقة لتمركز جماعات القاعدة في شمال أفريقيا وبمساعدة قطرية، وقد صرحت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخوفها من هذا المخطط.

وأشارت جريدة نيويورك تايمز، إلى تخوفات أمريكية من تعاظم قوة ما يسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث نقلت الجريدة عن مسئولين أمريكيين وأوروبيين يعملون في القطاع الأمني، وفي مجال مكافحة الإرهاب بأن هذه الهجمات الأخيرة هي هجمات القاعدة على أهداف في مالي، وفي موريتانيا ربما تشير إلى عودة مقاتلين أجانب من الحرب العراقية الأفغانية، وهم أنفسهم الذين تمرسوا خلالها على مهارات صنع القنابل وفنون القتال. ويقول المسئولون الأمنيون إن هذه الهجمات تعكس تنامي تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا، خارج الملاذ الرئيسي للتنظيم في منطقة القبائل الباكستانية. وكان التنظيم المذكور قد تبنى المسئولية عن مقتل رهينة بريطاني في مالي، وعامل إغاثة أمريكي في موريتانيا، ومقتل ضابط بارز في الجيش المالي داخل منزله بتنبكتو، بالإضافة إلى نصب كمين لموكب كان به قرابة أربعة وعشرين عنصرمن القوات غير النظامية الجزائرية.[2]

---

1 نشر في الشروق الجزائرية ، بتاريخ 19 فبراير 2013.

2 نشر في الشروق الجزائرية ، مصدر سبق ذكره.

وهو أيضًا مسئول على الهجوم على دورية للجيش المالي في الصحراء الشمالية، وأدى ذلك إلى مقتل نحو 12 عشر جنديا وأسر الكثير منهم، حسب ما قاله مسئولون عسكريون أمريكيون. ويشير المسئولون الغربيون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الهجمات الأخيرة، على أنها دليل على رغبة التنظيم في توسيع مجال هجماته لتشمل دولا أخرى بشمال أفريقيا، وربما داخل أوروبا أيضًا، حيث يوجد لدى التنظيم مناصرون لوجستيون ماليون. وقال مسئول فرنسي كبير في مجال مكافحة الإرهاب، لقد أصبح تنظيم القاعدة أكثر قوة في الجزائر وموريتانيا، ومقتل الرهينة البريطاني والأمريكي عبارة عن رسالة بأنهم لا يركزون على قضايا المغرب فحسب، وأنهم الآن جزء من الجهاد العالمي. وكان زعيم جناح القاعدة عبد الملك دروكدال قد هدد فرنسا بحرب ضروس، ردا على محاولة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بمنع ارتداء البرقع في فرنسا والذي وصفه بأنه رمز على العبودية.وترى عدة أطراف، بأن قاعدة المغرب الإسلامي، تحاول منذ عدة أشهر تخفيف الضغط العسكري الهائل عن تنظيم القاعدة الدولي بمناطق تواجده التقليدية في باكستان، عبر استفزاز الدول الغربية حتى تباشر عمليات عسكرية في المنطقة.[1] والأمر الأشد خطورة هو التدمير المتعمد من قبل حلف الناتو للمؤسسة العسكرية والأمنية الليبية، مما ساعد على انتشار السلاح وانتقاله إلى الدول المجاورة بكميات كبيرة أسهمت في إحداث حالة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار وعززت المجموعات الإرهابية والإجرامية التي بدأت تنشط في المنطقة.

إن هيمنة المجموعات الإرهابية المسلحة التي تنتمى في أساسها إلى تنظيم القاعدة على المؤسسات الليبية ظهرت وبدعم مادى مركز من دولة قطر وخاصة في مناطق في شرق ليبيا مثل مدينة درنة – مدينة البيضاء، ومدينة طبرق، ومناطق غرب ليبيا مثل المناطق الصحراوية ومناطق الحدود مع تونس.إن هذه الحقائق موثّقة عن انتعاش حركة تمويل عناصر التنظيم المسلح بالأسلحة عن طريق النيجر، والتشاد، والصحراء الكبرى، وعن طريق مصر أثناء حكم الإخوان برئاسة محمد مرسي. لقد أصبحت سيطرة الجماعات الإرهابية والمسلحة واقعا

1 جريدة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ 18نوفمبر 2012.

ملموسا تجسّد في إطلاق عمليات تعذيب، واختطاف ضد المواطنين الليبيين، وفتح مراكز تدريب وتجنيد المقاتلين من مختلف دول الجوار لإرسالهم إلى سورية، ودول الساحل والصحراء وقد سبق لحلف الناتو أن قام بقصف مواقع تواجد هذه الجماعات في منطقة الجبل الأخضر، ودرنة، وسرت، وفي منطقة مزدة مؤخرا، فحسب شهود عيان فقد شوهد تحليق لطائرات استطلاع صغيرة الحجم على مدينة درنة بتاريخ 11 أبرايل2012، وهذة طائرات صغيرة بدون طيار قد استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005، وهى نفس الطائرات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات في أفغانستان، ولقد شهدت هذه الطائرات تحلق في سماء مدينة درنة وبنغازى في 11أبريل 2012، وكان تحليق هذة الطائرات لتحديد الأهداف المراد تدميرها في مدينة درنة وبنغازي شرق ليبيا والتي يستخدمها أفراد تنظيم القاعدة.[1] وهذا بالضبط ما قامت به الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق واليمن وليبيا، فقد قامت بدعم الجماعات الإرهابية كوسيلة للانقلاب على الأنظمة السياسية في هذه الدول وبث الفوضى فيها، ومن ثم محاربتها والقضاء على قادتها الفاعلين وهذا من ضمن تلاعب وخداع السياسة الخارجية الأمريكية مع هذه الدول.

4. **التداعيات الاقتصادية في ليبيا بعد الحرب**: على الصعيد الاقتصادي فإن التداعيات الاقتصادية بشكلها السلبي على ليبيا يمكن عرضها في مجموعة من النقاط الهامة والتي لعبت دورا أساسيا في انهيار الاقتصاد الليبي حتى أصبحت ليبيا نهاية 2013 ترغب في الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتغطية مرتبات موظفي الدولة الليبية بالرغم أن ليبيا تعد من الدول المنتجة للنفط والتي لا يتجاوز عدد سكانها الخمسة مليون ونصف نسمة، فإن الوضع الاقتصاد الليبي بعد الحرب عام 2011 أدى إلى تدني مستويات المعيشة للفرد،واضطرابات في الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط والذى يمثل حوالي 98 ٪.إن التدمير العام والممنهج الذى حصل في البنية التحية لليبيا نتيجة لانقلاب 17 فبراير 2011، أدى إلى انهيار البنية

1 قصف طائرات بدون طيار مدينة درنة وبنغازى شرق ليبيا بتاريخ 9أبريل2012 بعد التأكد من تواجد معسكرات للتدريب لجماعات القاعدة في ليبيا.

الاقتصادية بالكامل حيث تم تدمير المنشآت والمصانع الاقتصادية، وتم هدم كافة البنى التحتية والعسكرية خصوصا بمدن سرت وبني وليد وطرابلس وتاورغاء التى تعرضت لقصف كثيف من قبل طائرات الناتو ولمدة ثمانية أشهر على التوالي ودون توقف.

لقد أدت حالة الفوضى إلى انهيار مؤسسات الدولة الحكومية وسيطرة مجموعات غير مؤهلة وغير مسئولة ومنها جماعات متطرفة عن كافة أجهزة الدولة، أدى هذا بشكل مباشر إلى تسجيل أكبر عمليات نهب منظمة للثروة النفطية في ليبيا. ولقد أدى هذا بدوره إلى انعكاس عائدات النفط الليبي خلال فترة انقلاب 17 فبراير 2011، فعلى سبيل المثال فإن المستوى المعيشي لليبيين، وأاقتصاد الأسرة الليبية بدأ بالانخفاض، وخاصة في الشهور الأولى من الحرب حيث توقفت المصارف والشركات والأعمال نهائيا،ومن ثم بدأ الانفراج يصاحب حالة غلاء المعيشة والمواد الغذائية، والذى تم استغلاله من قبل جماعات المصالح الاقتصادية في ليبيا، وأصحاب رءوس الأموال التجارية، وسيطرة جماعات تهريب البضائع المنتهية الصلاحية والأدوية الغير نافعة وتهريب المنتوجات الغير صالحة للاستعمال، حيث أصبحت ليبيا دولة مستقبلة لكل المواد الطبية والغذائية من كافة المنافذ البحرية والبرية والجوية دون مراقبة جودتها وصلاحيتها.

بالرغم من أن الإحصائيات الصادرة عن المجلس الانتقالي الوطني، والتي تشير إلى تحقيق عائدات نفطية تقدر بـ 12 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2012، إلا أن الواقع لا يشير إلى أي تطوارات اقتصادية أو تنموية، وخاصة بعد عمليات الهدم الممنهج على ليبيا دون معرفة المسئولين عنها.

غير أن مؤسسة النفط الليبية أعلنت بأن إيرادات ليبيا من تصدير النفط الخام ستكون في حدود 50 مليار دولار للعام 2011، حسب كميات التصدير المتوقعة، وكان رئيس مؤسسة النفط في 29 ديسمبر2011، قد أعلن أن تصدير النفط في ليبيا تجاوز المليون برميل مع نهاية عام 2011، متوقعا العودة إلى حصة ليبيا والمقدرة بمليون و600 ألف برميل يوميا مع منتصف عام 2012.

ووفقا لتقديرات المؤسسة تواجه ليبيا تحديات جديدة في إعداد ميزانيتها الجديدة لعام 2012، خاصة مع توقع انخفاض الإيرادات السيادية نتيجة الأحداث شهدتها ليبيا بعد فبراير 2011. وأوضحت التقديرات أنه من خلال مشروع الميزانية الجديدة تبين أن كل الشركات العامة والقطاع الخاص لم يحقق الدخل الذي كان متوقعا له مع انخفاض التعريفة الجمركية، مما أدى إلى الاعتماد على الإيرادات النفطية.

وأكد إدريس صالح الشريف مساعد وكيل وزارة المالية الليبية، خلال اجتماع لجنة مناقشة ميزانيات القطاعات العامة، سوف توضح كافة الإيرادات للدولة بالكامل وأوجه استخدامها، مبينا أن إيرادات الدولة الليبية لهذا العام ستعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية فقط. وتوقع مساعد وكيل وزارة المالية أن تكون الإيرادات السيادية للدولة الليبية في العام المقبل أقل، لأن الضريبة على الشركات تعتمد على أرباح الشركات خلال عام 2011 وهو العام الذي حدثت فيه الحرب على ليبيا، وقال إن الموارد النفطية المتوقعة تتوقف على ازدياد الإنتاج الذي في المتوسط يتوقع أن تكون إيراداته حسب توقعات المؤسسة الوطنية للنفط نحو 41 مليار يورو، أي ما يعادل نحو 50 مليار دولار.

وأشار إلى أن الأجور خلال هذا العام ستصل إلى ما بين 16 و20 مليار دولار، كما أن هناك بند الدعم الذي يشمل السلع الغذائية والكهرباء والوقود، وهذا المبلغ قد يصل إلى 12 مليارا، لافتا إلى أن ما سيتبقى سيوزع وفق الأولويات الأساسية التي وضعتها الحكومة، وهي بناء مؤسسات الدولة السيادية والمتمثلة في الأمن والدفاع والقضاء، لكي تعود هذه المؤسسات السيادية إلى العمل، وتعود معها هيبة الدولة.[1]

وفي عام 2012 أكد رئيس مؤسسة النفط الليبية نوري بالروين أن وتيرة إنتاج ليبيا من النفط تتسارع يوماً بعد يوم، وأن معدل إنتاج النفط وصل إلى 90 ٪ من الطاقة الإنتاجية التي كان عليها قبل الأحداث التي شهدتها ليبيا. وأعلنت مؤسسة النفط الليبية عن أن صادرات ليبيا من النفط الخام بلغت خلال الربع الأول من العام 2012 أكثر من 103 ملايين و729 ألف برميل، محققة عائدات بلغت 12 مليار و298 مليون و329 ألف دولار. وأوضحت

1 تقرير رئيس مساعد وكيل وزارة النفط في ليبيا 29.12.2011

المؤسسة أنها سوّقت نفطها الخام لعدد من الدول الأوروبية والأسيوية بواقع سعر ما بين 110 إلى 124 دولارا للبرميل، حيث استحوذت إيطاليا على أكثر من 34.23٪ من صادرات النفط الخام الليبي خلال الفترة المشار إليها، وجاءت الصين في الترتيب الثاني بنسبة15.93٪، بينما بلغت النسبة المصدّرة إلى أمريكا أكثر من 2.21 ٪. وأضاف أن حصّص شركاء مؤسسة النفط الليبية في النفط الخام من حقولها العشرة المنتجة بلغت 13 مليونا و237 ألفا و276 برميلا، مشيرًا إلى أن حصة الشركات الإيطالية بلغت 55.3٪ فيما بلغت حصة فرنسا 12.7٪ تلتها أسبانيا بنسبة 11.3٪.[1]

هذه هي الإيرادات التي وردت حسب تقرير مؤسسة النفط الليبية، غير أن مصرف ليبيا المركزى أكد في تقرير له بتايخ 31 أكتوبر2012، بأن قيمة الإيرادات النفطية المحصلة في ليبيا خلال الفترة من 1يناير2012 وحتى تاريخ 31 أكتوبر2012 بلقت مبلغ.898 55.665.121.616 مليار دينار ليبي، فيما بلغت الإيرادات المحلية من الجمارك والضرائب لنفس الفترة بملغ يقدر بحوالي 2.780.377.722.مليار دينار ليبي، وقد ورد في تقرير مصرف ليبيا المركزى والذى صدر عن إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزى حول الإيرادات وبنود صرف الميزانية متضمنا نفقات الدعم وموازنة الأسعار والذى بين أن مبلغا وقدرة 10.234.059.814.763.مليار دينار ليبي يقدم كدعم للأدوية والسلع التمونية والمحروقات والكهرباء والأنارة والمياه والصرف الصحي وتحلية المياه والنظافة العامة والأعلاف. وقد أوضح التقرير أن إجمالي الإيرادات النفطية والمحلية بالدينار الليبي خلال الفترة من 1يناير2012، وحتى تاريخ التقرير 31 أكتوبر2012، لا تغطي بنود الميزانية العامة حيث بلغ عجز الإيرادات النفطية والمحلية في تمويل الميزانية مبلغا وقدرة 2.203.294.672.040 مليار دينار ليبي، كما تضمن التقرير ما تم قيده للقطاعات خلال

1 تقرير مؤسسة النفط الليبية عن إيرادات ليبيا في الربع الأول من 2012

المدة من 1.يناير2012 إلى تاريخ 31 اكتوبر2012، خصما من الإيرادات النفطية والمحلية والذى بلغ 10.552.437.717.097 مليار دينار ليبي.[1]

ونتيجة ما تمر به ليبيا من انتهاكات لحقوق الإنسان من اختطاف وسجن وقتل وتعذيب واغتيالات وصلت في بنغازى إلى قتل أكثر من 6 ضباط من القوات المسلحة والبحرية والاستخبارات العسكرية في يومي 2 و3 أكتوبر 2013 وسجلت الجريمة ضد مجهولين، لهذا قام المواطنون بإغلاق موانى النفط، والسيطرة عليها مما تسببت في خسارة مادية لليبيا كما صرح وزير النفط بتاريخ 3 أكتوبر 2013 بأن خسائر ليبيا بلغت أكثر من خمسة مليارات دولار نتيجة تراجع الإنتاج النفطي على خلفية الإضرابات والتظاهرات التي تسود البلاد حالياً، وهذا ما أكده وزير النفط الليبي. حيث صرح في مؤتمر النفط والمال المنعقد في لندن بتاريخ 3 أكتوبر 2013 أن بلاده تأمل في عودة إنتاجها النفطي سريعاً إلى مستواه المعتاد البالغ 1.6 مليون برميل في اليوم. وأوضح أن التحدي الأكبر هو تصحيح مسارالإنتاج من النفط الذي تراوح حالياً بين 650 و700 ألف برميل يومياً. وتراجع إنتاج النفط الليبي إلى أقل من 150 ألف برميل في اليوم خلال شهر سبتمبر بسبب إضرابات وعدة تحركات احتجاجية في المنشآت النفطية. [2]

وأوضح وزير النفط الليبي لصحافيين على هامش اليوم الثاني للمؤتمر بأن ليبيا نجحت في الاتفاق مع أكثر المجموعات باستثناء مجموعة مازالت تثير المشاكل في التفاوض معهم لتسليم حقول النفط. وأكد وزير النفط الليبي على أنه لا يمكننا استخدام القوة ضدهم، وقال إننا نحاول إقناع المحتجين بأن طريقتهم ليست الطريقة المناسبة للتعبير عن مطالبهم وأنه بمجرد أن نحل هذه المشكلة، أعتقد أننا ستتمكن من إعادة الإنتاج إلى عهده في غضون ثلاثة أو أربعة أيام. ويعتمد الاقتصاد الليبي إلى حد كبير على إنتاج المحروقات التي تمثل أكثر من 80 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي وحتى 97 في المئة من صادرات البلاد.

---

1 تقرير مصرف ليبيا المركزى في 31اكتوبر2012

2 تصريح وزير النفط الليبي عبدالباري العروسي في مؤتمر لندن للنفط بتاريخ 3 أكتوبر 2013.

وعادت صادرات النفط عام 2012 على ليبيا بنحو 50 مليار دولار. وأشار إلى أن أسوأ تعطل للإنتاج منذ حرب 2011 كان في شهر سبتمبر 2012 وقد تسبب في انخفاض الإنتاج إلى أقل من 200 ألف برميل يوميا، وأكد وزير النفط بأنه يتوقع حل هذه المسألة في أي وقت وبحلها سوف يتم إعادة الإنتاج إلى 1.6 مليون برميل يومياً. وأخذت ليبيا أولى خطواتها نحو استئناف الإنتاج في غرب البلاد منتصف سبتمبر 2013 بعد أن توصلت إلى اتفاق مع مجموعات محلية تمكنت بفضله من إلغاء حالة القوة القاهرة في مرفأي مليته والزاوية لتصدير النفط في 17 سبتمبر2013. و أن مرفأ مرسى الحريقة في شرق البلاد سيستأنف العمل قريباً.[1] غير أنه حتى شهر ديسمبر 2013 لم يستأنف بعد وادى إغلاق المواني النفطية إلى تعطيل دفع الرواتب، وتردى الحالة الاقتصادية التي تمر بها ليبيا الآن من بيع النفط في السوق السوداء،إضافة إلى بيعه بدون مقاييس وعدادات رقميه حيث كان النفط يباع تقديرياً دون عداد رقمى . هذا إلى جانب حالة الفوضى والتفجيرات والاغتيالات والخطف التي أدت إلى قفل الموانى النفطية كرد فعل حتى تتخذ الحكومة الحالية برئاسة على زيدان والمؤتمر الوطني إجراءات اتجاه ما يحدث في ليبيا من فوضي.[2]

وبحسب اعتقاد وزير النفط الليبي بأن هناك إمكانية لعودة الإنتاج إلى طاقته الكاملة أي بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا إذا تم إنهاء الإضرابات التي أدت إلى تعطيل الإنتاج منذ 17 فبرير، مما تسبب في تعرقل عمل حقول النفط وموانى التصدير، حيث يرى بأن الإنتاج قد ارتفع حاليا إلى سبعمائة ألف برميل يوميا، ولكن حركات إضراب العمال والاحتجاجات التي تقوم بها المليشيات المسلحة والناشطين السياسيين سببت في انخفاض الإنتاج نتيجة لدوافع تتراوح بين المطالب الاجتماعية والمادية، واستطاعت طرابلس أن تحقق أولى خطواتها نحو استئناف الإنتاج بعد إغلاق أغلبية حقول النفط خلال شهر أغسطس وسبتمبر 2013 بعد اتفاق مع مجموعات المحتجين في مرفأى مليتة والزاوية لتصدير النفط وأكد بإنه تجرى

1 تصريح وزير النفط الليبي عبدالباري العروسي، مصدر سبق ذكره.

2 نفس المصدر

الآن محاولات لتفاوض مع محتجين المنطقة الشرقية والتي تشمل شركة البريقة، و أكد بانه قد دفع غياب الاستقرار بليبيا منذ عام 2011، إلى غياب المردودية التجارية، والذى كان بدوره قد أدى إلى أن شركات نفط كبرى مثل إكسون، موبيل، ورويل داتش شل لتجميد عملياتها، في حين عمدت شركات أصغر مثل ماراثون إلى بيع أصولها في ليبيا([1])لقد سببت احتجاجات المواطنين وإقفال حقول النفط وموانى التصدير أيضًا إلى انقطاع في الكهرباء حيث استمر انقطاع لتيار الكهربائي في ليبيا طيلة فترة شهر رمضان فى أغسطس وإلى أواخر ديسمبر 2013، حيث رجح وزير الكهرباء والطاقة إلى أن السبب هو الاعتصامات في الحقول النفطية الأمر الذى أدى إلى نقص إمدادات الطاقة الطبيعية والوقود السائل من الشركات المنتجة الذى تسبب في نفص القدرة الإنتاجية لمحطات التوليد العامة للكهرباء وأكد على انفضاض الاعتصامات سوف يؤدى إلى إعادة الإمدادات إلى وضعها الطبيعي.([2])

وبعد أن دخلت الفوضى عامها الثالث لم تتوقف حالة الفوضى من انعدام الأمن والأمان، فلم يطرأ على النظام الاقتصادى أو التعليمي أو الصناعي أو العسكرى أو الأمني أي تطورات إيجابية، بل وصلت حالة الاقتصاد الليبي إلى الحالة التي تدرس فيها ليبيا إمكانية الاقتراض من صندوق النقد الدولي لمعالجة فاقد العملة،والانهيار الاقتصادى في ليبيا، رغم ارتفاع أسعار النفط ومردودات النفط نهاية العام 2012. لم تستطع الحكومة الليبية بناء أي تطورات عملية مثل بناء البنية التحتية أو القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في ليبيا أو ترميم البيوت والمستشفيات والمصانع والمدراس التي تعرضت للقصف من قبل حلف الناتو، بل حتى الطرق التي تعرضت إلى قصف حلف الناتو مازالت لم يتم ترميمها.إن اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين والصناديق التي كانت تسدد رواتب المتقاعدين والعاطلين والمتمثلة في المحافظ الاستثمارية التي كانت توزع على الأفراد

---

1 تصريح وزير النفط الليبي عبدالباري العروسي، مصدر سبق ذكره.

2 تصريح وزير الكهرباء في ليبيا 21 يونيو 2013

العاطلين عن العمل والذين يعولون في أسر، وكذلك المواطنين ذوي الدخل المحدود، وأصحاب المعاش الضماني الأساسي، كنتيجة للسرقة الممهنجة التي تعرضت لها ليبيا بعد تمرد 17 فبراير 2011. بل ذهب المؤتمر الوطني العام إلى إلغاء الحوافظ الاستثمارية التي كانت تساعد الأسر والتي ساهمت الدولة الليبية بقيادة معمر القذافي إلى تسليمها إلى المواطنين، وهي بمثابة رواتب شهرية يتقاضاها المواطن الذى لا يملك عمل في الدولة الليبية، حيث اعتبرها المؤتمر الوطني العام ربا رغم أنها هي عوائد الاستثمارات الليبية الخارجية، والسبب الحقيقي ليس إلا أنها ربا، بل بسبب بيع الأسهم الاستثمارية وسرقتها بعد الانقلاب الفبرايرى عام 2011.

لجنة برئاسة رئيس لجنة المالية بالمؤتمر، وتضم في عضويتها مندوبين عن لجنة الأوقاف والشئون الإسلامية، والعمل والشئون الاجتماعية ورئيس لجنة إدارة صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية، تتولى وضع حلول وآليات بديلة لمعالجة أوضاع أصحاب الحوافظ الاستثمارية، بشكل يتوافق مع القانون رقم 1 لسنة 2013، بشأن منع المعاملات الربوية وعلى أن تنهي عملها في وقت لا يتجاوز الشهرين. وأوضح أن المرتبات ستدفع لأصحاب المحافظ الاستثمارية إلى نهاية هذه السنة 2013، يتم بعدها إعادة النظر في وضع أصحاب المحافظ، وذلك بعد أن رأت بعض اللجان ومن بينها لجنة الأوقاف أن الـ 500 دينار التي تدفع لأصحاب المحافظ الاستثمارية تشوبها بعض الشوائب، وأذن المؤتمر الوطني العام لمجلس الوزراء بإجراء المناقلة من الباب الثالث من ميزانية 2013 بمبلغ وقدره 854 مليونا و834 ألف دينار ليبي وذلك لتغطية مستحقات أصحاب الحوافظ الاستثمارية إلى 31 ديسمبر 2013. ([1]).

فعلى الرغم من تتالي الدفعات التي أفرجت عنها مختلف المؤسسات والمنظمات الأوروبية والأمريكية بعد تجميدها لبعض الأصول والاستثمارات الليبية، لم تصل هذه

---

1 تصريح الناطق الرسمي باسم المؤتمر الوطني العام عمر حميدان، بتاريخ 9 أكتوبر 2013.

الأموال إلى أماكنها الصحيحة ليتم توزيعها على المواطنين المعنيين بها، بل تعرضت الأموال المفرج عنها للتهريب خارج ليبيا في حسابات شخصية بمجرد وصولها إلى ليبيا، مما جعل وزير مالية الحكومة الانتقالية حسن زقلام في مقابلة تلفزيونية له في إذاعة ليبيا يقول " إن ليبيا قد أصبحت نقطة عبور للأموال الليبية. وما يزال الوضع على حاله إن لم يكن قد ازداد سوءا. حيث قال إنه سيستقيل قريبا بسبب إهدار المال العام واستشهد ببرنامج متوقفه حاليا لتعويض المقاتلين السابقين، وضغوط منهم على وزير المالية لدفع تعويضات. وقال الوزير حسن زقلام في مقابلة إنه سيستقيل لأنه لا يمكنه العمل في مثل هذه الظروف. وأضاف أن هناك إهدارا للمال العام لأنه لا أحد "يخشى الله" على حد قوله. وعندما سئل عن موعد تقديم استقالته قال "قريبا" وبالفعل استقال بعد تصريحه هذا بفترة قصيرة دون أن يدلي بتفاصيل. وأوقفت ليبيا في شهر أبريل برنامجا لتعويض المقاتلين الذين شاركوا في انقلاب 17 فبراير، لأنه كان مشوبا بالفساد ودفع أموال لناس غير مستحقين. وقال حسن زقلام إن قرار دفع تعويضات للمقاتلين المعارضين السابقين صدر قبل تعيين الحكومة الانتقالية الحالية في نوفمبر تشرين الثاني 2011. وأضاف أنه أوقف صرف 1.3 مليار دينار لعدم اتساق قوائم أسماء الأشخاص الذين من المقرر أن يحصلوا عليها.[1]

إن الوضع الذى تعيشه ليبيا الآن هو عبارة عن وضع اقتصادى متردى كان سببا في تفشّي الغلاء، وندرة السّلع وانهيار منظومة الرقابة الصحية على المنتجات والمواد الغذائية، مما أدى إلى دخول السلع الغذائية منتهية الصلاحية، وهذا أدى إلى تسجيل حالات التسمم في كل من مستشفيات بنغازى والبيضاء ودون رقابة على الأغذية. حيث أعلنت مستشفيات مدينة بنغازي 25 أغسطس 2013 عن حالات التسمم التي قدمت لأقسام الطوارئ. وأكد أحد المصادر الطبية بقسم الطوارئ مستشفى بنغازى في نفس اليوم بأن المستشفيات استقبلت ما يزيد عن 200 حالة تسمم، مشيراً إلى أن معظمها حالات بسيطة، ومستقرة

1 مقابلة مع وزير المالية السابق حسن زقلام وإعلانه عن استقالته في 5 فبراير 2012.

وغادرت بمجرد التأكد من حالتهم الصحية. وقال مصدر طبي آخر بأن معظم الحالات عانت من الجفاف بالإضافة إلى الإرهاق والتعب بسبب المخيم الذي كانوا ينظمونه بمصيف جليانة أما عن التسمم فهو شيء بسيط تزامن مع الإرهاق والتعب، يشار إلى أن مستشفى الهواري العام استقبل ما يقارب 40 حالة كما استقبل مستشفى الأطفال حوالي 100 حالة خرج منهم 75 حالة وتبقى 19 حالة في الملاحظة و6 حالات في العناية المركزة. كما استقبلت العيادة الخارجية بمستشفى 7 أكتوبر ومستشفى الجمهورية العديد من حالات التسمم. ([1]) توفي بتاريخ 15 مارس 2013 حوالي 79 شخصا وأصيب أكثر من 800 بالتسمم منذ 7 مارس في طرابلس بعد استهلاك خمر مخلوط بمادة الميثانول بحسب حصيلة أعلنتها وزارة الصحة الليبية ([2])، وهذا نتيجة لعدم وجود رقابة لمنع دخول المذهبات العقلية إلى ليبيا .

لقد تذمر الشعب الليبي من غلاء الأسعار الذى بدأ يظهر تأثيره على الشعب الليبي بعد الحرب، حيث كانت الدولة الشرعية لنظام العقيد معمر القذافي تسعى إلى دعم السلع الاقتصادية الضرورية للشعب الليبي واستحدثت أمانة للسلع التموينية لاسترداد السلع ووصولها إلى المواطن بأسعار مناسبة جدا ورخيصة جدا، ولكن بعد الحرب تكالبت قوى الاستغلال المهمينة على الاقتصاد اليبي والذين كانوا لهم باع في انتشار الفوضى والغوغائية في ليبيا بغرض امتداد وتوسيع استغلالهم على المواطن البسيط في ليبيا. فلقد وصلت المعاناة بالشعب الليبي إلى أن يناقش مشكلة غلاء الأسعار عبر الإذاعات المحلية والفضائية، واستياء المواطن من عدم قدرته على المعيشة الحالية وتوفير المتطلبات الرئيسية التي يحتاجها المواطن الليبي.

أكثر حالات تدني الوضع الاقتصادى في ليبيا هو بداية نقص السيولة النقدية تدريجيا مباشرة منذ الحرب على ليبيا 2011 وإلى الآن مما كان سببا في انهيار القدرة الشرائية للمواطن الليبي، حيث تم سرقة البنوك الليبية بالكامل من قبل المليشيات المسلحة، وبيعها في الخارج في

---

1 حالات التسمم التي استقبلت في مدينة بنغازى بتاريخ 25 أغسطس2013 نتيجة مواد غذائية فاسدة.

2 حالات التسمم التي سجلت حسب وزارة الصحة نتيجة تعاطي خمور مسمومة بتاريخ 15 مارس 2013.

السوق السوداء، وتحويلها إلى حساباتهم في الخارج وخروج العملة الورقية المعتمدة في ليبيا إلى خارج البلاد مما أدى إلى نقص الأوراق النقدية الليبية في ليبيا بعد الحرب. ونظرا لانعدام الأمن والاستقرار الأمني في ليبيا وتكرار محاولات سرقة البنوك الليبية والاستيلاء عليها من قبل المليشيات المسلحة خاف معظم التجار،ومصادر المال للمصارف بالحفاظ على أموالهم داخل بيوتهم أو إرسالها إلى مصارف خارجية لحمايتها من السرقة، وهذا أدى بدورة إلى نقص السيولة المتداولة في البنوك والمحلات التجارية ومن ثم نقصها في توفير الرواتب والمعاشات الأساسية للمواطن الليبي بعد الحرب. وأعلنت الدولة الليبية مارس 2013 عن عجز الدولة عن الإيفاء بالالتزامات المالية التي ترتبت على الحرب نتيجة وقوع أكثر من مائة ألف جريج في الدول الغربية والعربية، وهذا أحد أسباب عجز الدولة على الالتزام بتسديد ديون الفنادق والمستشفيات الأوروبية والعربية.

انهيار المنظومة المصرفية، وبدء إبرام اتفاقيات مريبة تدخل ضمن إطار مكافأة حلفاء الحرب على ليبيا، حيث قامت قطر باستحواذ مصرف قطر الوطني مجموعة QNB القطرية على حصة نسبتها ٪49 من مصرف التجارة والتنمية الليبي مقابل 20 مليون دولار، وأصبحت شريكا استراتيجيا فيه. [1] وقبل ذلك تم اتفاق ليبي- فرنسي يقضي بمنح الشركات الفرنسية امتيازات تسمح لها بالسيطرة على 35 ٪ من النفط الليبي كرد جميل لما اتخذته فرنسا من مواقف مؤيدة للتمرد في ليبيا ودعم حركات إرهابية لإسقاط النظام الشرعي في ليبيا. وهذا من قبيل سوء التصرف في المال العام،نظرا لعدم أحقية المؤسسات الانتقالية المؤقتة في اتخاذ قرارات استراتيجية ومؤثرة من شأنها أن ترتب التزامات على ليبيا ووصولها إلى الاستدانه من صندوق النقد الدولي بفوائد عالية جدا.[2]

لم تنته التداعيات الاقتصادية بعد الحرب على ليبيا فقط على المصارف الليبية والأموال والمؤسسات الحكومية للدولة الليبية، بل تعدى الأمر إلى سيطرة المليشيات المسلحة على

1 مقالة في جريدة العرب " جهاز قطر للاستثمار يحسن تصيد الصفقات الخارجية "،العدد 8981، صادر بتاريخ 13 يناير2012

2 تم الاتفاق بين المجلس الوطني الانتقالي وفرنسا على الحصول على نسبة 35٪ من النفط الخام الليبي إلى فرنسا بتاريخ 2سبتمبر2011.

المؤسسات المصرفية والشركات الكبرى وإجبارها على دفع رسوم حماية، أوعمليات ابتزاز علني ، حيث تعرضت إحدى الشركات بمجمّع غاز ماليتا غربي ليبيا على سبيل المثال إلى عملية ابتزاز ضخمة خلال شهرمارس 2012 من قبل مليشيا محلية من مدينة الزنتان أجبرتها على دفع مبلغ ضخم مقابل حمايتها.(1) وفي بداية شهر مارس 2013 أيضًا تم اقتحام حقل ماليتا النفطي مرة أخرى من قبل المليشيات المسلحة وسرقة كل الممتلكات وتخريبها. هذه هي حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا، فلم ينج من الاعتداء حتى من هم في الحكوم الليبية الحالية فلقد تعرض أيضًا رئيس الوزراء الليبي المؤقت عبد الرحيم الكيب، إلى الاحتجاز في بنغازي خلال شهر أبريل 2012 من قبل إحدى المليشيات المسلحة في مدينة بنغازى التي أجبرته على توقيع وثيقة تخول لها الحصول على "مكافآت" قيمتها 170 مليونا دينارا ليبيا بالإجبار.(2)

لقد طالت التداعيات الاقتصادية بعد الحرب على ليبيا أيضًا قطاع خطوط الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى اضطراب خطوط التصدير والاستيراد، بل وإجبار التجار والموردين على دفع رسوم إضافية وسيطرة المليشيات المسلحة على بضائع التجار وسط مواني ليبيا وقبل وصولها إلى التجار، بل تتطاولت بعض المليشيات إلى فك كل البضائع التي ترغبها دون أي رقابة حكومية، أو وجود مؤسسة قضائية يمكن للتجار اللجوء إليها لرفع قضايا شكوى، بل تعدت المليشيات المسلحة إلى التلاعب على الصادرات والواردات الليبية الحكومية والفردية، وكثيرا ما سجلت حالات التهريب ونهب بضائع التجار في مواني مدينة مصراتة وطرابلس بحجج لا يقبلها العقل ولا المنطق، ولا تستند إلى إجراءات قانونية تدل على دولة ديمقراطية . بل من أجل السيطرة على وارداتهم وصادراتهم بحجج وقوانين وضعتها المليشيات المسلحة المسيطرة في مدينة مصراتة، كثيرا ما قامت المليشيات المسلحة باتهام كل من عارضهم

1 مليشيا الزنتان دخلت أيضًا إلى حقل مليتة في23 أغسطس 2011. وأيضًا هناك اعتداء يوم 1مارس2013

2 قامت مليشيا مسلحة تنتمي إلى تنظيم القاعدة بإجبار عبد الرحيم الكيب بالتوقيع على طلب سحب مبلغ وقدره 170 مليون دينار ليبيا كمكافأة على جهودهم بتاريخ 26 أبريل2012

بمصادرة بضائعهم واتهامهم بأنهم من أنصار القذافي أو مؤيدى العقيد معمر القذافي وهي الجريمة الوحيدة التي يسجن ويقتل من أجلها المواطن الليبي اليوم بعد 17 فبراير 2011.

لم تكن أي من المليشيات المسلحة أوالجماعات الإرهابية التي قامت بالانقلاب على الشرعية في الدولة الليبية يعملون لصالح ليبيا، أو المحافظة على ممتلكات الدولة الليبية على الإطلاق، فلقد أوضحت فضيحة مكافآت المليشيات المسلحة في تزوير قوائم ما أسموهم بالمقاتلين كلفت الدولة الليبية خسارة أكثر من 800 ،1 (مليار وثمان مائة مليون دينار ليبي) حسب ما أكده المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الوطني، وهو نهب للموارد المالية لليبيا واستنزاف ثرواتها الطبيعة والمادية. والمعلوم أن محافظ مصرف ليبيا المركزي قد حذر من أن المصرف قد يواجه الإفلاس إذا استمر الوضع على ما هو عليه خلال عام 2012، وكذلك الحال بالنسبة في مجال الصحة، حيث صرحت وزيرة الصحة السابقة فاطمة الحمروش على وجود تحايل من المواطنين الليبيين في العلاج بالخارج حيث تم كشف الكثير ممن هم يعالجون على حساب الدولة الليبية ولم يكونوا من قوائم الجرحى والمبتورين أثناء الحرب في ليبيا. حيث كشفت وزيرة الصحة عن الشهادات المزورة التي استخدمت في ملفات جرحى الحرب، والتي أثبت أنها مزورة، حيث كانت هذه الشهادات من الضرورى أن يوفرها الجرحى في ملفاتهم لتمكينهم من العلاج المجاني والتعويض المالي المرصود لهم من قبل الدولة الليبية. حيث تأكدت وزارة الصحة بأن ما لا يقل عن 1103 شهادة مزوروة، منها 904 قام بها طبيب واحد ولم تسجل بسجلات المستشفى. [1] وقد صرحت وزيرة الصحة السابقة بأن أكثر من ثلاثة مليارات صرفت على ملف الجرحى في الخارج.[2]

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره فإن هناك أيضًا سوء إدارة الاستثمارات الليبية في الخارج وخصوصا في أوروبا وأمريكا، وتطبيق قرار تجميد الأموال والأصول الليبية وفقا لقرار 1970، وحتى بعد أن تم العمل على الإفراج الجزئى لها وفقا للمباحثات بين المجلس

1 نشر في تقرير وزارة الصحة بتاريخ 28 ابريل2012

2 مقابلة مع وزيرة الصحة فاطمة الحمروش مع صحيفة الوطن الليبية بتاريخ 22سبتمبر 2012

الانتقالي والدول الأوربية، فإن حضانة الأموال الليبية والمبالغ المالية المتواجدة في البنوك الخارجية وهي في الحقيقة تمثل عملية سطو مباشرة على الأرصدة الليبية والتلاعب على الحكومة الجديدة للاستفادة من تواجد الأموال الليبية في الدول الأوروبية والأمريكية، باعتبار أن الدول الأوروبية وأمريكا تمر بأزمة مالية فلن تسمح في كل الأحوال تحويل كل المبالغ المالية في وقت واحد. بل وصلت أن بعض الاستثمارات الليبية تم بيعها دون موافقة الشعب الليبي لحسابات ومصالح شخصية مثل الفنادق ومقرات السفارات والعقارات التابعة للسفارات الليبية في الخارج،والأسهم التجارية والمصرفية في دول عربية وأخرى أجنبية.إن التعدى على أموال الشعب الليبي وصل في حقيقة الأمر إلى استخدام الأموال الليبية التي تخص الشعب الليبي في التفاوض عليها مقابل تسليم أي موطن ليبي كان يعمل مع النظام السياسي فترة العقيد معمر القذافي، أو كما يعبر عنه من قبل الفبرايرين بأنهم" رموز النظام السابق "، وهذا ما تم فعله بالضبط من قبل الحكومة الليبية في حالتين سجلت لجلب مواطنين ذهبوا خارج ليبيا لعدم تأييدهم لانقلاب 17 فبراير، فلقد تنازل رئيس الحكومة الليبية عبد الرحمن الكيب عن استثمارات ليبيا في دولة مورتنانيا والتي تبلغ حوالي 4 مليار دولار أمريكي مقابل تسيلم عبد الله السنوسي المطلوب من قبل حكومة ليبيا الحالية [1]، ودفع أكثر من 200 مليار إلى تونس للحصول على محمود البغدادى أمين اللجنة الشعبية العامة في النظام الليبي.[2]

أيضًا تم تحويل أموال المحافظ الاستثمارية إلى ليبيا بعد أن تكبدت المحافظة التي قيمتها 100 مليون يورو خسائر كبيرة تقدر بما يزيد عن عشرين مليون يورو، حيث تم تحويل القيمة إلى حساب المؤسسة مقابل منح أحد المشرفين عليها مبلغ عشرون مليون دولار بما يعادل 2 مليون عن كل سنة من مدة الاتفاقية الباقية لمدة عشرة سنوات قادمة وهذا الاتفاق لم يحصل

1 تم تسليم عبدالله السنوسي بتاريخ 5سبتمبر2012، مقابل تنازل الدولة الليبية عن الاستثمارات الليبية في مورتيانيا.

2 عبد الرحيم الكيب أعلن عن صفقة تبادل بين تونس وتسليم أمين اللجنة الشعبية محمود البغدادى بتاريخ 24.يونيو2012

في تاريخ الاستثمار من قبل. كذلك قاموا بنفس الدور مع الحكومة السابقة لمصر وهي حكومة الرئيس محمد مرسي والاتفاق معها بإعطاء مصر 2 مليار دولار([1]) لحكومة الرئيس محمد مرسي مقابل تسليم أحمد قذاف الدم وهو ابن عم العقيد معمر القذافي المتواجد في جمهورية مصر العربية ومعه اثنين آخرين حيث تم القبض على أحمد قذاف الدم يوم 19 مارس 2013، غير أن القضاء المصرى المستقل لم يقم بتسليمه إلى السلطات الليبية نظرا لما تعيشه ليبيا من فوضى وانعدام أمني، وبعد اندلاع ثورة 30 نيونيو 2013 التي أطاحت بحكم الإخون المسلمين في جمهورية مصر وهذا ما جعل القضية تنتظرولا أعتقد بأن جمهورية مصر ستقوم بتسليم أي لاجئ سياسي لها، كما لم تفعل ذلك عبر تاريخها النضالي. كما حاولوا قبل ذلك تقديم قائمة بأسماء بعض المعارضين لانقلاب فبراير إلى النائب العام في جمهورية مصر ولكن احتفظ النائب العام بالقائمة.

ولهذا فإن محكمة القضاء الإداري بتاريخ 1 أكتوبر 2013، برئاسة المستشار عبد المجيد المقنن نائب رئيس مجلس الدولة نظرت إلى الدعوة التي أقامها محمود ابو الليل المحامي، وكيلا عن عدد من اللاجئين الليبيين من مؤيدى العقيد معمر القذافي للمطالبة بوقف تسليم 25 لاجئا إلى السلطات الليبية. وقد كانت الدعوة القضائية قد اختصمت وزير العدل، وأشارت إلى أن الأوضاع الأمنية في ليبيا حاليا لا تضمن توفير تحقيق عادل أو حتى مجرد تأمين للسجون وأماكن الاحتجاز للمتهمين وهذا يعارض الاتفاقيات الدولية. وتتضمن القائمة المسلمة للمحكمة ممن طالبوا بوقف تسليمهم كلا من على ماريا السفير الليبي السابق في مصر وأحمد إبراهيم شقيق المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية الليبية. حيث أكدت صحيفة الدعوى أن استثمارات الليبيين في مصر تقدر بمليارات الدولارات مما يعني أن تسليمهم يؤثر سلبا في هذه الاستثمارات واستند المدعون إلى المادتين (57) و (80) من الدستور الحالي وحيثيات حكم محكمة القضاء الإداري التي قضت في وقت سابق بوقف تسليم أحمد قذاف الدم اعتبارا لعدم ارتكابه أفعالا تخل بأمن الدولة المقيم بها، وهو الحكم الذى طعنت عليه الحكومة المصرية أمام المحكمة الإدارية العليا ممثلة في هيئة قضايا الدولة.

---

1 تصريح الحكومة الليبية بتاريخ 29أبريل2013

ولهذا فإن محكمة القضاء الإداري قضت في أحكام سابقة لها بوفق تسليم أحمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية الليبية وعددا من اللاجئين.[1]

إن إعادة هيكلة المؤسسة الليبية للاستثمار، والتي شهدت فوضى عارمة بعد الانقلاب على النظام الشرعي في ليبيا فى فبراير 2011 تتطلب الكثير من الاهتمام في ظل الفوضى التي اجتاحت كامل المؤسسات الإدارية في ليبيا، حيث تم تغيير مجلس الإدارة السابق للمؤسسة الاستثمار الليبية، والتي كانت تملك الكوادر المتخصصه والخبرات المتخصصه في مجال الاستثمارات، وتحديد إقامة جبرية لمن بقي من أعضائه،بل منعهم من السفر إلى أن قاموا بإجراءات التسليم والاستلام القسري مع مجلس جديد يفتقر إلى التخصص والكفاءة، وهو ما يهدد بضياع كافة الحصص والمشروعات والشراكات الليبية في مختلف دول العالم، وخصوصا في دول أمريكا وأوروبا. ففي أفريقيا على سبيل المثال، فقدت شركة لاب جرين حصصا كانت قد استحوذت عليها في رأس مال شركة الاتصالات الكينية الحكومية، وقامت حكومة كينيا باسترداد هذه الحصة بداعي عدم استكمال سداد القيمة، ولا يعرف ماذا بشأن ما تم دفعه بالضبط. [2] وليس مستغرب من الدول التي تحظى بالاستثمارات الليبية أن تقوم باستحواذ الاستثمارات الموجوده عندها في ظل فوضى دولة وانعدام سيادة وطنية وحكومة ليبية مستقلة.

وكما تؤكد الإحصائية السابقة بالأرقام بأن أكثر من 2 مليون ليبي مهجر خارج ليبيا، ومع ذلك فإن المجلس الانتقالي أصدر إحصائيات أخرى عام 2012، أكد فيها نفس الأرقام التي ذكرت آنفا حيث كلفت الحرب سقوط مائتان وخمسون ألف جريحا، مقتل قرابة مئة ألف ليبي وأجنبي وافد للعمل في ليبيا من جراء الحرب. ونزوح أكثر من مليونى ليبي خارج ليبيا، وهي نسبة عالية قياسا إلى عدد سكان ليبيا الذي بالكاد يتجاوز5.5 مليون. هذه النتيجة

---

1 صحيفة المصريون، صحيفة مستقلة يومية بتاريخ 1.أكتوبر 2013.

2 ظهر تقرير حكومي إعلامي في تاريخ 22مايو.2012، يوضح خسائر الاستثمارات الخارجية الليبية في كينيا.

تحصيل حاصل لحرب عداونية من أكبر حلف في العالم، فلم ينجو من كانوا في الجبهة من الطرفين من القصف المتعمد من قبل حلف الناتو أيضًا. ولقد سبب هذا أيضًا شرخا اجتماعيا وأدى إلى ازدياد عدد الأرامل واليتامى بما يحمله من تهديدات لتركيبة المجتمع الليبي التي أصبحت تركيبة اجتماعية غير متجانسة اجتماعيا وزيادة الانقسام والحرب الأهلية التي بدأت في ليبيا بعد انقلاب فبراير.

الفساد والسرقات المالية نتيجية لانقلاب فبراير 2011، والتي كانت تبرر بإيفاد الجرحي في الحرب وقضية التميز العنصرى الذى حدث حتى في علاج الجرحي وظهرت هذه القضية للنقاش في الإذاعات الليبية حيث كان هناك مشاكل وشكاوى وصلت ذروتها إلى اقتحام المؤتمر الوطني العام للمطالبة باستكمال علاج الجرحي من الحرب في 2011. حيث بلغ عدد الليبيين جرحى الحرب في كل من تركيا والأردن وتونس 140.000 ليبي، بلغت تكلفة علاجهم إلى حد نهاية شهر فبراير 2012 اثنان مليار دولار أمريكي. وما يزيد الأمر سوءا أن علاج الجرحى صار مجالا للربح حيث تتقاضى المليشيات التي تسيطر على المنافذ وتسيير الرحلات أموالا ورشاوى ضخمة ممن يريدون العلاج على حساب الدولة. مما سبب في كثير من المشاكل وخاصة وأن بعض الدول قامت بترحيل الجرحي نتيجة لعدم تغطية النفقات العلاجية من قبل الحكومة الليبية وكثرة المصادمات بين الجرحي وأعضاء السفارات فى الدول التي يتواجد بها الجرحي. فيتوزع الجرحي الليبيين فى الحرب إلى حوالى 16 دولة. ولا يوجد عدد حقيقي للجرحي الليبيين في الحرب حسب التقارير نتيجة للتلاعب بهذا الملف وخروج الكثير من الليبيين على أساس أنهم جرحى حرب وهم يعانون من أمراض سابقة لا علاقة لها بالحرب. هذا وقد كان العقيد معمر القذافي قد أعلن بأنه يتكفل بمصاريف علاج الكتائب الموالية له والمعارضين من الجرحي الذين يصابون في اشتباكات بين الجانبين وينقلون للمصحات الخاصة التونسية للعلاج. [1]

1 تصريح مصدر طبي تونسي بتاريخ 15يونيو2011.

لقد صرحت وزيرة الصحة بليبيا فاطمة الحمروش بأن هناك تلاعب في أعداد الجرحى غير أنه يبدو أن التلاعب من الحكومة والجرحى معا، فلقد عقدت الصفقة بين وزارة الصحة شركة PWC أو برايس ووتر هاوس كوبرز.ونظراً للهدر المالي الذي صاحب ملف الجرحى في ليبيا، فقد أرسلت الوكالة مراسل إلى الأردن ليطلع على أرقام الجرحى وكيفية طرق صرف الأموال، ومن يراجع مسئولي السفارة ويفتش على حساباتهم. غير أن للوكالة مصادرها من داخل السفارة، قالت بأن موضوع الجرحى استغل من بعض الأطراف لسرقة الأموال وتحويلها إلى حساباتهم الخاصة بقبض عمولات ورشاوى بمئات الملايين مستغلين الأوضاع التي كانت تمر بها ليبيا من عدم استقرار أمنى، وضعف حكومة ولهذا كانت الأرقام خيالية، ونظرا لإدخال شركات لدراسة تكاليف الرعاية الصحية لمصابي الحرب في ليبيا، حيث أثبتت تقارير بأنه وفقا للأرقام الرسمية لم يتجاوزوا 10 ألاف مصاب بينما تتحدث وزارة الصحة عن127 ألف جريح وفق اتفاقياتها كوزارة.ووفق مصادر رسمية أردنية فإن الأسماء والأعداد التي وفدت إلى الأردن خلال الأحداث حتى الفترة الماضية للعلاج بلغ50 ألف مواطن ليبي دخلوا إلى الأردن فقط.وبنظرة سريعة إذا كان عدد البلدان التي تم فيها علاج الجرحى أكثر من 45 بلدا حسب تأكيد وزارة الصحة.فكم عالجت تونس ومصر وتركيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والهند وإيرلندا وأسبانيا ومن الذين تم علاجهم هل هم جرحى الحرب أم المرضى الليبيين العاديين؟.ومن نصدق إحصاءات الدولة الرسمية، أو أرقام وزارة الصحة التابعة للدولة؟ وما هو دور جهاز المحاسبة فى الحكومة المؤقتة ؟.وكيف تستعين وزارة الصحة بشركة " برايس ووترهاوس كوبرز " سراً وتلغي عقد شركة سكوب بشركة أخرى أنجزت 70٪ من عملها فى الأردن وبأقل تكلفة بشهادة العاملين في السفارة الليبية في الأردن ووفرت على ليبيا فروقات تصل إلى 10 مليون دينار أردني بدل سكن فقط للفنادق بحسب العاملين في سفارة ليبيا بالأردن . [1]

1 وثائق نشرت عن وزيرة الصحة في ليبيا فاطمة الحمروش بتاريخ 2 مارس 2013

أما من الناحية الاجتماعية فلقد أدت الفوضى إلى ضرب التماسك والنسيج الاجتماعي الليبي الذى ظهر في أوج قوته بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، حيث حرصت القيادة الليبية على استمرار هذا التماسك الاجتماعي. أدى تمرد 17 فبراير إلى ظهور الدعوة إلى الفيدرالية التي في حقيقتها ما هي إلا تطبيق إلى اتفاقية سيكس بيكو التي طبقت عام 1916 وهي تعود من جديد بشكلها الجديد بعد 95 عام، حيث بدأت الدعوة لها من عام 2011، وهي تقسيم المقسم وتجزئة المجزئ، فلقد سعت جماعات إلى الدعوة إلى الفيدرالية، وهي عبارة عن تقيسم ليبيا أقاليم ثلاثة وهي طرابلس وفزان وبرقة، حيث تكون قوانين كل قسم خاص به وهذا ما يؤدى إلى السيطرة على ليبيا من قبل الاستعمار الجديد، وتفتيت ليبيا وهي دولة لا يتجاوز عدد سكانها إلى 5.5 مليون، وهذ هو المخطط الحقيقي التى سعت له دول الاستعمار بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذه لعبة استعمارية جديدة تخدم مشروع الشرق أوسطية الجديدة. هذا التقسيم كان موجودا أثناء الاحتلال الإيطالى، والآن تظهرجماعات ذات مصالح خاصة تريد أن تعيد التقسيم الاستعمارى الذى كان سائدا إبان الاستعمار الغربي. ظهرت مجموعة مما أسموا أنفسهم بالفيدراليين وهم من المنطقة الشرقية، وطالبوا في مظاهرات عديدة بانفصال إقليم برقة وذلك لغرض السيطرة على منابع النفط الليبي التي تتمركز معظمها في المنطقة الشرقية،التي تم تحديدها من منطقة البريقة غربا إلى منطقة أمساعد الحدودية شرقا.

وفي إطار التركيبة السياسية والاقتصادية الهزيلة قامت مجموعة بالدعوة إلى مؤتمر الانفصال بإقليم برقة، حيث تم إعلان هذا الإقليم في يوم 1 .مارس.2012 في المؤتمر الأول للمطالبين بالفيدرالية، [1]والدعوة إلى الانفصال عن ليبيا في حال عدم إلغاء المركزية السياسية والاقتصادية. وقد نجحت هذه الدعوات إلى كشف عجز الحكومة الليبية المؤقتة والمجلس الانتقالي السابق، الذى جاء ردّهما غير مقنع لأهالي مدن شرق ليبيا. وبالرغم من

1 الاجتماع الأول للدعوة الفيدرالية برئيس الزبير في مدينة بنغازى 1 مارس2012

التهديد الذي أطلقه مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي إلى استخدام القوة للمحافظة على وحدة أراضي ليبيا، إلا أن هذا التهديد تحول فيما بعد من قبل الحكومة إلى نصح بعدم التقسيم والانفصال بل وصل إلى أخيرا إلى تمني ثم إلى رجاء ضعيف من رئيس المجلس الوطني في ليبيا، مما أدى بدوره إلى ازدياد وإصرار الدعوة الفيدرالية وانتشارها في مدينة بنغازى للتأكيد على الانقسام، ونتيجة للفوضى وعدم قدرة الحكومة المؤقتة ولا المجلس الانتقالي على واحكام سيطرتها على هذه المجموعات، فقد قامت الجماعات المنادية إلى الفيدرالية إلى الاعتصام في منطقة الوادي الأحمر وهي منطقة تقع جغرافيا كامتداد لمدينة سرت منذ شهر مايو 2012 إلى شهر يوليو 2012، مهدّدين بوقف إنتاج النفط في مناطق الإنتاج الرئيسية في البريقة، وتزايد الضغط على الحكومة بعد أن انضمت اللجنة الأمنية ببنغازي إلى المعتصمين أنصار الفيدرالية المهددة بالتقسيم الفورى لليبيا.[1]

5. **التداعيات الثقافية وانتشار التطرف الديني في ليبيا بعد الحرب**: عملت السياسة الداخلية في ليبيا أثناء نظام العقيد معمر القذافي بشكل دائم على محاربة الإرهاب المسلح ومحاربة الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تدخل ليبيا وفقا لتوجيه منظم يراد به خلق خلايا في ليبيا، حيث تمت محاربة الإرهاب في حالات صراعات بين الدولة وهذه الجماعات المتطرفة في سنوات متعددة في كل من عام، 1984-1986، 1994- 1996 والتي تم القضاء عليها نهائيا، وعدم السماح لأى مجموعات تنظيمة إرهابية بالتواجد في ليبيا لغرض استغلال الدين باسم السياسة.إن انقلاب 17 فبراير والذى قام بتنسيق قطرى مع هذه الجماعات الإرهابية وهى تعمل إلى الآن على دعم كل التنظيمات المتطرفة وخاصة جماعة القاعدة والتنظيمات الإرهابية المتطرفة الأخرى، وجماعة الإخوان المسلمين المسلحة بكل جهدها بدعم مالي ولوجستي قطرى -إماراتي وخاصة فيما يخص الترتيب في دخولهم إلى ليبيا عبر المنفذ الحدودى المصرى الليبي.

---

1 لقد اعتصمت جماعات الفيدارلية المطالبة بتقسيم ليبيا من تاريخ

كما ساهمت قطر في تحقيق برنامجها الإعلامي من بث الإشاعات التي جعلت الشارع الليبي يحقد بشكل لم يشهد له مثيل على العقيد معمر القذافي وعلى كل من يؤيده. وبشهادة الانقلابيون أنفسهم بأن ثقافة التطرف الديني والتفجيرات والإرهاب صاحبة دخول الجماعات المتطرفة إلى ليبيا بعد 17 فبراير، والتي استمرت فى الاغتيالات فقد اغتيل العقيد سالم العرفى والذى يبلغ من العمر 75 سنة ، فلقد أكد أكثر من مسئول بانتشار ثقافة التطرف التي بدأت تخيم على المشهد الليبي اليومي،واغتيال أكثر من ستة ضباط في تاريخ 27 نوفمبر2013، وقتل عقيد آخر تابع للجنة الأمنية بالمنطقة الشرقية بتاريخ 7. ديسمبر2013 ونتيجة لتكرار عمليات الاغتيال المركزة على رجال الأمن في ليبيا، نبذ المواطنون هذا التوجه الديني فمن خلال المظاهرات التي أصبحت تقريبا بشكل أسبوعيا تدين كل أعمال العنف التي تقوم بها هذه المجموعات الإرهابية في ليبيا،بعد أن أيقن الشارع بأن هناك خطرا حقيقيا من تواجد المجموعات الإرهابية المتطرفة ومحاولة سيطرتها على كل مواقع الدولة.

فلقد بدأ الشارع الليبي ينتقد بشدة هذه الأعمال والتي تمثلت في القتل والاغتيالات والتفجيرات اليومية، ففي يوم 26 يوليو 2012، تم قتـل موظف سابق في جهاز الأمن الداخلي عبدالحميد على قندوز، إثـر انفجار قنبلة زرعت في سيارته، وقد تعرض إلى تفجير بعد خروجه من مسجد بعد أداء صلاة الظهر في منطقة الحدائق. حيث قام بتدوير مفتاح التشغيل ومباشرة حدث انفجار في السيارة، مما أدى إلى وفاته في مركز بنغازي الطبي، مشيرا إلى تقرير مركز الحدائق ووحدة المفرقعات التابعة لمديرية الأمن الوطني بمدينة بنغازي . ويعتبر هذا الاغتيال الستين الذى وقع في مدينة بنغازى ، إذ ما يقارب عن اثنى عشر موظفًا قتلوا بنفس الأسلوب وهم جميعا من كانوا يعملون في جهاز الأمن الداخلي ولم تحدث هذه التفجيرات إلا في مدينة بنغازى فقط. وحمل المسئولية الكاملة إلى وزير الداخلية فوزي عبد العال، ووزير الدفاع أسامة جويلي، ووجهت مطالبتها للجهات الرسمية بتشكيل قوى لمكافحة مثل هذه الظاهرة، والتي أصبحت تشكل خطرا على أرواح المواطنين الأبرياء،

وكذلك حتى لا تستخدم لتصفية حسابات شخصية ويتكرر سيناريو العراق في ليبيا.([1]) فلقد استمرت عمليات الاغتيالات على التوالي حيث نفذت خمس عمليات اغتيال في شهر سبتمبر وخمسة حتى 15 أكتوبر 2013 كان آخرها ذبح اثنين من جنود الجيش صباح يوم عيد الاضحى وأكثر من خمس عشرة عملية اغتيال بين شهر نوفمبر وديسمبر 2013.

وتكررت العملية أيضًا في تاريخ 28 نوفمبر2012، حيث قتل ضابط آخر في جهاز الأمن الداخلي، بعد أن ألقى مجهولان قنبلة يدوية محلية الصنع على سيارته في مدينة بنغازى بشارع عشرين. حيث كان الضابط حسام الرعيض في طريقه إلى منزله، وأكدت الجهات بأن نوعية التفجير حدث نتيجة عن تحكم عن بعد.([2]) وهذه عينة فقط من حجم الاغتيالات التي طالت رجال الشرطة والجيش ورجال الأجهزة الأمنية والنشطاء السياسيين.

إن تردى الأوضاع الأمنية في ليبيا تم التأكيد عليها من قبل وكيل وزارة الداخلية عمر الخضراوي في لقائه مع جريدة قورينا الجديدة، حيث أكد أن وزارة الداخلية قد أنشئت غرفة أمنية مشتركة من جميع الأجهزة الأمنية في بنغازي ؛ لحفظ الأمن والاستقرار بعد سلسلة من الاختراقات الأمنية أدت إلى مقتل العديد من موظفى الأمن الداخلى والعثور على عبوات ناسفة في أماكن حيوية في المدينة. مما أدى إلى ظهور الشارع في مظاهرات تستنكر أعمال العنف في ليبيا وفقدان الدولة الأمن والأمان. ([3]) غير أن حالات القتل والاغتيالات لم تكف عن بنغازى فقد تم اغتيال العقيد صلاح الحضرى في البحرية بتاريخ 2 أكتوبر 2013.

من المشاهد التي سيطرت فيها الجماعات المتطرفة والإرهابية على مواقع كثيرة هي المساجد، فلقد قامت هذه المجموعات بالسيطرة على المساجد كلها في ليبيا،حيث لم تسمح هذه الجماعات بتواجد أي أفكار معادية للفكر الجهادى والتكفيرى الذى تميزت به، مما أدى في بعض الأوقات إلى عزوف الناس عن الصلاة داخل الجوامع والذى كان نتيجة ما تقوم به

1 تفجير سيارة بها أحد ضباط الأمن الداخلي بتاريخ 26 يوليو 2012

2 تفجير سيارة يقودها ضابط بجهاز الأمن الداخلي بمدينة بنغازى ادت إلى قتله يوم 8 نوفمبر2012

3 خروج مظاهرات مناهضة لأعمال العنف في مدينة بنغازى في 10 أغسطس 2012

هذه الجماعات من طقوس قد لا تكون مقبولة عند كافة أفراد الشعب الليبي، بل تحولت الجوامع في ليبيا إلى أماكن ترويض واستقطاب وتحريض الشباب الصغار في السن بعقائد تطرفية، وإنشاء الفكر المتطرف بكافة أنواع العنف. [1]

إن من الأعمال التي قامت بها الجماعات الإسلامية المتطرفة داخل ليبيا ودون أي احترام للأموات فلقد قامت بالاعتداء على حرمة المقابر ونبش القبور وهدمها، وقامت بهدم مقابر يعود عمرها أكثر من 500 سنة، وقامت بهدم المساجد التاريخية التي عمرها أكثر من 750 عام ومسجله في منظمة اليونيسكو باعتبارها آثار تايخية في ليبيا.حيث تم نبش كل القبور التي كانت تمثل معالم لمدن وصلت مساجد وأضرحه تاريخيه يرجع عمرها أكثر من 500 سنة،[2] بل تطاولت على المقابر المسيحية المتواجدة في ليبيا منذ مئات السنين وبعضها مقابر أجنبية، وتدمير المقابر الخاصه بالبريطانيين والأجانب الغير مسلمين في ليبيا والعبث بالرفاة وعدم احترام الموتي [3] والتي تشمل لأفراد الجيش والمواطنين الذين وافتهم المنية في ليبيا أثناء تواجدهم في الحرب العالمية الثانية من أفراد الجيش البريطاني والمدنيين من مختلف دول أوروبا، وهذه المقابر كانت متواجدة ولم يقم النظام السياسي الشرعى بقيادة العقيد معمر القذافي بالاعتداء عليها رغم أنه تم تكفيره من قبل الجماعات المتطرفة، بل حافظ على حرمة هذه المقابر،وهي المتواجدة في بنغازي. فقد قامت جماعة أنصار الشريعة بهدمها ونبش القبور المسيحية بحجة أنهم نصارى في يوم 4 مارس 2012، بحجة تحريمها، ونبش منبر مسجد أسامة بن زيد في قرجي وذلك بتاريخ 9 أبريل 2012، كذلك مقبرة مدينة الكويفية التي تقع شرق بنغازى، حيث أعلن المنسق العام للمجلس المحلي بالكويفية بتاريخ 21 يناير 2012، بأن هناك اقتحام من قبل قو عسكرية مدججة بالأسلحة المتوسطة والخفيفة وعددها حوالي 300 مسلح وقاموا بهدم ضريح الشيخ مصطفى دهميش والشيخ عمر المهندس وبعض

---

1 لقد تم اجتياح كافة الجوامع في ليبيا والسيطرة عليها من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة من تاريخ التمرد في 15 فبراير 2011 إلى الآن مازالت تخضع أليهم.

2 تم نبش الكثير من القبور بتواريخ متعددة وبدأت هذه العملية في 27 فبراير عام 2012 واستمرت إلى أن قام الناس بالمظاهرت ضد عملية نبش القبور وهدم المساجد القديمة والأضرحة القديمة.

3 هدم المقابر الإنجليزية في ليبيا في 4مارس2012 في مدينة بنغازى

القبور واستخراج الجثامين وأخذها دون مراعاة لحرمة الموتى. وفي طرابلس أيضًا تم هدم ضريح الشيخ بن حامد في قرقاش بتاريخ 11 أكتوبر 2011، وقد قام مهاجمون بجرافة لهدم مسجد يضم مقابر صوفيين في وسط العاصمة طرابلس بتاريخ 26 أغسطس 2012، وقامت مليشيا مسلحة في طرابلس أيضًا بنبش قبر أحد الصوفيين وترك الجثة عاريه بعد هدمه. بل وصلت المليشيات المسلحة إلى حرق أجساد الموتى مثلما فعلوا في ضريح وقبر الشيخ معمر قطب بمدينة ترهونة يوم 24 أغسطس 2012. وقاموا باستخدام أسلوب آخر لهدم الأضرحة من خلال قصفها بقواذف ار بي جي مثلما فعلوا في هدم ضريح الأندلسي بمنطقة تارجواء بطرابلس يوم 28.مارس 2012.

كذلك قامت الجماعات الإسلامية من تنظيمات دينية مختلفة من أنصار الشريعة وجماعات تنظيم القاعدة بهدم ضريح وحرق الشيخ عبدالسلام الأسمر وحرق المكتبة القرآنية بتاريخ 29 أغسطس 2012. كما قاموا بهدم ضريح الشيخ الدوفاني الذى يقع وسط مدينة زليتين بتاريخ 22 ديسمبر 2012، وفي زويلة التي تقع في الشرق من مدينة مرزق بهدم ضريح بني الخطاب والذى يعود تاريخ حكمهم منذ أواخر القرن الثالث الهجرى حتى سنة 568 الهجرية بتاريخ 30 سبتمبر 2012. وهذه أمثلة فقط من أضرحة تعود تاريخيا إلى آلاف السنين.

لقد وصلت الجماعات المتطرفة إلى العمل على هدم كل معالم كهدم قبور يعود تاريخها إلى أكثر من 500 عام كما أسلفنا القول، وأضرحة شكلت معالم في مدن كثيرة من ليبيا وتم نبش قبورهم بل هدم صوامعهم وذلك بقصد إلغاء ثقافة تواجد القبور واحترامها أو التعلق بها.

أدى هذا الهجوم على مقابر وأضرحة تاريخيه إلى رفض الأزهر الشريف فى فتوى منه لنبذ كل الطرق والوسائل التي استخدمتها الجماعات السلفية في هدم المساجد ونبش القبور. حيث استنكر الأزهر الشريف عمليات الهدم والتعدي على أضرحة ومقامات وزوايا العلماء في ليبيا، والمدارس والكليات الدينية وتدمير المباني العلمية والأثرية والثقافية والحضارية

وأكد فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف في بيان له أن نبش مقابر المسلمين والموقوفة على أصحابها شرعا، وإهانتهم بحمل رفاتهم في أكياس القمامة ودفنها في أماكن مجهولة هو عمل مستهجن وجريمة بشعة تنافي الشرائع السماوية والأعراف والمواثيق الدولية والأخلاق السوية.[1]

إن ما قام به الإعلام الليبي للحكومة الجديدة بعد 17 فبراير2011 هو إشعال نار الفتنة بين الشعب الليبي، فمن خلال القنوات الإعلاميه المرئية والمسموعة،والتي يفترض أن تقوم بدور إعلامي صادق لتهدئة الرأى العالم في الشارع الليبي ولم الشمل بين الليبيين، سارعت في تأليب الرأي العام ونشوب مزيد من الفرقة بين المناطق والقبائل الليبية، وسخرت كل وسائلها وطاقاتها ليس للدعوة إلى نسيان الماضي وبدأ بصفحة جديدة باعتبارهم قاموا بالانقلاب لتطبيق الديمقراطية والدعوة إلى العدالة التي أحسوا بأنها لم تكن موجودة في النظام الشرعي، غير أن الواقع لم يعكس إلا أنهم مارسوا اعتى أنواع الديكتاتوريات الحديثة التي سيطرت عليها المليشيات المسلحة الحاقدة،والجماعات الإسلامية المتطرفة لفك النسيج الاجتماعي الليبي. ونشر ثقافة التطرف الديني في ليبيا وطرح نماذج فصل الذكور عن الإناث في الدراسة الجامعية ، وتحريم قيادة السيارة للمرأة وإغلاق محال بيع العطور واعتبارها فتنة ، وهدم قاعات المناسبات الاجتماعية وغيرها مما يرونه مخالفا للشريعة وفقا لمفهومه لشريعة الجماعة وليس لشريعة الإسلام ،ولم يقم الإعلام الليبي بعد انقلاب 17 فبراير 2011 بأي دور فعال لتوحيد الصف الليبي، بل بدأ في عملية ممنهجة للعمل على تقسيم ليبيا وزيادة شرخ التجانس الاجتماعي الذى طالما حافظ عليه العقيد معمر القذافي منذ قيام ثورة الفاتح عام 1969.

لقد ركز الإعلام المرئي والمسموع في ليبيا بعد انقلاب فبراير على ترويج ثقافة الإلغاء النهائي لكل ما سبق دون النظر إلى التراكمات المجتمعية والثقافية في ليبيا، بل قام بتشجيع

1 تصريح الأزهر الشريف ضد أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات السلفية من هدم المساجد والأضرحة ونبش القبور، بتاريخ 27أغسطس 2012

الانتقام وتعزيز الأحقاد التي خلفها النزاع المسلح بعد انسلاخ المجتمع من قيمه الأدبية والأخلاقية بعد انقلاب 17 فبراير، فلا يستطيع أحد إنكار سلوك التنكيل بالجثث عبر قنواتهم كما فعلوا مع العقيد معمر القذافي، ونجله المعتصم بالله ورفيقهم بوبكر يونس جابر، حيث كانت وسائل الإعلام الليبية تنقل كل هذه اللقطات وهي تشعر بفخر واعتزاز بالنفس لمثل هذه الأفعال البعيد كل البعد عن السلوك السوى للمسلم الحقيقي ودون مراعاة حرمة الموتى، بل تعدت ذلك إلى استخدام نفس الأسلوب مع كل مؤيدى معمر القذافي،حيث قامت بقتل كل من يدافع عن معمر القذافي أو يقوم بالدفاع عن النظام. لقد قام النظام الجديد في ليبيا بهدم بيوت كل المؤيدين للشرعية ولنظام العقيد معمر القذافي وسارعو في تشريد أسرهم، وعمل الإعلام الليبي في فترة الانقلاب وحتى وقتنا الحالى إلى تزويد الحقد على من كان مؤيدا للنظام السياسي الشرعي في ليبيا، ذلك باستخدام العبارات البذيئة التي تهين الأموات، واستخدام مصطلحات غير إنسانية على العقيد معمر القذافي.

لقد أصبحت العقلية الإعلامية السائدة الآن تعرقل نجاح كل المحاولات المبذولة للبدء في المصالحة بين فئات المجتمع وقبائله، حيث سارع الإعلام الجديد إلى توجيه الاتهامات إلى مؤيدى العقيد معمر القذافي كتعليق كل ما يحدث من فوضى وتفجيرات على أزلام النظام السابق أو الطابور الخامس وغيرها من الاتهامات التي سرعان ما يكتشف الشارع الليبي أنها عبارة عن شماعة تعلق عليها أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المتطرفة والإرهابية والمجموعات المجرمة الخارجة عن القانون في بنغازى، واندلع القتال بين المليشيات المسلحة، والجماعات المتطرفة والتي وصل فيه الحد إلى القتل والاحتجاز القسرى والتعذيب للمواطنين لخلق الخوف لدى أي معارض يعمل ضد انقلاب فبراير.

6.**انتهاك حقوق الإنسان في ليبيا بعد الحرب**: إن الادعاءات التي سارع بها الانقلابيون في 2011 لتطبيق الديمقراطية،والعيش في مجتمع يسوده العدل والمساواه، وترسيخ حقوق الإنسان ظهرت ادعاءات كاذبة، بعد أن بلغت إحصائيات القتل والتنكيل بالجثث في ليبيا بعد انقلاب فبراير وخاصة من أفراد قوات الشعب المسلح وغيرهم من المتهمين بالولاء للعقيد

معمر القذافي بشكل كبير وفقا للإحصائيات الميدانية للمجلس الانتقالي فإن أكثر من 100.000 مئة ألف قتيل وأصابة أكثر من250.000 مائتان وخمسون ألف مواطن وحوالي 150.000 مئة وخمسون ألف سجين منهم من هو معروف في أي سجن يقبع،ومنهم من هم مجهولة أماكن احتجازهم وغير معروفين في أي سجون يقبعون، كل هؤلاء تم القبض عليهم في الفترة بعد سيطرة الانقلابيون الفبرايريون على ليبيا، وإلى الآن لم يجرلهم أي محاكمة بل هناك من تم قتله أثناء الاستجواب ولم يعلم أهله بموته حتى الآن، هؤلاء السجناء لم توجه لهم أي تهم واضحه، إلا تهمة ولائهم للعقيد معمر القذافي. لقد كان سبب القبض التعسفي دون تهم واستخدام العنف ضد المواطنين الليبيين إلى تهجير أكثر الليبيين خارج الوطن باعتبارهم رافضين الواقع المعاش في ليبيا بعد الانقلاب، لقد وصل عدد المهجرين المتواجدين في جمهورية مصر العربية حوالي 1.300.000 مليون وثلاثمائة ألف مواطن بأسرهم. وبلغ عدد المهجرين في جمهورية تونس إلى 500.000 خمسمائة ألف، بينما بلغ عدد المهجرين من الليبيين إلى دولة الجزائر إلى 180.000 مئة وثمانون ألف، أما في المغرب وموريتانيا حوالي 50.000 خمسون الف، أما في الدول الأفريقية في النيجر وتشاد ومالي والسودان فقد بلغ المهجرين الليبيين إلى 20.000 عشرون ألف تقريبا، أما باقي دول العالم فيصل عدد المهجرين الليبيين إلى 100.000 مئة ألف مهجر أي وصل إجمالي السجناء والمهجرين والمقتولون نتيجة الحرب على ليبيا ونتيجة لسيطرة الانقلابيون إلى 2.250.000 اثنان مليون ومئة وسبعون ألف مواطن ليبي خارج من ضمنهم السجناء داخل ليبيا. هذه الإحصائيات لم تشمل إحصائيات المهجرين في الداخل .[1] هذه الإحصائيات هي دليل على حجم الإقصاء الذى يمارسه الفبراريون في ليبيا ضد كل المؤيدين لشرعية العقيد معمر القذافي أو من هم ضد أفعال الفبراريون في ليبيا. ولهذا فإن كل القرارات التي اتخذها المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية وحتى ما تم اتخاذه من قبل المؤتمر الوطني هي قرارات ظالمة ومتعسفة ضد حقوق الإنسان وذلك باعتماد المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية نصوصا قانونية ظالمة في حق قطاع كبير

1 وكالة أنباء القذافي، نشر بتاريخ 31 يناير 2013.

من الليبيين، تبيح من خلالها الاستيلاء على ممتلكات المهجّرين في الخارج والنازحين في الداخل. ومنها نذكر على سبيل المثال قانون رقم 36 ([1])، وهو قانون صادر عن المجلس الانتقالي في 17 مايو عام 2012 بشأن إدارة أموال وممتلكات مواطنين ليبيين مؤيدين للعقيد معمر القذافي تحت إدارة حارس عام كما نصت المادة رقم 1 من قانون 36، بالإضافة إلى أموال ممتلكات أزواج وأبناء الأشخاص الطبيعيين منهم، بما ينص في المادة 21 من القانون 36 على أنه يجب على المديرين والمسئولين في المصارف والشركات والمنشآت التجارية أو الصناعية وغيرها من الجهات العامة والخاصة أن يخضعوا للحارس العام والحراس الخاصون والمطلوبين والموظفين التابعين له عند الطلب كافة البيانات المتعلقة بحسابات الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وودائعهم أيا كانت والدفاتر والأوراق الأخرى الخاصه بهذه الحسابات أو الودائع أو الأمول كما تنص المادة 22 على إلزام المكلفين بإدارة الأموال والممتلكات، المشموله بأحكام هذا القانون أو المقرين لها. وللأسف فقد تم سرقة وبيع أملاك المهجرين ولم يتدخل المجلس الوطني أو الحكومة الانتقالية أو المؤتمر الوطني العام في حماية ممتلكات العائلات المهجرة داخل أو خارج ليبيا.

أيضًا إلزام المكلفين بإدارة الأموال أن يستمروا في إدارتها إلى حين تسليمها إلى الحارس العام. وقد ألزم القرار تنفيذه من تاريخ صدوره حيث أوضحت وثيقة القرار على أن إلزام المكلفين بها تنفيذها قبل إنهاء دوم العمل في تاريخ الإصدار وهو 17 مايو 2012، وكان عدد الأفراد المطبق عليهم القانون وفقا للقائمة المرفقة في نهاية الكتاب هم 330 مواطنا ليبي.([2]) وكان الهدف من هذا القانون هو تجميد الممتلكات الخاصة بشخصيات وشركات ومؤسسات ليبية، وتعيين حارس قضائي عليها في غياب القضاء، وهو ما يفسر بتعبير واحد وهو تقنين ومشروعية للاستيلاء على ممتلكات الغير في غياب أصحابها الشرعيين وخاصة وهم مهجرين قسرًا خارج ليبيا. أيضًا من ضمن الإجراءات التعسفية التي مارستها الحكومة الفبرايرية

1 قانون رقم 36 صادر عن المجلس الوطني الانتقالي لعام 2012

2 قانون رقم 36، مصدر سبق ذكره

الجديدة على من عارضوها بإصدار القانون رقم 37 ، [1] بشأن "تجريم تمجيد العقيد معمر القذافي "، الصادر في 25 ديسمبر2012 أي تجريم تمجيد العقيد معمر القذافي، هذا النص المناقض لكافة القوانين المعمول بها في المنظمات الحقوقية والتي تنص على حرية التعبير وحرية الرأي وحرية الانتماء، هذا القانون التعسفي في حق الشعب الليبي المؤيد للعقيد معمر القذافي، و الذي يستهدف حرية الليبيين في التعبير والرأي أثار الكثير من الغضب في صفوف الليبيين في الداخل والخارج، وقد ادانت المنظمات الحقوقية الليبية والدولية هذا القانون. [2] وقد صدر هذا القانون بقصد إيجاد حجة منطقة للفبرايريون باحتجاز والقبض على من يشاءون والحكم عليهم بالإعدام إذا لزم الأمر.

يقضي هذا القانون بتسليط عقوبات تصل إلى 15 عاما سجنا ضد كل من يمجّد العقيد معمر القذافي أو نظامه أو عهده، كما يسلط عقوبات جزائية ضد كل من ينتقد الحكومة الليبية الجديدة، ويكون برأيه مخالفا أو معارضا لانقلاب فبراير. لقد صدر القانون من المجلس الوطني الانتقالي في 25 ديسمبر 2012، وفيما يلي نصوصه القانونية، تنص المادة رقم (1) إلى معاقبة بالسجن كل من أذاع أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة في أثناء الحرب أو ما في حكمها أو قام بدعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو إلقاء الرعب بين الناس أو لإضعاف الروح المعنوية للمواطنين. ويعتبر في حكم الحرب الظروف التي تمر بها البلاد، ويعد من الدعايات المثيرة الثناء على معمر محمد عبدالسلام أبومنيار القذافي ونظام حكمه وأفكاره وأولاده وتمجيدهم وإظهارهم بمظهر الصلاح أو البطولة أو الإخلاص للوطن وكذلك قلب الحقائق وتضليل الناس حول تصرفاتهم وما ارتكبوه في حق البلاد وأهلها أو الدعاية لذلك النظام وأفراده بأي شكل من الأشكال. وإذا نتج عن تلك الأخبار أو البيانات أو الإشاعات أو الدعايات ضرر بالبلاد فتكون العقوبة السجن المؤبد. هذه المادة هي ظلم صارخ في حق التعبير الشخصي للفرد

---

[1] قانون رقيم 37 بشأن تجريم العقيد معمر القذافي ، صادر من المجلس الانتقالي بتاريخ 25 ديسمبر 2012.

2 قانون رقم 37 ،مصدر سبق ذكره.

وحرية الرأي التي تنادى بها الدول الغربية الآن وهي مصادرة حرية المواطن الليبي الذى يريد أن يعبر عن ما يريده، وفقا لما تدعيه دعاة التمرد بأنهم يدعون إلى الديمقراطية وحرية الرأي ، كما يقولون وهي عدم وجود حرية الرأي في ليبيا. وهذا يدحض اقوالهم حول اتهام العقيد معمر القذافي بأنه ديكتاتور ولا يسمح بحرية الرأي   فإن من يحجب الحرية وديكتاتوريا هو النظام الفبرايرى الذى أصدر قانون بهذه النصوص التي تهين المواطن الليبي وتقلل من حريته.

أما المادة (2) فهي تنص على أنه ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالسجن كل من صدر عنه ما يشكل مساسا بثورة السابع عشر من فبراير. مما يدعى للسخرية فإن ثورة الفاتح من سبتمبر التي وصفت بأنها ثورة قمعية لم تنص على هذه المادة ولم يصدر قانون يعاقب بالسجن كل من مجد الملك إدريس السنوسي، أو صدر عنه أي تصرف يشكل مساسا بثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969، وليس مدعاة للمقارنة بين ثورة 1969 التي قدمت كل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لليبيا ووضعت خطط تنموية للتنمية البشرية، وبين ما ادعاه أنها ثورة، وأهم إنجازاتها أنها قضت على أكثر من مئة ألف مواطن ليبي بالموت في حرب إبادة جماعية من قبل حلف الناتو وعملاء الغرب والجماعات المتطرفة الإسلامية الإرهابية ، الآن يقبعون في السجون بالإضافة الى السجناء الذين يقبعون في السجون الغير رسمية المسيطر عليها جماعات تنظيم القاعدة والإخوان المسلمين في ليبيا، وتقريبا 2 مليون مهجر خارج ليبيا الآن، فلم تعمل الثورة في 1969 أي من هذه القوانين بل دعت إلى بناء المجتمع الليبي،وحق المساواة بين أفراد الشعب الليبي ومسئولية حماية ليبيا من قبل كل مواطن ومواطنه، وعملت على تحقيق التجانس والتماسك الاجتماعي ونبذ الخلافات القبلية، الذى يعتبر هو أساس تقدم المجتمع، ولعل الإحصائيات التاريخية التي نشرت من قبل منظمات عالمية قبل حرب 2011على أن ليبيا دولة خالية من الأمراض المعدية عام 2010، وأنها دولة قضت على مستوى الأمية بنسبة 88٪، [1] وهي

1 تقرير اللجنة الشعبية العامة للتعليم حول واقع الأمية وتعليم الكبار المقدم في الدورة 47 جنيف 8–9 نوفمبر 2004

أعلى نسبة في القارة الأفريقية وعلى مستوى المنطقة العربية. فما هي إنجازات 17 فبراير 2011 ؟ والتي لم تتعد غير الاختطاف والسرقة والقتل العمد والفوضى!

تعبتر المادة رقم 2 مناقضة لكافة الأسباب التي دعتهم إلى قيام انقلاب وخاصة الادعاء بأنهم يريدون القضاء على مصادر الرأي و حرية التعبير. نصت المادة رقم 2 من قانون 37 على أنه يعاقب بذات العقوبة كل من أهان الدين الإسلامي أو هيبة الدولة ومؤسساتها النظامية والقضائية أو أهان علانية الشعب الليبي أو شعار الدولة أو علمها.([1]) في الوقت الذى فعل الانقلابيون كل هذه الأشياء مع النظام السياسي المستقر في ليبيا منذ عام 1969. غير أن هذا الدستور تم إلغائه بعد أن عارضت المنظمات الحقوقية على عدم دستوريته لأنه مخالف لحقوق الإنسان، منظمة " حقوق الإنسان Human Right Watch "، أكدت في 6 فبراير 2013 في مؤتمر صحفي بمناسبة إصدار التقرير العالمي لسنة 2013 ، أن ليبيا مازالت تعاني من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والوفاة أثناء الاحتجاز بعد مُضيّ قرابة ثلاث سنوات على الانقلاب على نظام العقيد معمر القذافي. كما قالت منظمة حقوق الإنسان إن الحكومة الجديدة في ليبيا قدمت التزامات وتعهدات قوية بكفالة حقوق الإنسان، وعليها الآن اتخاذ خطوات إضافية لإرساء سيادة القانون. وتتمثل أهم الأولويات في إبعاد جميع المعتقلين عن أيدي المجموعات المسلحة، وإخضاعهم لسيطرة الدولة مع إجراء مراجعة قضائية لاحتجازهم، وتشكيل قوات أمن خاضعة للمحاسبة، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها أطراف كثيرة، وذلك بإخضاع جميع من ارتكبوا أخطر الجرائم لمحاكمات وعقوبات قانونية.

والجدير بالذكر هنا هو استحداث أجهزة قضائية تمارس الإقصاء المعنوى ضد الكثير من الليبيين، وذلك ما يسمى جهاز النزاهة أو لجنة النزاهة الوطنية، وهي كيان إقصائي مهمته تصفية الليبيين الشرفاء، والتقصي عن علاقاتهم وممتلكاتهم لضمان عدم وصولهم إلى المراكز الهامة في الدولة، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم الوظيفية في الدوله الليبية بسبب

1 قانون رقم 37 صادر عن المجلس الوطني الانتقالي، طرابلس بتاريخ 25 ديسمبر 2012

استمرارهم في العمل مع الجهاز الحكومي للدولة الليبية قبل الانقلاب وقد نصت قوانين لتفعيل هذا الجهاز من بينها قانون رقم 26 ([1]) وهو بشأن تحديد الدوائر الانتخابية والتي أدت إلى حرمان بعض المدن من حقوقها في التمثيل النيابي في المجلس الوطني مثل تاورغاء وغيرها من المدن ذات الوزن الديمغرافي الضعيف بالإضافة إلى العديد من النصوص القانونية الجائرة والتي تمثل انتقام من مدن كان رافضة الانقلاب وما أدى إليه الوضع فى ليبيا بعد فبراير 2011.

لقد أكدت لجنة النزاهة على وضع معايير تعتبر انتهاكا حقيقيا للمواطن الليبي، ومخالفه لحقوق الإنسان وحرية الانتماء والاختيار، حيث إن مثل هذه القوانين تسبب إجحاف في حق المواطنين الذين اشتغلوا في الدولة الليبية قبل انقلاب فبرير 2011، ومن بينها الضوابط التي تخص الوظائف العامة مثل الوزراء والسفراء، وكل من عمل في الأجهزة الأمنية، والعسكرية، ومن الواضح بأن الإقصاء هنا سوف يطول الشعب الليبي بأكمله حيث إن أغلب المواطنين في ليبيا هم أعضاء في أجهزة الدولة سواء الأمنية أو العسكرية، أو أجهزة الأمن الداخلي، أو موظفين يعملون في إدارات عامة في التعليم والصحة والمرافق أو الزراعة والاقتصاد وغيرها من مرافق الدولة الليبية، هذا بالإضافة إلى تطبيق القانون على كل أعضاء وأمناء ألأمانات للمؤتمرات الشعبية على مستوى المدن في ليبيا، وكذلك أمناء وأعضاء اللجان الشعبية على مستوى الشعبيات أي اللجان التنفيذية والقيادات الشعبية، والتي تضمن كافة القبائل الليبية دون استثناء.

هذا القانون هو تحييد كافة المواطنين الليبين باعتبار أن الشعب الليبي الذى لا يتعدى كثافته السكانية 5.5 مليون نسمة هو مقسم وفقا لأعمال المواطنين في هذه الأماكن، فكل الشعب الليبي هو منظم شعبيا إلى مؤتمرات شعبية، واللجان الشعبية وفقا للتقسيم الإداري والجغرافي لليبيا، وأيضًا كل أفراد الشعب الليبي هم أعضاء في المؤتمرات الشعبية وفقا للهيكل

1 قانون رقم 26 لسنة 2012 الصاد من المجلس الوطني الانتقالي بشأن تطبيق معايير النزاهة الوطنية

التنظيمي للسلطة الشعب، وكل الأمانات واللجان الشعبية هي لجان مختارة مباشرة من أفراد الشعب الليبي، وفقا للمدن والمناطق في كافة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. كذلك تنطبق ضوابط النزاهه في ليبيا الآن على قيادات لجان التطهير وهي لجان خصصت لمتابعة كل التجاوزات التي وجدت في ليبيا واستحدثت هذه اللجان لمتابعة التجاوزات ومعاقبة فاعليها سواء كانت سرقات أو رشاوى استخدمت في الدوائر الحكومية في الدولة الليبية، وهذه يفترض أن تكون خدمة للحكومة الجديدة وليس عيبا يقصى به أفراد هذه اللجان، وتحييد هؤلاء المواطنين الذين اشتغلوا في هذه اللجان هو إجحاف لحقوقهم في إشغال وظائف الدولة.

وما هو مثير للجدل هنا أن هذا القانون وضع الضوابط الأخرى والتي لها علاقة بالموقف من النظام السياسي فى ليبيا قبل انقلاب فبراير، بغض النظر عن الوظيفة وهذا يشمل كل الأفراد الذين تطوعوا للعمل السياسي مع النظام بدون أي امتيازات ومنها الروابط الاتحادية والمهنية و الطلابية إضافة إلى كل المنظمين لحركة اللجان الثورية والحرس الثورى والحرس الشعبي أو فريق العمل الثورى أو رؤساء اتحادات الطلبة وكل هؤلاء هم ناس متطوعين ومدنيين يعملون في تجمعات أهلية ويعملون في العمل الشعبي ولا يتقاضون أى رواتب مادية أو امتيازات مادية. ولكن ما هو ملفت للانتباه هو أن القانون نفسه يؤكد على نفس النقطة التي أكد عليها قانون 37، وهو وضع هذه الضوابط على كل من قام بتمجيد النظام السابق أو دعوته لفكر الكتاب الأخضر سواء في وسائل الإعلام، أو بالحديث المباشر للمواطنين، أو كل من تولى وظيفة ذات صلة بالجمعيات الأهلية التي يشرف عليها أبناء العقيد القذافي بغض النظر عن انتماء هذه الأعمال إلى الجمعيات الخيرية، مثل جمعية واعتصموا أو مؤسسة القذافي لحقوق الإنسان أو الجمعيات الخيرية والتنموية أو مؤسسه ليبيا الغد. وهذا يدل على أن القانون هو مناقض لدعوة الحكومة الجديدة إلى المجتمع المدني، والذى يدعي الدول الليبية الحاضرة بأنها تشجع عليها، وهذا التناقض يعني عزل أغلب أفراد

الشعب الليبي من العمل السياسي الحالي أو منعهم من الانتخابات إذا سلمنا بصحة هذه الانتخابات.

أيضًا توضع هذه الضوابط على كل من قام بنيل درجة الماجستير في أي من موضوعات تتعلق بأفكار الكتاب الأخضر حتى وإن كان من قام بها هو لا ينتمي إلى النظام السياسي.([1]) هذا القانون التعسفي هوعبارة عن إجحاف للحقوق والحريات العامة للمواطنين الليبيين في التعبير، والتوجه بحرية إلى أي أفكار واتجاهات يروها، ولا يعني منعهم من ممارسة حقوقهم السياسية فقط لأنهم كانوا يعملون أو ينتمون إلى عقائد فكرية معينة. فإذا كان دعاة الانقلاب الفبرايرى يرون بأن النظام السابق كما يدعون بأنه نظام حرم المواطن الليبي من ممارسة حرية التعبير وحقه في الانتماءات الفكرية والعقائدية، فلماذا الآن يصادر هؤلاء الدعاة أنفسهم حرية المواطن الليبي بمثل هذه القوانين ؟ ألم يكن من الأجدر بهم هو تفادى أخطاء النظام السابق وديكتاتوريتة وتعسفه إذا كان بالفعل هناك تعسف وديكتاتورية في النظام السابق!

ومن ضمن القوانين التي تؤكد على عنصرية المجلس الانتقالي والحكومة الليبية الحالية هو القانون رقم 34، ([2]) بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الذي احتج عليه مجلس إقليم برقة لاعتماده معايير من شأنها حرمان بعض المدن من حقوقها التمثيلية ومساواتها بالمدن ذات الوزن الديمغرافي الضعيف. بالإضافة إلى العديد من النصوص الجائرة والانتقامية الأخرى، نهيك على مدن أخرى يشكل عدد سكانها النصف مليون وأخرى المليون ولم يعط لها حق الكوتا الحقيقي وفقا لمعايير النسبة والتناسب بل هناك مناطق درجت في لجان الانتخابات ولم تشترك في الانتخابات من الناحية الواقعية والفعلية وتدرج بالجدول الذى حدد الدوائر

1 معايير النزاهة الوطنية المنصوص عليها في قانون رقم 26 لسنة 2012 والصادر عن المجلس الانتقالي الليبي

2 قانون رقم 34 لسنة 2012 بشأن تحديد الدوائر الانتخابية في ليبيا الصادر عن المجلس الانتقالي الوطني بتاريخ 2مايو2012.

الانتخابية بحجة أنها مدن غير مستقرة، بل ذهبوا إلى إجحاف حق أهالي تاورغاء في التمثيل في حقهم السياسي أو التمثيل في المؤتمر الوطني العام فلم يذكر اسم مدينة تاورغاء والتي يصل عدد سكانها إلى حوالي 40 ألف نسمة وهم مدينة نازحة بأكملها في جدول الدوائر الانتخابية مثلها مثل بني وليد والتي يصل عدد سكانها أكثر من مليون، وكذلك مدينة ترهونة والتي أيضًا يصل عدد سكانها إلى أكثر من 400 ألف نسمة، بل وصل إلى بعض المناطق الصغيرة التي لا يتعدى سكانها 30 ألف أو أقل وتحظى بأكثر نسبة مقاعد من مدن كبرى في ليبيا، هذا بجانب سوء الوضع الإنساني وغياب المناطق الأمنة للمهجرين والنازحين داخل ليبيا مثل المدن التي أقصيت والسالفة الذكر.[1]

إن الانتهاكات المتكررة التي تعرضت لها مخيمات النازحين من أهالي تاورغاء في ليبيا كانت تشكل طابعا يدل على عدم قدرة الدولة الليبية على السيطرة على المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة والتي كانت تمارس العنف، والعسف ضد أهالي تاورغاء رغم الظروف المعيشية الصعبة التي يعشيها أهل تاورغاء المهجرين قسرا من مدينتهم ومن بيوتهم بسبب رفض مليشيا مصراتة المتطرفة والإرهابية بعودتهم حتى بعد أن حطت الحرب أوزارها وتعتبر مليشيا مصراتة هي من يسيطر على المؤتمر الوطني العام.

ويمكن أن نذكرعلى سبيل المثال بأن مخيمات تاورغاء في مدينة طرابلس تعرضت للاعتداء من قبل ميليشيا مصراتة بتاريخ 2يونيو2012. فعبر تقارير صحيحة للحكومة الليبية نشرت بهذا التاريخ بأن أحد الكتائب المسلحة بمدينة مصراتة اقتحمت صباح الاثنين الموافق 2.يونيو2012 مركز لنازحي تاورغاء المتواجدين بالأكاديمية البحرية في جنزور غرب مدينة طرابلس في محاولة للقبض على بعض الشباب غير أن المليشيات المسلحة استخدمت الأسلحة ضد مخيم تاورغاء مما أدى إلى قتل 9 مواطنين من أهالي تاورغاء وجرح 7 منهم.[2]

---

1 ملحق جدول الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد لكل مدينة.

2 اقتحام المليشيا المسلحة لمدينة مصراتة مخيمات تاورغاء اللاجئين في مدينة جنزور غرب طرابلس يوم الاثنين الموافق2.يونيو2012

وبالرغم من العناء الذى يتكبده أهالي تاورغاء من ملاحقة المليشيات المسلحة من مدينة مصراتة، حتى بعد تدخل منظمات عالمية لرجوع أهالي تاورغاء إلى مدينتهم لم تنجح أي محاولة إلى الآن لرد أهالي تاورغاء إلى مدينتهم، ظهر أهالى تاورغاء في مظاهرة منددة بالحادثة، واتجهوا إلى ميدان الشهداء في وسط العاصمة طرابلس إلا أن المظاهرة شهدت أيضًا إطلاق للنار عشوائي من قبل الميليشيات المسلحة من مدينة مصراتة مما أدى إلى انتشار الجيش الوطني على طول الطريق الساحلي في مدينة جنزور. ورغم أنه تم التعتم على موضوع النازحين من قبل الحكومة الليبية، والتكتم على أن هناك مواطنين ليبيين مهجرين داخل بلادهم، وهم لا يستطيعون الوصول إلى بيوتهم لأن المليشيات المسلحة في مدينة مصراتة ترفض هذا، وبالرغم أنه لم يسمح للمنظمات الدولية كالصليب الأحمر الدولي، ومنظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية بزيارة مخيمات النازحين في المناطق المنكوبة،والمناطق المدمرة بالكامل، ورغم تجاهل عمليات الانتقام والتصفية المتعمدة من بداية انقلاب فبراير، إلى بعد هذه الحادثة والتي نقلت عبر وسائل الإعلام في ليبيا، حيث صرحت منظمة حقوق الإنسان في 4 مارس 2012 بتصريح وطالبت فيه الحكومة الليبية بضرورة تطوير إجراءاتها الأمنية بشكل عاجل لما يقارب عن 12 ألف مهجر من سكان تاورغاء، بعد أن تأكدت من مقتل رجل وثلاث نساء وثلاث أطفال فإن المخيم مازال يفتقر إلى الحماية اللازمة.[1]

لم تحصل منظمة هيومن رايتس ووتش على أية أدلة تبرز أن الحكومة الليبية بصدد التحقيق في هذه الجرائم، أو في عملية إطلاق النار والقتل في مدينة جنزور. حيث أكدت سارة ليا ويتسن وهي المديرة التنفيذية لقسم الشرق الوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش في تصريح لها بانه: "يتعرض الأشخاص المهجرون من تاورغاء إلى العنف الذي تمارسه المليشيات في الغرب الليبي. ويجب على الحكومة أن تتعاطى مع المسألة بقدر أكبر من الجدية،

1 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012

وتوفر قوات نظامية تعمل على حماية المخيمات، وأن تفتح تحقيقًا في عمليات القتل التي وقعت هناك".([1])

وفي 6 فبراير 2012، قابلت هيومن رايتس ووتش تسعة أشخاص شهود عيان وهم من شهدوا عمليات العنف داخل وخارج مخيم جنزور، ومن بينهم أفراد من عائلات الأشخاص الذين قُتلوا، وثلاثة من الجرحى، وبعض قادة المخيم، ومسئول عن وزارة الدفاع. كما راجعت هيومن رايتس ووتش تقارير وفاة الأشخاص والسجلات الطبية الخاصة بالجرحى.

واستنادًا إلى المفوض السامي لشئون اللاجئين في الأمم المتحدة، فإن عدد المُهجّرين من تاورغاء يقدر بـحولى 40 ألفا في كافة أنحاء ليبيا. وقال بعض قيادات تاورغاء إن 16 ألفا من سكان تاورغاء متواجدون في الشرق الليبي، و12 ألفًا آخرين في الغرب، معظمهم في طرابلس ويبدو أن النازحين من تاورغاء إلى الشرق الليبي، وخاصة شرق مدينة مصراتة، هم أقل عرضة لخطر الاعتداءات.([2]). يقدر عدد الموجودين بسجون مصراتة من أبناء تاورغاء نحو 1700 سجين حسب تقديرات جمعية المصالحة والمصالحة الوطنية الخيرية وأهالي تاورغاء في المخيمات، ويقدر عدد الذين ماتوا بمنطقة السبخة عند دخول مليشيا مصراتة إلى تاروغاء حوالي 70 مواطن حسب روايات شهود العيان من المخيمات وجمعية المراقب لحقوق الإنسان، أما الذين توفرت عنهم معلومات وماتوا تحت التعذيب هم 38 سجينا حسب معلومات موثقة بالأسماء من جمعية المصالحة الوطنية.

خَلُصَتْ لجنة لتقصي الحقائق في ليبيا تابعة لمجلس الأمن مؤخرًا إلى أن مليشيا مصراتة المسلحة ارتكبت جرائم ضد الإنسانية مثل تعذيب وقتل سكان تاورغاء. حيث أشار التقرير الصادر يوم 2 مارس 2012، أن ميليشيا مصراتة قتلوا واعتقلوا سكان تاورغاء بشكل

---

1 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012.

2 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش 2012، مصدر سبق ذكره.

تعسفي في كافة أرجاء ليبيا. وتم تدمير مدينة تاورغاء كي تصبح غير صالحة للسكن. وقالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب على الحكومة الليبية والأطراف الدولية التي تدعمها ضمان توفر عدد كاف من قوات الأمن لحماية مخيمات تاورغاء، وأن تشرع السلطات فورًا في التحقيق في الجرائم المرتكبة في حق النازحين من هذه المدينة. كما يتعين على الحكومة اتخاذ الخطوات العاجلة الكفيلة بعودة سكان تاورغاء إلى مدينتهم بشكل آمن. كما قالت هيومن رايتس ووتش إن الحكومة المركزية مسئولة عن توفير الأمن لمخيمات تاورغاء في الغرب الليبي، وخاصة على يد الجيش الوطني الذي يمتلك السلطة القانونية لاتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة، وليس عبر المجلس العسكري المحلي شبه الرسمي الذي يتكون عادة من مليشيا غير خاضعة للمساءلة.[1] ومضى عامين على هذا التصريح وهذا القرار ولم يستطع أهالي تاورغاء الرجوع إلى مدينتهم رغم موقف منظمة حقوق الإنسان. فهل عجز المجتمع الدولي ومنظماته على ردع مليشيات مدينة مصراتة وحكومة ليبيا؟ هنا يجدر بنا التساؤل على ما هي القدرة التي تتمتع بها الحكومة الليبية للسيطرة على المليشيات المسلحة في ليبيا وخاصة في مدينة مصراتة.

لقد عينت الحكومة الليبية أربعة أشخاص من أحد المليشيات المحلية ولكنهم لم يتمتلكوا القوة الكافية لصد الهجمات وعمليات الاختطاف التي تنفذها مليشيا مصراتة من اقتحام المخيم مرتين على التوالي في شهر فبراير 2012 واعتقال ثلاثة رجال من أهالى تاورغاء. ورغم أن منظمة حقوق الإنسان كشفت من خلال التحقيقات بأن هناك مجموعات من الرجال اقتحموا المخيم في الساعة التاسعة والنصف في رتل من عشر شاحنات تحمل مدافع آلية عيار 14.5. مليمتر ومدافع 23 مليمتر وقال شهود عيان للمنظمة بأن السيارات كانت تحمل لافتات تكتب عليها مصراتة، وتم إطلاق النار والذى أسفر عن قتل السيدة

1 تقرير منظمة هيومن ارتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012، مصدر سبق ذكره.

نجمة عبد القادر فرج، ربة بيت وعمرها 60 سنة ولها ثمانية أطفال،والسيد جمعة القذافي، وعمره 55 سنة، قرب بوابة المخيم في ظروف غامضة. إلا أن منظمة حقوق الإنسان لم تستطع هي الأخرى أن تصل إلى الفاعلين حتى بعد مرور عام بالكامل مارس 2013. وقفلت القضية وكأنها ضد مجهول. [1]

في نفس اليوم بتاريخ 6 فبراير 2012 نظم النازحون مسيرة خارج المخيم احتجاجًا على عمليات القتل. وقال أحد الشهود إن المليشيات القريبة من المخيم قامت بعد ذلك بإطلاق النار في الهواء لإجبار المتظاهرين على التراجع. كما قال شاهدان آخران أنه عندما أصر المتظاهرون على مواصلة مسيرتهم، قام عناصر إحدى المليشيات الأخرى بإطلاق النار على المحتجين لمدة دقيقتين، فتسببوا في مقتل ثلاثة أشخاص، بما في ذلك طفلة تبلغ من العمر 12 سنة. ووصف أحد الشهود لمنظمة حقوق الإنسان ما حدث قائلا: [2]

خرجنا في مسيرة، واعترضنا بعض الأشخاص من مصراتة وطلبوا منا التراجع... ولكن الشباب رفضوا العودة وجلسوا وسط الطريق. ولما اقتربنا من مصحة في الجوار، حيث يوجد مسلحو مصراتة، حاولنا الاحتماء بجدار هناك، ولكنهم أطلقوا علينا النار قبل أن نصل إلى الجدار. قررنا العودة إلى المخيم، وكان أحدنا قد أصيب في جنبه وقال لنا "اتركوني هنا وغادروا على الفور وبعد ذلك، أصيبت فتاة أخرى فانتشلتها من ذراعها وقالت إحدى النساء علينا المغادرة. وطلبت مواطنة أخرى أن تغادر معنا، ولكنها كانت مصابة على مستوى رقبتها من الأمام والرصاصة اخترقت رقبتها. لم أتمكن من رؤية الشخص الذي أطلق عليها النار. كان يوجد أربعة أو خمسة أشخاص يطلقون النار، وكان أحدهم يستعمل مسدسًا بينما كان البقية يحملون بنادق كلاشنكوف.

1 تحقيقات منظمة حقوق الإنسان في حادثة اقتحام مخيم تاورغاء في 6 فبراير 2012

2 شهود عيان يذكرون واقعة الاعتداء على مخيم تاورغاء لمنظمة حقوق الإنسان في تاريخ 6 فبراير 2012

وتوفيت حنين صالح العجيلي على الفور، وعمرها لا يتجاوز 12 سنة. كما قال شاهدان آخران إن الهجوم تسبب أيضًا في مقتل نور الدين بلعيد القماطي، وعمره 21 سنة، ونصر الدين محمد القماطي، وعمره 25 سنة. وأكدت تقارير الوفاة التي اطلعت عليها منظمة هيومن رايتس ووتش أسماء القتلى وتاريخ الوفاة وأسبابها. وقال شهود إن المليشيات قامت بعد ذلك باحتجاز بعض المتظاهرين لما يقارب ساعتين في مصحة طبية في الجوار. وتمكن أكثر من عشرة أشخاص آخرين من الفرار من المنطقة، وتقدموا مشيًا على الأقدام مسافة عدة كيلومترات في اتجاه الساحل. وقال صحفي زار المصحة عندما كان فيها النازحون من تاورغاء إنه سمع بعض عناصر المليشيات يقولون: "لقد فر بعضهم إلى الساحل، هيا نلحق بهم"، وأضاف أن عددًا من هؤلاء غادر بعد ذلك نحو الساحل. وقال شخصان ممن فروا نحو الساحل لـ هيومن رايتس ووتش إن عناصر المليشيات قدموا إلى هناك في بداية المساء وأطلقوا النار على المتظاهرين الفارين فتسببوا في مقتل الطفلين محمد عطية رحومة، وعمره 13 سنة، وفريج عبد المولى فريج محمد، وعمره 15 سنة.([1]) ووصف أحد المتظاهرين الفارين إلى الشاطئ الهجوم قائلا([2])

> "سرنا على الأقدام إلى شاطئ البحر قرب القرية السياحية. كان الوقت حوالي الواحدة ظهرًا عندما هاجمتنا كتيبة مسلحة وأطلقت علينا النار. لم تكن المسافة التي تفصلهم عنا تتجاوز خمسين مترًا، ولم نكن نمتلك أي شيء ندافع به عن أنفسنا. حاولنا الاختباء ولكن رصاصتين أصابتا الطفلين محمد وفريج. حاولنا مساعدتهما ولكن الكتيبة عاودت إطلاق النار علينا. انقسمت مجموعتنا، واختبأت مع أحد أصدقائي في مكان مجاور حتى السابعة مساءً: غطينا أنفسنا بالبطانيات والحجارة. وقالت العائلات إنها وجدت جثتي الطفلين في المستشفى في وقت لاحق من نفس اليوم. وقال إحدى أقارب الطفل محمد إنه أصيب برصاصة في مستوى الجذع، اخترقته

---

1 شهود عيان يقصون قصة هروبهم من المليشيات المسلحة لمنظمة حقوق الإنسان في تاريخ 6 فبراير 2012

2 نفس المصدر.

من الخلف وخرجت من الأمام على مستوى الصدر، ورصاصة أخرى في رجله. كما قال أحد أقارب الطفل فريج إنه أصيب بثلاث رصاصات في ظهره وأخرى أعلى ذراعه اليمنى. وأكدت تقارير الوفاة التي راجعتها هيومن رايتس ووتش تاريخ الوفاة وأسبابها "

فى الحقيقة لم تستطع منظمات حقوق الإنسان ولا الحكومة الليبية أن تحمي نازحين تاورغاء من الاعتداءات المتكررة، بالرغم من أنها دعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا السلطات الليبية إلى تدعيم حماية الأشخاص الُمهجرين من تاورغاء، وفتح تحقيق في هجوم 6 فبراير2012. كما دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة الليبية إلى ضمان فتح تحقيق سريع وشامل، و تشرف عليه سلطات العدالة الجنائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات القتل التي وقعت داخل وقرب المخيم مقاضاة المسئولين عن ارتكاب هذه الأعمال. وقالت سارة ليا ويتسن: "الطريقة الُمثلى لحماية المهجرين من تاورغاء تبدأ باعتقال ومقاضاة كل من يستعمل العنف ضدهم".[1] وهذا ما استطاعت أن تصل إليه منظمات حقوق الإنسان في حل مشكلة تاورغاء.

ونذكر هنا أنه من القضايا الهامة التي لم يجد لها حل في ظل النظام والحكومة الليبية الجديدة والتي قد أنتهت عامها الثالث هي قضة نازحين تاورغاء، والتي رغم خطورتها على التجانس الاجتماعي والإنساني، فلم يتعرض لها الإعلام الليبي لمدة ثلاث سنوات، ولا إلى مشاكل أهالي تاورغاء رغم أنه في موضوعات عامة طرحت هذه المشكلة على إذاعة السي إن إن الأمريكية والبي بي سي الإنجليزية بشكل إخبارى. إن الإعلام الليبي نظر إلى موضوع تاورغاء ليس بتلك الأهمية رغم وجود شرخ اجتماعي كبير في قضية تهجير العديد من المواطنين من مدينتهم وقبائلهم بسبب عدم تقبلهم لتصرفات المليشيات المسلحة، وإلقاء التهم عليهم نتيجة لرفضهم تصرف الميليشيات المسلحة في مدينة مصراتة. وفي الوقت نفسة لم

1 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 2 مارس 2012، مصدر سبق الذكر.

يتعرض مؤتمر الوطني العام الذى يمثل أعلى شرعية في الدولة الليبية بعد انقلاب فبراير لليبيا نفسه للمشكلة ولا إلى الانتهاكات والاعتداءات التي تتعرض لها هذه القبيلة في ليبيا من قبل المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة برعاية قطرية إلى أي من الموضوعات التي تتعلق بمشاكل النازحين في الداخل والخارج وخاصة المدن التي هجرت قسرًا بعد القصف المكثف من حلف الناتو.

إن الانتهاكات التي تمت من قبل مجموعات مسلحة إرهابية ضد المواطنين الليبيين، وانتشار القتل والتعذيب والتهجير القسري وسلب الممتلكات الخاصة وإطلاق أيدي المراهقين والمجرمين لنهب منازل وممتلكات المواطنين دون حساب أو عقاب، بل وإطلاق بعض الفتاوى الشرعية التي تبيح تلك الأعمال التخريبية لدواعي تكفيرية تشرع الاغتصاب وانتهاك الأموال والأعراض تحت مظلة الدين.

أيضًا من ضمن انتهاكات حقوق المواطن الليبي على أساس جهوى أو عنصرى إما بسب القبيلة واللون وهذه الظواهر أفرزتها فوضى فبراير حيث لم يعرفها المجتمع الليبي قبل انقلاب فبراير، فلقد اضطر الكثير من الأهالي إلى الهجرة من مناطقهم نتيجة للونهم كما حدث في مدينة تاورغاء، أما الآخرون فقد فروا إلى الجنوب الليبي حيث غالبية السكان من ذوي البشرة السمراء، نتيجة لتفاقم التمييز العنصري ضد الليبيين السود واتهامهم بأنهم أجانب ومرتزقة وهذه من ضمن الإشاعات التي بثتها قناة الجزيرة لبث الفوضى في ليبيا.

أيضًا طال التميز الجهوى والقبلي مدن كما حدث في مدينة سرت وخاصة من قبيلة القذاذفة حيث تم تهجير أبناء قبيلة القذاذفة من مدينة سرت بعد تدميرها ونهب ممتلكاتهم وبيوتهم. طالت الانتهاكات إلى تدمير منازل المؤيديين بمدينة مصراتة التي استولت عليها العصابات الإجرامية منذ بدايات الأزمة مستفيدة من شحنات الأسلحة والدعم اللوجستي الذي قامت دولة قطر بتأمينه انطلاقا من مدن الشرق الليبي. لقد أكد ذلك رئيس كتلة العدالة والبناء وهو حزب للإخوان المسلمين بتاريخ 11سبتمبر2013، حيث قال بأن الدعم المادى والمسلح الكامل تحصلت عليه الجماعات المقاتلة من دولة قطر. حيث ذكر بأن رئيس

الدفاع القطرى كان بنفسه يشرف على جبهات الجبل الغربي مع الليبيين ويساعدهم في الحرب السيطرة على معمر القذافي.([1])

وكذلك طالت حملة القتل والتهجير التي تعرضت لها عشرات العائلات من طوارق الجنوب منتصف شهر مايو 2012 وبالخصوص في مدينة غدامس الجنوبية مما أسفر عن حرق منازل 49 عائلة، وسقوط أكثر من 27 قتيلا من الطوارق على يد مليشيا المسلحة من المنطقة الغربية من الزاوية والزنتان دون أن تحرك الحكومة المؤقتة ولا المجلس الانتقالي أي ساكنا. الاقتتال وصل إلى مدينة سبها والكفرة حيث أدى هذا الاقتتال إلى تهديد التبو في مدينة الكفرة بالانفصال عن ليبيا، إن غياب العدالة الاجتماعية التي غابت بعد انقلاب فبراير والتي كانت سببا رئيسا في ظهور الجهوية والقبلية في ليبيا من خلال التعامل مع القتلى والجرحى حسب الانتماء القبلي والجهوي، و لقد أدى هذا أيضًا إلى اندلاع القتال في سبها والكفرة وبنغازي وغيرها. وهذا وقد أكد ذلك تقرير منظمة أطباء بلا حدود التي زارت السجون لليبية في مصراتة يوم 26.يناير2012 [2]، وأكدت على و جود انتهاكات في حرمة الإنسان والتعذيب الذى وصل ذروته إلى تجريح الإنسان وتشويه الأجهزة التناسلية لليبيين المؤيدين للعقيد معمر القذافي. كل هذه الانتهاكات أدت إلى تفاقم ظاهرة الثأر القبلي، والحقد بين المدن وادت إلى العلاقات العدائية بين المناطق، ومثل هذه الخلافات وقعت بالفعل بين أهالي سرت ومصراتة، ومصراتة وتاورغاء، ومصراتة وبني وليد، والجميل وزوارة، والعجيلات وزوارة، وورشفانة والزاوية، والزنتان والمشايشة وهي مستمرة ومتفاقمة وتختفي في فترات وتنتهي بمجهودات قبلية ثم ترجع من جديد نتيجة لثارات نشبت من بداية الحرب على ليبيا.

إن الفساد في المعايير والإجراءات الانتقائية ضد كافة المنتسبين والمحسوبين على النظام السابق ومنعهم من الترشح في الانتخابات مما أدى إلى تكريس الحقد ومنع المصالحة وهذا أدى بدوره إلى فسح المجال أمام انتخاب ممثلين ضعفاء بسبب إفراغ المدن من نُخبها ومثقفيها وكوادرها بحجة انتمائهم إلى منظومة السلطة السابقة لنظام العقيد معمر القذافي. وهذا ما

1 مقابلة مع رئيس حزب العدالة والبناء بالمؤتمر الوطني العام في قناة ليبيا بتاريخ 11.9.2013.

2 تقرير منظمة حقوق الإنسان في 26يناير 2012.

جعلهم يسنون قانون العزل السياسي مما سبب هو الآخر انقسام في الكتل داخل المؤتمر الوطني، وهذا ما أكده جبريل محمود وهو رئيس حزب الائتلاف الوطني في المؤتمر الوطني العام بليبيا حيث قال بأن تطبيق العزل السياسي سوف يبعد أكثر من 500 ألف مواطن ليبي سوف يشملهم العزل السياسي. (2)

وبالفعل تم تطبيق قانون العزل السياسي بعد أن صوت له من قبل أعضاء المؤتمر بتاريخ 5 مايو 2013 ويمنع هذا القرار عمل أي مواطن قد سبق له العمل في نظام العقيد معمر القذافي حتى وأن كان قد شارك في 17 فبراير 2011،[1] رغم أن الأمم المتحده اعتبرته قرارا تعسفيا وغامضا ينتهك الحقوق المدنية والسياسية إلا أن تطبيقة يهدد بمزيد من الإضعاف لمؤسسات الدولة المتداعية بالفعل. [2]وبناء على ذلك قدمت أول استقالة لرئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف الذى ينطبق عليه القانون باعتبارة كان يشغل منصب سفير ليبيا في دولة الهند عام 1980 و انضمامه إلى المعارضة الليبية، ومن ثم جمعة أعتيقة الذى كان يشغل منصب نائب رئيس المؤتمر الوطني.

وفي ظل انتهاك حقوق الإنسان الليبي المؤيد لشرعية معمر القذافي أيضًا، صدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بصورة مشتركة تقريرا (3) لرصد الانتهاكات التي تقع في مراكز الاحتجاز وتأييد الإجراءات الإصلاحية وتقديم المشورة حول الإصلاح القضائى يشير هذا التقرير إلى استمرار حالات التعذيب وحالات الوفاة في مراكز الاحتجاز في ليبيا، ويوصي التقرير بضرورة اتخاذ الإجراءات العاجلة لنقل المحتجزين الخاضعين لسيطرة المليشيات المسلحة ووضعهم تحت حماية الدولة وبناء قدرات ومنظومة العدالة الجنائية. وفقا لفترة الاحتجاز والتحقيق على أيدي المليشيات المسلحة في ظل غياب الخبرة والتدريب والرقابة القضائية الفاعلة يخلق بيئة تساعد على

---

1 قانون العزل السياسي الذى صوت عليه المؤتمر الوطني الليبي بتاريخ 5 مايو 2013

2 تصريح مبعوث الأمم المتحدة أمام أعضاء مجلس الأمن بتاريخ 18 يونيو 2013

3 تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمة حقوق الإنسان بتاريخ 1 أكتوبر 2013 بشان حالة السجون والتعذيب والقتل في ليبيا.

التعذيب وسوء المعاملة. ويستند هذا التقرير إلى معلومات تم الحصول عليها بصورة مباشرة من خلال الزيارات التي قامت بها البعثة إلى ما يقرب من 30 مركز احتجاز على مدى الثلاث سنوات ، وتشمل معلومات من أهل المحتجزين ومسئولى المجتمع المدني بالإضافة إلى مجموعة الوثائق والتقارير الطبية التي تحصلت عليها اللجنة.

ويضيف التقرير إلى أن التعذيب يجري على نطاق واسع ويكون أكثر تكراراً بعد الاعتقال مباشرة خلال الأيام الأولى من التحقيق حيث يتم استخدامه لانتزاع الاعترافات وغيرها من المعلومات. وعادة ما يتم احتجاز الأشخاص دون تمكينهم من الوصول إلى محامين، أو التواصل مع أسرهم إلا بشكل عرضي. ويتم احتجاز الغالبية العظمى من الأشخاص المحتجزين بسبب النزاع، ويصل عدد المحتجزين إلى 8000 دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة.

ولقد سجل التقرير 27 حالة وفاة أثناء الاحتجاز وقعت منذ أواخر عام 2011، حيث توجد معلومات هامة تفيد بأن التعذيب كان سبب الوفاة. كما تلقت الأمم المتحدة معلومات حول عدد من حالات مشابهة خلال هذه الفترة، غير أنها لم تتمكن من توثيقها بصورة كاملة. ولقد وقعت 11 حالة وفاة أثناء الاحتجاز، تم سردها بالتفصيل في التقرير، خلال عام 2013 في مراكز الاحتجاز الواقعة تحت السيطرة الاسمية للحكومة لكنها تدار فعلياً بواسطة المليشيات المسلحة التي ظهرت أثناء 17 فبراير 2011. وفي بعض الحالات، أقر أعضاء المليشيات المسلحة طواعية بتعرض المحتجزين لإساءة المعاملة الجسدية، لا بل حاولوا تبرير ذلك.

وسعت الحكومة الليبية منذ عام 2012 إلى وضع المليشيات المسلحة المتورطة في عمليات الاحتجاز تحت السلطة الرسمية للدولة من خلال ضم تبعيتها إلى وزارات محددة، بالرغم من أن المليشيات احتفظت بالسيطرة الفعلية على مراكز الاحتجاز في العديد من الحالات. وسنّت ليبيا في شهر أبريل 2013 قانوناً جديداً يجرّم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز، ونص القانون على عقوبة السجن لفترات تتراوح بين 5 سنوات إلى السجن المؤبد.

وفي شهر سبتمبر 2013 أقرت ليبيا قانوناً جديداً حول العدالة الانتقالية التي نصت على ضرورة فرز المحتجزين بسبب النزاع في غضون 90 يوماً. وللآسف لم يطبق إلى الأن، ولهذا أوصت اللجنة التابعة للأمم المتحدة المليشيات المسلحة بتسليم المحتجزين إلى سلطات الدولة وكذلك دعت الحكومة الليبية بإقرار استراتجية لفرز المحتجزين بسب النزاع بحيث يتم إطلاق سراحهم وتوجية الاتهام لهم ومحاكمتهم عند الاقتضاء، وذلك تنفيذاً لقانون العدالة الانتقالية الذي تم سنّه سبتمبر 2013.

كما ينبغي لها أن تقوم ببناء قدرات منظومة العدالة الجنائية لضمان حماية المحتجزين ضد أي شكل من أشكال سوء المعاملة وإنهاء الإفلات من العقاب فيما يخص الانتهاكات المستمرة.[1] ولقد أكد وزير العدل الليبي على ما ذكره هذا التقرير في تصريح له بخصوص الانتهاكات الحقوقية في مختلف سجون البلاد وقال بأن التقرير الصادر بخصوص أوضاع السجون مؤكدا بأن الأرقام الدولية قد تكون أكبر مما أشارت إليها الهيئة الدولية الآن التقرير ركز على مناطق محددة وسجل التقرير الأممي 27 حالة وفاة أثناء الاحتجاز وقعت منذ أواخر العام 2012 وأوضح أن 11 حالة وقعت عام 2013 في مراكز الاحتجاز الواقعة تحت السيطرة الاسمية فقط للحكومة ولكنها تدار بشكل مباشر من قبل كتائب مسلحة. ([2])

وحسب مؤسسات حقوقية ليبية بأن هناك عمليات قمع واسعة وراء أسوار السجون تصل إلى حد التصفية الجسدية والقتل العمد والتعذيب بالأسلاك الكهربائية والسياط والضرب المبرح واستخدام العصي في الإهانة النفسية والاعتداءات الجسدية وأدت هذه إلى عمليات قتل وأعاقات جسمية منها الخطيرة ومنها البسيطة فعلى سبيل المثال توصلت اللجنة عن حالة المواطن مسعود المختار أرحومة من مدينة طرابلس الذى تعرض لأنواع التعذيب منذ اعتقالة من يناير2013 على يد اللجنة الأمنية فرع أبوسليم وذكر المصدر الليبي لحقوق الإنسان أنه عند إحالة المعتقل إلى المستشفى تبينت إحالته باسم وهمي آخر لإخفاء التعذيب

1 تقرير الأمم المتحدة بشأن الاعتقالات والسجون الغير رسمية في ليبيا، مصدر سبق ذكره.

2 تصريح توفيق العكروت رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان في ليبيا بتاريخ 3 أكتوبر 2013.

وقد تعرف عليه أحد أقاربة مصادفة، وخاصة وأن المستشفى رفض زيارة فريق من الحقوقيين للمعتقل بدون إبداء الأسباب ولكن من خلال الوثائق التي صدرتها الجهات الطبية اتضح بأن الشخص تعرض للضرب المبرح في منطقة حساسة من جسمه أدت إلى تهالك المسالك البولية والكلي. (1) وهناك الكثير مما تم تصفيتهم وقتلهم في ظروف غامضة ولم يستلم ذويهم جثثهم أو يتعارفون على مكان دفنهم.

وأكد رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان بأنه تمت تصفية مواطن اسمه محمود محمد زاوية جسديا حيث تم خطف المواطن من فترة وتوفى تحت التعذيب في أحد مراكز الاعتقال الغير شرعية في طرابلس ولم تتمكن عائلته من التوصل إلى الجثة حتى تاريخ هذا التصريح. وصرح رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان بأن هناك نوع جديد من التعذيب وهو تجريع المعتقلين مواد كيميائية كما حدث مع المعتقل نبيل الجيلاني الذى اعتقل لمدة خمسة أيام لدى اللجان الأمنية فرع أبوسليم ومات نتيجة تجريعه مادة كيميائية حارقة لتناولها بالإكره بدليل أن اللسان والشفاه غير متضررة وفقا للتقرير الطبي، وقال حتى في الحالات التي يتم فيها نقل حالات من السجون بحكم محكمة من السجون التي تسيطر عليها المليشيات المسلحة إلى سجن الدولة يتم ملاحقة السجناء وتعذيبهم مثلما حدث في القضية التي تحمل رقم 2013-40 والمتهم فيها 19 شخصا بزعزعة الاستقرار في طرابلس حيث تمكن المرصد الليبي لحقوق الإنسان من إحالتهم من سجن أمعتيقة إلى سجن الدولة الليبية ولكن أحد المتورطين في تعذيب المجموعة طاردهم في سجن الدولة وقام بتعذيبهم في سجن الظهرة. (2) ويضيف رئيس دائرة المتابعة لأوضاع السجون للمجلس الوطني للحقوق والحريات وهو جهة شبه حكومية على وضع السجون بأنها غير إنسانية،وأكد بأن الانتهاكات لا تقف عند الانتهاكات الجسدية بل وصلت إلى القانونية من خلال عدم عرض المعتقلين على النيابة وتوفيرمحاكمة عادلة لهم، وقال بأن الجيش الوطني داهم نهاية شهر سبتمبر 2013 مركز اعتقال وتبين فيما بعد وجود محتجزين عليهم آثار تعذيب وسيارات ربما ارتكبت بها

1 تصريح توفيق العكروت رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره

2 تصريح توفيق العكروت ، مصدر سبق ذكره.

جرائم قتل، وأكد أيضًا الحقوقي المهدى صالح بن حميد نفس الانطباع حيث زار سجون عين زارة والسواني وأمعيتقة بطرابلس وزار سجن مصراتة وقال بأن المشاهد فيها مرعبة وتحدث عن أنواع مختلفة من التعذيب بالكرسي الكهربائى والسياط وقال بأنه شاهد بعينة آثار تعذيب مبرح على اجسام المعتقلين بل أكد على وجود سجن سرى بمنطقة السدادة القريبة من مدينة مصراتة التي تقع شرق طرابلس ب 200 كليومتر بأنه يوجد بها 400 معتقل من مدينة بني وليد وأكد بأن الدولة نفسها لم تتمكن من دخولة.[1]

***

1 تصريح توفيق العكروت رئيس لجنة المتابعة بالمرصد الليبي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره

الخاتمة

من خلال ما تم مناقشته في الفصل الرابع يتضح لنا بأن نتائج الحرب على ليبيا كانت سلبية من خلال عرض كافة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في ليبيا بعد أحداث 17 فبراير 2011. ولهذا كان حصاد الحرب من خلال عرض واقع الإحصائيات القتلى مرتفع والذى بلغ حتي نهاية ديسمبر 2013 إلى ما يزيد عن مئة وخمسون ألف سجينا للرأى ووصل عدد الجرحى الذين تعدى عددهم مائتين وخمسين ألفا، بالإضافة إلى المهجرين داخل وخارج ليبيا بالإضافة إلى تهجير مدن بالكامل مثل ما حدث في مدينة تاورغاء والذين تم وعدهم بالعودة 26.يونيو.2013 والتى لم يستطع أهلها الرجوع إلى ديارهم حتى صدور هذا الكتاب نتيجة رفض المليشيات المسلحة المسيطرة على مدينة مصراتة. وكذلك الحل في مدينة العجيلات ورقدالين والجميل في غرب ليبيا، والعوينية - المشاشية بالجبل الغربي ومناطق في مدينة مصراتة مثل لدافنية، وطمينة،والكراريم، بل تم قتل وتهجير الطوارق في مدينة غدامس وغيرهم من أبناء شعبنا الليبي.

وصلت تداعيات الحرب إلى استهداف العمليات التفجيرية لأعضاء الجيش الليبي والشرطة وخاصة ذوى الرواتب العليا من مقدمين وعقداء وعمداء، حيث قتل عشرات الآلاف من الضباط والجنود والأفراد في معسكراتهم وخارج ووحداتهم وصلت إلى قتلهم أمام بيوتهم وفى مساجد بعد أداء صلاتهم وخاصة صلاة يوم الجمعة. سيطر جماعات متطرفة على زمام الأمر في ليبيا وسيطر جماعات الإخوان المسلمين على المؤتمر الوطني، إضافة إلى حالات الاختطاف والاغيتالات التي سجل آخرها بمدنية بنغازى خمس حالات اغيتال يوميا وذلك حتى ديسمبر 2013 وذلك بقتل معاون الاستخبارات الليبية، وأحد ضباط السلاح الجوى وأكثر من 100 من أفراد الجيش من القوات الصاعقة وخطف صحفي بتاريخ 28 سبتمبر 2013 ولم يعرف عنه أي شيء. كذلك تم قتل أحد ضباط البحرية العقيد صلاح الحضيرى بتاريخ 3 أكتوبر 2013 هذا بالإضافة إلى تداعيات أمنية أخرى طالت دول الجوار وأثرت بشكل مباشر على دول الجوار وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل القادم.

الفصل الرابع

تأثير الحرب الليبية

على أمن دول الجوار العربي ودول أفريقيا

المقدمة

تعيش دول الربيع العربي حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادى والاجتماعي مع و جود فجوة كبيرة في الجانب الأمني ومازالت الدول التي طالتها عدوى الربيع العربى مع دخولها العام الثالث تعيش حالة الفوضى تعاني من عدم استقرار.حيث انتشرت الأسلحة وتجارة المخدرات وزادت نسبة التهريب والهجرة الغير شرعية. ليبيا أحد الدول التي أدت حالة الفوضى فيها إلى امتدداها إلى دول الجوار من دول عربية وأفريقية وشكل عنصر الاختراق الأمني هاجس لدى دول الجوار نتيجة هذه الفوضى التي عاشتها ليبيا بعد الحرب عليها عام 2011. لقد أكدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بأن هناك حالة من الفوضى والاختراق الأمني لحدود دول مصر والجزائر وتشاد والنيجر نتيجة لما تقوم به مجموعات من تهريب الأسلحة والأموال والأشخاص، حيث أشارت تقارير مخابراتية بأن هناك ملايين من العملات الأجنبية مثل الدولار واليورو بالإضافة إلى السبائك الذهبية والمواد الكيميائية الخطيرة جدًّا التي تم نهبها من مستودعات وزارة الصحة اليبية، والتي قد تكون وصلت إلى أيدي المتطرفين من القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى. ومازال حقوقيون فى الولايات المتحدة الأمريكية يبحثون عن مسار بعض قذائف مدفعية وصورايخ تم نهبها من مستودعات الجيش الليبي، وهي أسلحة خطيرة وشديدة الفتك وتحوى على متفجرات وصواعق وأجهزة توجية خوفا من وصولها إلى جماعات القاعدة. حيث أكد مساعد وزيرة الخارجية للشئون السياسية والعسكرية أندرو شابيرو أنه إذا لم نر أي هجمات من الصواريخ المهربة التي خرجت من ليبيا حتى الآن، ونحن نبذل كل ما في وسعنا للتصدي لهذا التهديد[1].

1 نشر هذا التصريح في جريدة قورينا التي تصدر بمدينة البيان الأول بنغازى بتاريخ 15 أكتوبر 2011.

فيما أكد مسئولون متابعة الرئيس أوباما لهذه القضية باستمرار مع المجلس الانتقالي الليبي، وأشاروا إلى أن واشنطن منحت 3 ملايين دولار لاثنتين من المجموعات غير الحكومية لتأمين مواقع الأسلحة في شرق ليبيا كما قامت فرق أمريكية بزيارة ثمانية بلدان مجاورة لليبيا لتقديم المساعدة في تحسين الرقابة على الحدود وتأمين المطارات وتوزيع كتيبات حول الأنواع المختلفة من الصواريخ، وأن هذه الفرق هي جزء من قوة الرد السريع التي تشرف عليها وزارة الخارجية الأمريكية.([1]) و مازالت إلى نهاية 2013 لم توضع خطة أمنية للحدود الليبية فهي الآن ملجاء لتدريب جماعات متطرفة، وليبيا الآن ينشط فيها جماعات التهريب في كافة الأنشطة وتجارة السلاح والبضائع والسلع والمخدرات و الهجرة الغير شرعية. وكل هذا أثر بشكل مباشر على دول الجوار. هذا الفصل سوف يتطرق إلى تأثير الحرب والاختراق الأمني الذى سببته الحرب على ليبيا على أمن دول الجوار مثل مصر وتونس والجزائر والسودان، وتأثير الحرب أيضًا على دول أفريقية أخرى مثل انتشار الأسلحة ووصولها إلى مناطق تشتد فيها النزاعات القبيلة، والثأرات العرقية بالإضافة إلى جماعات متطرفة ومتشددة دينية ومليشيا الخطف والقرصنة.

إن ما حدث في ليبيا هو بالفعل ما حدث في العراق والصومال فإن السيناريو المطروح من قبل دول الغرب هو وضع المنطقة العربية والأفريقية في حالة فوضى دائمة لتستفرد هي بتنفيذ مخططها. وتشابهات السيناريوهات المطبقة في ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن مع النموذج العراقي حيث برزت وانتشرت التيارات الجهادية بقوة، وعادت أنشطة الجبهة الإسلامية الليبية المقاتلة، وشكل هذا خطرا أمنيًّا على دول الجوار. وهذا ما جعل مصر تعيد ترتيب أوراقها لتعود من جديد قوية وفاعلة في المجتمع الدولي، كما عرفت من قبل حيث أدركت المخطط وبدأت في تطهير مصر من الإرهاب، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في مصطلح الربيع العربي، فمصر دولة عربية وطنية وقومية وقائدة للمنطقة وهي أول من اكتشف مخطط الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بمساعدة

---

1 تصريح في جريدة قورينا التي تصدر بمدينة البيان الأول بنغازى بتاريخ 15 أكتوبر 2011

دول عربية، ولهذا قام الشعب المصرى بتصحيح المسار في 30 يونيو 2013 ليصدم العالم بإطاحة نظام الإخوان المسلمين في مصر في تظاهرة شعبية جماهيرية بمساندة الجيش المصرى العربي.([1])

لقد عانت جمهورية مصر العربية من الاختراقات الأمنية من الحدود الليبية مثلها مثل الجزائر وتونس، وتعرض عمال مصريين لانتهاكات من قبل مليشيا مسلحة وجدت على نقاط تفتيش على الحدود الليبية وسرقة ممتلكاتهم وصلت إلى إهانة المصريين على الحدود الليبية مصادرة ما في جيوب المقبوض عليهم من أموال ومدخرات وحجزتهم في أماكن غير لائقة، ووجهت اتهامات لهم بأنهم تنصيريون جاءوا بهدف تنصير الليبيين.([2])إن وضع ليبيا بعد 17 فبراير تنبه به العقيد معمر القذافي في خطابه بتاريخ 22 مارس 2011، حيث أكد بأن سقوط ليبيا يؤدى إلى انتشار الفوضى واندلاع الحرب القبلية وانتشار تداعياتها على الدول العربية والدول الأفريقية، وأكد بأن العصابات الإجرامية سوف تشتغل في القرصنة، وبالفعل هذا ماحصل حيث انتشارالجماعات الإرهابية والقراصنة الذين يخطفون الأجانب مقابل إتاوات، وانتشار الحرب كما شاهدناها في تدخل فرنسا في مالي. سوف يتناول هذا الفصل أيضًا تأثير الحرب الليبية على أمن دول الجوار العربية مثل تونس الجزائر السودان ومصر، وكذلك على أمن دول أفريقيا حيث سيركز الفصل على مدى تأثير الحرب الليبية على إقليم الصحراء والساحل وتزايد نفوذ القاعدة فيها. و ما أثر الحرب الليبية على ظهور دولة الأزواد وظهور الأسلحة الليبية بكثافة في الجبهات داخل دولة مالي. كذلك سوف يتناول الفصل أسباب التدخل العسكرى الفرنسي في شمال مالي باعتباره سببا من أسباب تنامي الجماعات المتطرفة على الجنوب الليبي، ودعم حركة التطرف في مالي بالسلاح من ليبيا. كما سيتناول هذا الفصل أيضًا تزايد حركات التطرف الديني في شمال أفريقيا بعد الحرب على ليبيا. لقد كانت مشكلة

---

1 انتفض الشعب المصرى بتاريخ 30 يونيو 2013 إذا خرج أكثر من 30 مليون مصرى مطالبين باطاحة حكم الإخوان نتيجة لما وصلت إليه مصر في العامين الماضيين منذ ثورة 25 يناير وتولي الإخوان زمام السلطة في مصر، وخروج الشعب المصرى جعل الجيش المصرى يساند الشعب في تحقيق هذا المطلب الوطني الجماهيري.

2 مقابلة مع المواطنين المصريين القادمون من ليبيا بتاريخ 8 مارس 2013.

تهريب الأسلحة من ليبيا وعبر الدول المجاورة وهي مشكلة كارثية لكل الدول المحيطة، حيث أصبحت ليبيا سوقا مفتوحا على كل الأطراف لبيع السلاح، فلقد كان تجار المخدرات وعصابات التهريب يلجئون إلى ليبيا وأصبحت هي الوجهة المفضلة للجماعات الإسلامية.

لقد أصبحت أسعار الأسلحة مغرية فى ليبيا، ونتيجة لضعف الأمن والتفتيش في المنافذ الحدودية الليبية نتج وجود ثغرات تساعد تجار الأسلحة على تهريب عدد من الأسلحة وقطع الغيار التى تدخل على شكل دفعات، وتقوم الجماعات بتهريب من ليبيا إلى تونس والجزائر ومصر، حيث يقوموا بتركيبها من جديد، وتشتهر منطقة الزنتان بكونها إحدى أفضل وجهة قاصدى تجار الأسلحة من مختلف الأنواع، حيث يروّج فيها المتاجرة بأسلحة الرشاشات من صنف الكلاشينكوف القديم والحديث، وكذلك الأسلحة الإسرائيلية الحديدية والمسدسات بكل الأصناف، إضافة إلى أسلحة من النوع الثقيل المحمولة على متن سيارات تويوتا والدفع الرباعي، التي تساعد على التنقل في الضواحي، والطرق الترابية والغابية غير المعبدة للإفلات من قبضة حراس الحدود بالنسبة لكل من الجزائر وتونس.

ويذكر مصدر له معرفة بسوق تجارة السلاح في ليبيا، أن أسعاره زهيدة مقارنة بالأسعار التي يتم تسويقها فى الدول المجاورة خاصة الجزائر، حيث يبلغ سعر السلاح الرشاش الواحد نوع روسي ذو اليد الخشبية 500 دينار ليبي، وهو ما يعادل 250 يورو أو ما أقل من 35 ألف دينار جزائري"ثلاثة ملايين ونصف سنتيم"، أما عن السلاح الرشاش من الصنف الإسرائيلي ذو اليد البلاستيكية فيبلغ سعره حوالي 700 دينار ليبي، ويرجع ارتفاع سعره تبعا لجودة السلاح، إضافة إلى أن أخمص الرشاش يطوى ويسهل إخفاءه تحت عباءة أو لباس طويل، ولم يختلف هذا السعر عن سعر السلاح الرشاش الإسرائيلي الآخر ذو الحجم الصغير وهو كله من الحديد، أما عن سعر المسدسات بمختلف أصنافها فلم تتجاوز 1200 دينار ليبي للصنف العادي وما يزيد عن 4 آلاف للمسدس الذي يحمل معه كاتم صوت، في

حين بلغ سعر الذخيرة 100 دينار لما يزيد عن 700 طلقة، وهو نفس الحال بالنسبة للذخيرة الأخرى للرشاشات الروسية والإسرائيلية، وعن أغلى سعر.[1]

أولا : تأثير الحرب في ليبيا على أمن دول الجوار

1- **تأثير الحرب الليبية على أمن دولة الجزائر:** الجزائرهي الحدود الغربية لليبيا بعد الحرب على ليبيا عام 2011، أثرت الأزمة على دول الجوار والتي سببت في توترات حدودية بين ليبيا التي لا تستطيع الحكومة الليبية بعد تمرد 17 فبراير السيطرة فيها على المليشيات المسلحة والتنظميات الإرهابية المتطرفة. واجهت الجزائر عددا من التحديات الأمنية على حدودها المباشرة مع ليبيا بعد الحرب، سواء كان ذلك من خلال تواجد جماعات القاعدة في شمال ليبيا على الحدود الجزائرية أو من خلال تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة عبر الحدود من ليبيا إلى الجزائر.

ونتيجة لما حدث في ليبيا وتأثير الحرب على أمن دول الجوار عقد مؤتمر وزارى حضرته كل من دولة المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا ومصر وتونس والذى كان حول الاختراقات الأمنية التي انتشرت بعد الربيع العربي. وفي مقابلة تلفزيونية مع الجزيرة بتاريخ 11مارس2012 قال طارق تملالي " ليبيا أمام اختبار الوحدة الوطنية والحدود السائبة، آلاف الكيلومترات من الحدود والمخاوف بشأن انتشار الأسلحة حقيقية، ولهذا فإن الجزائر نشرت الآلاف من قواتها المسلحة على الحدود مع ليبيا تخوفا من وقوع السلاح السائب وخاصة وأن منه أسلحة محمولة على الكتف مضادة للطائرات في أيدي جماعات إسلامية إرهابية.إن الهاجس الجزائرى بخصوص سعة الحدود بينها وبين ليبيا جعلتها تضع خطة أمنية. تعتبر حدود ليبيا الجنوبية مع الجزائر كبيرة وشاسعة وهي حوالي 950 كيلو متر الممتدة بين الصحراء، وبين ثلاث بلدان من الممكن أن تتحرك فيها الجماعات الإرهابية والمتطرفة من

1 إيهاب شوقي، الخطر القادم من ليبيا على الأمن القومي المصرى والعربي، نشر على شبكة الأخبار العربية

القاعدة والتنظيمات الإسلامية الأخرى، وتسبب تهديدا أمنيا حقيقيا لها. وبالتأكيد بأن محاولات تأمين الحدود هي محاول أمريكية وفرنسية من أجل ضبط الحدود بين الجزائر ومالي، من أجل حصر عناصر القاعدة في بلدان شمال أفريقيا غير أن دول عربية رفضت أي تدخل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بهذا الشأن منها الجزائر. أما المغرب وموريتانيا تعمدت أن تعطي للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قاعدة لوجستية وإعانة عسكرية لهذه الدول. ([1])

ومن الموضوعات التي تثير قلق دول الغرب هي الهجرة الغير شرعية من دول شمال أفريقيا الى أوروبا ، مما جعل العديد من البلدان تجرم الهجرة ، وتدعوا إلى ضرورة معالجة المشكلة من جذورها في شمال أفريقيا. فحذت الجزائر حذو الاتحاد الأوروبي وجرّمت الأجانب، خصوصاً الصينيين والأفارقة الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية من ثم يعبرون الحدود الليبية ومنها إلى أوروبا. وتعتبر الجزائر موطن لعدد كبير من المهاجرين من دول أفريقية مثل جنوب الصحراء خصوصا مالي والسودان ، وعلى غرار العديد من البلدان المغاربية الأخرى، ولهذا كانت الجزائر من مصلحتها توثيق العلاقات مع الدول التي تكافح تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المماثلة التي تنشط في منطقة الساحل. ([2])

وبتاريخ 25 فبراير 2013 كشفت الحكومة الجزائرية عن وجود مخزن سلاح، وأقامت السلطات برصد تسلل أربع شاحنات محملة بالسلاح في طريق عبورها من ليبيا إلى الصحراء الجزائرية خوفا من أن يصل السلاح إلى العاصمة الجزائرية فذلك يعتبر مؤشرًا خطيرًا، وتهديدًا للأمن القومي، وهذا يؤكد بأن الجزائر لم تكن يومًا منطقة عبور للأسلحة المهربة من ليبيا إلى مالي، بل كان السلاح عادتة ما يخزن في تونس. لقد شهدت منطقة شمال أفريقيا تحولات إقليمية عميقة زادتها أزمة مالي تعقيدًا بجانب تنامي التيار الجهادى والتكفيرى في ليبيا وتفشي ظاهرة تهريب الأسلحة في دول المنطقة. ([3])

1 مقابلة مع طارق تملالى في قناة الجزيرة بتاريخ 11مارس2012.

2 مقابلة في قناة الجزيرة بتاريخ 11مارس، 2012 مصدر سبق ذكره.

3 تقرير نشر في صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ 25 فبراير2013

ففي صحيفة الجارديان البريطانية أشار تقرير على أن هناك دول غربية تشير بأن تجارة التبغ المهربة من شمال أفريقيا، هي تجارة تشرف عليها جماعات دينية متشددة، والتي اتجهت إلى هذه التجارة الغير مشروعة بغرض تمويل نشاطاتها الإرهابية في المنطقة، وخاصة شراء الأسلحة وبيعها باعتبار أن أفريقيا سوق شراء لهذه الأسلحة بحكم الصراعات العرقية والقبلية في القارة الأفريقية. ولقد ساهمت ليبيا بعد الحرب في انتشار الأسلحة والتي تقدر وفقا للتقرير إلى أكثر من 3 ملايين قطعة من السلاح حسب تقديرات رسمية انتشرت في ليبيا، وأكد التقرير بأن جماعات جهادية من العراق وأفغانستان نقلت نشاطها إلى بلدانها الأصلية في دول شمال أفريقيا وليبيا. ومن ضمن الأنشطة التي قامت هو الهجوم على ميناء غاز عين أميناس في الجزائر التي شنته كتيبة تنسب إلى عضو القاعدة مختار بلمختار وهو أحد هؤلاء الذين يمولون جماعاتهم المتشددة من خلال التجارة الغير مشروعة.[1]

لقد قامت أجهزة الأمن الجزائرى بالقبض على 11 عنصرا تونسيا من المتورطين في أعمال إرهابية أثر واقعة أميناس ومن بينهم الجهادى التونسي أبو طلحة التونسي "واسمه الحقيقي عروسي دربالي " والذى اعترف بأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جهز خطة شاملة لتنفيذ سلسلة من الهجمات الإرهابية داخل الأراضي التونسية مشابهة للهجوم الذى تم تنفيذه في عين أميناس في الجنوب الجزائرى. وقال إن عشرات التونسيين منظمين إلى تنظيم القاعدة وهم موجودين في حركة النهضة الإسلامية ومنهم من يتدربون على الهجوم في شمال مالي وهناك تنسيق مع الخلايا النائمة داخل تونس، ولقد تم تجنيد أفرادها في الإعداد لتنفيذ هذه العمليات وتحديد المواقع المستهدفة، مؤكدا أن المخطّط يجري العمل على تنفيذه. وهذا التنظيم هو ما يتزعمة أبو عياض، وهم يطلقون على أنفسهم تسمية أنصار الشريعة ويجاهرون بولائهم لبن لادن ولتنظيم القاعدة..أبو عياض الذي مازال هروبه لغزا ينتظر توضيحا من الداخلية الجزائرية التي عجزت ولمدة شهور وبكل أجهزتها المختصة على تحديد موقعه خاصّة وأن أبو عياض يتنقّل بكل حرية ويدلي حتى بالتصريحات الصحفية.[2]

1 التقرير نشر في صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ 25 فبراير 2013، مصدر سبق ذكره.

2 صحيفة الجارديان البريطانية، مصدر سبق ذكره.

ويؤكد مصدر على علم تام بالأسلحة أن هذه الأسلحة الثقيلة مثل سلاح 23 أو14.5. هي أسلحة مضادة للطائرات وخاصة ذو العيار للطيران، كما أن مسافة مدى وصول طلقاتها تتجاوز الأربع كيلو مترات، وهذه الأسلحة لا تطلبها إلا الجماعات القوية كتلك التي تعمل على تهريب المخدرات. كما في شرق ليبيا بمدينة درنة أو تلك التي تعمل على التهريب بالنسبة للحدود بين ليبيا وكل من تونس والجزائر ومالي والنيجر ، وأخيرا السلفيين الجهاديين الذين ترددوا على منطقة الزنتان وغيرها من أجل التزوّد بهذا الصنف بالذات لأنه يساعدهم على الدخول في المعارك المباشرة مع جيوش دولهم، خاصة ما يحدث في الجزائر من مصارعة قاعدة المغرب الإسلامي للنظام.

واستمرت حالة التحذير من قبل الجهات الأمنية الجزائرية للمليشيا الإرهابية المسلحة بين الحدود الليبية والتونسية ففي 30 سبتمبر 2013، حيث أعلنت مصادر أمنية جزائرية أنه تقرر إعادة النظر في الانتشار الميداني لحوالي 480 وحدة عسكرية مختصة في مكافحة الإرهاب على المستوى الحدودي، وإخضاع 18 منطقة صحراوية لمراقبة القوات الجوية على مدار الأربع وعشرين ساعة بعد تسجيل 14 ثغرة أمنية خاصة على الحدود مع تونس وليبيا. وأضاف ذات المصدر أن القيادة العسكرية تعتزم إضافة 10 وحدات عسكرية لتأمين الحدود مع تونس وليبيا حسب ما ورد في جريدة التونسية.[1]

لقد عملت قوات الجيش الجزائرى على محاربة الإرهاب حيث قامت مؤخرا بعملية تمشيط شارك فيها 3 آلاف عسكرى عبر الشريط الصحراوى المحيط بولاية إيليزي، وفي المناطق الحدود المشتركة بين النيجر وليبيا، باشرت قوات الجيش الجزائري في عمليات تمشيط وتشديد أمني أدى إلى مقتل إرهابيين اثنين، أحدهما تم القضاء عليه بتاريخ 26 أكتوبر 2013، واسترجاع أسلحة حديثة وصواريخ قرب الحدود مع النيجر وليبيا. وقررت السلطات العسكرية الجزائرية غلق الحدود بين الجزائر وليبيا من المنافذ الجنوبية الشرقية مع

1 صدر التقرير الأمني حسب ما أوردته أحد الصحف التونسية بتاريخ 30 سبتمبر. 2013.

ليبيا بصفة جزئية، نتيجة للوضع الأمني المتوتر على الحدود. ونظرًا لتوقع هجوم إرهابي في الجنوب قرب الحدود الجزائرية أو في ولاية تمنزراست، فإن وزارتا الدفاع والداخلية قررتا بأن تكون الحدود الجزائرية مع جمهورية مالي الممتدة على مسافة 1376 كليومترا كمنطقة عسكرية مغلقة، لا يجوز الاقتراب منها بالنسبة لغير السكان المحليين إلا برخصة أمنية مسبقة. وشمل الحظر المدينة المحيطة بمدينة جانت وصولا إلى مناطق إيليزي والحدود مع النيجر. (1)

2- تأثير الحرب الليبية على أمن مصر ورصد آلاف قطع السلاح الليبية المهربة إلى مصر: ترتبط مصر وليبيا جغرافيا بشريط حدودى بطول تقريبا 1049 كليوم مترا، و هذه المساحة الشاسعة كانت سببا رئيسا في عمليات الاختراق الأمني وتهريب البضائع والأسلحة والمخدرات بين البلدين. ونظرا لغياب قوات الحرس الحدودى من الجانب الليبي بجانب انتشارالأسلحة بعد 17 فبراير 2011 فإن نشاطا تجار السلاح، والذين عملوا على استغلال التوتر الموجود على الحدود بين ليبيا ومصر، الأمر الذى زاد من المخاطر والتهديدات التي أثرت بشكل فعلي على جمهورية مصر العربية من الجانب السياسي والاقتصادى والأمني والعكسرى، ونظرا لما تمر به مصر من اضطرابات واستهداف مباشر من الغرب لتقسيمها، فإن تواجد الجماعات الإرهابية في مصر كان عاملا مساعدا للغرب عن طريق تزكية الولايات المتحدة الأمريكية لجماعات إرهابية لتولى زمام السلطة في مصر. غير أن الوطنية التي تميز بها الجيش المصرى منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 في محاربة الاستعمار ومواجهة إسرائيل،والتصدى لكل المحاولات التي تستهدف جمهورية مصر العربية، فقد قام الجيش المصرى الوطني بالوقوف جنبا إلى جنب مع الشعب المصرى في مواجهة الإرهاب في 30 يونيو 2013، وإحباط المخطط الاستعمارى لإضعاف دور مصر القيادى في المنطقة العربية. ولقد عملت قوات الجيش المصرى والشرطة على إحباط الكثير من محاولات الإرهاب التي خطط لتنفيذها في مصر بغرض خلق الفوضى والانفلات الأمني في مصر لتسهيل عملية

1 صحيفة الخبر الجزائرية، 27أكتوبر2013.

الاختراق الأمني. ومع هذا فمازالت مصر تعاني تداعيات الحرب الليبية وخاصة فيما يخص انتشار السلاح وتهريبه إلى سيناء.

وهذا ما أكدته صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 13 أكتوبر 2011، في تقرير يخص المخابئ والأسلحة المنتشره في سيناء، وأكد التقرير على أن هناك الكثير من مخابئ الأسلحة المنتشرة حاليا في شبه جزيرة سيناء قادمة من ليبيا مستغلة فترة الانفلات الأمني التي تعيشها مصر منذ ثورة يناير 2011. وأكدت الصحيفة على أن هناك تصريحات من مسئولين حاليين وسابقين في القوات المسلحة المصرية، وتجار أسلحة سيناء قولهم إن سيناء تمتلئ حاليا بمخابئ كبيرة للأسلحة القادمة من ليبيا، ويشقون طريقهم عبر الحدود المصرية لإغراق السوق السوداء وتأخذ طريقها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، مشيرا إلى أن الأسلحة المتوفرة حاليا في سيناء تشمل صواريخ ومدافع مضادة للطائرات. فقد أكد سامح سيف اليزل الجنرال المتقاعد في الاستخبارات العسكرية المصرية حيث قال: نحن لا نريد أن نرى مصر كمسار لتهريب الأسلحة، مشيرا إلى أنه تم اعتراض عدة شحنات مؤخرا على الطريق الصحراوي من ليبيا إلى مدينة الإسكندرية المصرية في الشمال نحو غزة. كما أكد بأنه بعض الفصائل الفلسطينية توصلت لاتفاق مع الليبيين للحصول على أسلحة خاصة مثل صواريخ أرض جو تطلق من على الكتف.[1]

إن هذه الأسلحة تثير المخاوف بشأن الأمن في منطقة حساسة على الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل، في وقت تجتاح المنطقة الاضطرابات، ويمكن لهذه الأسلحة أن تضاف إليها صواريخ مضادة للطائرات وتطلق من على الكتف تضاف إلى ترسانات المقاتلين الفلسطينيين في قطاع غزة. وهذا ما يمثل تهديدا كبيرا لسلاح الجو الإسرائيلي وخاصة طائرات الهليكوبتر والطائرات الثابتة التي تقوم بدوريات متكررة في سماء قطاع غزة، وأثارت هذه الأنباء المخاوف الأمنية في إسرائيل وأمريكا، ولهذا دعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية

1 نشر في المصرى اليوم، المركز المصرى للدراسات والمعلومات بتاريخ،13 أكتوبر2011.

وإسرائيل مصر لبذل المزيد من الجهد لحماية المنطقة الحساسة على الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل. وفي الأشهر التي تلت ثورة يناير2011 في مصر، هاجم مسلحون خط الأنابيب الذي يغذي إسرائيل سبع مرات من قبل مسلحين، كما أسفر هجوم عبر الحدود في أغسطس عن مقتل ثمانية إسرائيليين.[1] وقد أكد ما ورد في هذا التقرير اللواء سامح سيف اليزل الخبير الأمني في مصر في مقابلة تلفزيونية على قناة الحياة المصرية بتاريخ 13 أكتوبر 2011، حيث شرح وضع الانفلات الأمني وتهريب الأسلحة من ليبيا إلى مصر ومنها إلى سيناء وغزة.[2]

رغم أن المجتمع الدولي هو المسئول الأول عن انتشار الفوضى وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة العربية بمخططه وتنفيذها بمسمى الربيع العربي، إلا أنه نراه اليوم مهتم بانتشارالأسلحة التي بدات تشكل خطرا على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، ففي تصريحات خاصة بجريدة الشرق الأوسط أكد مسئول فى الخارجية الأمريكية على ضرورة منع تسريب الأسلحة من ليبيا إلى الأسواق المصرية ، وخاصة صواريخ أرض – جو خوفا من وقوعها في أيدي الإرهابيين واستخدامها في الهجوم على الطائرات الإسرائيلية، وأكد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحث الدول المجاورة لليبيا على تشديد الرقابة على الحدود منعا لتسلل المهربين بالأسلحة وذخائر ومواد قد تستخدم في صناعة الأسلحة الكيماوية. ولا يملك الجيش الأمريكي قوات عند الحدود الليبية سواء مع مصر أو الدول الأخرى، بعد أن رفض الرئيس أوباما نشر القوات العسكرية الأمريكية في ليبيا تجنبا لإثارة غضب دول في الشرق الأوسط، وغضب الكونجرس الأمريكي، لكن التقارير الأخيرة لتهريب الأسلحة الليبية إلى مصر أثارت غضب بعض نواب الكونجرس، ودعا رئيس لجنة الاستخبارات مايك روجرز إلى استخدام الجنود لتأمين مخزونات ليبيا من الأسلحة وضمان عدم تهريب الصواريخ التي تطلق من فوق الكتف ، لأنها تشكل تهديدا عالميا وقد تم استخدامها سابقا على أكثر من 40 طائرة مدنية منذ السبعينيات، وهي معروفة باسم نظام الدفاع الجوي المحمول، حيث

---

1 نشر في المصرى اليوم، المركز المصرى للدراسات والمعلومات، مصدر سبق ذكره.

2 مقابلة تلفيزيونية مع اللواء سامح سيف اليزل على قناة الحياة المصرية بتاريخ 13أكتوبر2011.

أشارت راشيل ستون الخبيرة في تجارة الأسلحة الدولية بمركز أبحاث ستسون بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه يتعين على المسئولين الأمريكيين تعلم الدرس بعد آلاف الصواريخ التي تم تهريبها من مستودعات صدام حسين في العراق عام 2003.([1])

وعلى الرغم من انتشار بنادق الكلاشنيكوف على كلا الجانبين من الحدود في سيناء، فإن وجود صواريخ مضادة للطائرات وأسلحة ثقيلة أخرى يشكل تطورا مقلقا للإسرائيليين لأنه يمكن أن يهدد الطائرات الإسرائيلية التي تقوم بدوريات مراقبة على قطاع غزة. وتخوفت الولايات المتحدة من وصول الصواريخ المضادة للطائرات المهربة من ليبيا إلى ترسانة الأسلحة التي يملكها الفلسطينيون في غزة مما يزيد من خطورة التهديدات ضد إسرائيل ومروحياتها التي تراقب القطاع الخاضع لسيطرة حماس. ولهذا أرسلت الحكومة المصرية تعزيزات أمنية بلغت 20 ألف جنديا لاستعادة السيطرة على المنطقة، وقد تمكن أعوان أمن مصريون من اعتراض طريق سيارة تحمل شحنة صواريخ أرض – جو وهي نوع يحمل على الكتف في طريقها إلى سيناء ومن ثم إلى الأنفاق التي تربط مصر بقطاع غزة، وأكد مسئول بالجيش المصرى بأن الأسلحة التي تم العثور عليها ضمنت ذخيرة حية ومتفجرات وأسلحة أوتوماتيكية وأسلحة ثقيلة روسية الصنع من بينها أسلحة ستريلا 2 واستريلا 3.([2])

في 2 نوفمبر2011 نبهت روسيا مبكرا إلى مثل هذه المخاطر حيث قدمت مشروع قرار تطالب فيه مجلس الأمن بحث المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع تهريب الأسلحة بما في ذلك صواريخ أرض- جو ولضمان مصادرتها بطريقة مناسبة قبل وقوعها في أيدي الإرهابيين وتهديد السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. ودعت روسيا الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة بما فيها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى تقديم المساعدات اللازمة للمجلس الانتقالي لتحقيق هذا الهدف، كما حث جيران ليبيا على التعاون في تقييم التحديات التي تواجه انتشار الأسلحة وأمن الحدود، والنظر في ردود

1 نشر التقرير في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 15 أكتوبر 2011، لعدد 12009

2 نشر التقرير في جريدة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

الفعل المناسبة، بالنظر إلى فوضى السلاح التي تشهدها ليبيا والتي تأثرت بها كل من تونس ومصر والسودان ومالي والجزائر ودول أخرى مجاورة لليبيا قد اشتكت من الأسلحة المهربة التي غمرت أسواقها.[1]

إن ليبيا أصبحت تشكل خطرا على الأمن القومي المصرى وأصبحت بعد 17 فبراير 2011 الجارة القلقة، حيث أصبحت مصدر دخول الأسلحة بأنواعها إلى جمهورية مصر العربية، وهذا أيضًا ما أكدته وسائل الإعلام المصرية والمصادر العسكرية فى كثير من الظروف الأمنية التي تمر بها مصر. وعلى سبيل المثل ففي إدارة مباحث كفر صقر تم القبض بتاريخ 16 فبراير 2012 على مواطن بدون أثبات شخصية وبحوزته بندقيتين آليتين بخزينة كل منهما 10 طلقات وجوالين ممتلئين بطلقات تعرف بأنها خارق حارق محرمة دوليا ومهربة من ليبيا.[2] وكذلك في تاريخ 21 فبراير 2012 صرح أحمد حلمى عزب مدير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية المصرية في لقاء مع قناة روسيا اليوم قال: بأن الأسلحة المهربة القادمة من ليبيا تنتشر داخل مصر، مضيفا أن وزارة الداخلية تحاول الحد من انتشار هذه الأسلحة ومنع دخولها. وأشار إلى ضبط 42 بندقية آلية و 54 ألف طلقة مؤخرا.[3]

وتمكنت الأجهزة الأمنية بمديرية أمن البحيرة أيضًا بتاريخ 21 فبراير 2012 من ضبط ترسانة أسلحة مهربة من ليبيا إلى داخل البلاد قبل ترويجها فى محافظة الجيزة.وكانت قوى أمنية من مديرية أمن البحيرة والإدارة العامة للمرور وقوات الأمن المركزى قد تمكنت من ضبط مواطن ليبي يستقل سيارة نصف نقل تحتوى على مخزن سرى أسفلها (بجانب الشاسيه) وبداخله 12 بندقية آلية وأربعة رشاشات من نوع"بريتا " ومدفع متعدد الطلقات وبندقية قناصة ، بالإضافة إلى 13 ألفا و300 طلقة آلية من مختلف الأعيرة وعندما تمت مواجهة المتهم أعترف بأنه يجلب الأسلحة والذخيرة المضبوطة والمهربة من ليبيا عن طريق

1 قرار روسيا إلى مجلس الأمن للمطالبة بمنع تهريب الأسلحة من ليبيا إلى دول الجوار، 2 نوفمبر 2011

2 تصريح قسم مباحث كفر صقر بجمهورية مصر العربية بتاريخ 16 فبراير2012.

3 تصريح أحمد حلمي عزب، مدير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية المصرية في قناة روسيا اليوم، بتاريخ 21 فبراير2012.

مرسى مطروح لترويجها في دائرة مركز الصف بالجيزة وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية للازمة حيال الواقعة وأخطار النيابة العامة لمباشرة التحقيق.[1]

فى حين يرى اللواء جمال أبو ذكرى بتاريخ 13 مارس 2012، الخبير بجهاز الأمن القومى، وجود ثلاثة مصادر يتم من خلالها تهريب الأسلحة إلى مصر، الأول عبر الحدود الليبية المصرية من خلال الساحل الشمالى، حيث تم تهريب كل أنواع الأسلحة من ليبيا وعلى الأخص المدافع "الجرينوف" والمدافع المضادة للطائرات، والتى تم ضبط البعض منها، والثانى عبر الحدود السودانية المصرية من جنوب السودان، ويتم من خلاله تهريب الأسلحة السودانية والإسرائيلية، وتم ضبط جزء من هذه الأسلحة، والثالث عن طريق أنفاق غزة.[2]

وبتاريخ 18 مارس 2012 أيضًا صرح الدكتور محمد الغباري الخبير الاستراتيجي في مصر بأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار المساحة الحدودية التي تربط ليبيا ومصر فهي شاسعة، بالتالي يصعب السيطرة عليها، وتهريب السلاح من ليبيا إلى مصر بكميات كبيرة جدا سيكون متاح باعتبارها تجارة مربحة جدا. وهذا ما يساهم في انتشار عناصر إجرامية وعصابات مسلحة داخل جمهورية مصر، وشكل قلقا كبيرا للحكومة المصرية،بالإضافة إلى ما يحدث في ليبيا من محاولات لإعلان عن إقامة إقليم برقة الجديد وانفصاله عن الحكومة الليبية وهذه المحاولة تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي المصرى والأمن القومي الداخلي. وهذا ما حصل بالفعل حيث تم تهريب الأسلحة من ليبيا وتخزينها في مناطق صحراوية على حدود محافظتي القاهرة والجيزة ـ وفق ما رصدته الأجهزة الأمنية ـ ثم تهريبها إلى سيناء وفي حالة عدم حاجة قطاع غزة إليها يتم بيعها داخل محافظات الوجهين البحري والقبلي بأرخص الأثمان لاسيما للخارجين عن القانون. وتشير خريطة تهريب وبيع السلاح في مصر إلى انتشار شبكات التهريب بمحافظات مرسى مطروح(بمنطقة الضبعة) والبحر الأحمر(منطقة مرسى

---

1 نشر في جريدة الأهرام بتاريخ 21 فبراير2012.

2 نشر في وكالة أنباء آسيا بتاريخ 13 مارس 2012.

وسوهاج، واستطاعت الأجهزة الأمنية ضبط شحنات هائلة من الأسلحة خلال الفترة من عام 2011 –2013 تضمنت بنادق آلية، وقناصة،وصواريخ مضادة للطائرات وطلقات متعددة الأعيرة، كما ضبطت عناصر تعمل في هذه الشبكات منهم العناصر المسئولة عن عمليات التسليم والاستلام. وتزيد المخاطر من تداعيات عمليات تهريب السلاح على أمن مصر من جهة الغرب. حيث دعا العديد من الليبيين إلى بيع سلاحهم للتجار الذين بدورهم تعاقدوا مع نظرائهم في الأراضي المصرية على عمليات البيع والتهريب، في ظل حالة الانفلات الأمني الذي تشهده مصر أثناء فترة حكم الإخوان ، بجانب أن هناك نقطة مهمة لايجوز إغفالها أن إسرائيل كانت تعمل على تسليح عناصر انفصالية عديدة في دول أفريقية، وهذا السلاح انتقل بدوره من خلال التجارة إلى ليبيا وقت الصراع، ثم انتهت به الحال إلى مصر من خلال عمليات التهريب عبر الحدود، وهو الأمر الذي يفسر وجود أسلحة إسرائيلية دخلت مصر من جهة الغرب كما أسلفنا وفي حالات كثيرة تم ضبطها.([1])

أما الدكتور محمد غراب الخبير والباحث الاستراتيجي ، فيؤكد أن الانفلات الأمني يدفع با لدخول وهروب عناصر مسلحة إلى الأراضي المصرية من خلال الحدود الشاسعة، وهذه العناصر قد تبدأ في أنشطة غير قانونية، ومحاولة إنشاء جماعات مسلحة جديدة في مصر تؤثر على الاستقرار والأمن الداخلي، بجانب أن الطمع في جني الأموال سيجعل كل من يمتلك السلاح يرغب في بيعه والاتجار فيه، حيث إنه مع الأزمة الليبية حصل الليبيون على العديد من الأسلحة، وليس على سلاح واحد فقط، فالتجارة هنا لها رواج في دول عديدة، وبخاصة مصر في الوقت الحالي الذي تشهد فيه انفلاتا أمنيا حقيقيا.إن ما يحدث الآن على الحدود الليبية المصرية من عمليات تهريب السلاح وبيعة وانتشاره بهذه الصورة يشير إلى أن مافيا السلاح تعمل على زيادة الصراع من أجل رواج تجارتها في السلاح، وجد منفذ ليبيا نتيجة للفراغ الأمني على حدودها طريقا إلى تهريب السلاح إلى مصر. ([2])

---

1 نشر في جريدة الاهرام بتاريخ 18 مارس2012.

2 جريدة الأهرام، بتاريخ 18 مارس2012 مصدر سبق ذكره.

وفي تاريخ.16أبريل.2012 أيضًا وفي محاولة لمباحث جمهورية مصر بكفر صقر للقضاء على الاختراق الأمني قامت مباحث كفر صقر من القبض على ثلاثة أعراب جميعهم من العلاقة التل الكبير محافظة الأسماعلية وبحوزتهم بندقيتين آليتين بخزينة كل منهما10 طلقات وجوالين ممتلئين بطلقات تعرف بأنها (خارقة حارقة) محرمة دوليا مهربة من ليبيا.[1]

وأكد أيضًا خبراء الأمن المصرى بتاريخ 14 يونيو 2012، أن سوق السلاح غير المرخص يعتمد على ثلاثة معابر ملتهبة فى الحدود الليبية والسودانية والإسرائيلية، وأن هناك أكثر من 1400 نفق يربط بين قطاع غزة وسيناء لعبور الأسلحة المهربة، مشيرين إلى أن هناك تقارير رسمية تؤكد أنه لا يزال مصير أكثر من 10 آلاف سلاح تمت سرقتها من أجهزة الأمن فى أعقاب ثورة يناير 2011 غامضًا، بالإضافة إلى تدفق آلاف مؤلفة من السلاح فى أعقاب الثورة الليبية، والتى تدفقت عبر الحدود المصرية الليبية، وتستخدمه تشكيلات عصابية فى تهديد المواطنين.كما أكد اللواء نشأت الهلالى، رئيس أكاديمية الشرطة الأسبق، أن سبب زيادة الأسلحة المهربة إلى صعيد مصر منذ ثورة يناير يعود إلى هروب أكثر من17 ألف سجين من السجون، واقتحامهم لأقسام الشرطة والسجون وسرقة السلاح، والاستيلاء على ما بها من أسلحة، بالإضافة إلى تهريب الكثير من الأسلحة عن طريق الحدود الليبية المصرية، مشيرا إلى أنه لم يكن يوجد هذا الكم من السلاح قبل الثورة فى صعيد مصر، لوجود الكثير من الحملات التى تستهدف الأسلحة غير المرخصة.([2])

وكانت المعلومات التى وردت إلى اللواء مدحت النحاس قائد المنطقه الغربية العسكريه بتاريخ 26 يوليو2012 قد أكدت قيام بعض المهربين بتهريب شحنة سلاح وذخيره من ليبيا إلى مصر عبر الحدود المصريه الليبية، فتم تشكيل مجموعات استطلاع ودوريات رصد برئاسة العميد على عشماوى قائد مخابرات حرس حدود المنطقة الغربية،

1 تصريح قسم مباحث كفرصقر بجمهورية مصر العربية بتاريخ 16 فبراير 2012

2 عمليات التهريب التي أفشلتها الحكومة المصرية بتاريخ 14 يونيو 2012.

والتى رصدت سيارة "تويوتا لاند كروزر بيضاء اللون " بمنطقة القرين جنوب منفذ السلوم بـ 120 كم قادمة من الأراضي الليبية عبر السلك الشائك وبداخلها شخصين، و قامت دورية حرس الحدود برئاسة المقدم أشرف عبد العزيز قائد مخابرات حرس الحدود بالسلوم والنقيب عبد الرحيم صالح بمطاردتهم فلاذا بالفرار داخل الأراضي الليبيه تاركين السيارة وبداخلها 12 بندقيــة إلى و5 بنادق قناصة ومدفع رشاش و68 ألف طلقة عيار 39 مللي و 10آلاف طلقة 54 مللي و6 آلاف طلقة عيار 9مللي، وتم التحفظ على المضبوطات بواسطة نيابة سيدي براني.[1]

وفي قسم مباحث أكتوبر بتاريخ 26 يوليو 2012 أيضًا تم القبض على شخصين كانا يستعدان لترويج كمية كبيرة من المتفجرات والأسلحة والذخيرة قيمتها 145 مليون دولار، وهي أيضًا قادمة من ليبيا وتمت إحالتهما للنيابة للتحقيق ، وجارى البحث عن شريكيهما في الجريمة. أيضًا قامت مباحث الشرقية بالقبض على مواطن يستقل سيارة تحمل لوحات خاصة بالقوات المسلحة ويرتدى ملابس القوات المسلحة وبحوزته 10 بنادق إلى غربي وبندقية آلية محلية الصنع وحوالي 2000 طلقة ومدفع جرنوف. وكذلك كان اللواء محمد ناصر العنترى مدير أمن الشرقية قد تلقى إخطارا من اللواء عبد الرءوف الصير فى مدير مبــاحث الشــرقية بتاريخ 26يوليو2012 ، بأنه تــم تشكيــل فريق بحــث برئاســه اللــواء عبد الرءوف الصيرفي والرائد محمد سليم لضبط تاجر أسلحة يقوم بتهريب أسلحة قادمه من ليبيا ألى مطروح ويقوم مواطن مصرى بنقلها لمحافظة الإسماعيليه وبعمل الكمين المخصص على طريق منيا القمح الزقازيق بالإسماعيلية ويستقل سيارة تحمل لوحات خاصة بالقوات المسلحة وأثناء استيقافه ظهرت عليه علامات الخوف والريبة وهو ما دعى أفراد الكمين لتفتيش السيارة وعثر بداخلها على 11 بندقية منها 5 بنادق قناصة و 5 بنادق متعدده وأخرى

---

1 تصريح محمد ناصر العنترى مدير أمن الشرقية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 26يوليو2012

بندقية آلي بالإضافة إلى 2000 طلقة، ومدفع جرنوف وتم التحفظ على المتهم وتحرر المحضر اللازم وتولت النيابة التحقيق في القضية.([1])

ولهذا قامت مصر بتشديد حملتها ضد الإرهاب بعد القضاء على نظام الإخوان المسلمين في 2013، فلقد صرح محمد كامل عمرو وزير الخارجية المصرى في الاجتماع الوزاري الذى ضمن كل من وزراء خارجية الدول المتضررة من الانفلات الأمني أو ما يسمى بثورات الربيع العربي مصر وليبيا وتونس بتاريخ 1 نوفمبر 2012. بأنه تحدثوا في الاجتماع عن كيفية التعاون بخصوص أمن الحدود وقال بأن ذلك يتطلب جهدا إضافيا من دولتنا ومن باقي دول الجوار أيضًا " حيث تسعى بلدان الربيع العربي من التعافي من أزماتها الأمنية والاقتصادية التي خلفتها الانتفاضات معتمدة في ذلك على رفع التبادل التجارى وزيادة التنسيق الأمني بينها على الحدود. وأكد بأن منذ 17 فبرير 2011 تكافح تونس ومصر لضبط حدودها مع ليبيا لوقف تدفق الأسلحة من ليبيا بعد انتشارها بشكل واسع وكانت تونس قد أعلنت بالفعل عن تفكيك تنظيم إرهابي يدرب في ليبيا أثناء الفوضى العارمة في ليبيا ويسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في تونس."([2])

وفي يوم 7 نوفمبر2012 شهدت الحدود الليبية المصرية تعزيزات أمنية من الجانب المصرى نظرا لانتهاكات مجموعات مسلحة ليبية لقوانين الحدودية بين البلدين حيث قام وفد من عمد ومشايخ القبائل بمحافظة مطروحة بالتوجه إلى الجانب الليبي لبحث في كيفية تهدئة الأوضاع بين سكان المناطق الحدودية في مصر وليبيا عقب إطلاق النار من الجانب الليبي على أهالي منطقة السلوم وحرق البضائع الخاصة ببعض المصريين وعددهم 120 مواطن مصرى، وأدى إطلاق النار إلى إصابة ثلاثة أشخاص بطلقات نارية، وإحراق سيارة بضائع محملة بعدد 500 ثوب من الأقمشة.([3])

---

1 تصريح محمد ناصر العنترى ، مصدر سبق ذكره.

2 اجتماع وزراء الخاجية لدولة تونس وليبيا ومصر بتاريخ 1 نوفمبر2012.

3 قناة التلفزيون المصرى ،7 نوفمبر2012.

في 27 نوفمبر 2012 شهدت مدينة السلوم الحدودية اشتباكات بين الجانبين المصرى والليبي تطورت إلى إطلاق النار وتراشق بالحجارة أدى إلى إصابة العشرات. و كانت السلطات الليبية قد أعلنت يوم 28 نوفمبر إغلاق منفذ مساعد بسبب وجود بعض المشكلات التي لم يعلن عنها أو أسبابها أو موعد الانتهاء منها. وهذا أدى إلى توقف حركة السير بالمنفذ وتدافع وتكدس العديد من الشاحنات على طول الطريق وتطور الأمر إلى أن وصل إلى اشتباكات بين الجانب الليبي والجانب المصرى وبعض الأفارقة المتواجدين بالمنفذ، وهذا بدوره أدى إلى تبادل إطلاق النار بين الجانبين سبقه تراشق بالحجارة وأدى إلى إصابة عشرة أفارقة ومجند مصرى.[1]

وفى محاولة أخرى بتاريخ 28ديسمبر2012 حيث تمكنت قوات من جهاز المخابرات لحرس الحدود في المنطقة الغربية العسكرية من ضبط 18 بندقية آليه و84 ألف طلقة مختلفة الأعيرة مهربة من ليبيا عن طريق السلوم، وتم ضبط 210 ألف طلقة نارية حية لسلاح الخرطوش، و55 ألف "قاروصة " سجائر، و2.5 طن نحاس مهربين من ليبيا،بالإضافة إلى 8 أشخاص مهاجرين غير شرعيين منهم 5 من السودان و3 من سوريا، وضبط المتهمان القائمان على عملية التهريب والمسئولين عن المضبوطات، واللذان اعترفا بحيازتهما للمضبوطات ومسئوليتهما عن المهاجرين الغير شرعيين.[2] غير أن محاولات الاختراق الأمني وتهريب السلاح من ليبيا إلى مصر استمر حيث قامت مديرية أمن مطروح بتاريخ 31 ديسمبر 2012 بضبط مهربين من ليبيا بحوزتهما 11000 طلقة نارية.[3]

منذ تغيير النظام السياسي في 17 فبراير 2011 ومصر تشهد ارتفاعا بمعدل عمليات التهريب بشتى صوره عبر منافذها والدروب والمدقات الصحراوية، خاصة لعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والتى أثرت على الشارع المصرى بالسلب لكن الأجهزة الأمنية

---

1 إغلاق المنفد الحدودى بين مصر وليبيا يوم. 28نوفمبر.2012

2 تصريح جهاز قوات مخابرات حرس الحدود في المنطقة الغربية العسكرية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 28 ديسمبر2012.

3 تصريح مديرية أمن مطروح بجمهورية مصر العربية 31 ديسمبر2012

والشعبية والتى تلاحمت منذ اندلاع ثورة 30 يونيو 2013 مع بعضها البعض قلل من حدة ارتفاع عمليات التهريب، وذلك لعدة أسباب أهمها القبضة الأمنية لرجال الشرطه بالتعاون مع عناصر القوات المسلحة وعمد ومشايخ مطروح والذين كان لدورهم أكبر الأثر للسيطرة بصورة متوزانة، ولهذا الملف الهام والخطير على الأمن القومى وأمان المواطنين. وفي محاولة أخرى قامت مباحث الشرقية بتاريخ 18.يناير.2013 بالقبض على مواطن يستقل سيارة تحمل لوحات خاصة بالقوات المسلحة وينتحل شخصية أفراد القوات المسلحة حيث يرتدى ملابس القوات المسلحة أمام المدرسة الإنجليزية بطريق منيا القمح الزقازيق وبحوزته عدد 10 بنادق إلى غربي وبندقية آليه محلية الصنع وحوالي 2000 طلقة بجانب مدفع جرنوف.[1]

وقد صرح مصدرعسكرى بأنه في 20 مايو 2013 تم السيطرة تقريبا على80٪ من مهربي السلاح على الحدود الليبية المصرية، حيث أكد بأنه تم التنسيق مع القوات المسلحة بالمنطقة وتبادل المعلومات بيننا عن رصد وضبط تجار السلاح والمخدرات وفروع الجيش من المخابرات الحربية، وحرس الحدود والتى نجحت فى ضبط عدد كبير من عمليات التهريب آخرها منذ أيام ضبط 4 مليون قرص مخدر وضبط العشرات من المتسللين لدخول دول الجوارالشقيقه وضبطهم لعدد من الصواريخ بجنوب سيوة وكمية من المتفجرات ماركة رأس الحكمة. كذلك لاننسى دور الأمن العام فى نجاحها فى عمليات الضبط مع البحث الجنائى، بالإضافة لعقد لقاءات أمنية عديدة مع العمد والمشايخ وتفعيل دورهم الحيوى والهام لمعرفتهم لتلك الأماكن للمهربين وعمليات التهريب بالدورب والمدقات التى يصعب وصول الأجهزة الأمنية لها ، حيث تم السيطرة حاليا بصورة شبه محكمة خاصة لعمليات تهريب السلاح والمخدرات على مدار أقل من 5 أشهر تم ضبط عدد كبير من الأسلحة الثقيلة و المتنوعه بحوالى 450 سلاح مابين صواريخ عابرة للقارات ورءوس صواريخ وبنادق آلية وخرطوش ، بالإضافة لأكثر من 60 ألف ذخيرة متنوعه وضبط حوالى 80 قضيه مخدرات بين أقراص هيروين وحوالي 976 من الأفيون والحشيش، وقامت الجهات الأمنية بالسيطرة

1 تصريح قسم مباحث الشرقية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 18 يناير2013

بنسبة 80٪ من عمليات التهريب على الحدود الليبية المصرية وهم يعلمون جيدا مدى خطورة تهريبهم سواء للسلاح أو المخدرات لذلك يتفننون بأساليب التهريب لأنهم يعلمون بأن الأحكام رادعة قد تصل لأشغال شاقة ومؤبدة.[1]

وفى 31 يوليو 2013 ونتيجة لمشاكل الحدود بين ليبيا ومصر تمكنت كتيبة تابعة للجيش الليبي من السيطرة على منفذ أمساعد ، بعد أن استبعدت مجموعة من الشباب الذين كانوا يسيطرون على المنفذ، مما أدى إلى إغلاق الحدود الليبية المصرية من الجانب المصرى لتسهيل عملية القبض على العناصر الهاربة من سجن النجدة بمدينة طبرق، حيث أكد رئيس الوزراء على زيدان بأن الحكومة قررت إغلاق المنفذ حتى إشعار آخر بعد موجة الاغتيالات التي شهدتها المناطق الشرقية في ليبيا مشيرا إلى أنه سيتم التنسيق مع السلطات المصرية وإبلاغهم بأسماء المشتبه بهم حتى يتم القبض عليهم.[2]

إن العمليات الإرهابية التي نفذت في سيناء والعريش تؤكد المصادر بأن الأسلحة المستخدمة فيها هي أسلحة ليبية والدعم المسلح يأتى من ليبيا، وقد أكد هذا الدكتور صلاح البردويل القيادى في حركة حماس في حديث له للقدس العربي بتاريخ 11 أغسطس 2013، بأن هناك تقارير مصرية تؤكد على أن أجهزة الأمن المصرى قامت باعتقال مجموعة قيادية للإرهابيين في شمال سيناء، وهؤلاء يتولى تدريبهم شخص فلسطيني، وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية وحركة حماس في قطاع غزة في حين أن تمويلهم يأتى من ليبيا.وذكرت التقارير بأن تسليحهم يأتي من ليبيا حيث أكد على وجود حوالي 600 مسلح من حركة حماس تسللوا إلى سيناء عبر الأنفاق منذ عزل الرئيس محمد مرسى، وسبق وأن أكدت حركة حماس في مرات عدة بأن أجهزة الأمن المصرية التي تجرى اتصالات معها لم تشر باتهاماتها إلى حركة حماس ولا تتهم قطاع غزة، على خلاف وسائل الإعلام التي تشير باتهاماتها إلى حركة حماس ومساندة الإخوان المسلمين. وذكر الدكتور صلاح بأن الجيش

1 لقاء مع اللواء العنانى حمودة مساعد الوزير مدير أمن مطروح، نشر في الحوادث 20مايو 2013

2 تصريح على زيدان في 31مايو2013 لتبرير عملية إغلاق الحدود الليبية المصرية.

المصرى الذى يقوم بحملة أمنية في مناطق سيناء هاجم بالطائرات العمودية بؤر المسلحين وقتل العديد منهم وفي هذا السياق طالب السفير المصرى ياسر عثمان من وسائل الإعلام بضرورة نقل الصورة صحيحة عن الوضع في مصر و الحملة الأمنية التي يقوم بها الجيش المصرى في سيناء ضد الإرهاب.(1)

وفي 19 أغسطس 2013 تم ضبط عنصرين من تنظيم القاعدة على المنفذ الليبي المصرى الحدودى للسلوم ، حيث تمكنت مباحث قسم شرطة السلوم بمديرية أمن مطروح من ضبط عنصرين من العناصر التكفيرية المتشددة التابعة لتنظيم القاعدة على الحدود المصرية الليبية وبحوزتهما جهاز لاب توب ، وبتفريغ المحتويات تبين أنه يحوى على مشاهد عديدة من فك وتركيب الأسلحة وتصنيع المتفجرات ، وعن كيفية استخدام الأسلحة ويحتوى أيضًا على مشاهد عن كيفية صناعة الإرهاب . حيث تلقى مدير أمن مطروح اللواء العناني حودة إخطار بضبط اثنين ، وبالتحقيق معهما تبين أنهما من العناصر التكفيرية المتشددة التابعة لتنظيم القاعدة وأنه سبق لهما السفر إلى البلاد الداعمة للإرهاب والى دولة سوريا وانضمامهما للجيش السورى الحر ولقد تم التحفظ عليهما والمضبوطات.(2).

بعد عزل الرئيس محمد مرسي أصبحت القوات المسلحة المصرية أمام اختبار صعب وهو القضاء على الإرهاب داخل مصر، وهذا ما جعل الجيش المصرى يأخذ الإذن من الشعب المصرى في محاربة الإرهاب حتى لا تستخدم وسائل الإعلام حربها ضد الجيش المصرى كما فعلت سابقا مع الجيش الليبي ، وما تعمله الآن مع الجيش العربي السورى. هذا كان مؤشر على إدراك الخطر المحدق بجمهورية مصر العربية ، مما جعل الجيش والشرطة المصرية تتخذ الإجراءات الوقائية لمكافحة الإرهاب سواء من الحدود الليبية المصرية أو المصرية الفلسطينية، وبدأ الجيش المصرى بحسم المعركة بمدينة سيناء وهي الخطر الأول والحقيقي لتهريب السلاح إلى غزة نتيجة لكثرة المعابر الغير شرعية التي تستخدمها الجماعات

---

1 صحيفة القدس العربي الصادرة بتاريخ 11 أغسطس 2013.

2 ضبط عناصر القاعدة على الحدود الليبية المصرية بتاريخ 19أغسطس2013.

الإرهابية لدخول الإرهاب إلى مصر. فكان أول أسلوب وقائي لحماية مصر أن قام الجيش المصرى بهدم وتجويف الأنفاق الحدودية بين غزة حيث قامت بعمليات هدم وتفجير وتجريف الأنفاق بتاريخ 4 سبتمبر2013، وأكد أحد المصادر الأمنية بأن قوات الأمن المختصة برفح قضت خلال الساعات الأولى من صباح 4 سبتمبرعلى عدد 7 أنفاق بينها 3 أنفاق تستخدم بشكل رئيسي في تهريب بضائع إلى قطاع غزة، وأخرى تستخدم بشكل جزئي وبعضها أنفاق مهجورة وأكد المصدر العسكرى بأن بعض هذه الأنفاق من داخل منازل تم تدميرها وهى منازل غالبيتها مهجورة.([1])

وما يمكن الإشارة إليه هنا أن المواجهات بين الإرهابيين والجيش المصرى في سيناء بدأت منذ أن اتخذت وزارة الدفاع والإنتاج الحربى بمصر بقيادة عبد الفتاح السيسي قرارا بإنهاء الإرهاب في جمهورية مصر العربية. وبالفعل بدأت عمليات المواجهة في العريش وسيناء وهي مازالت مستمرة، وقد تعرض الكثير من أفراد الجيش المصرى والشرطة إلى إطلاق النار عليهم من قبل الإرهابيين، مما أدى إلى استشهاد الكثير منهم. هذا وقد تم القبض على مجموعات إرهابية وقتل آخرون نتيجة للمواجهات المباشرة والغير مباشرة مع الجيش المصرى في سيناء والعريش. فعلى سبيل المثال قد تم إطلاق النار على حافلة ركاب للشرطة بالعريش قتل فيها اثنين من الشرطة وجرحى 6 أفراد.([2])

وبالفعل تمكنت عناصر حرس الحدود بالمنطقة الغربية العسكرية من ضبط الكثير من الجماعات لتهريب المخدرات أيضًا وآخرها بتاريخ 5 سبتمبر 2013 من منفذ السلوم حيث ضبطت عربة بدون لوحات معدنية عثر بداخلها 229 قطعة من جوهر الحشيش المخدر تزن حوالى 22 كيلو جرام في كمين أمني شرق مدينة السلوم. هذا بالإضافة إلى الكثير من محاولات تهريب السلاح والذى كان أيضًا سببا في إزعاج الولايات المتحدة الأمريكية حيث أشارت في تقرير لها بأن هناك انتشارللأسلحة مهربة من ليبيا إلى مصر، حيث يتم بيع هذه

1 عمليات الجيش المصرى في هدم الأنفاق الغير شرعية المخصصة لتهريب الأسلحة والإرهابيين والبضائع من مصر وإليها بتاريخ 9 أبريل 2013.

2 إرهابيين يستهدفون قوة أمنية خلال استقلالها حافلة بالعريش بتاريخ 4 سبتمبر 2013

الأسلحة في السوق السوداء بسيناء،[1] وهذا كان سبب قلق في الأوساط الأمريكية والإسرائيلية وخاصة عندما أعلنت وزارة الداخلية المصرية بإلقاء القبض على خمس مجموعات من مهربي الأسلحة قاموا بتهريب صواريخ مضادة للطائرات من ليبيا إلى مصر عبر الحدود وكان مخطط أن تهرب إلى غزة.

وفي تاريخ 5 سبتمبر 2013 أيضا تمكنت قوات الجيش الثاني الميداني بقيادة اللواء أركان حرب أحمد وصفي من إلقاء القبض على 8 عناصر إرهابية بشمال سيناء كانوا قد اشتركوا في الهجوم على كمائن للقوات المسلحة والشرطة. وكان هذا نتيجة للإجراءات الأمنية التي اتخذتها قوات الجيش في شمال سيناء وحالة الاستنفار الأمني المفاجئ في مدينة العريش، ونصب أكمنة من الطريق الدولى السريع القنطرة رفح في العريش، وكانت المدينة قد شهدت حوادث أدت إلى مصرع شرطي ومواطن برصاص إرهابيين مجهولين، وحاولت مجموعة مسلحة أخرى تفجير جرافة تقوم بأعمال مسح حول أكمنة بمحيط مطار العريش غير أنها فشلت المحاولة نتيجة لإدراك القوات المسلحة المصرية والشرطة في العريش لهذه العملية، [2] ومازالت عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء والعريش مستمرة. وتشهد مصر خلال شهر أكتوبر 2013 هدوء نسبي رغم استمرار عمليات الإرهاب التي طالت الكنائس وآخرها ما تم القيام به من أعمال عنف ضد المسحين في مصر بتفجير كنيسة الوراق أثناء حفل زفاف بتاريخ 22 أكتوبر 2013.[3]

ولعل المخطط الإسرائيلي في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد وتقسيم الدول العربية هو خطر انتبهت له جمهورية مصر العربية بمفكريها، وقادتها العسكريون، والسياسيون، حيث أطلق خبراء سياسيون مصريون، خلال ندوة عقدت في القاهرة بعنوان "تقسيم السودان مخاطر تنتظرها مصر والمنطقة، وعملوا على تحذير جدى من أن تقسيم السودان والدول العربية يمثل واحداً من أخطر المخططات التي تهدد الأمن القومي المصري

1 الأخبار المصرية، 9 مايو 2013.

2 إلقاء القبض على إرهابيين بمدينة العريش بتاريخ 5 سبتمبر 2013

3 نقلت الحادثه عبر وسائل الإعلام المصرى بتاريخ 22 أكتوبر 2013.

والعربى بالكامل ، وبالفعل دعاء الكثير من الخبراء المصريين إلى فرض الوحدة الشعبية العربية باعتبارها الحل الأمثل في مواجهة المخططات الصهيونية التي تحاول تفتيت المفتت وتجزئة المجزئ وتحول الدول العربية إلى دويلات صغيرة وتطبيق سايكس بيكو جديدة. ودعا الخبراء إلى فرض الوحدة الشعبية العربية باعتبارها الحل الأمثل في مواجهة المخططات الصهيونية التي تدعو إلى تفتيت وتشظي الوطن العربي وتحويله إلى دويلات صغيرة.

وهذا ما أكده الخبير بالشئون الصهيونية محمد عصمت سيف الدولة حيث أكد بأن مخططات صهيونية أمريكية باتت تستهدف تقسيم السودان والعراق ولبنان ومصر وليبيا. وأضاف وفقًا لصحيفة الخليج: "وثيقة إسرائيلية صدرت عام 1982 تؤكد خطأ إنجلترا وفرنسا عام 1916 وذلك عندما تعاملا مع العالم العربي على أنه 22 دولة فقط". وتؤكد الوثيقة، حسب سيف الدولة، كان يجب على إنجلترا وفرنسا احتساب الدول العربية 50 أو 60 دولة،وتسعى إلى تفتيتها إلى طوائف وجماعات فمصر لابد من تقسيمها إلى ثلاث دول والسودان إلى أربع دول والعراق إلى ثلاث دول ولبنان إلى أربع دول. ودعا عصمت سيف الدولة إلى ضرورة فرض الوحدة الشعبية العربية في مواجهة المخططات الصهيونية الداعية إلى تفتيت وتشرذم الوطن العربي ووقوع بعض الدول تحت وطأة الاحتلال العسكري المباشر.[1]

3- **تأثير الحرب الليبية على أمن دولة السودان:** كما كان انتشار السلاح في ليبيا يشكل خطرا على مصر وتونس والجزائر فهو أيضًا شكل تهديدا مباشرا على استقرار السودان نفسها، وهي ضمن مجموعة من الدول التي دعمت الليبيين على الانفلات الأمني والانقلاب على النظام الشرعي. فالسودان عرفت بأنها حاضنة للجماعات الإرهابية المتسترة بالدين الإسلامي، لهذا وجدت معظم المعسكرات الإرهابية والتطرف الديني في السودان. ولعل ضرب إسرائيل لمعسكرات إرهابية في السودان كان واضحاً، حيث جاء رد الحكومة

1 نشر في جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ 25 ديسمبر2010.

السودانية على إدانة الاعتداء دون التطرق إلى أسباب هذا الاعتداء، ففي تصريح للناطق الرسمي باسم الجيش السوداني يوم 10 ديسمبر2012 أكد في مؤتمر صحفي العقيد الصوارمي خالد سعد الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة، بأن الانفجار في أحد مخازن الذخيرة في مجمع اليرموك الصناعي، تم بقصف إسرائيلي أُستخدمت فيها تقنية عالية سببت تفجيرات، وقال إنه ليس لدى الجيش السوداني مقدرات عسكرية لرد مثل هذا الاعتداء. لكن سنرد الصاع صاعين فى حينه، لا نستبعد أن هناك اختراق داخل أفراد الجيش السوداني"[1]

هذا ولم يذكر أي سبب لهذا القصف غير أن إسرائيل نفسها ودول أخرى صرحت بوجود معسكرات لتدريب عناصر إرهابية في السودان ، وهي نفسها التي تم قصفها من قبل طائرات إسرائيلية. ولعل بيان حركة تحرير السودان هي الأخرى التى نوهت إلى وجود الجماعات الإرهابية في السودان بعلم الحكومة السودانية ، حيث صرح رئيس حركة تحرير السودان الواحدة بتاريخ 4 نوفمبر2013،إن حركة تحرير السودان الواحدة بقيادة إسماعيل رحمة تقوم الآن بقطع الطريق الرئيسي بين نيالا وزالنجي، وأيضًا تستعد بكل إمكانياتها وآلياتها العسكرية لدحر المليشيات الحكومية التي تجهز لتتحرك صوب منطقة أم قوناء في جنوب دارفور، وأكد سماعيل رحمة أيضًا بأنهم مسرورين بوجودهم ضمن كل جبهات المقاومة،وأن استخبارات الحركة قد أكدت وبعد أن توفرت لها المعلومات الكافية بأن هنالك مليشيا من الإسلاميين الفارين من دولة مالي هي الآن متواجدة بكثافة في ولاية جنوب دارفور، وقد قامت هذه المليشيات بقتل مواطن في سوق الملجة بمدينة نيالا،وهناك مجموعة أخرى تستعد للمشاركة في الهجوم على المدن المحررة في دارفور، ولهذا حذر إسماعيل رحمة ووجه تهديد واضحا لكل من تسول له نفسه لاستهداف المدنيين من أبناء السودان، على أن يكون مصيره الموت الشنيع بلارحمة وهدد الحكومة بأن الأيام المقبلة سوف تكون صعبة وحامية الوطيس.[2]

1 تصريح الناطق الرسمي للجيش السوداني بتاريخ 10ديسمبر2012.
2 تصريح رئيس حركة تحرير السودان الوحدة، إسماعيل رحمة، بتاريخ 4 نوفمبر2013.

ونتيجة للمشاكل التي تواجها السودان من جانب الحدود الليبية ومن ناحية حدود مدينة الكفرة يقول رئيس المجلس العسكرى لمدينة الكفرة العقيد سليمان حامد حسن الزوى،حول تهريب السلاح يقول بأن أمن الحدود يعاني من الاختراقات الأمنية وتواجه الحكومة الليبية تحديات كبيرة جدا، لما له من أهمية في حماية البلاد من الانتهاكات الأمنية،كعمليات تهريب السلاح والمخدرات والبضائع والهجرة غير الشرعية، وتعتبر مدينــــة الكفرة من أهم النقاط الحدودية فهي أيضًا منطقة ذى مسافة شاسعة على عدة حدود مثل الحدود السودانية والتشادية والحدود المصرية، وهي أيضًا مصدر قلق الآن في تهريب السلاح. الكفرة هي مدينة لاتقل أهمية اقتصادية، وأمنية عن أي مدينة أخرى،ينقصها أيضًا الدعم المادى والمعنوى لسد الخروقــات الأمنية اليومية، ومنع حوادث التهريب والقضاء على الهجرة السرية، وتهريب السلاح والمواد الغذائية،والمركبات المملوكة للدولة الليبية، فتأمين الحدود أولوية عظمى، وذات أهمية، قسوة قبل التفكير في البناء. الجدير بالذكر فإن المساحة التي تربط الكفرة من الحدود التشادية والسودانية والمصرية مسافة شاسعة أيضًا، حيث إن المساحة التي نقوم بحمايتها،من غرب السارة إلى منطقة العوينات إلى جبل عبد المالك، على طول الحدود التشادية والسودانية والمصرية،بمسافة 300كم على الحدود المصرية شرقا، ومن العوينات إلى السارة غربا500كم على الحدود السودانية والتشادية،علما بأن هذه النقاط تبعد عن منطقة الكفرة بـحوالي 350 كم. ويذكر العقيد سليمان حامد الزوى بأن الحكومة الليبية غير مهتمة بتأمين الحدود، وصرح بتذمر من وجود حالة الحدود الجنوبية المستباحة أمام المهاجرين والمجرمين ومهربي المخدرات والأسلحة. وأكد بأن المسئولون الليبين لا يعلمون الاختراقات التي نعاني منها، ولا يعلمون بأن مقار الكفرة لا تفرغ من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات متعددة،يقتنصون الفرصة للهجرة لأوروبا، مما قد يؤثر في علاقاتنا مع أصدقائنا، فضلا عن الزعزعة الداخلية للأمن القومي الليبي، والتعدي على سيادة دولتنا.[1]

1 مقابلة مع رئيس المجلس العسكرى بمدينة الكفرة بليبيا بتاريخ 19 مايو 2013.

وعن الانفلات الأمني الذى تعيشه ليبيا نفسها يؤكد رئيس المجلس العسكرى بمدينة الكفرة بأن انخفاض سعر الوقود في ليبيا قد ساهم بشكل كبير في جلب الهجرة غير شرعية من بنغلاديش وتشاد والسودان والصومال وجنسيات أفريقية أخرى حيث تقوم باختراق الحدود التشادية إلى منطقة ربيانة في ليبيا، وهي الآن منطقة غامضة لا نعلم ما بداخلها مفتوحة مباشرة على تشاد ولا توجد بها أي قوة تابعة للحكومة الليبية وأكد رئيس المجلس العسكرى في مدينة الكفرة بأن سر التوتر في الكفرة هو وجود تشاديين من قبائل التبو والقرعان والمردية والوجنقية بشكل كبير داخل المدينة،أما منطقة ربيانة فهي كمنطقة سكنية قد ألغيت منذ فترة بعيدة، وتم ترحيل جميع سكانها إلى مدينة الكفرة، وتم توفير المساكن والمزارع لهم جميعا، واستغلت حاليا من مجموعات تشادية قادمة من شمال تشاد،.وبجانب تهريب السلاح نشطت تجارة مهربي الزئبق فبعض الدول المجاورة نشطت مؤخرا في استخراج الذهب، بواسطة الأهالي، مثل السودان حيث يستعمل الزئبق في مرحلة من مراحل التنقيب، الأمر الذي جعل سوق الزئبق رابحا في التهريب حيث سرقة مادة الزئبق من مناطق البترول وحقوله وخلال مطاردتنا للمهربين تم القبض على مجموعة منهم يحملون 60 كجم من الزئبق في طريقهم للسودان. [1]

السودان كانت حاضنة للقاعدة ولجماعات الإخوان المسلمين، فكما أسلفنا سابقا بأن عضو تنظيم القاعدة على الصلابي في مقابلة تلفزيونية أكد على أن هناك أكثر من 800 بندقية تم الحصول عليها من السودان ودخلت ليبيا قبل البدء في الانقلاب على العقيد معمر القذافي، وأنهم حظوا بمساعدات من السودان. لذا فإن الانفلات الأمني الذى شاركت فيه دول وحكومات لتحقيق مآرب شخصية ولأحقاد شخصية لم تستثن هي نفسها من نتائجه السلبية، فلقد انتشرت ظاهرة السلاح بين المواطنين في دول عربية ساهمت نفسها في تأجيج الرأي العام على الأنظمة السياسية، وهنا لا أدافع عن نظام بعينة بقدر ما أذكر بالنتائج التي

1 مقابلة مع رئيس المجلس العسكرى بمدينة الكفرة بليبيا، مصدر سبق ذكره.

توصلت إليها الدول نفسها ومنها ، السودان التي عملت على زعزعة الاستقرار الأمني لليبيا أثناء حركة فبراير 2011. فكان الهدف من المساهمة ليس من أجل إرساء قواعد الديمقراطية، فإننا نعرف أن الديمقراطية لا تأتى بقوة السلاح أو التآمر مع الغرب لاستخدام حلف عسكرى لقصف دولة ما، بل كان الهدف هو اقتلاع أنظمة لم تتفق معها في التوجهات أو المواقف السياسية، وكانت النتيجة ما نراها اليوم في دول عربية تحاول بشتى الطرق القضاء على الإرهاب. فلقد أدت عملية انتشار السلاح إلى تهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار، بالإضافة إلى أسلحة أخرى يتم تصنيعها محليًّا، حيث أصبحت كل أنواع الأسلحة متاحة ومباحة وذلك باقتلاع مخازن ليبيا وسرقتها تحت مسمي الربيع العربي ودعم الديمقراطية. وقد استغل تُجّار السلاح والراغبين في تضخيم أرصدتهم، الغياب الأمني لجلب ملايين من قطع السلاح إلى داخل أوطانهم أو إلى دول راغبة فيه عبر الحدود المختلفة.[1].

لقد كانت السودان نفسها مصدر قلق للنظام السياسي الليبي وللغرب أيضًا، فلقد استقبل السودان عام 1992 كثيرا من الإسلاميين، حيث قام بإلغاء تأشيرة الدخول عن كل المواطنين العرب، وفتح أبوابه للمستثمرين العرب. تزامن ذلك مع إنشاء المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي أبريل 1992 مظلة للتنسيق بين التنظيمات الإسلامية والقومية العربية من كل الدول العربية وأكثر من ثلاثين دولة إسلامية أخرى. ولهذا اعتبرت السودان من الدول التي تواجدت فيها تنظيم القاعدة في بداية التسعينيات من القرن الماضى، حيث استقبلت الخرطوم أسامة بن لادن باسم الاستثمار، ولكن بعد الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان عام 1996 لذا قامت السودان بطرد أسامة بن لادن مما جعله يتوجه إلى أفغانستان. وضغطت الحكومة السودانية على أفراد تنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر. فلقد بقي أسامة بن لادن في السودان بين عامي 1992 و1996 مع عدد من كبار

1 مقابلة نشرت في موقع البيان بعنوان انفلات السلاح: فوضى عبر الحدود تعصف بقطار الربيع العربي، 1 يونيو 2013.

مساعديه، بما في ذلك سيف العدل القائد العسكري للتنظيم والذي اتهمته الولايات المتحدة فيما بعد بإنشاء معسكرات تدريب للقاعدة فى السودان ، وذلك عندما استضافتهم الحكومة السودانية التي جاء بها الإسلاميون بزعامة حسن الترابي عام 1989.

قضى أسامة بن لادن في السودان أربع سنوات حيث شكلت بداية رحلته في الجهاد الأممي حيث أنشأ بن لادن شبكة معقدة تداخلت فيها الأعمال مع الأيديولوجيا ومع تطويع الناشطين، كانت السودان في هذه الفترة موقعا مركزيا للإسلاميين الراديكاليين، وللأفغان العرب العائدين من أفغانستان، حيث برز كمقر قيادة جديد للجهاد. وقد صرح أبو حفص السوداني قائد فرع تنظيم القاعدة في السودان وفي أفريقيا. ([1])

فى 6 سبتمبر 2006 اغتيل محمد طه رئيس تحرير صحيفة الوفاق السودانية وأعلن فيها عن مسئوليته حيث اتهمه بإهانة الرسول عليه الصلاة والسلام وأكد على أن ثلاثة عناصر من تنظيم القاعدة نفذوا هذه العملية، بعد أن اختطف بتاريخ 5 سبتمبر 2006 من منزله بحي كوبر بالخرطوم وهم يستقلون سيارة (كورونا83) مظللة بدون لوحات، وتم العثور على جثمانه بحي القادسية بمنطقة الكلاكلات يوم 6 سبتمبر ظهرا، وقد تم نحره وفصل الرأس عن جسده. وكان الراحل تعرض قبل عدة سنوات لمحاولة اغتيال بسيارة، وفي أبريل من عام 2005 أهدرت إحدى المجموعات الدينية المتشددة دمه بعد نشره مقالاً اعتبرته مسيئاً للرسول صلى الله عليه وسلم على حد قولها. وبعدها تعرضت صحيفته للاعتداء بعبوات حارقة من قبل مجموعة.([2]) ويمكن الإشارة هنا إلى أن عمليات الاختطاف التي تميزت بها جماعات القاعدة تستخدم فيها نفس الأساليب والوسائل المستخدمه في عمليات الخطف والقتل التي تشهدها ليبيا اليوم حيث يتم عملية الخطف أولاً، ثم بعد يومين تظهر الجثة في مكان ما يكون فيه الرأس قد فصل نهائيا على الجسد وتسجل العملية ضد مجهول.

---

1 تصريح وزارة الداخلية السودانية على التلفزيون السوداني بتاريخ 6 سبتمبر 2006، بأن رئيس تحرير صحيفة سودانية خطف على يد مسلحين مجهولين عثر عليه مقتولا.

2 تصريح وزارة الداخلية السودانية، مصدر سبق ذكره.

وفي شهر أغسطس 2007 قامت أجهزة الأمن في السودان بكشف مؤامرة لمهاجمة البعثات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية والأمريكية وبعثة الأمم المتحدة في الخرطوم وفي 29 أغسطس 2007 أبطلت أجهزة الأمن السودانية عملية تفجيرات كانت ستقام ضد البعثات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية والأمريكية وبعثة الأمم المتحدة في الخرطوم بعد أن انفجرت المتفجرات بصورة عارضة في منزل بالخرطوم.[1] وفي شهر يناير عام 2008 قتل مسئول المعونة الأمريكي جون جرانفيل وسائقه في الخرطوم وبعده أعلنت جماعة أطلقت على نفسها تنظيم القاعدة في بلاد النيلين هذه العملية، ومنذ عام 2008 بدأت كتابات على الجدران تظهر في الخرطوم تكتب عبارات على القاعدة معلنة فيها القيام بعمليات مماثلة ضد الولايات المتحدة وحلفائها من الصليبيين والكفار. والسودان من ضمن الدول الموجودة على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب منذ عام 1993، بتهمة أنها توفر ملاذات آمنة ومعسكرات للتدريب وتخضع لعقوبات اقتصادية منذ عام 1998 تشمل فرض قيود على المساعدات الاقتصادية.[2]

أما من ناحية الاضطربات بين دولة شمال وجنوب السودان فقد ازدادت، ومن الواضح بأن هذه الصراعات تظهر تارة وتختفي تارة،ولكن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن هذا الانفصال كان نتيجة الاستفتاء في 9.1.2010، فرضت نفسها على الساحة الدولية والإقليمية فقد كانت لها علاقات مع دول كثيرة.كان الشمال والجنوب قد خاض حربا أهلية استمرت أكثر من عقدين وهي من عام 1983 إلى عام 2005 والتي تم فيها الاتفاق الشامل بينهما على وقف الحرب ومنح الجنوبيين حق تقرير المصير حيث قام الجانبان بتوقيع اتفاق في شهر يوليو عام 2011، وعلى الرغم من وجود العديد من الملفات العالقة والتي تمثل خلافا استراتيجيا بين السودان الشمالي والجنوبي ومن أبرزها النقاط الحدودية المختلف عليها

---

1 إحباط عملية في الخرطوم ضد البعثات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية والأمريكية بتاريخ 15 أغسطس 2007 .

2 تفجير سيارة أدت إلى مقتل جون جرانفيل مسؤول المعونة الأمريكية في الخرطوم وسائقه شهر يناير 2008.

ورسوم عبور النفط من الجنوب إلى الشمال واتهام كل طرف بإيواء المعارضة المسلحة في أراضي الآخر.

كانت دولة جنوب السودان لها تأثير كبير في دول الجوار المباشرة، حيث كانت جنوب السودان في حدود من قبل ست دول أفريقية متمثلة في كل من أوغندا وكينيا وأثيوبيا وشمال السودان وأفريقيا الوسطي والكونغو. أما في حالة شمال السودان فإن اتفافية السلام الشامل العام لم تحسم كل الخلافات في سنوات طويلة منذ عام 1956 –2005، هذه الحدود باعتماد على حدود المتفق عليها في مجال ترسيم الحدود بين الجانبين وهي ما كانت دائما نقطة توتر ساخنة، وهي حدود غنية بالنفط والغاز الطبيعي والمعادن، وهذا ما كان دائما يشكل خطورة فيما يتعلق باستقرار العلاقات بين دولة الشمال والجنوب. ولهذا فإن اتساع رقعة الاحتكاكات الحدودية بين القبائل الرعوية في الشمال والجنوب هو الأمر الذى أدى إلى ارتفاع نسبة التوتر السياسي والعسكرى وخاصة بعد الحرب على ليبيا وانتشار السلاح الذى سبب اقتتال بين هذه القبائل. [1]

لقد أدت الحرب على ليبيا ضغوطا سياسية على الحكومة السودانية وخاصة بعد اندلاع حركات التمرد في السودان في الجامعة الخرطوم والتي غضت وسائل الإعلام النظر عنها بعد أن ساوم الغرب مع السودان في أى تدخل له في حدود الجنوب. وكانت الخرطوم تشك بأن تكتيكات الرئيس سلفاكير تهدف إلى إشعال نار الانتفاضة الشعبية في الشمال إذا ما سعت الخرطوم إلى الهجوم على هجليج، وكان يشكل الاستقرار في كل من الشمال والجنوب أهمية بالغة في المنطقة، غير أن ما حدث في ليبيا يشكل خطرا على هذا الاستقرار في المدى القصير والطويل إذا ما استمر تواجد الجماعات الإرهابية في جنوب ليبيا وانتشار تجارة السلاح في الجنوب الليبي وتهريبه إلى تشاد والسودان.

1 الحرب بين شمال وجنوب السودان، جريدة الشرق الأوسط، العدد،12198، 21 ابريل 2012.

إن تهريب السلاح بالذات إلى السودان كان سببا في اقتتال القبائل السودانية، فهناك المئات من الأرواح التى تزهق إن لم تكن يومياً فبصورة مستمرة، ولا تكاد تخلو الصحف السودانية، ووكالات الأنباء من حوادث القتل بين القبائل والنهب سيما في المناطق التي تشهد حالات من الانفلات الأمني في دارفور، وجنوب كردفان، والمتهم الأول في ذلك، انتشار السلاح ورواج تجارته غير المقننة في السودان حتى أصبح الحصول على قطعة سلاح أسهل من وجبة طعام في بعض المناطق. وتقدر كميات الأسلحة المنتشرة في السودان بأكثر من 4 ملايين قطعة، الأمر الذي دعا الدولة بكافة مؤسساتها لإيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من ظاهرة انتشار السلاح والتي باتت المهدد الأول للأمن والاستقرار بكافة أنحاء البلاد. ويرى مراقبون أن الحرب الأهلية التي دارت رحاها في الجنوب طيلة العقود الماضية مثلت مصدراً أساسياً للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بجانب الحروبات التي شهدتها بعض الدول المجاورة سيما الجوار الشرقي والجنوبي ما ولد انتشارا كثيفا للأسلحة ودخول كميات كبيرة عبر اللاجئين والفارين من المتحاربين في ليبيا والصراع في دار فور والانقسامات التي تحدث بين الحين والآخر بين الفصائل المتمردة.

إن الحرب الليبية وانتشار الأسلحة كان لها الأثر البالغ في تسرب وانتشار الأسلحة في أيدى المواطنين في السودان حتى أصبحت لغة السلاح هي المسيطرة في إدارة الأزمات بين القبائل وظهر ذلك جلياً في آخر صراع دار بمنطقة السريف بولاية شمال دارفور، وراح ضحيته حوالي 300 شخص من قبيلتي، بني حسين والرزيقات. ليبيا كانت القدح المعلا في دخول كميات هائلة من أسلحة المتدفقة إلى السودان عبر دارفور، الأمر الذي شكل تهديدا أمنياً بحسب تصريحات سابقة لوزير الدفاع السوداني عبدالرحيم محمد حسين، والتوتر الذي يعيشه الشريط الحدودي بين السودان وجنوبه بعد الانفصال صب في مصلحة مهربي الأسلحة بين البلدين. وانتشار السلاح بات مشجعا للعنف الأثني والقبلي والصراع على الموارد، الأمر الذي يستوجب بذل جهود جادة لمحاربته.[1] وذلك ما أشار إليه وزير

1 تصريح وزير الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين بشان الوضع الحدودى بين ليبيا والسودان والمخاطر الأمنية بتاريخ 1 يونيو 2013.

الداخلية للسودان بابكر أحمد دقنة، و الذى أوضح أن عوامل عدة أدت إلى انتشار السلاح في السودان تتمثل في التطورات الأمنية التي تشهدها دول الجوار.([1]) وكذلك الصراعات التي تشهدها دول غرب أفريقيا وجنوب السودان وأخيرا كان الانفلات الأمني الذى شهدته ليبيا بعد 17 فبراير 2011 وأثره على دول أسلحة إلى السودان من ليبيا، حيث تم بيعها بأسعار زهيدة للمواطنين وخاصة في إقليم دار فور، حيث قامت الوزارة بدراسة شاملة للظاهرة وعملت كل الأجهزة الأمنية من الشرطة وغيرها والإدارات الأهلية لتجميع السلاح من أيدي المواطنين وحصره. وقد تم ضبط ومحاسبة بعض الذين يمتلكون أسلحة غير أن القيادى بقبيلة المسيرية المتاخمة لدولة جنوب السودان محمد عمر الأنصار ى يرى بأن المساعي التى تبذلها الحكومة لجمع السلاح ونزعه لا تعنيهم بشيء، باعتبار أن حيازة قبيلته لسلاح بغرض الدفاع عن النفس وحماية ثرواتهم الحيوانية التي تقدر بمئات الآلاف،حيث تنعدم الاستغاثة في مناطقه بالأجهزة الأمنية وقال بأن قبيلته لا تعيش في الخرطوم حتى ينزع سلاحها والكمية التي بحوزتها تقدر بعدد أفراد القبيلة وهو يوجد في كل بيت([2]).

غير أن الأحداث التى توالت أيضًا على السودان فهي أيضًا لم تنجح من المؤامرة فلقد اندلعت فيها بتاريخ 25 سبتمبر 2013 مظاهرات واحتجاجات في مناطق مختلفة بسبب رفع الحكومة السودانية الدعم عن المحروقات، والتي سرعان ما تحولت فيها الشعارات إلى شعارات الشعب يريد إسقاط النظام مما جعل الحكومة تستخدم معهم الغاز المسيل للدموع لإخماد الغضب الجماهيري على ماتتخذه الحكومة السودانية من قرارات اقتصادية لم يتحملها الشارع السوداني، وكان خوف الحكومة السودانية من نتائج الحرب الليبية، وهو انتشار الأسلحة مما تسبب في قتل بعض المتظاهرين. السودان يعاني من مشاكل اقتصادية لا تتحمل

---

1 تصريح وزير الداخلية بابكر أحمد دقنة بتاريخ 1 يونيو 2013، حول الأسلحة المهربة إلى السودان من ليبيا وبيعها بأسعار زهيدة للمواطنين بتاريخ 1 يونيو 2013.

2 مقال "انفلات السلاح" ،فوضى عبر الحدود تعصــف بقطار الربيع العربي"، صفحة البيان، بتاريخ 1 يونيو 2013.

وجود أي انفلات أمني وفوضى في البلاد لأنه دولة تعاني من ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة على إثر فقدان عائدات النفط بعد أن أصبح جنوب السودان.[1]

واستحوذ جنوب السودان على 75 من إنتاج النفط البالغ 450 ألف برميل يوميا بعد أن استقل جنوب السودان في يوليو 2011. ومنذ ذلك بدأت السودان تواجه مشاكل التضخم وندرة في التمويل وعمليات الاستيراد ونقص في العملات الأجنبية. فمع الظروف الاقتصادية السيئة للسودان هي وصلتها عدوى الربيع العربي حيث قامت أحداث شغب مثلها مثل ما حدث في ليبيا ومصر وتونس وتحدث الآن في السودان، فلقد أكد بيان الشرطة السودانية على أن بعض المحليات شاهدت أحداث شغب بغرض الإتلاف والسلب والنهب والتخريب في الممتلكات العامة والخاصة،[2] وهذا السيناريو نفسه طبق في جميع دول الربيع العربي وهو إحداث الفوضى ثم القتل ثم اتهام الحكومات بالقتل وإبطال مفعول أجهزة الدولة وسيادة الفوضى فى الدولة بعد أن تسيطر مجموعات مسلحة مجهولة الهوية على زمام الحكم وتبدأ عمليات إرهابية مختلفة. وهو مخطط مسبق يتفق فيه جماعات إرهابية متطرفة بمساعدات دول غربية لها أطماعها في تقسيم المنطقة والسيطرة عليها، ولعل وجود تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا وفي جنوب ليبيا بالتحديد لهو دليل على ذلك. وانتشار السلاح في السودان نتيجة لحرب ليبيا لسوف يزيد من حدة التوتر في السودان وسوف يسمح لتواجد مجموعات إرهابية من دول أخرى في السودان.

4. **تأثير الحرب الليبية على أمن دولة تونس:** تميزت العلاقة بين ليبيا وتونس بعلاقات جيدة منذ عام 1969 رغم توتر العلاقات بين الحين وآخر نتيجة لمواقف سياسية فقط، أما من الناحية التجارية فلقد عرفت على المناطق الحدودية بعلاقات تجارية جيده حتى في

---

1 انتفاضة الشعب السوداني يوم 25 سبتمبر 2013 بسبب رفع الدعم عن المحروقات وتحولت المظاهرات بعد القتل إلى مطالب سياسية.

2 نشر في جريدة القدس العربية بتاريخ 25 سبتمبر 2013.

الظروف التي تنقطع فيها العلاقات السياسية بين الدولتين. ومنذ الانقلاب في تونس وليبيا أو منذ ما يسمى بالربيع العربي 2011، اتسمت الدول التي طالها هذا الربيع بعدم الاستقرار؛ إذ تراوحت بين الهدوء والانسجام تارة، والتنافر والاضطراب تارة أخرى، لقد كانت الفوضى في تونس سببا في هجرة المجاهدين التونسيين والعرب والأجانب الذين ينتمون إلى تيارات دينية مختلفة تدخل إلى ليبيا لمساعدة في القضاء على النظام السياسي الليبي بمسميات اختارها العالم الغربي لتكون ربيعا عربيا.

فلقد مرت العلاقات التونسية الليبية من عام 1988- إلى يناير 2011 في العلاقات الليبية التونسية بالهدوء والتنسيق في عدة مجالات وبلغت ذروة التطور والانسجام بين الدولتين، حيث تجاهلت الحكومة التونسية قوانين الحصار الاقتصادى الذى فرض على ليبيا عام 1992، كما كان لتونس دور في التوسط بين ليبيا والغرب في كثير من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية وتحولت ليبيا إلى الشريك الاقتصادى الأول لتونس عربيا وأفريقيا حيث وصلت قيمة المبادلات التونسية مع ليبيا عام 2010 نسبة 6.2 ألف عامل في ليبيا خلال الفترة ما قبل اندلاع الفوضى في تونس وليبيا، وهذا لا ينفي وجود بعض التوترات بسب بعض القضايا السياسية.

كما حدثت خلال عام 2010 بعض المشاكل بعد اتخاذ الجانب الليبي إجراءات جمركية كانت لها تأثيرات سلبية على حركة التجارة بين الدولتين، وهي فرض ضريبة مالية على السيارات التي تدخل ليبيا عن طريق نقطة رأس جدير الحدودية والتي تعتبر البوابة الرئيسة لتدفق السلع والبضائع بين البلدين وبنفس الإجراءات قامت الحكومة التونسية بنفس الإجراء، وهو إصدار قرار يمنع تصدير أية بضائع ليبية إلى تونس إلا إذا كان المصدر والمستورد حاصلين على رخص قانونية إلا أن ما تبع انهيار الدولة فى ليبيا بعد الحرب على ليبيا عام 2011 مشاكل كثيرة.

غير أنه من النتائج التي عقبت ما يسمى بالربيع العربي إلى فوضى عارمة في السياسة والاقتصاد للبلدان التي طالها هذا الربيع حيث يرى بعض المراقبين أن الاقتصاد العربي بشكل

عام، وخصوصا اقتصاد بلدان الربيع العربي لايزال يشكل مصدر قلق لدى الكثير لكونه اقتصاد ضعيف ومرهق بسبب كثرة الديون الخارجية. هذا بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والاضطرابات المستمرة التي أعقبت ما يسمى بالربيع العربي.، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الخسائر التي خلفتها ثورات الربيع الاقتصادية تقدر بأكثر 75 مليار دولار أغلبها كان في مصر وتونس وليبيا والتي نجمت عن توقف الأنشطة الاقتصادية والسياحية والاستثمارية وغيرها. فعلى سبيل المثال في حالة تونس وليبيا فلقد انفخص مستوى التبادل الاقتصادى بين البلدين بعد الحرب تراجعا حادًّا، إذ سجلت الصادرات التونسية باتجاه السوق الليبية خلال الشهرين الأولين من عام 2011 إلى نسبة 22.5.٪. ولهذا تضرر السوق كثيرا بعد تقلص تدفق السياح الليبيين إلى الحدود التونسية وسبب تضرر في قطاع السياحة بأنواعها المختلفة الترفيهية والإستشفائية مما أدى إلى تراجع دخول الكثير من النزل والمصحات الخاصة وبالتالي تراجع حجم الدولار في تونس. وأيضًا رجوع آلاف من أفراد الجالية التونسية التي كانت تعمل في ليبيا، الأمر الذى أدى إلى تزيد أعداد العاطلين عن العمل وتعميق مشكلة البطالة في تونس. وأدت الحرب على ليبيا إلى تهريب الذهب والعملة والمخدرات وهذا ما شكل عبئا أمنيا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا في المنطقة.

إن انتشار الأسلحة وسيطرة المجموعات المسلحة الإرهابية على زمام الأمر في الدولة الليبية جعل مجموعة من المتمردين المسلحين يوم 15 ديسمبر 2011 بانتهاك التراب التونسي واقتحام التراب التونسي وتهريب الأسلحة الليبية وبيعها في تونس مما تسبب في غلق المعبر بين تونس وليبيا بقرار من السلطات الأمنية التونسية في 30 نوفمبر 2011 أعقاب توتر الأوضاع الأمنية في الحدود وتزايد إقدام مجموعات ليبية مسلحة غير نظامية بانتهاك الأمن التونسي. ([1]).

في 6 يناير 2012 عزت السلطات التونسية تواجدها الأمني والعسكري على طول حدودها البرية مع ليبيا التي تمتد على نحو 140 كيلومتراً. حيث قال أحد حرس الحدود

1 غلق المعبر الحدودى التونسي الليبي بتايخ 15 ديسمبر 2011

التونسي إلى وكالة الأنباء التونسية بأن هذه التجهيزات ضرورية وهي تعزيزات جاءت في فترة عصيبة مرت بها الحدود البرية التونسية الليبية حيث تكرر انتهاك عناصر ليبية مسلحة للحدود التونسية، وتزايد عدد الاعتداءات على أفراد حرس الحدود التونسي حيث تعرضت دورية أمنية تابعة للحرس التونسي لكمين نصبته مجموعة ليبية مسلحة كانت تستخدم 4 سيارات رباعية لدفع، واحتجزت رئيس الدورية الأمنية التونسية وتمكن 3 أفراد منها بالفرار. وطالبت الحكومة التونسية الحكومة الليبية باتخاذ الإجراءات الوقائية والعاجلة لوضع حد لهذه الانتهاكات وقامت الحكومة التونسية بإغلاق المعبر الحدودى ثم فتحته بعد أن تفاهمت مع الحكومة الليبية على ضبط حالة الفوضى على الحدود الليبية.[1]

ولقد قام رئيس تونس المنصف المرزوفي بزيارة إلى ليبيا لتحسين العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا ومعالجة الوضع الأمني على الحدود المشتركة،وكان مطلوب من تونس مرافقة الحكومة الجديدة في ليبيا إلى دائر التعايش السياسي السلمي، وهذا ما نتج عنه الصفقة التي عقدت بين ليبيا وتونس لتسليم أمين الجنة الشعبية العامة محمود البغدادى بمقابل مبلغ تدفعة ليبيا لدولة تونس وهو 200 مليون دلاور. [2] وتزامن مع هذه الزيارة اشتباكات حدودية بين حراس الحدود ، عندما حاولت مجموعة مسلحة ليبية خطف أحد حراس الحدود التونسية وهذا جعل وزير الداخلية التونسي يدعو المواطنين التونسيين إلى عدم التهويل من حادثة اختطاف أحد حراس الحدود التونسيين حتى لا تؤثر على العلاقة بين الدولتين. وكانت هذه الزيارة هي ربط العلاقات بين حزب النهضة الإسلامي، وزعيمه الروحي راشد الغنوشي وبين إسلامي المجلس الوطني الانتقالي الليبي. غير أن هذه الزيارة لم تقدم أي تطور في خفض الاشتباكات وبين المليشيات المسلحة في ليبيا وبين حراس الحدود التونسي، وأدى هذا بدوره إلى إصابة الاقتصاد التونسي، وتوقف الصادرات التونسية عن التدفق باتجاه ليبيا وتقلصت المبادلات التجارية في المناطق الحدودية، مع انقطاع تحويلات

1 اختطاف رئيس الدورية لحرس الحدود التونسي من قبل مسلحين ليبيين يوم 6 يناير 2012

2 زيارة المنصف المرزوقي إلى ليبيا بتاريخ 2 يناير 2012

العمال التونسيين في ليبيا وتراجع الاستثمارات الخاصة في تونس نهيك على المشاكل التي صارت تعانيها السياحة التونسية حتى عام 2013، ([1]) رغم الطموح الذى وجد لدى رجال الأعمال التونسيين و رغبة معلنة في الحصول على عقود إعادة الإعمار في ليبيا، من منطلق ما صرح به مصطفى عبد الجليل من أن الصفقات ستكون من نصيب "الدول التي ساعدتنا". وتونس فضلا عن اعترافها المبكر بالمجلس الوطني ، ومساعدتها للثوار فتحت حدودها لاستقبال ما لا يقل عن سبعين ألف لاجئ ليبي عبروا الحدود هربا من الحرب، ومن المليشيات المسلحه التي تفرض سيطرتها على البلاد مع غياب دور الدولة([2]). إن زيارة المنصف المرزوقي رئيس تونس لم تستطع معالجة الشوائب التي قد تسببت في الأضرار للعلاقة بين الدولتين، ومنها المشاكل ذات الطبيعة الأمنية وتأمين الحدود المشتركة من تهديدات فوض السلاح في ليبيا نتيجة لفشل الدولة الجديدة في السيطرة على هذه الظاهرة السلبية. فلم تتبدد حتى الآن الأثار الاقتصادية السلبية التي سببها الربيع العربي، إذ لا تزال مصر وتونس تكافحان موجات الاضطرابات المظاهرات،مما تسبب عدم قدرتهما على إعادة بناء قطاع السياحة وجذب المستثمرين الأجانب مجدد ولا تزال ليبيا نفسها تعاني من وقع حرب أهلية لا يعرف عقبها.

بالرغم من الجهود المبذوله في ليبيا وتونس للتنسيق في معالجة الوضع الأمني بين تونس وليبيا، والتي تعرف ببلدان الربيع العربي،على تعزيز النشاط الاقتصادي التنسيق الأمني بينها لمكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة على الحدود في ظل استمرار تردى الأوضاع الأمنية عقب حالة الفوضى التى شاهدتها المنطقة. ورغم الاجتماعات التي قامت بها كل من تونس وليبيا، حيث اجتمع بالعاصمة التونسية وزراء خارجية تونس ومصر وليبيا، وذكر بأنه هذا الاجتماع يهدف إلى تنسيق المواقف في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية لكنهم شددوا على أن هذا الاجتماع ليس محورا وهو مفتوح لدول الجوار الأخرى. وهذا أول اجتماع

1 نفس المصدر

2 تصريح مصطفي عبد الجليل بتاريخ 13 يناير2012.

ثلاثي مشترك بين وزراء خارجية مصر وليبيا وتونس بتاريخ 1 نوفمبر 2012.([1]) وأكد وزير الخارجية التونسية الحالة الأمنية التي تمر بها البلاد حيث ذكر رفيق عبد السلام وزير الخارجية التونسية في مؤتمر صحفي مشترك التعاون الأمني شغل حيزا هاما من اهتمامنا من بلدان الربيع العربي، ونحن متفقون على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على الحدود، ووقف تهريب الأسلحة فالظروف في ليبيا مثلا تقتضي منا مزيد من اليقظة. وأضاف أن العلاقات الأمنية مترابطة واهتزاز أي بلد يعني عدم استقرار أيضًا في البلدان المجاورة. لقد أدى تردى الأوضاع الأمنية على الحدود الليبية التونسية إلى إغلاق معبر رأس جدير أكثر من مره نتيجة لسيطرة مليشيا مسلحة على المعبر الليبي، ففي 5 ديسمبر 2012 حاولت مليشيا مسلحه السيطرة على معبر رأس جدير وحصلت اشتباكات بين حراس الحدود التونسي والمليشيات الليبية غير أنه سرعان ما قامت الدولتين بحل المشكلة حيث صر ح وزير الداخلية الليبي بأن القوات التابعة لوزارة الداخلية استعدت الآن للسيطرة على المنطقة الحدودية على إثر انتهاكات أمنية حدثت الأسبوع الماضي عندما حاول مسلحون ليبيون عبور الحدود إلى تونس، الأمر الذي دفع السلطات التونسية إلى إغلاقها " ([2])

وفي مقابل ذلك ونتيجة للانتهاكات على الحدود التونسية الليبية من قبل المليشيات المسلحة الليبية، فقد وعد وزير الداخلية الليبي السلطات التونسية بأنه سوف يتم دمج أكثر من 50.000 من المليشيات المسلحة في صفوف الجيش الوطني، وأكد على أن عملية،إطلاق النار قرب الحدود التونسية الليبية هو خرقا أمني وبالتالي سوف يتم جمع الأسلحة الليبية لوضع حدا للانتهاكات الأمنية.وكذلك أشار السفير الليبي في تونس في مقابلة تليفزيونية بتاريخ 8.ديمسبر 2012 بأن ليبيا شكلت فريقا متكاملا وذى خبرة لإدارة المعابر الحدودية للحفاظ على العلاقات التونسية الليبية. ويضاف إلى هذا التقارب السياسي حاجة اقتصادية لدى البلدين إلى استعادة العلاقات الاقتصادية بينهما لمستواها السابق بعد أن بلغ رقم

---

1 اجتماع وزراء خارجية كل من دولة مصر وليبيا وتونس بتاريخ 1 نوفمبر2012.

2 تصريح وزير الداخلية الليبي بتاريخ 7 ديسمبر 2012.

المبادلات بينهما سنة 2009 ما قدر 1.25 مليار دولار، وتعميقها وتجاوز الضرر الذي ترتب عن التحولات السريعة والمكثفة التي عاشها البلدان.

وقد أكدت التقارير الاقتصادية على الضرر البليغ الذي أصاب الاقتصاد التونسي من جراء المواجهات المسلحة في ليبيا، بعد أن توقفت الصادرات التونسية عن التدفق صوب ليبيا وتقلصت المبادلات التجارية في المناطق الحدودية، مع انقطاع تحويلات العمال التونسيين في ليبيا وتراجع الاستثمارات الخاصة في تونس فضلا عن المشاكل التي صارت تعانيها السياحة التونسية.

إن ما يجرى في الدول التي أصابها فيروس العدوى بالربيع العربي، فإنه يؤكده الواقع وهو صعوبة إقامة التحوّل الديمقراطي الغربي، وخاصة في الدول التي طالها هذا الربيع ففى تونس وليبيا اللاتي تميزتا بهشاشة الوضع الأمني بعد الربيع العربي، وخاصة بعد أحداث عين أميناس في دولة الجزائر والتي كانت أولى هذه التداعيات الأمنية، وعكست صورة قاتمة على تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة التي عادتة ما تهدف إلى إطالة حرب الاستنزاف في ليبيا وتونس والتي كانتا تمثل بلدان عبور الأسلحة في اتجاه مناطق القتال بالصحراء الأفريقية، فلقد وقعت في تونس اشتباكات مباشرة بين قوات الأمن والجيش التونسي وبين عناصر إرهابية متطرفة كشفت عن حجم الخطر المحدق بتونس، بعد أن تحولت تونس إلى مكان لتخزين الأسلحة في تونس العاصمة، والأبعد من ذلك فإن نوعية الأسلحة التي اكتشفتها قوات الأمن التونسي من نوع متطورمن نوع قاذفات الطائرات وأنواع أخرى من أسلحة الكلاشنكوف. [1]

إضافة إلى ذلك فإن قوات الأمن التونسي وحرس الحدود الوطني كشفت بعض عمليات لتهريب السلاح، وأكدت بأن هناك نوايا لتهريب السلاح لداخل تونس أو باستعمال البلاد كمعبر للأسلحة القادمة من ليبيا. والاعتقاد بأن الاختراقات الأمنية في تونس كانت لا يتجاوز حدودها الشرقية والجنوبية فقط، بل إن مناطقها الداخلية وعاصمتها في المقدمة

1 اشتباكات غرب تونس العاصمة بين الشرطة وسلفيين في تونس بتاريخ 30 أكتوبر 2013.

مستهدفة. فقد كشفت قوات الأمن عن كميات كبيرة من السلاح بأحد المنازل بمنطقة المنيهلة بتونس،وقد ذكرت مصادر أمنية أن السلاح المضبوط بمنطقة المنيهلة يتمثل في العشرات من قاذفات الطائرات نوع آر بي جي والعشرات من قطع السلاح نوع كلاشينكوف المهربة من ليبيا ([1]) وأيضًا في 25 يونيو 2012 قصف الجيش التونسي ثلاث سيارات محملة بالسلاح في عمق الصحراء بولاية تطاوين على الحدود المشتركة بين ليبيا وتونس والجزائر حال دخولها التراب التونسي، حيث بادرت السيارات بإطلاق النار على طائرة عسكرية للجيش الوطني التي كانت تمشط الحدود التونسية الليبية ، فردّت الطائرة في الحين على الهدف ودمرته، مرجحة أن تكون السيارات قادمة من ليبيا وفي طريقها إلى الجزائر. وفي إطار مكافحة التهريب من ليبيا ووفقا لمصادر أمنية في الجيش التونسي التي أكدت بأن هناك طائرات استطلاع تابعة للأسطول السادس الأمريكي ساهمت في رصد الجيش التونسي لمواقع جماعات تابعة لتنظيم القاعدة في عمق الصحراء وتحركاتها، وكانت تونس قد أعلنت عن قصف طيرانها الحربي لخيمتين، وثلاث سيارات رباعية الدفع محملة بالأسلحة، ومسلحين في منطقة سطح الحصان القريبة من مركز رمادة من ولاية تطاوين المتاخمة للحدود مع ليبيا([2]) هذا وقد سبقت هذه العملية اجتماع بين وزير الدفاع التونسي عبد الكريم الزبيدي والسفير الأمريكي في تونس غوردن غراي الذى جاء بطلب من واشنطن لإطلاع الحكومة التونسية على نتائج ملاحقات استخباراتية، وصور تم التقاطها على الحدود التونسية الليبية.([3])

لقد تسبب هذا الوضع الأمني إلى انتشار المخدرات فى دول الربيع العربي نتيجة لغياب الأمن ، حيث زاد ازدخار نشاط المهربين، فقد صرح رئيس الجمعية التونسية للوقاية حالة ارتفاع معدل المدمنين الجدد نتيجة للانفلاب الأمنى كأحد الأسباب. وفيما يخص الاعتداءات على الحرس التونسي من قبل مليشيا مسلحة في ليبيا فقد تكررت مرات عديدة، فقد قتل جندى آخر في 11 مارس عام 2013 في مواجهات مع مهربين على الحدود التونسية – الليبية مما أدى إلى إغلاق المعبر الحدودى بسبب التوتر الأمني ، وشهد المعبر الحدودى التونسي

1 صحيفة جارديان البريطانية 25مارس3013، مصدر سابق الذكر

2 قصف الطيران التونسي للجماعات المسلحة في مدينة تطاوين بتاريخ 25يوليو 2012.

3 الاجتماع الذى دار بين وزير الدفاع التونسي والسفير الأمريكي بتاريخ 18 يوليو 2012

الليبي توترا أمنيا منذ شهر فبراير 2013 بسب عناصر مسلحة على الحدود وهي المشكلة المتكررة منذ انهيار النظام الشرعي في ليبيا2011 مما تسبب في زيادة نشاط المهربين ولازالت الدولتين تعانيان أوضاعا أمنية هشة إلى ضبط الحدود والحد من تهريب السلاح والمخدرات.[1]

ونظرا لتأثير الحرب الليبية على أمن تونس فلقد حاولت تونس في تاريخ 23 أبريل 2013 وضع مخططات لمواجهة الإرهارب في تونس بل في بلاد المغرب الإسلامي بعد التأكد من تسلل الجماعات المتطرفة إلى تونس عن طريق الحدود الليبية. ففي 18 أبريل عام 2013 صرح مصدر أمني بأن وزارة الداخلية[2] لديها معلومات تشير إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يستعد للإعلان عن وجوده في تونس عبر القيام بعمليات إرهابية استعراضية. وخاصة بعد فشل حركة النهضة في معالجة الخطر الجهادى الذى انتشر في تونس بعد كشف عن أسلحة متطورة دخلت البلاد من ليبيا والتي عقبتها الاعتداءات على السفارة الأمريكية في تونس بتاريخ 14 سبتمبر 2012،[3] واغتيال شكرى بلعيد العلاني بتاريخ 6 فبراير 2013.[4] حيث أكد وزير الداخلية في تصريحه أيضًا بأنه يعتقد أن خطر عودة القاعدة مرتبط بثلاثة عوامل، أولها تشجيع المتحدث باسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي للجهاديين التونسيين على تكثيف عملياتهم والانخراط بقوة في تنظيم أنصار الشريعة، وثانيها هو تكثيف الخلايا النائمة التابعة للقاعدة إثر حرب مالي خاصة في ظل إمكانية انسحاب القوات التشادية، وبداية سحب جزء من الجيش الفرنسي من شمال البلاد. وأخيرا، تواصل الهشاشة الأمنية في ليبيا.

---

1 الاشتباكات الحدودية بين حراس الحدود التونسي ومهربين من ليبيا بتاريخ 11 مارس 2013.

2 تصريح وزير الداخلية التونسي بتاريخ 18 ابرايل 2013

3 تفجير السفارة الأمريكية في تونس بتاريخ 14سبتمبر 2012

4 اغتيال شكرى بلعيد بتاريخ 6 فبراير 2013، وهو سياسي ومحامي تونسي الأصل، وهو عضو سابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وهو الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، ويعتبر شكرى أحد مؤسسي تيار الجبهة الشعبية، وهو أيضًا عضو مجلس الأمناء فيها. كان من أشدّ المنتقدين لأداء الحكومة الائتلافية في تونس. وهو يعتبر تابع التيار الماركسي اللينيني.

ولقد قلل وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو في لقاء له مع صحيفة المغرب يوم 20 أبريل 2013، من خطر المجموعات الإرهابية، وخاصة المرابطة على الحدود مع ليبيا والجزائر، وقال بأنهم لا يشكلون مجموعات كبيرة، وهناك مجموعتان محاصرتان من قبل الجيش الوطني وقوات الأمن ، ومن طرف الأمن الجزائري، الذين يملكون تجربة أكثر منا في التعامل مع الإرهاب، ونحن ننسق مع الجزائر وسيتم قريبا القبض على الإرهابيين. أما مدى الاستعداد الأمن التونسي للتعامل مع المخاطر الإرهابية، قال عماد بلحاج خليفة الأمين العام للاتحاد الوطني للنقابات أن قوات الأمن التونسي وقوات الأمن المتخصصة في مقاومة الإرهاب متدربة تدريبا جيدا لمواجهة هذه المخاطر، كما أنها تمتلك أفضل وسائل الرصد والملاحقة، إنهم تدربوا في أرقى الكليات الأمنية المعروفة في العالم.([1])

ويبدو أن عملية التنسيق الأمني بين تونس والجزائر تدار وفقا لخبرة الجزائر في محاربة الإرهاب وجماعات التطرف الديني، وهذا ما أكده عادل حمدي الضابط بالأمن التونسي ، إن التعاون الأمني بين الجزائر وتونس على أشده من أجل منع أي تسلل للإرهابيين. بل إنه كشف لجريدة لمغاربية عن وجود اتصالات يومية بين الأمنيين التونسيين والجزائريين المرابطين على الحدود. غير أن تكرار عمليات تهريب السلاح على الحدود أصبحت معتادة عند التونسيين منذ سقوط نظام بن على في 14 يناير 2011 ، حيث كانت أول تداعيات الربيع العربي على دول الربيع العربي هو الاختراقات الأمنية الحدودية، ففي صحيفة الخبر الجزائرية الصادرة بتاريخ 18 أبريل 2013، أيضًا ذكرت صحيفة الخبر الجزائرية أن قوات الأمن الجزائرية أوقفت أربعة جزائريين وتونسيين على الحدود بين البلدين بعدما حاولوا تهريب 30 قطعة سلاح، بتكليف من قيادي سلفي لتسليمها لمجموعة مسلحة بالجزائر. أوردت إذاعة شمس إف إم الجزائرية الخاصة في نفس اليوم نبأ مداهمة قوات الأمن لمستودع بمدينة فريانة المتاخمة للحدود الجزائرية. وقد أسفرت المداهمة عن حجز قطع سلاح وكمية

1 تصريح وزير الداخلية التونسي بتاريخ 18. أبريل 2013 لصحيفة مغربية.

من المخدرات. وقد تم إلقاء القبض على مواطن جزائري في حين استطاع شريكه التونسي بالفرار من قوات الأمن الجزائرى.([1]).

ونتيجة للمحاولات المتكررة لتهريب السلاح وتواجد الجماعات الإرهابية المتطرفة على الحدود التونسية الليبية زادت القبضة الأمنية التي فرضت على تونس، نتيجة للفوضى الأمنية في ليبيا وتأثير الحرب الليبية على تونس ففي 6 أغسطس 2013 صرح مسئول أمنى لقناة العالم حول تدهور الأوضاع الأمنية في تونس، وأكد على أن الوحدات الأمنية التونسية فككت خلايا للمسلحين وأوقفت عددا من المطلوبين منهم. ([2]) ولا تزال الدولة الليبية ووزارة الداخلية وحرس الحدود غير قادرين على ضبط عملية التهريب التي تميزت بها ليبيا، سواء من منافذها البرية أو البحرية، ووفقا لتقرير مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا، فإن الوضع الأمني في ليبيا على امتداد الحدود الليبية مازال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة وخاصة ما يحدث في مالي.[3] واستمرت حالة التأهب الأمني على الحدود التونسية الليبية نتيجة لاستمرار الاختراقات الأمنية على الحدود الليبية التونسية وسيطرة المليشيات المسلحة،وعدم قدرة الحكومة الليبية على السيطرة على الجماعات الإرهابية وخاصة القاعدة التى تقوم بتهريب السلاح عبر الحدود التونسية الجزائرية. وحسب التقرير الأمني لتونس بأن الجهات الأمنية المختصة في تونس قررت رفع أقصى درجات التأهب والاستنفار الأمني وذلك بناء على خلفية ورود تقارير تحذر من تحرك وشيك لخلايا إرهابية نائمة تزامنا مع الاحتفالات بعيد الأضحي التي بدأت بتاريخ 15 أكتوبر 2013، ولقد أكدت القوات العسكرية التونسية عن تكثيف تواجدها على الحدود الليبية التونسية بمعبر رأس جدير الحدودى تحسبا لتطورات الوضع الليبي المتفجر.([4]) ومازال الوضع غير آمن على الحدود الليبية التونسية حيث قفل المعبر يوم 9 ديسمبر 2013 نتيجة للاختراقات الأمنية.

---

1 القبض على الإرهابية حسب ما نشرته صحيفة الخبر الجزائرية بتاريخ 18 أبريل 2013

2 تصريح أحد المسئولين فى تونس لقناة العالم بتاريخ 6 أغسطس 2013.

3 مقالة نشرت في صحيفة قورينا، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، بتاريخ 26 مايو 2013

4 جريدة الشرق الأوسط العدد الصادر بتاريخ 10أكتوبر2013.

ثانيا : تـأثير الحرب الليبية على دول أفريقيا :

1 .تأثيرات الحرب الليبية على إقليم الصحراء والساحل وتزايد نفوذ القاعدة: إن جزءا من المشروع الاستعمارى الفرنسي في القارة الأفريقية كان فكرة دولة الطوارق المستقلة، فقد أصدرت السلطات الفرنسية عام 1972 قانوناً يقضي بإقامة المنظمة العامة للمناطق الصحراوية وإقامة فضاء مستقل، وذلك بغرض استيعاب القبائل الرحل في الصحراء الأفريقية الممتده بين ليبيا والجزائر والنيجر وعلى رأسها الطوارق. على الرغم من أنه تاريخيا وقفت فرنسا في وجة المحاربين الطوراق خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أنها عملت على دمج الطوراق في فيالق الجمال الصحراوية والقيام بفضاء مستقل للطوارق بغرض فصل الجزائر عن الصحراء الغنية بالنفط، ولهذا عمل العقيد معمر القذافي إلى إنهاء الخطط الاستعمارية لفرنسا لفصل الجزائر.[1]

وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يطبق على أرض الواقع، فإنه ساهم بوضع خطوة مهمة في الدعوة إلى قيام دولة الطوارق المستقلة في كل من مالي والنيجر وموريتانيا، حيث وجد الطورق أنفسهم مهمشين ومحرومين من حقوقهم الطبيعية في الدول الوطنية، وخلال السبعينيات و الثمانينيات ونتيجة لتعرضهم لموجة قاسية من الجفاف آثر الكثيرون منهم إلى دول الجوار القريبة مثل ليبيا والجزائر. وبالرغم من و جود مبادرات كثيرة واتفاقيات لتسوية قضية الطوارق، فإنها لم تنجح في تسوية الصراع الممتد والذى كان يشكل تهديدًا لأمن واستقرار المنطقة كلها.[2]

وبعد الحرب على ليبيا عام 2011 كانت من ضمن النقاط الهامة التي تثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل ملحوظ هو قضية الأمن في الساحل والصحراء، وبالتحديد هي كل من موريتانيا ومالي والنيجر وكذلك المناطق المجاورة في الجزائر وليبيا.

1 مقالة لفليب هوجون، ترجمة مصطفي بن براح، مالي وخطر صوملة قوس الساحل الصحراوى، 15 أبريل 2012.
2 حمدى عبد الرحمن، الطوارق وإشكالية العرقية بين القبيلة والدولة، الأهرام الاقتصادى، 1 سبتمبر 2008.

ولقد شاهد العالم عبر وسائل الإعلام أخبار الاختطاف التي طالت طاقم قنصلية الجزائر بمدينة غاو المالية في أبريل 2012، و كان عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء سببا رئيسيا فيها. حيث شكل مصدرا أساسيا ومباشر لقلق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد التأكيد من خلال المخابرات الأمريكية السي أى أي بتواجد عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى تنظيمات جهادية أخرى. حيث حاولت الدول الأوروبية تقديم المساعات لمكافحة الجماعة وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001. لقد تفاقمت مشاكل انتشار الجريمة المنظمة والتي تعمل على اختطاف مواطنين غربيين بهدف ممارسة ابتزاز مزدوج يتمثّل بأخذ الفدية وإطلاق سراح أعضاء الجماعة الجهادية المسجونين. ولهذا عملت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على تقديم يد العون في إضعاف الشبكات الإجرامية في شمال مالي حتى تكون هي الأخرى رادع لهذه الجماعات المتطرفه مثل أنصار الدين،وحركة التوحيد،والجهاد في غرب أفريقيا. بعد الحرب على ليبيا وجد بالفعل عمل مشترك في تهريب السلاح والأفراد عن طريق توافق بين الشبكات الإجرامية المتخصصه بالتهريب وبين الجماعات المتطرفة. خاصة وأن الجماعات الإجرامية لها قدرة على معرفة الطرق والمسالك التي يتم التهريب منها.

لقد كانت قبائل الطوارق المتواجدة في جنوب ليبيا دائما مصدر إزعاج للحكومات الليبية والجزائرية في كثير من القضايا أهمها قضايا التهريب والهجرة الغير شرعية، حيث كانت تشكل بؤرة تهريب إلى الجزائر ومالي، رغم أنها لعبت دورًا بارزا وأساسيا في فترة الحصار الذى فرض على ليبيا عام مارس 1992 إلى سبتمبر 2003، والذى حفز بدوره عمليات التهريب رغم حرص الجزائر على تقنين ذلك بدعم ميزانيتها خلال التسعينيات. وظهرت الصراعات من جديد بعد الحرب على ليبيا عام 2011 في الجزائر وشمال النيجر ومالي نتيجة عمليات تهريب السلاح والبضائع و سيطرة الجماعات المتطرفة على زمام السلطة في ليبيا.

وهنا نذكر بعض عمليات الخطف التي قامت بها الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل والصحراء، ففي عام 2003 تم اختطاف 32 سائحا أوروبيا في جنوب الجزائر

وفي أول عام 2007 نفذت عمليات الخطف جماعة جزائرية تنتمي إلى الجماعات السلفية للدعوة والقتال، وفى عام 2008، أيضًا تم خطف أربع سياح فرنسيين في جنوب موريتانيا، وبحلول أبريل عام 2012 استهدف 42 مواطنا أجنبيا حتى تم الأفرج عن 24 منهم وقتل الباقون ، وفي 13 أغسطس 2012 من قبل تنظيم القاعدة، وكما سبق ذكره فإن تأمين إطلاق سرح المخطوفين الغربيين عن طريق دفع الفدية والتي تتراوح بين 1.5 و4 ملايين دولار أمريكي للرهينة الواحدة. وفي العام 2009، دفعت الحكومة السويسرية باستخدام 5 ملايين دولار من شأن إقامة مفاوضات بشأن إطلاق سراح ثلاثة من مواطنيها، منها 2 مليون دولار يبدو أنه تم تخصيصها لدفع الفدية. وكذلك تم اختطاف أسبانيين واثنين من إيطاليا عام 2011 من قبل حركة التوحيد والجهاد التابع لتنظيم القاعدة في غاو والتي ظهرت بشكل رسمي بعد يونيو 2012. لقد بلغ إجمالي عمليات الخطف منذ عام 2008 ما بين 40 و 65 مليون دولار دفعت الحكومات الغربية معظمها.([1])

وقد صرفت الحكومة المالية النظر في كثير من المواقف عن تهريب المخدرات والأسلحة من أجل الحفاظ على الاستقرار في شمال مالي. فبعد الانقلاب على النظام السياسي في ليبيا عام 2011 ازدهر نشاط تهريب الأسلحة والمخدرات بشكل كبير جدا في دول ليبيا إلى مصر وتونس والجزائر ومنطقة الساحل، وأدّى ذلك إلى خلق مصالح خاصة سيكون من الصعب تفكيكها على أي حكومة ليبية في المستقبل. فلقد ساعدت الحكومة الليبية على خلق المنافسات وزيادة الأنشطة في تغذية الصراعات العنيفة في جنوب ليبيا بين القبائل الليبية وقبائل من الطوراق والتبو في سبها والكفرة منذ التمرد على النظام السياسى فى ليبيا عام 2011.

2-إعلان دولة الأزواد وظهور الأسلحة الليبية بكثافة في الجبهات داخل مالي:إن فكرة التقسيم في دولة مالي كانت مرفوضة على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية، حيث رفض كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي فكرة تقسيم مالي واستقلال شمال مالي في إنشاء

---

1 هذه الأرقام ترجع إلى تقرير مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لسنة 2012.

إقليم أزواد، و كان الرفض نابع من حرص الاتحادات الإقليمية على و حدة تراب مالي وسلامة أراضيها.

ولكن بعد الحرب على ليبيا 2011 حيث تمركزت الجماعات المتطرفة على طول الصحراء وانتشرت الحركات المتطرفة في ليبيا وأصبحت حركتها سهلة في دول الجوار العربي والأفريقي مما كان أثر مباشرعلى هذا الانقسام. فلقد أدى هذا التحرك إلى إعلان دولة الأزواد بتاريخ 26 مايو 2012، والتي سميت بدولة أزواد الإسلامية عاصمتها تمبكتو، في اتفاق نص على تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة المناطق التي تحكمها الدولة. لقد شاهدت مناطق شمال مالي نوع من الحراك السياسي والعسكرى المتسارع،حيث تم إعلان السلطات في مالي إلى استكمال إجراءات إعادة تسليم السلطة للمدنيين، ولكن الوضع تفاقم وخاصة بعد تدخل القوات القارية التابعة لدولة منظومة أفريقيا عسكرياً للإطاحة بدولة الأزواد. ونتج عن ذلك أن قامت القبائل العربية في المنطقة بتأسيس تنظيم جديد أطلق عليه اسم جبهة التحرير الوطنية الأزوادية قوامها بحولي 500 مسلح للقتال إلى جانب الحركة الوطنية التي أسسها نشطاء الطوارق ذوى الأصول البربرية في حال تعرضت المنطقة إلى تدخل أجنبي. (1)

أدى إنشاء جبهة التحرير الأزوادية فى تمبكتو إلى تدفق الجهاديين من جميع دول العالم على المواقع الاستراتيجية في الأزواد من خلال وصولهم إلى ليبيا ومنها إلى الجزائر ومن ثم إلى مالي، والتي تعد عوامل كفيلة بتغيير حسابات الدول الغربية، لدفعها إلى إعادة النظر في دعم تدخل قوات منظومة غرب أفريقيا، والالتفات إلى مجموعة دول المؤثرة وأهمها دولة الجزائر، من أجل حثها على التدخل لإقناع الانفصاليين الطوارق بالتراجع عن قرار إعلان الاستقلال، أو من خلال مساعيها الدبلوماسية أو بالتدخل العسكرى إذا لزم الأمر، ولهذا زج بالجزائر في هذه المشكلة، غير أن التحديات التي فر ضتها المنطقة وأزمة مالي على الجزائر وخاصة في حالة الانفلات الأمني الذى تشهده ليبيا بعد الحرب عليها وضعف الحكومة الليبية، وانهيار النظام السياسي وسيطرة المتمردين وجماعات القاعدة على البلاد بمساعدة

1 صحيفة الشرق الأوسط، إدانه دولية واسعة للإعلان عن قيام دولة الأزواد بتاريخ 6 أبريل 2012.

الناتو وتنفيذ قرار الحظر الجوى على ليبيا من الجامعة العربية و مجلس الأمن ، حتى أصبحت الجزائر مرغمه على القبول لمسايرة الوضع رغم معارضتها الشديدة لتدخل حلف الناتو في الحرب على ليبيا.(1)

من الآثار السلبية التي ترتبت من الحرب على ليبيا 2011، هي قضية انتشار السلاح وتهريبه إلى الجماعات المتطرفة في مالي والجزائر، حتى وإن كان ذلك لا يمثل امتدادا مباشرا فى حالة الجزائر إلا في جزئية انتشار وتهريب السلاح من ليبيا. فعلى عكس ذلك فإن انفصال الطوارق في شمال مالي قد يمثل تأثير مباشرة على الوحدة الترابية للجزائر، لكونها البلد الذي يحتضن فوق أراضيه أكبر نسبة من الطوارق في شمال أفريقيا مقارنة بدول الجوار مثل ليبيا. حيث يمثل تواجد الطوارق في الأراضي الجزائرية أكثر من ثلث المساحة الإجمالية التي ينتشر عليها الطوارق في الصحراء الأفريقية الكبرى، بينما يتوزع باقي الطوارق في جنوب تونس وليبيا وشمال مالي والنيجر وبركينا فاسو، هذا الأمر الذى جعل الجزائر تعترض بكل الوسائل على قيام دولة للطوارق في مالى. وعلى مر التاريخ كانت الحكومة الجزائرية تحاول دفع الأمور باتجاه الحلول التفاوضية. وتأخير أي تدخل عسكري حرصاً على عدم الظهور علناً كطرف معاد للحركات الأزوادية، لتفادي إثارة مشاعر الطوارق الجزائريين(2).

هناك دور هام للجزائر في محاولات متكررة لفض النزاع بالطريقة السلمية وعن طريق التفاوض في بداية تمرد الحركات الأزوادية، غير أن الانقلاب العسكري الذى حدث في باماكو أعاد خلط الأوراق. ومع هذا لم تعترض الجزائرعلى قرار الانقلابيين في مالي من أجل إعادة السلطة للمدنيين. واعتبرت أن عودة الشرعية الدستورية في مالي عامل إيجابي يساعد على تحقيق الأهداف الثلاثة الأساسية التي تسعى إليها الجزائر من خلال مجموعة دول الميدان، وتفادي أي تدخل أجنبي في المنطقة رغم أنها لم تنجح في ذلك، ولهذا عملت الجزائر على ضرورة إقامة حكومة وحدة وطنية تكفل الحقوق السياسية للطوارق وتسهر على توفير

1 نفس المصدر.

2 صحيفة الشرق الأوسط، إدانة دولية واسعة للإعلان عن قيام دولة الأزواد، مصدر سبق ذكره .

التنمية والأمن لمناطقهم، بما يضمن الوحدة الترابية لدولة مالي، حتى تستطيع أن تعالج مشكلة الانفلات الأمني ومكافحة الإرهاب فى منطقة الساحل الأفريقي، وخاصة في حالة الانفلات الأمني على حدودها مع ليبيا وتونس.[1]

كانت هناك ردود فعل دولية وإقليمة رافضة للانفصال أزواد عن مالي، ولهذا آثار إعلان الحركة الوطنية لتحرير إقليم أزواد قلق لبعض الدول ولهذا طالبت دول بضرورة دعم الوحدة الترابية لمالي وأمن وسلامة أراضيها. الاتحاد الأفريقي كان من ضمن المنظمات الإقليمة التي رفضت بشكل مباشر وكامل إعلان الاستقلال لشمال مالي من قبل مجموعة من الطوارق، ولهذا صرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ في بيان أعلن يوم 6 أبريل2012 أنه يدين بحزم هذا الإعلان الباطل للانفصال والذي لا قيمة له و يدعو الأسرة الدولية إلى الدعم الكامل لهذا الموقف المبدئي لأفريقيا.[2]

أما الاتحاد الأوروبي فلقد أكدت الناطقة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون أن الاتحاد يرفض أي مساس بوحدة وسلامة أراضي مالي، كما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية عن إغلاق سفارتها في مالي مؤقتا و سحب موظفيها الدبلوماسيين منها نظرا لعدم استقرار الأوضاع في شمال مالي، واعتبرت الإعلان عن قيام الدولة هو قرار باطل ومرفوض وملغي، وكذلك أكدت فرنسا رفضها للإعلان نفسه، ورفض استقلال شمال مالي عن دولة مالي، وأكدت على دعمها لوحدة التراب المالي وسلامة أراضيه وشجب كل الدعوات الانفصالية في شمال البلاد. أما روسيا فقد أعلن المبعوث الشخصي للرئيس الروسي إلى أفريقيا ميخائيل مار غيلوف، أن روسيا تؤكد دعمها للوحدة الترابية لمالي،وأمن وسلامة أراضيها، ورفض وشجب الدعوات الانفصالية في شمال مالي. وبالطبع هذا أولاً الردود الفعلية على إعلان قيام دولة الأزواد في شمال مالي.[3] غير أن تواجد الجماعات المتطرفة في

---

1 جريدة الأخبار اليومية، العدد 1681، 11 أبريل 2011.

2 جريدة الشروق، مصدر سبق ذكره.

3 الشرق الأوسط، إدانه دولية واسعة للإعلان عن قيام دولة الأزواد، مصدر سبق ذكره.

مالي جعل فرنسا تفرض تدخلها العسكرى المباشر لحماية مصالحها في مالي وأفريقيا، ولهذا كان هذا التدخل يشكل أحد العوامل المؤثرة في المنطقة نتيجة للحرب على ليبيا وبسبب الانفلات الأمني الذى خلفته الحرب عام 2011 على ليبيا.

3. **تداعيات الحرب الليبية والتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي:** مالي من المناطق الحدودية للجزائر وهي منطقة مهمة جدا من الناحية الجغرافية لتمركز التنظيمات الإرهابية وجماعات القاعدة بشكل عام. هى تمر بمرحله من التوتر الشديد وخاصة في شمالها بين تحرك داخل حكومة باماكو، فعلي المستويين الإقليمي والدولي جرى البحث عن طريقة يمكن من خلالها شن الحرب ضدها. كما أطلقوا عليهم المتمردين في شمال مالي رغم أنهم كانو يطلقوا عليهم اسم الثوار في ليبيا. لقد أصبح من نهاية شهر ديسمبر 2012 الحديث عن تدخل عسكرى دولي في مالي رغم سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد على شمال مالي وإعلان دولتهم في 6 أبريل 2012.

ومنذ هذا التاريخ سعت حكومة باماكو إلى توقيع اتفاق مشترك مع مجموعة الإيكواس بشأن نشر قوة أفريقية في شمال مالي من أجل استعادة سيطرة الحكومة عليه، وهو الأمر الذي واجه خلافات وصعوبات، حتى تم التوصل إلى هذا الاتفاق تحت ضغط فرنسي يوم 23 سبتمبر 2012. وعلى أثر ذلك طلب الرئيس المالي، ديونكوندا تراوري، ورئيس الوزراء، شيخ موديبو ديارا، من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إصدار قرار من مجلس الأمن يسمح بتدخل قوة عسكرية دولية، بهدف مساعدة الجيش المالي في استعادة السيطرة على مناطق الشمال؛ وهو الأمر الذي أقره مجلس الأمن الدولي في 5 أكتوبر 2012، حيث وافق على إرسال قوة قوامها ثلاثة آلاف عنصر من إيكواس مدعومة من الأمم المتحدة وبدعم لوجستي من بعض الدول الغرية مثل فرنسا والولايات المتحدة، ثم اشترط المجلس يوم 12 أكتوبر 2012، أن تقدم المجموعة تفاصيل ومتطلبات خطة التدخل العسكري في غضون 45 يوماً.[1] ولقد وافق الاتحاد الأوروبي في 15 أكتوبر 2012 للتأكد على البحث في

1 إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي، حرب قد تطول، معهد الدراسات العربية، 29.أكتوبر 2012

خطة عسكرية ضد شمال مالي، حيث أكد الاتحاد بأن لا يمكن لدول الاتحاد القبول بأن يستقر الإرهاب في تلك المنطقة الخارجة عن القانون. ويتوقع أن تقوم هذه الدول بإرسال ما بين 150 إلى 400 مدربًا عسكريًّا لتدريب الجنود الماليين وتنسيق الجهود مع القوة التي ستشكلها إيكواس.[1]

لقد سعت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم خطة التدخل العسكرى على وجه التحديد قبل أن تنتهي المدة التي منحها مجلس الأمن للانتهاء. ولذا في يوم 19 أكتوبر 2012 شهدت العاصمة المالية باماكو اجتماعاً دولياًّ موسعاً من أجل تنسيق مواقف الأطراف الإقليمية والدولية حول التدخل العسكري الوشيك في شمال مالي.[2]

هذه التحركات الإقليمية والدولية جاءت نتيجة لسيطرة تمبكتو وغاو وكيدال من قبل متمردين مسلحين من الطوارق وجماعات متطرفه مسلحة على أقاليم في شمال مالي وإعلانهم قيام دولة أزواد،حيث فشلت حكومة باماكو والجيش المالي من السيطرة على الفوض الأمنية.أدى تواجد الجماعات المتطرفة المسلحة إلى نزوح الآلاف من الموا طنين إلى دول الجوار بعد الحرب وانتشار الجفاف وتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وقيام الجماعات المتطرفة الإسلامية بهدم مساجد وأضرحة تاريخية في مدن شمال مالي، وسعيهم إلى تطبيق الشريعة بالقوة.

رغم أن دولة مالي كانت دولة مستقرة في منطقة أفريقية عرفت بالانقلابات العسكرية، حيث إنه باستيلاء أمادو توريه زمام السلطة في 16 مارس 1991 و بعد الاحتياجات ضد نظام الرئيس موسى تراورى، قاد توريه مرحلة انتقالية ومن ثم سلم السلطة إلى الرئيس الفا عمر كونارى في عام 1992 ،بعد انتخابات تشريفية ورئاسية.[3]

---

1 قرار مجلس الأمن بشأن التدخل في شمال مالي بتاريخ 5 أكتوبر 2012.

2 الاجتماع الذى حضرته أطراف دولية في العاصمة المالية باماكو بتاريخ 19 .أكتوبر 2012.

3 الانقلاب العسكرى في مالي بتاريخ 16 مارس 1991.

لقد فشل اعتقاد الجيش المالى بأنه يمكن أن ترجع الأقاليم الشمالية بدعم أفريقي فقط، وكان الجيش المالي يعتقد طوال الأشهر الماضية من عام 2012 في قدرته على استرجاع الأقاليم الشمالية بدعم أفريقي محدود، و لكن تمكن متمردى الشمال من السيطرة على مناطق إضافية في المناطق الحدودية بين شمال مالي وجنوبها، إذ استولت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في الأول من سبتمبر على مدينة دوينتز التي تبعد حوالي 400 كليومتر عن أقاليم الشمال كما يبدو أن القدارت العسكرية للجيش المالي محدودة جدا ولا تستطيع أن تنتصر على متمردى الشمال الذين يملكون سلاحا وعتادا أكثر من الجيش المالي.[1]

وهنا يمكن أن نشير إلى أن موريتانيا والنيجر والجزائر ومالي قد اتفقوا في مايو 2011 على تشكيل قوة مشتركة قوامها 75 ألف جندي لتأمين منطقة الساحل والصحراء التي تمتد عبر حدودهم، على أن تبدأ هذه القوة العمل خلال 18 شهراً من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود والحرب على تنظيم القاعدة والتنظيمات الجهادية التي تتنامى في المنطقة وتجارة المخدرات والأسلحة. وأنشأت الدول الأربع مركزًا للقيادة المشتركة في "تمنراست" في جنوب الجزائر.[2]

ومن الواضح أن تنظيم القاعدة نشط في السنوات الأخيرة في منطقة المغرب الإسلامي و دول الساحل والصحراء بشكل عام وبعد الحرب على ليبيا كانت نقطة العبور الأولى بين الساحل والصحراء هي ليبيا، حيث قامت الجماعات الإسلامية في منطقة المغرب العربي بتنفيذ العديد من عمليات خطف الأجانب والإفراج عنهم مقابل فدية ضخمة في بعض هذه الدول وعملياته الهجوم على مواقع في عواصم بعض هذه الدول. ويخصص التنظيم أميرًا لمنطقة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة، والتي تشمل الرقعة الجغرافية للصحراء الكبرى الواقعة شمال مالي، وتعرف لدى التنظيم باسم صحراء الإسلام الكبرى.

---

1 ساهم تدني الوضع الأمني في ليبيا بعد حرب 2011 إلى تهريب السلاح من ليبيا إلى الجزائر ومنه إلى مالي
2 تصريح وزير خارجية مالي سوميلو بوبي ميجا في أخبار الجزائر بتاريخ 21 مايو 2011.

عرف عن تنظيم القاعدة مساندته الدائمة لكافة المناطق التي يحدث فيها تدخلات عسكرية خارجية مثلما حدث فى العراق وأفغانستان والصومال وأخيرا في ليبيا، وينشط مقاتلوها في منطقة غرب أفريقيا التي تشكل إحدى بؤر التوتر الكبرى في القارة، نظرًا لغياب الأمن وعدم الاستقرار في كثير من بلدانها، حيث يتواجد التنظيم في مناطق الحدود جنوب الجزائر، عبر مالي والنيجر وحتى موريتانيا وأخيرا في ليبيا بعد تمرد 2011. وهذا بالفعل ما سعى إليه التنظيمات الإرهابية منذ سنين وهو التمركز في منطقة شمال أفريقيا وامتدادها إلى دول أفريقيا. وقد استطاع التنظيم إقامة روابط مع شباب المجاهدين في الصومال، وصولاً إلى جماعة بوكو حرام النيجيرية التي يرجح أن تكون مرتبطةً بجماعة طالبان النيجيرية، فكريًا وأيديولوجيًا، والتي تأسست في عام 2002، حيث يمثل تواجد تنظيم القاعدة في نيجيريا تهديدًا خطيرًا لدولة نفطية مهمة.[1]

4. **تزايد حركات التطرف الديني في شمال أفريقيا بعد الحرب على ليبيا**: تزامن البدء في التحركات الإقليمية والدولية بإنذار احتمالية شن الحرب على شمال مالي، مع بدء العديد من الحركات في العمل على تكييف أوضاعها لمجابهة هذه الحرب، ففي 24 أكتوبر 2012، وبعد لقاء تفاهم تم بين بلال آغ الشريف ، زعيم الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وأحمد ولد سيدي محمد، زعيم الحركة العربية لتحرير أزواد، حيث تمكنت الحركتان من الاتفاق على الدخول في تحالف سياسي، وذلك من أجل تجنب مخاطر الفتنة العرقية التي تسعى بعض الجهات الإقليمية للعب عليها لضرب قبائل الطوارق بعضهم البعض.[2]

كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد واحدة من حركات عديدة ظهرت في العقود الماضية مثل الحركة الشعبية لتحرير أزواد التي تأسست في عام 1988، وتسعى وفقًا لما تقول إلى تحرير أرض أزواد، والحفاظ على هوية الطوارق. وقد تشكلت الحركة في نوفمبر 2010، باعتباره أكبر تنظيم يمثل طوارق شمال مالي، وخاصة بعد أن عاد آلاف من الطوارق

1 إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

2 نشر على صفحة الشرق أون لاين، بتاريخ 6 ابريل. 2012

المتواجدين في جنوب ليبيا بأعداد كبيرة بعد الحرب على ليبيا عام 2011 ليتمكنوا من إعلان الدولة في 6 أبريل 2012. حيث اندمج كل من الحركة الوطنية للأزواد، والحركة الطوارقية لشمال مالي. واتصفت الحركة بأنها ذات طابع علماني ولا علاقة لها بالدين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة التي تكونت بعد أن حصلت على دعم عسكرى وسلاح من ليبيا، والذى ساهم بدوره في تأسيس الحركة بعد انهيار النظام السياسى في ليبيا نتيجة لتدخل حلف الناتو، مما سمح للطوارق بالحصول على الأسلحة المنتشرة بسهوله من مخازن الجيش الليبي عام 2011.([1])

أما بالنسبة للحركة العربية لتحرير أزواد، فهي شكلت في 2012 أي قبل إعلان دولة أزواد ضمت كل من أبناء القبائل العربية بالإقليم مثل قبيلة لبرابيش . الحركة العربية لتحرير أزواد لم تساهم في القتال الذي أدى إلى سقوط أزواد، لكنها سعت إلى التحالف مع الحركة الوطنية بقصد تجنب تهميش القبائل العربية في شمال مالي، غير أنه لم تتفق الحركة الوطنية لتحرير أزواد ذات الطابع العلماني و حركة أنصار الدين الطوارقية الإسلامية في تفعيل اتفاق مايو 2012 ، والذى تضمن اندماج الحركتان في حركة واحدة أطلق عليها المجلس الانتقالي لدولة أزواد الإسلامية، بسبب إصرار حركة أنصار الدين على أن يتضمن الاتفاق تطبيق الشريعة الإسلامية في إقليم ازواد، بينما كانت وجهة نظر حركة تحرير أزواد مغايرة حيث ترى بأن ذلك يتعارض مع مبادئها العلمانية. وقد أعلنت الحركتان يوم 20 أكتوبر 2012 على توحيد صفوفهما لمواجهة التدخل العسكري المرتقب ضد الطوارق في شمال مالي.([2])

وكنتيجة للحرب على ليبيا أيضًا تأسست حركة أنصار الدين على يد الزعيم الطوارقي إياد غالي، وهو من أبناء أسر القيادات التاريخية لقبائل الايفوغاس وتعرف الحركة نفسها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية، ويعتبر غالي دبلوماسيا سابقا قد عمل قنصلا عاما لجمهورية مالى فى جدة بالمملكة العربية السعودية واعتنق أخيرا الفكر السلفي الجهادى حيث تبنى هذا

---

1 نشر على صفحة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره .إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

1– إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

الفكر بعد رجوعه إلى مالي. وبعد سقوط ليبيا على أيدي حركات الإرهاب عاد إلى أزواد واتخذ من سلسلة جبال أغار مقرا له، وعمل على جمع المقاتلين من الطوارق تحت اسم حركة أنصار الدين والتي كان لها دورا اساسيا في السيطرة على إقليم شمال مالي. وتوجد خلافات في مالي ودول الجوار حول تصنيف حركة أنصار الدين، ففي الوقت الذي ترى الجزائر أن هذه الحركة هي عبارة عن تنظيم يمثل طوارق شمال مالي، تعتبرها دول أخرى مثل حكومة دولة مالي ونيجيريا على أنها حركة إرهابية بحكم أنها تحالفت مع تنظيم القاعدة. [1]

الحركة الأخرى في شمال مالي هي حركة الجهاد و التوحيد في غرب أفريقيا، وهي إحدى الحركات الإسلامية المسلحة والمنبثقة عن تنظيم القاعدة، وقد تأسست هذه الحركة في أكتوبر عام 2011 أي بعد الحرب على ليبيا وهجوم حلف الناتو ، حيث تأسست حركة الجهاد والتوحيد بقيادة سلطان ولد بادى،وهو أحد شخصيات المجتمع العربى في أزواد، وأمير تنظيم القاعدة السابق في منطقة الصحراء الموريتاني رحماد ولد محمد الخير المقلب بأبو القعقاع، وانضم للحركة عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادى في المجموعات العربية بأزواد،مثلما تشكلت حركة أنصار الدين وهي الواجهة السلفية الجهادية داخل قبائل الطوارق. ويعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نفسه هو المسئول لحماية المشروع السلفي في شمال مالي، وله علاقات قوية مع حركة أنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد. وكان التنظيم السلفي الجهادى قد وصل إلى منطقة الساحل في عام 2003 على يد أمير كتيبة الملثمين مختار بالمختار الملقب بلعور، ويعد أقدم وأقوى التنظيمات السلفية في الصحراء الكبرى عمومًا ومنطقة أزواد خصوصًا. وتسعى هذه التنظيمات السلفية، والسلفية الجهادية إلى استقطاب العديد من المقاتلين الجهاديين من مختلف الدول لمواجهة الحرب المحتملة في أزواد.[2]

1 جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 28 مايو 2012

2 إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

ما يمكن تلخيصه هنا أن هذه الحركات التي تواجدت في شمال مالي نشطت وقوت بعد الحرب على ليبيا حيث حصلت على دعم السلاح، مع حرية التنقل بين دول الصحراء والساحل، نتيجة للانفلات الأمني الذى طال ليبيا وتونس،ولهذا عانت الجزائر من الهوة الأمنية التي خلفتها الحرب على ليبيا عام 2011 أكثر من غيرها. حاولت فرنسا جاهدة في أزمة مالي تقليص دور الجزائر والاتحاد الأفريقي، وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأمريكيه، حيث جعلت منه مجرد قناة لنقل الخطة العسكرية المطلوب من "إكواس" من حيث إعدادها وتقديمها إلى مجلس الأمن الدولي ليفصل في تاريخ شن الحملة العسكرية. أصحبت فرنسا هي اللاعب الأساسي بمنطقة تبعد عن أقرب نقطة بأرضها بأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر. وخلف نفوذها القوي ظروفا جعلت من الجزائر عاجزة عن ممارسة نفوذها المعهود في أفريقيا، بعدما جعلت الجزائر تقع في رهانات مصيرية جرت قرب حدودها أثناء أزمة ليبيا العام 2011. ولما شعرت الجزائر بأن الملف يكاد يفلت من بين يديها، سعت باتجاه شريكيها من دول الميدان، موريتانيا والنيجر، لجرهما إلى الموقف الرافض لحسم الموقف عسكريا، والمفضل للحلول السياسية القائمة على التفاوض. وهنا أيضًا نستطيع القول بأن فرنسا كان رهانها خاسر لأن نواقشوط ونيامي انتقلتا بسرعة من خندق الجزائر إلى تأييد الحرب وهذا ما جعل الجزائر تلعب دورا آخر فى مالي.[1]

لقد أدى الاستعداد إلى شن عمل عسكرى ضد شمال مالي على التحالف مرة أخرى بين جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا ذات الطابع السلفي، وهذا يشبه التحالف الذى حدث بين الجماعات الدينية المختلفة في ليبيا ضد النظام السياسي الشرعي في ليبيا من أجل اغتيال العقيد معمر القذافي، والسيطرة على ليبيا. تحالف جماعة أنصار الدين،وحركة التوحيد الجهادية جعل تكثيف تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أجل الدفاع عن أزواد وانتشار الجهادين من الطوارق والنيجير وبوركينا فاسو وموريتانيا وليبيا والجزائر ، وهذا ما بدأ يشكل تهديدا لأمن أوروبا ، ولهذا قامت مقاتلات

1 قمة أبوجا بشأن التدخل العسكرى في مالي والذى انقعد في 11 نوفمبر2012

فرنسية يوم13يناير2013 بقصف مواقع متمردين إسلاميين في شمال مالي في انتظار وصول قوة من دول غرب أفريقيا لطرد المتمردين المرتبطين بالقاعدة من شمال البلاد. وكان الهجوم أيضًا قد شمل مدينة جاو لمدة ثلاث أيام، وهي أكبر منطقة في المنطقة الصحراوية والتي يسيطر عليها تحالف إسلاميين. وأرسلت فرنسا تقريبا 550 جنديا إلى مالي وزعوا ما بين العاصمة باماكو، وبلدة موبتي التي تبعد عنها 500 كيلومتر إلى الشمال. وقد أكدت لودريان للتلفزيون الفرنسي أن الرئيس هولند عاقد العزم تماما على ضرورة القضاء على هؤلاء الإرهابيين الذين يهددون أمن مالي وبلدنا وأوروبا.([1])

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم 2056 يمهد عمليا لتدخل عسكري ضد المجموعات المتمردة في الشمال، لأنه صدر تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة،[2] وينص القرار الذي صدر في الخامس من يوليو 2011 على إدانة الاستيلاء بالقوة على السلطة في مالي، ويطالب بالوقف الفوري وغير المشروط لأعمال القتال في شمال البلاد، ويقول القرار أن أعضاء المجلس يعربون عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور والتهديدات الإرهابية بسبب وجود أعضاء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب في مالي، ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى منع انتشار السلاح والمواد ذات الصلة في منطقة الساحل، وحث الجماعات المتمردة على تجنب أي اتصال مع تنظيم القاعدة، ويشدد على أهمية فرض عقوبات للحفاظ على إعادة السلام والأمن .([3]).

وأعرب مجلس الأمن أيضًا عن استعداده للنظر في طلب المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس) والاتحاد الأفريقي بالتدخل العسكري في شمال مالي،بقصد التشجيع على التعاون بين السلطات المالية وإيكواس والاتحاد الأفريقي وغيرها من البلدان لوضع خيارات

1 قصف القوات الفرنسية لمواقع لتنظيمات الإرهابية في مدينة جاو بتاريخ 13 يناير 2013

2 قرار مجلس الأمن رقم 2056 بتاريخ 5 يوليو 2011.

3 قرار مجلس الأمن رقم 2056، مصدر سبق ذكره.

تتعلق بولاية هذه القوة، وأدان بشدة الضرر والدمار الذي لحق بالممتلكات التاريخية والثقافية والدينية بما في ذلك تومبوكتو التي تعد العاصمة الدينية والثقافية.[1]

غير أن الوضع في سوريا هي الأخرى تعاني من حرب دامية تحت مسمى الربيع العربيى، وازدياد حالة التوتر في ليبيا بعد سيطرة الجماعات الإسلامية عليها، وانتشار الفوضى وانعدام الأمن ، كان سببا رئيسيا في تأجيل مجلس الأمن موضوع التدخل العسكرى في مالي، وخاصة بعد الانتقادات التي وجهت إلى مجلس الأمن بخصوص التدخل العكسرى في ليبيا. وأيضًا بسبب حق النقد الذى استخدمته روسيا والصين في التصويت على عدم التدخل العكسرى ضد سوريا بعد أدركت روسيا والصين المخاطر التي ترتبت على تدخل العسكرى في تجربة ليبيا.

وحسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في 18.مايو 2012 في جنيف، بأنه قد أجبرت حالة الانعدام الأمني التي تشهدها مالي أكثر من 160000 شخص وحتي التاريخ نفسه على النزوح خارج البلاد إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر بينما تشير التقديرات إلى أن حوالي 147000 مالى قد نزحوا داخليًّا.[2]

ومن المؤكد بأن أعمال العنف التي اندلعت في كوت ديفوار عقب الانتخابات التي شهدتها البلاد في أواخر شهر نيسان 2011. وقد أجبرت أكثرمن 250000 إيفواريا قبل أن تهدأ في شهر أبريل 2012، على طلب اللجوء إلى 13 دولة في غرب أفريقيا، وقد تجاوز عدد الذين عادوا إلى ديارهم 150000 فرد.

إضافة إلى ذلك، يُقدر عدد النازحين داخليًّا بمليون فرد ولكن غالبية هؤلاء قد عادوا بعد أن هدأت الأوضاع إلى مسقط رأسهم وكان اللاجئون العائدون من باماكو من بين نحو

---

1 طلحة جبريل، مالي: جمهورية الفقر والانقلابات، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12288، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2012.

2 تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بتاريخ 18 مايو 2012.

2000 لاجئ من كوت ديفوار كانوا قد طلبوا اللجوء إلى مالي بسبب الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار.([1])

لقد أصبحت سابقة تدخل الدول الغربية بالحرب على الدول الأخرى،مسألة متعارف عليها في العرف الدولي بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب في أفغانستان والعراق وليبيا وما يجرى في سوريا حاليا، فلم يعد خافي على أي أحد فإن التدخل يترك دائما عواقب وخيمة. ولعل ما يحدث اليوم في العراق وليبيا متشابه من حديث العواقب السلبية على المواطنين، ولذا فإنه حتى فى حالة انتصار قوات التدخل الغربي في شمال مالى، فإن الخاسر الوحيد هو الشعب المالى، والتجربة أكدت لنا ذلك من خلال ما حصل بالفعل فى كل من أفغانستان والعراق وليبيا. فإن الخسائر البشرية والمادية التي تعاني منها ليبيا بعد تدخل قوة حلف الناتو لازلت تشكل عقبة في استيعاب المواطنين لحجم الدمار الذى خلفتة الحلف، وأن الحالة سوف تتكرر في مالي وهنا سيكون الخاسر الوحيد هو الماليين والأفارقة، فالحركات المتطرفة قد تنسحب إلى معاقلها وتعود مرة أخرى، أو قد تستهدف تفجيرات لشخصيات ومدن وأماكن أخرى حتى وسط القارة الأوربية بسبب انتشار حركات التطرف في شمال أفريقيا بالكامل. كما يحدث الآن في العراق وليبيا.إن طبيعة الأقاليم الشمالية حيث إن المليشيات المسلحة التي ترفع شعارات مختلفة هي من أصل عرقي وعربي، وهذا يعني مزيد من الفوضى نتيجة لتداعيات الحرب، وأن الصراعات العرقية سوف تكون في حدتها في مثل هذا الوقت الذى سوف يتهم به الغرب هو المحافظة على الموارد الطبيعية والنفط الذى يستفيد منه في غرب أفريقيا وشمالها.

5 تداعيات الحرب الليبية على النيجر: النيجر لها حدود جغرافية بسبع دول حيث يبلغ مساحة حدودها حوالي 5.697 كم، وتبلغ حدودها مع تشاد شرقا حوالي تقريبا 1.175 كيلومترمربع، ثم من الجزائر من ناحية الشمال الغربي بحوالي 956 كيلو متر، ومع مالي

1 نفس المصدر.

بحوالي 821 كيلو متر،ويفصلها شريط قصير عن بوركينا فاسو في الجنوب الغربي بحوالي 628 كيلو متر مربع، وبنين 266 كيلو متر، أما حدودها مع ليبيا من ناحية الشمال الشرقي يبلغ 354 كيلومتر.

النيجر كانت لها علاقات بليبيا وروابط قوية جدا من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية ، والنيجر استضافت الكثير من المهاجرين من ليبيا عقب انتهاء الحرب عام 2011. ومن قبلها استضافت الكثير من العائلات الليبية أثناء الحرب العاليمة الثانية والغزو الإيطالي لليبيا. وباعتبارها دولة حدودية فهي تحاول أن تحافظ على مصالحها مع الحكومة الجديدة التي عقبت الحرب الليبية ، فلقد اعترفت النيجير كغيرها من الدول العربية والأفريقية بالمجلس الانتقالي كممثل للشعب الليبي بعد الحرب. ولعل الامتداد القبلي لقبائل الطوارق فى الجنوب الليبي والنيجر منذ الحرب العالمية الأولى. ولكن ما شهدته النيجر من تأثير سلبي على أمنها الوطني نتيجة لما تعيشه ليبيا بعد الحرب على ليبيا 2011 من انتشار للأسلحة والاضطرابات والنزاعات القبيلة بالإضافة إلى الهجرة الغير شرعية التي امتد تأثيرها إلى دول أوروبا. ولعل انتشار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بعد الحرب التي شنتها فرنسا على مالي وانتشار أعضاء تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى في النيجر عقب القصف الذى شنته فرنسا في شمال مالي.

لقد حاولت النيجر التنسيق مع الجزائر بعد انتهاء الحرب على ليبيا في ديسمبر 2011 لتأمين حدودها ومطالبة التعاون من الجزائر في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة للحد من خطر السلاح المنتشر خارج حدود ليبيا. وخاصة فيما يتعلق بعمليات خطف الرعايا الغربيين على أيدي ع نا صر القاعدة وهي ظاهرة أخذت أبعادًا خطيرة جراء الأزمة في ليبيا.

قد قدمت النيجر معلومات إلى الجزائر أثناء اشتعال الوضع في ليبيا، بأن هناك شحنات كبيرة من السلاح عبرت التراب النيجري، ووصلت إلى معاقل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، مما دفع الجيش الجزائري إلى استنفار قواته عبر الحدود لمواجهة هجوم محتمل من الجماعات الإرهابية، وأكد وزير داخلية النيجرى عبدو لابو عند انطلاق أعمال

اللجنة الحدودية، إن الجزائر والنيجر ملتزمتان بجعل حدودهما فضاء للسلم والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.(1)

أصبحت النيجر معبرا رئيسيا لكل الأسلحة التي تم نقلها من ليبيا إلى الصحراء حيث حرصت إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على تجميع الأسلحة بشرائها أو نهبها من المخازن الليبية وتهريبها إلى الصحراء فإن الأسلحة بجميع أنواعها انتقلت إلى النيجير عبر الحدود الجنوبية،حيث تم تهريب صورايخ سنغر وغراد وراجمات الصورايخ والأر بي جي والقنابل والمتفجرات وسام 7 وسام 5 وصواريخ إس أي 9، المضاد للطائرات وملايين من قطع سلاح الكلاشن كوف والـ " B.K.T " والدوشكا 14.5 وأيضًا 12.7، وغيرها من أنواع الأسلحة إضافة إلى المواد الكيميائية التي سرقت من مخازن وزارة الصحة الليبية، والعربات المصفحة والسيارات العابرة للصحارى القادمة من ليبيا. إضافة إلى عودة الكثير من أمراء الحرب في شمال مالي والنيجر إلى مواطنهم الأصلية بعد سنوات من الإقامة في ليبيا وعادت معهم عناصر مليشياتهم المسلحة، فقد عاد زعيم المتمردين الطوارق في إقليم ايير شمال البلاد غالي أولمبو إلى منطقة أغاديس ومعه أموال طائلة وكميات ضخمة من الأسلحة وعشرات المقاتلين من طوارق النيجر. بدأت القبائل العربية والطوارقية في شمال مالي هي الأخرى حملة لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الليبية لتجنيد مليشياتها بُغية حماية مصالحها ومَراعيها في دوّامة الفوضى التي تعرفها المنطقة بعد الحرب على ليبيا.(2)

إن ضعف الحكومة الليبية المؤقتة وانتشار الأسلحة والتنظيمات الإرهابية وعدم وضوح السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة تجاه دول الجوار العربى والأفريقى نتيجة عدم قدرة الدول الليبية على حماية حدودها الإقليمة بدول الجوار. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التأكيد على أنه في حقل العلاقات الدولية بشكل عام لا نستطيع فصل تأثير السياسات الداخلية بالخارجية وخاصة فيما يتعلق بالوضع الأمني الإقليمي، فإن المشاكل التي تعاني منها

1 جريدة الشرق الأوسط، العدد 12074،الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2011،ا

2 محمد محمود أبو المعالي، السلاح الليبي يهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء، نواكشوط، 27 سبتمبر 2011

حكومة ليبيا المؤقتة امتدت إلى دول الجوار الأفريقي والعربي كما أسلفنا القول. إن أخطر هذه المشاكل هي تواجد التنظيمات الإرهابية في الصحراء الليبية على مقربة من الحدود الليبية النيجرية، والتي تعمل على تهريب السلاح، والهجرة الغير شرعية. ورغم محاولات حلف الناتو في عدة محاولات لقصف تجمعات القاعدة في الجنوب الليبي إلا أن تواجد جماعات القاعدة في الجنوب الليبي مستمر نتيجة لضعف الأمن الإقليمي في الدول المجاورة لليبيا. رغم أن الجزائر قامت بقصف عدة مواقع لهذه التنظيمات والأسلحة المهربة من ليبيا إلى دول الجوار كان آخرها في 24 أكتوبر 2013.[1]

إن وجود معابر وممرات صحراوية استراتيجية في الجنوب الشرقي الليبي جعلت الطائرات الحربية والعمودية الجزائرية تشدد المراقبة بشكل كثيف وغير مسبوق على هذه المنطقة، فلقد نشرت جريدة الخبر حول الخطة الأمنية التي وضعتها هئية أركان الجيش الجزائرى لمنع الاختراقات الأمنية وتهريب السلاح على الحدود المشتركة بين الجزائر و النيجر وليبيا والتي تبلغ مساحتها حوالي 700 ألف كليومتر مربع تمتد من شمال النيجر إلى الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا.وهي الطرق التي يستغلها في العادة إرهابيو ومهربو الأسلحة حيث يتحركون من معاقل تنظيم القاعدة في المغرب العربي، وفي شمال مالي والنيجر إلى ليبيا وبعد الحرب الليبية أصبحت المنطقة مفتوحة تماما أمام المهربين فالمناطق التي تعبر منها شحنات السلاح إلى النيجر هي تأتي من ليبيا في منطقة واسعة تحدها جبال تيبستي شمال غربي تشاد شرقا، وجبال التاسيلي ناجر في جنوب شرق الجزائر، وهضبة جادو في شمال النيجر إلى صحراء عرق مرزوف جنوب ليبيا. ونظرا لصعوبة المنطقة لا تستطيع دولة بمفردها مراقبتها أو السيطرة عليها.[2]

ولهذا عملت الوحدات العسكرية الجزائرية على منع حركة التنقل عبر طرق فرعية صحراوية والتى كانت تستعمل من قبل البدو الرحل، وجعلت مسار سيارات الدفع

---

1 تقرير أمني على الوضع فى الحدود الجزائرية – الليبية بتاريخ 24 أكتوبر 2013.

2 نفس المصدر.

الرباعي في ممرات محددة حتى يسهل مراقبتها، ممايسهل من حصار المهربين الإرهابيين. وتشرف على هذا المخطط الأمني هيئية مشتركة بين قوات الجيش الموجودة في الناحيتين الرابعة والسادسة وقيادات الدرك الوطني وحرس الحدود من أجل مراقبة الحدود المشتركة للجزائر مع النيجر وليبيا.([1])

لقد شكل موضوع تهريب الأسلحة من ليبيا إلى النيجر قلقا واضحا للأمم المتحدة بعد التأكد من المعلومات الورادة إليها، حيث بنت الأمم المتحدة مخاوفها على تقرير أعده مجموعة من الخبراء بمجلس الأمن الدولي الذين أكدوا فيه أن "هناك حالات بعضها تأكد وبعضها قيد التحقيق لشحنات من الأسلحة يتم تهريبها من ليبيا إلى أكثر من اثنتي عشر دولة تتضمن أسلحة ثقلية وخفيفة، وجاء في التقرير بأن انتشار الأسلحة من ليبيا يستمر بمعدل مثير للانزعاج، وأن إرسال الأسلحة من ليبيا يجري عبر جنوب تونس وجنوب الجزائر وشمال النيجر إلى جهات مثل مالي، لكن بعض تلك الأسلحة تبقى في دول العبور لتستخدمها جماعات محلية."([2]) غير أن رئيس الأركان العامة للجيش الليبي على الشيخي برر بأن مثل هذه الأسلحة خرجت من ليبيا أثناء الحرب أي عام 2011 وإن العبور إلى دولة مالي لا يتم إلا عبر النيجر والجزائر، وهناك طائرات أمريكية تحلق على الحدود النيجرية لمراقبة الوضع وبالنسبة إلى الجزئر فهي مشددة مراقبتها على الحدود الصحراوية بين ليبيا والنيجر.([3]) لقد قامت مجموعة من المسلحين الإسلاميين بالهجوم على قاعدة الجيش النيجرى في أغادير، ومنجم الليورانيوم في جائوا، حيث اتهمت فيه الحكومة النيجرية ليبيا،وأكدت بأن المسلحين قدموا من جنوب ليبيا الصحراوى وهي منطقة تخشى الكثير من الدول أن تصبح ملاذا آمنا للمتشددين الإسلاميين حيث قتل 24 جنديا ومدنيا وسبب الهجوم في إلحاق إضرار بمعدات

1 نفس المصدر.

2 تقرير الأمم المتحدة بتاريخ 15 فبرير 2013

3 تصريح رئيس الأركان للجيش الليبي على الشيخي في قناة فرنسا 24 بتاريخ 4 نوفمبر2013.

المنجم سومير التابع لشركة إريفا الفرنسية وهو الذى يمد المفاعلات النووية الفرنسية باليورانيوم.([1])

وجاء هذا الهجوم كرد فعل على دور النيجر في مساندة فرنسا ضد الإسلاميين في شمال مالي. وقد أكد رئيس النيجر محمد يسوفون بأن الهجوم على النيجر أظهر أن ليبيا أصبحت مصدر زعزعة للاستقرار في المنطقة"([2]) غير أن رئيس الوزراء الليبي نفي هذه الاعتداءات، وقال بأن لا أساس لها من الصحة وإن ليبيا الجديدة لن تسمح بمثل هذا الإرهاب.([3]) غير أن الواقع أثبت بأن الجماعات الإسلامية في ليبيا هي أقوى جهة تتحكم في منافذ ليبيا، وحكومة ليبيا، ولعل خطف على زيدان نفسه من قبل اللجنة الأمنية بطرابلس، والتي تضم الإسلاميين المنتمين إلى جماعات متطرفة، وتنظيم القاعدة، كشف لرئيس الوزراء على زيدان حقيقة الميليشيات التي تحكم ليبيا، وخاصة بعد اتهامه المباشر لبعض أعضاء في المؤتمر الوطني العام بتورطهم في اختطافه. ([4]) وكان الرئيس النيجرى قد صرح بأن الاعتداءات من جماعات إرهابية بعد أن صرح الجهادى الجزائرى مختار بلمختار هو من خطط للتفجيرات الانتحارية في النيجر حسب تصريح لجماعة الموقعون بالدم لوكالة الأنباء الموريتانية الإخبارية بتاريخ 25 مايو 2013.([5])

إن وضع الحدود الإقليمية بالدول التي تشترك في حدودها مع ليبيا خطير جدا، حيث اعترف مدير أفريقيا الغربية والوسطى بالاتحاد الأوروبي، مانويل لوباز بلانكو، خلال زيارته إلى موريتانيا، بأن الوضع خطير، سواء في النواحي الاقتصادية جراء عودة العمال الهاربين من

---

1 قامت مجموعة مسلحة تنتمي إلى تيارات إسلامية بتفجير معسكر في مدينة أغادير، ومنجم لليورانيوم في جائوا بتاريخ 24مايو2013.

2 تصريح رئيس النيجر محمد يوسف في 26مايو2013.

3 تصريح على زيدان في مؤتمر صحفي في بروكسل بتاريخ 27مايو2013.

4 تصريح على زيدان فى المؤتمر الصحفى الذى وجهه الى الشعب الليبى بعد عملية اختطافه من قبل اللجنة الأمنية بطرابلس يوم 20 أكتوبر . 2013 .

3 تصريح أحد الجماعات المتطرفة" الموقعون بالدم إلى وكالة موريتانيا الإخبارية بتاريخ 25مايو2013

ليبيا، أو الأمنية بسبب رجوع المحاربين بالسلاح. وقال إننا نشاهد كل يوم حركة للسلاح في المنطقة، ولتحركات المقاتلين الذين وجدوا أنفسهم دون عمل بعد عودتهم من ليبيا. وقال رى بلانكو في الندوة الدولية حول محاربة الإرهاب المنعقدة في الجزائر يومي 7 و8 سبتمبر 2013 حيث تحاول هذه الندوة العمل على التنسيق بين دول المنطقة التي طالتها تأثيرات الحرب على ليبيا وسببت في اختراقات أمنية لها. غير أن الخطر المحدق بالمناطق يحتاج إلى دعم مالي يقدر بحوالي 150 مليون يورو. حيث رأى بأن الميزانية التي وضعها الاتحاد الأوروبي وضعت قبل الحرب على ليبيا ولم توضع بعد الحرب لتشمل التداعيات التي خلفتها الحرب على ليبيا 2011.إن الوضع بعد الحرب على ليبيا أصبح في صالح تنظيم القاعدة حيث قاموا بتجنيد الكثير من الوافدين بعد انتهاء الحرب على ليبيا ونظرا لقلة الإمكانيات في كل من مالي والنيجر وموريتانيا، فإن المسألة ستكون صعبة جدا. غير الجزائر التي تملك منظومة عسكرية وإدارية ولوجيستيكية لمواجهة ما خلفته الحرب على ليبيا.[1]

لقد شهدت النيجر كغيرها من دول الحدود المجاورة لليبيا اضطرابات نتيجة لانتشار السلاح والجماعات الإرهابية والمتطرفة، حيث قام انتحاريان وللمرة الأولى في تاريخ النيجر استهدفا معسكر أغادير في 23 مايو 2013. ففي تاريخ 2 يونيونو 2013 قتل حارسان جرح ثلاثة من الحراس في سجن نيامي برصاص موقوفين ملاحقين بتهم إرهابية، حيث كانوا يحاولون الفرار، حيث أعلنت السلطات النيجرية بأنها لم تعرف كيفية حصولهم على الأسلحة التي استخدموها في محاولة الفرار ، وقد جاء مقتل الحارسين بعد التدخل العسكرى فى مالى كانتقام من الحكومة النيجرية.[2] لقد أكد رئيس النيجر خطورة الوضع الأمني في ليبيا، وتأثيره على النيجر فلقد صرح على هامش مؤتمر الإليزية من أجل السلام والأمن في أفريقيا والذى عقد في باريس 8 ديسمبر 2013، بأنه نخشى أن تسقط ليبيا في أيدي إرهابيين سلفيين وتصبح كالصومال، وأنه من المحزن أن نرى الإرهابيين هناك في ليبيا، والمليشيات

1 مقال بعنوان " الناتو أكمل الحرب على نظام القذافي وتجاهل تداعياتها الأمنية على دول الجورا"، نشر في جريد ة الخبر الجزائرية بتاريخ 22 أكتوبر 2011.

2 تصريح وزير العدل النيجيري مارو امادو لوكالة فرانس برس بتاريخ 2يونيو2013.

السلفية المسلحة في بنغازى تقتل الناس يوميا، حيث أكد على ضرورة الاستقرار. وتقع النيجر على حدود ليبيا الجنوبية وتكافح الإسلاميين المتشددين في الداخل وتريد تعزيز العلاقات العسكرية مع شركاء غربيين ودول مجاورة فيما يعيد متشددون مرتبطون بتنظيم القاعدة تنظيم صفوفهم في جنوب ليبيا بعدما أجبرتهم قوات فرنسية على الانسحاب من مالي هذا العام 2013([1]).

*****

1 كلمة رئيس النيجر محمد إيسوفو في قمة الإليزيه من أجل السلام والأمن في أفريقيا، باريس 8 ديسمبر 2013.

الخاتمة

تناول هذا الفصل التداعيات الأمنية على دول الجوار العربي والأفريقي من الحرب الليبية،حيث ركز الفصل على التداعيات الأمنية لكل الدول التي عانت بشكل مباشر من انتشار الأسلحة الليبية على أمن الدول نتيجة قيام المجموعات المتطرفة والإرهابية وتجار السلاح بتهريبها عبر الحدود لدول الجوار العربي المتمثلة فى دول مصر وتونس والسودان والجزائر والسودان. وخاصة الدول التي طالها الربيع العربي والفوضى مثل مصر وتونس حيث عانت مشاكل عديدة من مهربي الأسلحة وانتشار الأسلحة الليبية داخل هذه الدول، وناقش هذا الفصل المشاكل التي تعرضت لها مصر بالخصوص بعدوقوع الأسلحة الليبية في أيدي المتطرفين وتمركزهم في سيناء والعريش ومحاولتهم المتعددة باغتيالات أعضاء الجيش المصرى وأفراد الأمن والشرطة. بالإضافة إلى تداعيات الحرب الليبية على الدول الأفريقية وخاصة مالي التي شاهدت تواجد الجماعات الإسلامية المتطرفة وتنظيم القاعدة.

لقد أدى انتشار الأسلحة الثقيلة في مالي إلى تزايد نفوذ جماعة القاعدة في شمال مالي مما استدعى تدخل عسكرى فرنسي مباشرا، ولقد لاحظ ظهور الكثير من الأسلحة الليبية في الجبهات داخل دولة مالي وخاصه في شمالها. وهذا بدوره كان سببا مباشرا في قلق الجزائر التي تربطها حدود مباشرة بليبيا. وكانت إحدى نتائج الحرب على ليبيا هو تزايد حركات التطرف الديني في دول شمال أفريقيا والتي بدورها أصبحت متمركزة في النيجر ومالي وليبيا والجزائر وتونس. ففي الوقت الذى قام به حلف الناتو بقصف ليبيا واغتيال العقيد معمر القذافي لم يفكر بهذه التداعيات التي تعاني منها أوروبا بالكامل وخاصة فيما يتعلق باغتيالات الأجانب في الدول التي وصلت إليها الأسلحة الليبية إضافة إلى سيل الهجرة الغير شرعية التي بدأت تسبب أرقا لجميع دول أوروبا وخاصة إيطاليا، ومازالت ليبيا تشكل خطرا أمنيا واضحا على دول الجوار بالكامل حتى الآن.

خاتمة الكتاب

إن نتائج الحرب على ليبيا تلخصت في جملة من الأحداث التي تظهر اليوم على الساحة الليبية بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على فوضى الربيع العربى. وأكدت فرضية المؤامرة على ليبيا، وخاصة فيما يتعلق باختراق سيادة الدولة وأمنها، والتدخل في شئونها الداخلية، بشكل واضح وملموس مما جعل الشعب الليبي يعانى من استمرارحالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعي منذ انتهاء الحرب في ليبيا أكتوبر 2011 أي مع اغتيال العقيد معمر القذافي. فالموقف السلبي الذى سجله المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب على ليبيا جاء أيضًا نقيضا لأسباب التدخل التي دعت لها المنظمات الدولية قبل الحرب على ليبيا وهي حماية المدنيين. فالأمم المتحدة وقفت أمام المجازر الجماعية التي تنفذها العصابات الإرهابية المسلحة،وجماعات القاعدة في ليبيا،وتدرك مسائل القتل على الهوية، والاغتيالات لكل المعارضين لهذه التنظيمات الإرهابية، فلم تتحرك قوات حلف الناتو على حقيقة الاعتقالات التعسفية والتعذيب، والتهجير القسرى الذى تمارسه الجماعات المتطرفة في ليبيا بعد سيطرتها على زمام الحكم في ليبيا. ولذا فإن ما حدث من رد فعل المجتمع الدولي في تدخله في الحرب على ليبيا يؤكد صحة الهجوم على شخصية العقيد معمر القذافي،وليس من أجل حماية المدنيين كما ادعي المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية، حيث انتهت الحرب بتاريخ اغتيال العقيد معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 وهذا أدى إلى انسحاب المجتمع الدولي بأكمله وترك ليبيا لمصير مجهول من التدمير الوحشى المستمر، والاعتداء على المدن،وقتل أبناء القبائل التي رفضت الانصياع تحت راية المليشيات المسلحة الفبرايرية.

ولهذا ناقش هذا الكتاب أسباب الحرب على ليبيا والتى أكدت نتائج البحث بأن هناك أسباب مجتمعة جعلت من ليبيا العدو الأول للغرب وخاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،والتى تحالفت مع دول عربية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة،والمملكة السعودية كأداء مادية وإعلامية لتمويل الحرب على ليبيا. فالدول التي كانت تدعو إلى تطبيق الديمقراطية في ليبيا هى نفسها دول ملكية وديكتاتورية تمارس الديكتاتورية بكافة أنواعها فقطر والسعودية والإمارات هي نفسها دول تورث حكمه منذ عقود لأبنائها. ونذكر هنا قطر التى أكدت على مبدأ التوريث للسلطة وخاصة بعد أن سلم حمد بن جاسم السلطة إلى ابنه تميم حمد،وهذا نقيض ما ادعت له قطر بمساندة لليبيين في خلق مجتمع ديمقراطى في ليبيا بعيد عن حكم الدكتاتورية. فالهدف ليس هو مصلحة الشعب الليبى بقدر ما كان هو إخماد الصوت الذى كان دائما يكشف مخططات الاستعمار الغربي. وتحقيق مصالح غربية في ليبيا، ومصالح وأطماع خاصة للدول المشاركة في هذه الحرب.

وتمحورت الأسباب الحقيقية فى الحرب على ليبيا في أسباب الجيوسياسية تمثلت في الموقع الاستراتيجي الذى لعب دورا هاما في ربط القارة الأفريقية بالقارة الأوروبية، نهيك على الثروات الطبيعية التي تميزت بها ليبيا من النفط والغاز، والذى قدر بتغطية احتياجات أوروبا لمدة ثلاثين عاما. بالإضافة إلى أسباب كاريزمية أخرى تميزت بها شخصية القيادة الليبية المتمثلة في العقيد معمر القذافى. مثل دروها المستمر في التحريض على الوحدة العربية ووحدة المقومات الاقتصادية في المنطقة العربية للتغلب على الاحتياجات الخاصة بالمنطقة العربية والتخلي التبعية الاقتصادية التي طالما حاول المجتمع الغربي إغراق الدول العربية بها من خلال صناديق الائتمان والاقتراض الدولي مثل صندوق النقد الدولي وغيرها من الأساليب التي تحافظ على استمرار المديونية والتابعية للغرب.

إضافة إلى الدور القومي والوحدوى الذى قام به العقيد معمر القذافي في دعمه القضية الفلسطينية ونبذ الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين، وجاءت هذه المبادئ في ثورة الفاتح من

سبتمبر التي قام بها العقيد معمر القذافي في 1 سبتمبر 1969. بالإضافة إلى الدور الأفريقي للعقيد معمر القذافي في إنشاء الاتحاد الأفريقي الذى أصبح منظمة إقليمة تؤثر في المجتمع الدولي،وهذا التمايز في الدور لعب أيضًا سببا مهما للحرب على ليبيا. ولم يغب دور معمر القذافي على المستوى الدولي حيث كانت معالجة العقيد معمر القذافي لعلاقته بالدول الأوربية والغرب يشكل خطرا على المجتمع الدولي.

ولعل أكثر الأسباب التي أقلقت العالم من أفكار العقيد معمر القذافي هو تحريضه لشعوب العالم على تغيير ميثاق الأمم المتحدة، والذى أوضح فيه بأنه من عام 1945 كانت عدد الدول المنتصرة في الحرب العاليمة الثانية 15 دولة فقط، ومنها 5 لهم حق النقد، والآن كل أفريقيا متحررة ويجب أن تنظم الدول الأفريقية كأعضاء فاعلة في المجتمع الدولي، ودعا إلى ضروة إعادة صياغة ميثاق الأمم المتحدة. فالدولة التي كانت تدار بقيادة وطنية عربية قومية، وكانت تحارب حركات التطرف الديني، وتقضي على تنظيما ت الإرهاب داخل ليبيا، كانت هدفا أيضًا من قبل هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة، ولهذا اجتمعت المصالح بين أطماع الغرب والحركات المتطرفة والتي تدعمها قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تدمير ليبيا ونجحوا في تحقيق ذلك وكان الضحية هم أفراد الشعب الليبي الذين يعانون الآن من الاغتيالات العشوائية والخطف والاغتصاب والجريمة بشتى أنواعها وتهجير الليبيين داخل وخارج ليبيا.

ناقش هذا الكتاب أيضًا أدوات التآمر على ليبيا حيث اجتمعت كل الأهداف والأطماع الاستعمارية التي طالما كان ينبه العقيد معمر القذافي عليها في كل القمم العربية، حيث أكد في أكثر من قمة عربية بأن الاستعمار لن ينتهي، وإنه يعود كلما توفرت شروط وجوده، غير أن الجامعة العربية نفسها والتي كان العقيد معمر القذافي يدعمها ماديا ومعنويا تقوم بدور العمالة لجلب الاستعمار إلى ليبيا.فلقد تآمرت الجامعة العربية التي كان يدعمها العقيد معمر القذافي ماديا ومعنويا، من خلال تمرير قرارها بالحظر الجوى على ليبيا و تدويله في مجلس

الأمن الدولي. وجاء بعدها دور الدول العربية في التمويل والإعلام حيث استخدمت الخدعة والإشاعة والحرب النفسية في الحرب على النظام السياسي الليبي وعلى شخصية العقيد معمر القذافي من خلال قنوات عربية" الجزيزة والعربية " للترويج بالانقلاب على النظام السياسي الليبي الشرعي وإحلال محله جماعات إرهابية مسلحة متطرفة سببت أرقا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للدول التي مكنتهم من وجودهم في ليبيا. ولعل حجم الاغتيالات والاختطاف والاغتصابات التي تعاني منها الأسر الليبية اليوم بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على نهاية الحرب في ليبيا أكدت ذلك. ونجحت دول الغرب في مساعدة التنظيمات الإرهابية في التواجد في ليبيا، ولكنها لم تنجح في مساعدة المجتمع الليبي في الوصول إلى أهدافه الإنسانية، ولهذا تحولت ليبيا من دولة تمارس الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب إلى حكم المليشيات والإرهاب والتطرف. فحالات الغضب والاحتقان الذى يعشيها المواطن الليبي، تدل على اختياره الطريق الخاطئ، وحالة الندم واليأس التي يعيشها المواطن أكدت بأن الوضع السابق أفضل بكثير مما هو عليه ليبيا اليوم . فقد اتضح للمواطن البسيط الذى غرر به بأن هناك مخطط إرهابى ساعد على توافق جماعات المصلحة الواحدة في القضاء على العقيد معمر القذافي، نتيجة لأطماع خاصة، وليس من أجل تحقيق مصالح تخص المجتمع الليبي أو ليبيا، منهم المتطرفين والهاربين في قضايا لها علاقة بالنظام السياسي الليبي السابق،وبين معارضين داخلين لا تهمهم إلا مصلحتهم الخاصة وجمع أكبر قدر ممكن من الثروة ولو كانت على حساب دماء الشعب الليبي.

وناقش الكتاب أيضًا باستفاضة النتائج السلبية التي توصل إليها الشعب الليبي بعد الحرب على ليبيا والتي كان أهمها وأصعبها هي خرق النسيج الاجتماعي الذى طالما حافظ عليه العقيد معمر القذافي خلال اثني وأربعون عاما، وأيضًا نشوب الحرب الأهلية والقبلية بين أبناء القبائل الليبية، نتيجة للتهجير القسرى لأفراد وعائلات ليبية داخل ليبيا، وترك مدنهم والعيش في مدن أخرى نتيجة تواجد المليشيات المسلحة الإرهابية، إضافة إلى القتل العمدى وتهجير الأسر الليبية، خارج ليبيا بالإضافة إلى سجناء الرأى حيث بلغت

الإحصائيات الصادرة من المجلس الانتقالي والجهات الرسمية الأخرى مثل منظمات حقوق الإنسان إلى أكثر من مئة وخمسون ألف سجين، زج بهم فى سجون فقط لأنهم مؤيدين للنظام السياسي الليبي، ومعارضون للتيار الفبرايرى ، وحوالي مئة ألف قتيل، وحوالي مائتان وخمسون ألف جريح، ومصاب ومعاق نتيجة للحرب في ليبيا، وأكثر من مليون ونصف مهجر داخل ليبيا، وأكثر من 2 مليون مهجر خارج ليبيا. إضافة إلى تهجير مدن مثل مدينة تاروغاء والتي يبلغ عدد سكانها 40 ألف نسمة، والتي وعدت بالعودة في 26.يونيو.2013. وكذلك الحال في مدينة العجيلات ورقدالين والجميل في غرب ليبيا، والعوينية – المشاشية والقوليش بالجبل الغربي ومناطق في مدينة مصراتة مثل لدافنية، وطمينة،والكراريم، بل تم قتل وتهجير الطوارق في مدينة غدامس وغيرهم من أبناء شعبنا الليبي. وصلت تداعيات الحرب في ليبيا إلى استهداف واغتيال أفراد الجيش والشرطة والأمن الداخلي والخارجي والشرطة العسكرية خارج وداخل معسكراتهم. بل وصلت الاغتيالات إلى ملاحقتهم في بيوتهم وأمام المساجد أثناء أدائهم لصلاة الجمعة.

ناقش الكتاب أيضًا التداعيات الأمنية للحرب الليبية على دول الجوار العربي والأفريقي، حيث شكلت مشكلة انتشار الأسلحة الليبية خطرا وقلقا لدول الجوار العربي والأفريقي، حيث ساعدت الحرب على ليبيا فى انتشار الجماعات المتطرفة والإرهابية في هذه الدول، بالاضافة إلى تواجد جماعات متخصصة في تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة على الحدود الليبية إلى الدول المجاورة، وخاصة الدول التي طالتها عدوى ما يسمي بالربيع العربي مثل تونس ومصر. فلقد أدى انتشار الأسلحة الثقيلة إلى تزايد نفوذ القاعدة في شمال مالي والنيجر والجزائر وتونس وليبيا مما أدى إلى تدخل فرنسى مباشر في مالي لقصف أماكن الجماعات المتطرفة. لم يفكر المجتمع الدولي في تداعيات الحرب على دول أوروبا أيضًا ففي الوقت الذى قام به حلف الناتو بقصف ليبيا واغتيال العقيد معمر القذافي لم يفكر بهذه التداعيات التي تعاني منها أوروبا بالكامل اليوم وخاصة فيما يتعلق باغتيالات الأجانب في

الدول التي وصلت إليها الأسلحة الليبية إضافة إلى سيل الهجرة الغير شرعية التي بدأت تسبب أرقا لجميع دول أوروبا وخاصة إيطاليا.

إن الأضرار البالغة التى أصابت الشعب الليبى من جراء التدخل الدولي غير المبرر أثرت على حياة الليبيين وأمنهم وألقت بظلال قاتمة على مستقبلهم قد يمتد تأثيرها السلبى إلى المحيط الإقليمى والدولي وقد تكون ليبيا مصدر خطر يصيب الجميع، مما يضع المسئولية الأخلاقية على المجتمع الدولي،وعلى الشعوب المحبة للأمن والسلم لتتحمل مسئولياتها وتصحيح أخطائها عبر التدخل للحد من معاناة هذا الشعب الآمن المسالم الذى ساهم لعدة عقود في دعم تحرر الشعوب ومساعدتها في النهوض والرقى، وارتبط بعلاقات تعاون وصداقة مع أغلب الدول في إطار الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة،ولعب دوراً في إحلال السلم والاستقرار الإقليمي والدولي وخاصة الأفريقي.

إن الضرورة تتطلب مساءلة الدول التي انتهكت القرارات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية 1970 و 1973 رغم عدم شرعيتها، وذلك بإرسال السلاح والجنود والمرتزقة للقتال في ليبيا خلافا لروح القرارين المذكورين، ولكل الأعراف الدولية.. ومحاسبة بعض الدول التي لم تتورع عن التبجح علناً بتدمير ليبيا مثل السودان وقطر والإمارات وفرنسا وبريطانيا وتركيا والأردن، وهذه سابقة خطيرة تسيئ لمصداقية بما يسمى بالشرعية الدولية لم تسلم دول أوروبا نفسها من تداعيات الحرب عليها،وخاصة فيما يتعلق بأمنها الإقليمي، فلقد كانت زيادة الهجرة الغير شرعية عاملا قلقا لأوروبا وهذه من ضمن التداعيات الأمنية التي طالت دول أوروبا.وهذه المشكلة كانت تعاني منها الدول الأوروبية قبل حرب ليبيا،ولكنها زادت بنسبة أكبر وازدادت خطورة على أمن أوروبا.. فلقد تصاعد العداء ضد عواصم الغرب المشتركة في الحرب على ليبيا مثل فرنسا وبريطانيا بشكل خاص، نتيجة لما تركت الحرب من تداعيات،كان لها التأثير الكبير على الوضع الأمني في ليبيا نتيجة لهشاشة وانعدام الأمن في ليبيا واستمر حال الاغتيالات لشخصيات عملت في جهاز الأمن الداخلي الليبي، أثناء

النظام السياسي السابق وسجلت كل عمليات الاغتيال ضد مجهولين، واستمرت هذه الاغتيالات والتفجيرات الإرهابية بشكل يومى فى ليبيا .

إن خطورة الهجرة الغير شرعية نبه إليها العقيد معمر القذافي أثناء الحرب على ليبيا غير أن الدول الأوربية لم تعير أي اهتمام في ذلك الوقت، إلا الانتهاء من صوت العقيد معمر القذافي فقط. فلقد أدى الازدياد غير المسبوق في الهجرة الغير شرعية إلى قلق دول أوروبا وفي مقدمتها إيطاليا. هذا بالإضافة إلى أن التداعيات الأمنية طال دول الجوار وخاصة الدول الحدودية لليبيا مثل مصر وتونس والجزائر والسودان والنيجر. ورغم من الزيارات المتتالية لرئيس الوزراء الليبي على زيدان إلى الدول المصدرة للهجرة الغير شرعية، لاتخاذ إجراءات وقائيه وأمنية لصالح دول الجوار. فلم تستطع الحكومة الليبية اتخاذ أي إجراءات عملية وموضوعية إلا بقفل الحدود مع الدول المصدرة للهجرة الغير شرعية نتيجة لضغوطات الدول الأوربية على الحكومة الليبية. فلم يعلم المؤتمر الوطني الهيئة التشريعة بليبيا بقرار رئيس الوزراء الليبي على زيدان، واعتبره المؤتمر الوطني إجراء غير قانوني، وأنه ليس من اختصاصات السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الوزراء على زيدان واعتبر المؤتمر تجاوزا فى سلطات المؤتمر.

أعلنت الأمم المتحدة مؤاخرا على أن حوالى 30 ألف مهاجر أفريقي غير شرعي هاجروا إلى ليبيا، عبر شمال النيجر بين شهرى مارس وأغسطس 2013 أي بمعدل حوالي خمسة آلاف في الشهر، بعد ما تحولت ليبيا إلى قاعدة هجرة مهمة إلى أوروبا. وكانت حصيلة إنسانية لمكتب التنسيق الشئون الإنسانية في الأمم المتحدة في نيامي ألفا وذلك في تقرير المنظمة الدولية، بأنه يقدر عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى ليبيا عبر اغادير في ظروف غير نظامية حوالي 30 ألف وهم عموما مواطنون من دول غرب أفريقية بينهم العديد من النيجريين الذين يدخلون ليبيا بفضل شبكات منظمة تهريب منظمة جدا مقرها في أغادير وهي أكبر مدن شمال النيجر الصحراوى. وتقدر سلطات منطقة أغادير حتى الآن حوالي أربعة آلاف

كان عدد المهاجرين السريين من غرب أفريقيا الذين يدخلون ليبيا كل شهر عبر أغادير. وأشار التقرير أن هؤلاء المهاجرين يسعى عدد منهم للوصول إلى أوروبا كوجهة نهائية، بحسب مصدر أمني، لأن ليبيا أصبحت أول منفذ دخول إلى القارة الأوروبية منذ سقوط نظام معمر القذافي الذي كان يتعاون مع أوروبا مقابل مساعدات لخفض الهجرة غير الشرعية. ويتم طرد ما معدله 60 ألف مهاجر غير شرعي، غالبيتهم من الرجال وبينهم قاصرون (بين 12 و17 عاما)، سنويا من ليبيا، كما أشار المكتب نقلا عن مصادر أمنية في أغادير .وغالبا ما يطرد المهاجرون بعد فترة إقامة طويلة في السجن، وهم يصلون عموما إلى أغادير على متن شاحنات تستأجرها السلطات الليبية.

بعد الحالة التي وصلتها ليبيا نتيجة للحرب المباشرة على قيادتها المتمثلة في العقيد معمر القذافي، أصبحت الدول التي ساعدت المتمردين من تنظيمات القاعدة وتنظيمات متطرفة وجماعات إرهابية بعيد عن إيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها ليبيا في مجالها الإنساني والحقوقي. فإن معالجة الأزمة الليبية تتطلب تدخلا دوليا لإيجاد حل سلمي توافقي دون إقصاء أو تهميش، ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تكفل حقوق متساوية للمواطنين دون تمييز من خلال آلية شاملة تستفيد من المبادرات المختلفة كالخطة الأفريقية لمعالجة الأزمة الليبية مع التأكيد على المتطلبات التي من شأنها تحقيق نتائج تضمن عودة السلم والاستقرار إلى ليبيا ودول المنطقة.

ولهذا نوصى في نهاية هذا الكتاب ونؤكد على أن الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة مسئولة على حالة الاختراقات الأمنية التى تعيشها دول الربيع العربي وهى المسئولة مباشرة من التخلص من السلاح المنتشر في ليبيا،والقضاء على العصابات المسلحة وخاصة التنظيمات الإرهابية التى تحمل أيديولوجية القتل والاغتيالات والذبح، ومساعدة ليبيا على عودة المؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية والمؤسسات الإدارية التى كانت موجودة في ليبيا،ويعتبر أول الحلول التى يجب على المجتمع الدولي الذى كثف جهوده للحرب على ليبيا واغتيال العقيد معمر القذافي أن يتحمل مسئوليته القانونية والإنسانية تجاه ليبيا تاريخيا.

إن قرارحماية المدنيين التي تحركت الجامعة العربية المنظمة الإقليمة العربية وتدويل قرار الحظر الجوى على ليبيا بقرار مجلس الأمن 1970 وقرار 1973، يجب أن يعمل به لحماية المدنيين الذين يقبعون في سجون المليشيات المتطرفة والإرهابية في ليبيا بحجة أنهم أهانوا العلم أوعارضو التيار الفبرايرى. وعلي الجامعة العربية والمجتمع الدولي بمنظماته الحقوقية والإنسانية أن يتحملوا جراء تهجير أكثر من 2 مليون ليبي خارج ليبيا فقط لأنهم معارضون للتيار الفبرايرى. وأكثر من مليون ونصف مهجرين داخل ليبيا ومحرومين من العودة إلى مدنهم وقراهم. ولهذا فإن الجامعة العربية والأمم المتحدة مسئولة عن اغتيال العقيد معمر القذافي وأبنائه ورفاقه وكل من كان معه، والأمم المتحدة مسئولة عن معرفة أين دفن العقيد الشهيد معمر القذافي ونجله المعتصم ورفاقه الذين تم دفنهم في مكان مجهول،ولم يتم تسليم رفاتهم إلى عائلاتهم طبقا للأعراف الليبية والقوانين الإنسانية.

على المنظمة الإقليمية المتمثلة في الجامعة العربية ، والمنظمة الدولية وهى منظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها، ودول حلف الناتو أن يتحملوا مسئولية كاملة لمعالجة الأضرار الناجمة عن تدخلهم العسكرى المسلح لقتل المدنيين في ليبيا بحجة حمايتهم وتمكين تنظيمات إرهابية من السيطرة على ليبيا، على أن يكون التعويض ماديا ومعنويا لكل الأفراد والأسر المتضررة من جراء الحرب على ليبيا ومعاقبة كل من شارك في الموافقة على استخدام حلف الناتو في التدخل في السياسات الداخلية لليبيا باعتبار أن ليبيا عضو في الأمم المتحدة وهي دولة مستقلة ذات سيادة مستقلة،ولها قوانينها الداخلية ومعترف بها دوليا بأنها دولة ذات سيادة.

ضرورة التحقيق في كافة المجازر الجماعية التى ارتكبها حلف الناتو خاصة في طرابلس والبريقة وزليتن وصرمان وسرت وبنى وليد ومزدة وسبها والجفرة وكذلك المجازر التى ارتكبتها العصابات المسلحة المدعومة من حلف الناتو وتقديم المسئولين عن ارتكابها إلى العدالة الدولية وفقا لما ينص عليه القانون الدولي.

على المجتمع الدولي أن يتحمل كافة التعويضات المادية والمعنوية لكافة المهجرين قسرًا في الخارج جراء الحرب على ليبيا، وما تسبب لهم من تشرد أطفالهم وترك مدارسهم وجامعاتهم نتيجة عدم حصولهم على وثائق دراستهم من داخل ليبيا.

الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة مسئولة بشكل مباشر على الحفاظ على أرواح كل السجناء الذين يقبعون في سجون المليشيات المسلحة الإرهابية والمتطرفة، والسعي للإفراج على كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في ليبيا الآن ومعاقبة الفاعلين قانونيًّا وفقا لقانون الجنايات الدولية.

ليبيا دولة حرة وذات سيادة مستقلة من عام 1969 وهي لها نظامها السياسى المستقل والشعب الليبى له الحرية الكاملة في اختيار النظام السياسى وشكل النظام ونوعه ولهذا على المجتمع الدولي أن لا يتدخل في الدول ذات السيادة المستقلة.

*****